مجلة الدراسات الاجتماعية

المجلد 31 - العدد (6) 2025 م

مجلة أكاديمية علمية محكمة، وتصدر عن كُليَّتي العلوم الإدارية، والعلوم الإنسانية بجامعة العلوم والتكنولوجيا بالجمهورية اليمنية - المركز الرئيس عدن

Online ISSN: 2312-5268 Print ISSN: 2312-525X

- الطبيعة القانونية لرهن الحقوق المعنوية في القانون الاردني دراسة مقارنة
  بتول سلطان المعايطة
- دور التوجهات الاستراتيجية الحديثة في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية
  مازن جهاد الشوبكي، سليمان أحمد الطلاع، محمود طلال النجار
- إدارة المخاطر وأثرها في تسعير السلع ونمذجتها دراسة حالة سلعة القمح
  نهال علي عبده عكبور
- التجسير المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية: دراسة استكشافية
  أسماء حسين ملكاوي، محمود صالح ملكاوي، حمود سالم عليمات، محمد فرج العبداللات
- تحليل استجابة الحكومة للحد من أنشطة العصابات المسلحة (قطاع الطرق) في نيجيريا
  بول أ. إربور، أولو أوفيسو
- أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي"دراسة ميدانية على مُنظّمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت"
  نبيل جمال سالم باجري، حسين عبد القادر الجهوري
- الدلالات البلاغية لإنابة حروف الجر بعضها عن بعض في بعض آيات القرآن الكريم
  سمير محسن مثنى أحمد
- واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية في سلطنة عمان
  عامر بن سامي كشوب، محمد محمد فودة
- أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى في المؤسسات الصحية (دراسة حالة مستشفى الصداقة التعليمي – عدن)
  عبد الله صالح بن صالح عبد الرب الحاج، غادة النهاري
- القيادة الاستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز: دراسة ميدانية
  عبد الملك أحمد أحمد المعمري، طه عبد الجليل سعيد صالح الصبيحي



جامعة العلوم والتكنولوجيا

University of Science & Technology

المركز الرئيس - عـــدن

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

معامل التأثير العربي

مجلة الدراسات الاجتماعية

2.4

المجلة مفهرسة في المواقع التالية:

Crossref Google Scholar EBSCO DOAJ DIRECTORY OF OPEN ACCESS JOURNALS

مجلة الدراسات الاجتماعية

المجلد 31 – العدد (6) 2025 م

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

الهيئة الاستشارية

أ.د. داود عبد الملك الحدابي- جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن.

أ.د. محمد عبد الله الصوفي – اليمن.

أ.د. عبد الرحمن عبد ربه الدربيجي – اليمن.

أ.د. محمد حامد المخلافي – اليمن.

أ.د. عبد العزيز صالح المقالح- اليمن.

أ.د. محمد أحمد الأفندي – اليمن.

أ.د. محمود فتحي عكاشة – مصر.

أ.د. رشامي زين بي يوسف – ماليزيا.

أ.د. مدحت محمد أبو النصر – مصر.

أ.د. نوري عبد الودود الجناعي- العراق.

رئيس هيئة التحرير

أ.د. عبد الوهاب عبد الله المعمري

كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا – المركز الرئيسي عدن.

نواب رئيس التحرير:

أ.د. علي عشال

جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن.

د. وليد محمد أحمد أحمد

كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

د. بشير الحمادي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا – عدن.

هيئة التحرير

د. مراد محمد النشمي

كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

أ.د. محمد علي الربيدي

كلية العلوم الإدارية، جامعة صنعاء – اليمن.

أ.د. شيرين حامد أبو وردة

كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية.

د. محمد أحمد الحوري

كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء -اليمن.

د. اسماعيل مسعود ناجي

كلية التربية، جامعة صنعاء -اليمن.

أ.د. عبد الله قايد السويدي

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر – قطر.

د. عبد الغني محمد العمراني

كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

د. هلال حزام سند

كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

أ.د. عبد اللطيف مصلح محمد

كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا.

مساعد التحرير:

أ. سمية نصر البعداني

جامعة العلوم والتكنولوجيا -عدن.

مراجعة لغوية:

أ.د. محمد حسين خاقو

جامعة صنعاء- اليمن.

د. محمد علي المحمدي

جامعة العلوم والتكنولوجيا.

مراجعة إحصائية:

أ. عمرو محمد صالح علي

جامعة العلوم والتكنولوجيا.

للمراسلات:

مجلة الدراسات الاجتماعية – كلية العلوم الإنسانية والإدارية - جامعة العلوم والتكنولوجيا – المركز الرئيس - عدن

تلفون: 009 718 032 967+

البريد الإلكتروني: jss@ust.edu

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

أولا: القواعد العامة لقبول التحكيم:

1- تعنى المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي بالبحوث العلمية في مجال ضمان الجودة.

2- تنشر المجلة البحوث العلمية وفق المعايير المتعارف عليها عالميا في كتابة البحث العلمي.

3- تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفق الشروط الآتية:

- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لأي جهة أخرى.
- أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة.
- أن تتم الإشارة إذا ما كان البحث مستلا من رسالة علمية.
- أن يكون البحث مطبوعا بواسطة الحاسوب.
- بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Traditional Arabic) وبحجم (14).
- بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة الانجليزية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Times New Roman) وبحجم (12).
- أن تكون هوامش الصفحة (2.50) سم لجميع الجهات.
- أن توضع الجداول والأشكال بأماكنها الصحيحة وأن تشمل على العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية وبحجم خط (12) للكتابة باللغة العربية أو الانجليزية.
- ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (25) صفحة أي ما يعادل (7000) كلمة متضمنة المتن. والمراجع والملاحق من نوع (A4).

ثانيا: إجراءات التقديم للنشر:

1. يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات الآتية:

- صفحة العنوان: بحيثُ تخصص الصفحة الأولى من البحث للعنوان شريطة أن لا يتجاوز عدد كلمات العنوان (15) كلمة وأن لا يتم الإشارة إلى اسم وعنوان صاحب البحث.

- الملخص باللغة العربية: تخصص له الصفحة الثانية من البحث بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن يتبعه الكلمات المفتاحية التي لا تقل عن ثلاث كلمات.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

- الملخص باللغة الإنجليزية Abstract، تخصص له الصفحة الثالثة من البحث للمخلص بحيث لا يتجاوز(250) كلمة وأن تتبعه الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا تقل عن ثلاث كلمات.

- المقدمة Introduction تتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة بحيث يتم دمج الإطار النظري والدراسات السابقة معاً بطريقة علمية ناقدة، وتشمل المقدمة على العناوين الفرعية الآتية: (مشكلة الدراسة، وأسئلتها/ فرضياتها، ومصطلحات الدراسة وحدودها).

- المنهج والإجراءات Methods ، ويتضمن (منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، وإجراءات الدراسة) .

- النتائج Results : يتم التطرق للنتائج المتعلقة بالسؤال الأول / الفرضية الأولى، تليه النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني/الفرضية الثانية، وهكذا.

- مناقشة النتائج Discussion : وتتضمن العمق في مناقشة النتائج بالاستناد إلى الدراسات السابقة والإطار النظري الذي تمت الإشارة إليه في المقدمة أو غير ذلك من دراسات أخرى.

- الاستنتاجات والتوصيات Conclusion & Recommendations : بحيث يقدم الباحث ملخصاً لأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وفي ضوء النتائج ومناقشتها يقدم التوصيات والمقترحات.

- المراجع References : توثيق المراجع: تعتمد المجلة التوثيق المتبع لدى الجمعية الأمريكية لعلم النفس (النسخة السادسة) (American Psychological Association, APA 6th Edition).

وحسب ما يأتي:

- ترتيب المراجع أبجديا والبدء بالاسم الأخير للباحث ثم باسمه الأول.
- إبراز عنوان المرجع أو اسم المجلة بالتسطير المحدد، وعدم ترقيم المراجع.
- عند استخدام الكتب بوصفها مراجع البحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملا / المؤلفون، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين يليه عنوان الكتاب "بخط مائل"، ثم يذكر اسم مكان ودار النشر.

مثال (1): عبوي، زيد (2006). *ادارة الجودة الشاملة*، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

مثال (2): المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، (2006)، الإدارة الاستراتيجية بقياس الأداء المتوازن، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

مثال (3): إدريس، ثابت عبد الرحمن والمرسي، جمال الدين (2006). الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية، القاهرة.

- عند استخدام الدوريات (المجلات) بوصفها مراجع البحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة ورقم المجلد " بخط مائل"، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

مثال: صبري، هالة (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي، تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي 2(4): 148 – 176.

- الالتزام بقواعد وأخلاقيات التوثيق بالرجوع إلى مصادرها الرئيسة حيث سيتم عرض البحث على برنامج الكشف عن السرقات والإنتحالات الأدبية والعلمية (Plagiarism).

2- توقيع الباحث على نموذج (طلب نشر بحث Cover Letter) وحسب النموذج المعتمد في المجلة يؤكد أن البحث لم ينشر أو لم يقدم للنشر في أي مجلة أخرى.

3- ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة على العنوان الآتي: جامعة العلوم والتكنولوجيا – عدن – اليمن.

ثالثاً: إجراءات التحكيم والنشر:

1. تتعهد المجلة بإبلاغ الباحث / الباحثين عند استلام البحث، وحال قبوله، أو عدم قبوله للنشر.
2. في حالة قبول البحث مبدئيا يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
3. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن يُعاد إرسال البحث إلى المجلة بعد التعديلات خلال مدة أقصاها شهر، وإلا فسيتم استبعاد البحث من النشر.
4. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال ثلاثة أشهر – على الأكثر – من تاريخ استلام البحث، وبموعد النشر، ورقم المجلد الذي سينشر فيه البحث.
5. في حال الموافقة على نشر البحث؛ للمجلة الحق في إخراج البحث بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
6. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى مجلة الدراسات الاجتماعية بعد موافقة هيئة التحرير على نشر البحث.
7. ما يرد في البحث من معلومات يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة أو الهيئة الاستشارية للمجلة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

موقعنا على الانترنت:

https://journals.ust.edu/index.php/JSS



https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

الموضوع	الصفحة
الطبيعة القانونية لرهن الحقوق المعنوية في القانون الاردني دراسة مقارنة بتول سلطان المعايطة	1
دور التوجهات الاستراتيجية الحديثة في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية مازن جهاد الشوبكي، سليمان أحمد الطلاع، محمود طلال النجار	18
إدارة المخاطر وأثرها في تسعير السلع ونمذجتها دراسة حالة سلعة القمح نهال علي عبده عكبور	43
التجسير المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية: دراسة استكشافية أسماء حسين ملكاوي، محمود صالح ملكاوي، حمود سالم عليمات، محمد فرج العبداللات	64
تحليل استجابة الحكومة للحد من أنشطة العصابات المسلحة (قطاع الطرق) في نيجيريا بول أ. إربور، أولو أوفيسو	86
أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي"دراسة ميدانية على مُنظّمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت نبيل جمال سالم باجري، حسين عبد القادر الجهوري	103
الدلالات البلاغية لإنابة حروف الجر بعضها عن بعض في بعض آيات القرآن الكريم سمير محسن مثنى أحمد	124
واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية في سلطنة عمان عامر بن سامي كشوب، محمد محمد فودة	142
أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى في المؤسسات الصحية (دراسة حالة مستشفى الصداقة التعليمي – عدن عبد الله صالح بن صالح عبد الرب الحاج، غادة النهاري	163
القيادة الاستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز: دراسة ميدانية عبد الملك أحمد أحمد المعمري، طه عبد الجليل سعيد صالح الصبيحي	189

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

الطبيعة القانونية لرهن الحقوق المعنوية في القانون الاردني دراسة مقارنة

الاستـلام: 28/ 05 /2025
التحكيم: 21/ 06 /2025
القبـــول: 22/ 06 /2025

بتول سلطان المعايطة[1،*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

استاذ مساعد ، دكتوراه قانون خاص، جامعة الاسراء، عمان، الاردن
* عنوان المراسلة: Batool.al-maaiteh@iu.edu.jo

الطبيعة القانونية لرهن الحقوق المعنوية في القانون الاردني دراسة مقارنة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الطبيعة القانونية لرهن الحقوق المعنوية في القانون الأردني ولعل بحث هذا الموضوع يتميز بأهمية خاصة لكون الحقوق المعنوية تنطوي على شقين شق أدبي و شق آخر مالي مما يجعل رهنها في ظل وجود هاذين الشقين ذا طبيعة خاصة و تتعاظم أهمية هذا الموضوع في ظل اصدار قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018 إذ بات من الضروري الوقوف على طبيعة هذا الرهن رهناً تأمينياً كان أم حيازياً أم رهناً بالإشهار. وخلصنا بالبحث إلى مجموعه من النتائج و التوصيات على النحو التالي لم يلغ المشرع الرهن الحيازي للمنقول إلا إنه استحدث نظاماً قانونياً جديداً لرهن المنقولات رهناً مجرداً من الحيازة يوائم طبيعة الحقوق المعنوية،نظراً لطبيعتها الخاصة يتمثل بالرهن بالإشهار وذلك بقيد الرهن بالسجل الإلكتروني المعد لهذه الغاية و يستطيع الغير من خلاله العلم بوجود الرهن و عقد ندوات وورشات عمل لتوضيح هذه الفكرة الجديدة المتعلقة بالرهن بالإشهار التي تم استحداثها.

الكلمات المفتاحية: ***الحقوق المعنوية، الرهن بالإشهار، الرهن المجرد من الحيازة***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

The Legal Nature of Mortgaging Moral Rights in Jordanian Law, a Comparative Study

(1,*)

Abstract:

This study dealt with the Legal nature for the maintenance of moral rights In Jordanian law, consideration of this subject is of particular importance. Because moral rights have two parts, one literary and one financial, which makes the pawn in the presence of these two segments special The importance of this issue is growing with the promulgation of the Security of Rights in Movable Property Act No. 20 of 2018 It has become necessary to determine the nature of this mortgage subject to insurance, possessory or publicity.

We concluded by examining a set of conclusions and recommendations as follows. The legislator did not cancel the transferee's possessory mortgage but introduced a new legal regime for the mortgage of transferees subject to a no possession that harmonized the nature of moral rights. In view of its specific nature, the mortgage is made public by placing the mortgage on the electronic record prepared for this purpose. Others can learn about the existence of the mortgage and hold seminars and workshops to illustrate this new idea of the mortgage with regard to publicity that has been developed.

Keywords: *Moral rights ,publicity mortgage, possession-free mortgage*

(1) Master Student, International Development, Sana 'a University, Sana 'a, Yemen
* Corresponding Email Address: kahlanalshujaa8@gmail.com

المقدمة

تعتبر الحقوق المعنوية أثر لتطور المجتمع الاقتصادي والتجاري وإن كانت الفكرة القديمة تقوم على تقسيم الأموال إلى عقارات و منقولات مادية إلا أنه و نتيجة لهذه التطورات ظهرت المنقولات المعنوية لذلك لابد من الاهتمام بهذه الحقوق لمواكبة التطورات فهي من أهم عوامل التقدم العلمي والتكنولوجي.

ولما كانت هذه الحقوق ذات قيمة عالية ولدت الرغبة لدى صاحبها الاستفادة منها فيعد رهن الحقوق المعنوية من أقوى طرق الضمان للوفاء بالدين نظراً لقيمتها المادية و مكانتها في الاقتصاد إلا أنه من الموضوعات المستحدثة التي لم تحظ بالدراسة.

نظراً للطبيعة القانونية التي تتمتع بها الحقوق المعنوية فهي تصلح لأن تكون محلاً للرهن فهي عبارة عن خليط حيث تتكون من جانبين وهما الحق المالي و الحق الأدبي، فالحق المالي هو فقط الذي يصلح أن يكون محلاً للرهن فهي حقوق ذات قيمة مادية يمكن تقييمها بالنقود و يصح أن تكون محلاً للعلاقات القانونية.

ونظراً لعدم وجود نظام قانوني يعالج رهن الحقوق المعنوية بالرغم من أهميتها و قيمتها المادية، و لما كانت الحقوق المعنوية عصيّة على الرهن باعتبارها منقولات غير مادية يتعذر تجرد الراهن من حيازتها فذلك يشكل حاجز أمام الاستفاده منها، مما أدى إلى البحث عن طريقة جديدة تلائم الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الحقوق المعنوية.

انطلاقاً من ذلك فقد استحدث المشرّع الأردني نظاماً قانونياً للرهن المجرد من الحيازة يكتفي بالإشهار بالسجل الإلكتروني المعد لذلك حيث صدر قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة حيث استحدث هذا القانون فكرة جديدة لرهن المنقولات دون حيازة

وتكمن مشكلة الدراسة في نقص وغموض تشريعي بالنصوص القانونية التي عالجت مسألة اشهار الرهن في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

تهدف الدراسة إلى بيان أهمية استحداث الرهن للحقوق المعنوية بطريقة الإشهار لتتناسب مع طبيعتها القانونية المختلفة عن المنقولات المادية فلا مجال لتطبيق قاعدة الحيازة بالمنقول سند الملكية فالمالك لا يستطيع أن ينقل أكثر مما يملك فاستعاض المشرع عن هذه القاعدة بالإشهار نظراً للطبيعة الخاصة للحقوق المعنوية

ويثير موضوع البحث العديد من التساؤلات و منها على سبيل المثال :ما مفهوم رهن الحقوق المعنوية ؟ كيف يتم رهن الحقوق المعنوية في ظل غياب قاعدة الحيازة بالمنقول سند الملكية ؟ ما هي الطبيعة القانونية لرهن الحقوق المعنوية هل يعتبر رهناً تأمينياً أم رهناً حيازياً؟

وعليه سنقوم في هذه البحث على إعتماد المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن حيث سنتعرف على مضامين النصوص القانونية و التعرف على مراميها و أبعادها بعمق، و أيضاً الأحكام القضائية ذات العلاقة بهذه الدراسة و تحليلها و بيان مدى انسجامها مع النصوص القانونية من خلال فهم عميق لمحتواه و التطرق لبعض الآراء الفقهيه إن وجدت و كان لها ضرورة، وإلقاء الضوء بشكل مقارن على القوانين الأخرى، فهذه المنهجية تساعد بوصول أكبر قدر من المعرفة للباحث.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

المطلب الاول : تعرف الرهن قانوناً

يعد الرهن أفضل من التأمينات الشخصية لضمان استيفاء الدائن لحقه نظراً لاعتباره من التأمينات العينيه، وعليه فيعتبر الرهن من التأمينات العينية التي تحفظ حق طرفي العلاقة العقدية فتضمن للمرتهن الحصول على حقه و بذات الوقت تساعد الراهن الحصول على السيولة من خلال احاطته بالثقةلابد بداية أن نتحدث عن أنواع الرهن التقليدية المتمثلة بالرهن الحيازي و الرهن التأميني المتبعه لرهن المنقولات المادية و العقارات وصولاً للرهن المتبع بالحقوق المعنوية ،وعليه سنقوم بتقسم هذا المطلب الى ثلاثة فروع على النحو التالي

الفرع الاول : الرهن الحيازي

جاء في القانون المدني الأردني في المادة (1372) منه تعريف الرهن الحيازي حيث نصت على " الرهن الحيازي هو احتباس مال في يد الدائن أو يد عدل ضماناً لحق يمكن استيفاؤه كله أو بعضه بالتقدم على سائر الدائنين " ويقابلها نص المادة (1448) من لقانون القانون الاتحادي الاماراتي رقم (5) لسنة 1985 بإصدارقانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة المعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1987 و المادة (1096) من القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948

و عليه يتضح لنا من خلال التعريف الوارد بالقانون المدني الأردني أنه لم يميز بين وسيلة الرهن الحيازي و ماهيته، فالأصل أن الرهن الحيازي هو حق للمرتهن أما الاحتباس فهي وسيلة لتنفيذ هذا الرهن، بالإضافة إلى ذلك أنه لم يبين مصدر هذا الحق فالأصل أن مصدر هذا الحق هو العقد بين الراهن و المرتهن بالإضافة إلى خلو هذا التعريف من ميزة تتبع المرتهن للمال المرهون في أي يد يكون.

أما بالنسبة للتعريف الوارد بالقانون المصري فقد شابه الغموض فإنه خلا عن بيان ماهية الرهن الحيازي حيث عرفه بأنه عقد و قد أغفل أن العقد هو وسيلة إثبات الحق.

بينما القانون الإماراتي خلط بين وسيلة إثبات الرهن و ماهية الرهن فعرفة بأنه عقد و الأصل أن العقد هو الوسيلة لإثبات الرهن و مصدره فهو ليس عقد ، كما يشوبه القصور من ناحية الآثار المترتبة على الرهن فلم يتطرق إليها لا من قريب ولا من بعيد ، فقط اكتفى بالإشارة إلى أنه يتم احتباس المال بيد المرتهن أو العدل لحين الاستيفاء، إلا أنه لم يبين الحقوق المترتبة على الرهن بالنسبة للمرتهن.

فعرفه جانب من الفقه بأنه " عقد يلزم به شخص يقال له الراهن بأن يسلم إلى الدائن المرتهن نفسه أو إلى أجنبي يعينه العاقدان شيئاً يرتب عليه للدائن حقاً عينياً يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين و يتقدم على الدائنين العاديين و الدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أية يد يكون " . (عبد الباقي ، 1954، ص214)

إلا أن هذه التعريفات لا تخلو من النقص ذلك أن التعريف الأول لم يوضح محل الرهن الحيازي أما التعريف الثاني فلم يبين ماهية الرهن و عرفه بأنه عقد و العقد بالحقيقة لا يعبر عن ماهية الرهن بل هو مصدره.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التعريفات كانت تحوم حول هذا التعريف لكن دون أن تجمع العناصر التي يجب أن تكون متوفرة في تعريف الرهن الحيازي لذلك اعتقد أنه لابد من تعريف جامع مانع لكل عناصر الرهن الحيازي و موضح للآثار المترتبة عليه فاقترح بعد دراستي هذا التعريف " حق عيني تبعي يرد على العقارات و المنقولات ينشأ عن عقد بين الراهن و المرتهن يخول المرتهن سلطة حبس المال المرهون في يده أو يد عدل ضماناً

لدين على الراهن وذلك لحين استيفاء الدين بالتقدم على سائر الدائنين العاديين و الدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء أو القيمة التي تحل محله، و في أي يد يكون ".

ثانياً : الرهن التأميني

نص القانون الأردني في المادة (1322) من القانون المدني على تعريف الرهن التأميني بأنه" عقد يكسب به الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقاً عينياً يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين و الدائنين التاليين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون ". ويقابلها نص المادة (1030) من القانون المدني المصري و المادة (1399) من القانون الاتحادي الإماراتي

و عليه يتضح لنا من خلال التعريف الوارد بالقانون المدني الأردني أنه خلط بين مصدر الرهن و أثر الرهن فالعقد هو مصدر للرهن و ليس جوهرة و الحق هو الاثر المترتب على الرهن، ذلك أنه يرد الرهن للدلالة على عدة معانٍ فقد يطلق على العقد منشئ الحق، وقد يقصد به الحق ذاته ، كما قد يطلق على المال المرهون ذاته. (العماوي ،2003، ص31)

و بالعودة الى التعريف الذي أورده القانون المدني الأردني فقد ذكر عبارة "مخصص لوفاء دينه " معنى ذلك أن هذا العقار مخصص فقط للدين المضمون بالرهن و هذا غير صحيح ذلك أن المال المرهون لا يخرج من ملك الراهن و بالتالي يبقى بالضمان العام للدائنين، على الرغم من أن الرهن التأميني يخول المرتهن حق التقدم على سائر الدائنين في استيفاء حقه بالأولوية إلا أن ذلك لا يمنع الدائنين العاديين من التنفيذ على المال المرهون و استيفاء حقهم من ثمن المال وفق ترتيب الأولوية.

كما أنه إذا نظرنا إلى حق الدائن في استيفاء حقه فقد حصره المشرع بثمن العقار إلا أننا لا نؤيد ذلك فقد يستوفي المرتهن حقه من الثمن في حال تم بيع العقار بالمزاد العلني و لكن ماذا لو هلك العقار قبل بيعه كيف يحصل المرتهن على حقه في هذه الحالة بالنظر إلى كون المشرع قد حصر حقه بثمن العقار، و عليه فاننا لا نتفق مع هذا التحديد ذلك أنه في حالة الهلاك فينتقل حق المرتهن إلى المال الذي يحل محله، بالإضافة إلى ذلك نجد أن المشرع الأردني قد تجاهل بتعريفه للرهن التأميني المنقولات ذات الطبيعة الخاصة أي التي تخضع للتسجيل، لذلك فإننا لا نتفق مع تعريف المشرع الأردني.

أما بالنسبة لتعريف الرهن التأميني في القانون الاتحادي و القانون المصري فنجد أنهما تبنّا ذات التعريف بذات المصطلحات و عليه فنجد أن ذات الملاحظات التي ذكرناها سابقاً على تعريف الرهن التأميني في القانون الأردني تنطبق على تعريفه بالقانون الاتحادي و القانون المصري.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التعريفات كانت تحوم حول هذا التعريف لكن دون أن تجمع العناصر التي يجب أن تكون متوفرة في تعريف الرهن التأميني لذلك اعتقد أنه لابد من تعريف جامع مانع لكل عناصر الرهن التأميني و موضح للآثار المترتبة لذلك فإنني اقترح بعد دراستي هذا التعريف " حق عيني تبعي ينشأ بموجب عقد شكلي بين الراهن و المرتهن ضماناً لاستيفاء دين على الراهن يرد على عقار أو منقول خاضع لإجراءات التسجيل، مع احتفاظ الراهن بحيازة المال المرهون، حيث يتمتع المرتهن بميزة التقدم على سائر الدائنين العاديين و الدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء أو القيمة التي تحل محله، و في أي يد يكون ".

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

ثالثاً : الرهن المجرد من الحيازة

أشار قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقول رقم (20) لسنة 2018 المنشور على الصفحه 2387 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5513 بتاريخ 2018/5/2 إلى نوع جديد من الرهن حيث جاء بنص المادة (3/أ) من هذا القانون على أنه " تسري أحكام هذا القانون على المعاملات و العقود التي تتضمن شرطاً يقضي بضمان الوفاء بإلتزام بترتيب حق ضمان على دين أو حق أو مال بما في ذلك : الرهن المجرد من الحيازة وفقاً لأحكام المادة (6) من هذا القانون ".

كما جاء بالمادة (1/5) من القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2020 في شأن ضمان الحقوق في الأموال المنقولة "على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يجوز رهن الأموال المنقولة دون حاجة إلى تسليم حيازتها للمضمون له أو إلى الغير ".

وقد جاء بالمادة (1) من قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم (15) لسنة 2015 المنشور بالجريدة الرسمية رقم العدد 46 مكرر(أ) بتاريخ 2015/11/15 " تسري أحكام القانون المرافق على الحقوق المضمونة بمنقولات في حيازة المدين أو مقدم ضمان، يتفق أطراف عقد الضمان على شهره وفقاً لأحكامه، وذلك دون الإخلال بالأحكام المنظمة لأنواع خاصة من رهن المنقولات " .

كما جاء بالمادة (2) من ذات القانون " و يجوز للدائن المرتهن حيازياً شهر رهنه بالقيد في السجل على ألا يخل ذلك بنفاذ الحق تجاه الغير وفق أحكام القانون المدني ".

يتضح لنا من خلال النصوص السابقة أن المشرّع الأردني استحدث نظاماً قانونياً جديداً لرهن المنقول لمواكبة التطورات الاقتصادية و الصناعية و الفكرية التي أسفر عنها ظهور منقولات معنوية تفوق قيمتها قيمة العقارات و المنقولات المادية فهي تشكل عصب التطور الاقتصادي، مما أدى إلى وجود الرغبة لدى مالكيها الاستفاده منها، فلم يعد الرهن الحيازي وكذلك الرهن التأميني ملائماً لهذه التطورات وذلك بسبب عدم موائمة أحكامها مع طبيعة الأموال التي يحضع لها الرهن المجرد من الحيازة أو الرهن بالإشهار.

و لوجود هذه الأسباب نجد أن الرهن التقليدي المتمثل بالرهن الحيازي و الرهن التأميني لا يتناسب مع الطبيعة الخاصة للحقوق المعنوية لذلك كان لابد من وجود نظام خاص لرهن هذه الحقوق فما كان إلا أن استحدث المشرّع الرهن المجرد من الحيازة.

و بالعودة إلى قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة نجد أن المشرّع بنص المادة (3/أ) أشار إلى أنه " تسري أحكام هذا القانون على الرهن المجرد من الحيازة وفقاً لأحكام المادة (6) من هذا القانون".

و بالعودة إلى المادة (6) من ذات القانون نجد وتقابلها المادة رقم (5) من القانون الاتحادي بشأن ضمان الحقوق بالأموال المنقولة و نجد أن المشرّع قد استعاض عن نقل الحيازة بالإشهار فلا يعني ذلك إلغاء للرهن الحيازي بل هو طريق بديل في حال تعذر نقل الحيازة بسبب الطبيعة الخاصة للمنقولات الخاضعة للرهن فإن الرهن المستحدث هو عبارة عن رهن المنقول بالإشهار.

وعليه فإنني أقترح تعريفاً للرهن المجرد من الحيازة بأنه " حق عيني تبعي ينشأ بموجب عقد شكلي بين الراهن(الضامن) و المرتهن (المضمون له) بموجب سند عادي أو رسمي ضماناً لاستيفاء دين على الراهن يتم بموجبه إشهار الرهن و قيده في السجل الالكتروني المُعَدّ لهذه الغاية وذلك ليتمكن الجمهور من الاطلاع عليه والإستعلام عن الحقوق المترتبة على الضمانة بكل سهولة و يسر، و بالمقابل يتمتع المرتهن بموجبه بحق التقدم على سائر الدائنين العاديين و الدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء أو القيمة التي تحل محله، و في أي يد يكون".

المطلب الثاني
التكييف القانوني لرهن الحقوق المعنوية

اختلف الفقه في تكييف رهن الحقوق المعنوية ويعود سبب الخلاف إلى الطبيعة المعنوية التي تتميز بها هذه الحقوق فمحور خلاف الفقه حول أي طائفة من الأموال يتم إدراجها هل تعتبر منقول مادي فتخضع لأحكام الرهن الحيازي أم تعتبر عقار و تخضع لأحكام الرهن التأميني، ولتوضيح ذلك سنبيّن الإختلاف الفقهي في تحديد طبيعة رهن الحقوق المعنوية، وعليه سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي

الفرع الاول : الاتجاه القائل باعتباره رهناً حيازياً

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بأن عقد رهن الحقوق المعنوية هو عقد رهن حيازي يخضع لما يخضع له من أحكام و يترتب عليه ما يرتب على الرهن الحيازي من الآثار، لذلك سنبحث في تنظيم المشرّع للرهن الحيازي لنرى مدى الموائمة بين طبيعته و بين طبيعة رهن الحقوق المعنوية ومدى انطباق أحكام الرهن الحيازي على رهن الحقوق المعنوية. (جامع ،2001،ص66)

نص المشرّع الأردني في المادة(1372) من القانون المدني "الرهن الحيازي هو احتباس مال في يد الدائن أو يد عدل ضماناً لحق يمكن استيفاؤه كله أو بعضه بالتقدم على سائر الدائنين ".

فيقوم الرهن الحيازي على ركيزتين تتمثل الأولى بخروج الشيء المرهون من حيازة الراهن و بذلك لن يتمكن الراهن من التصرف بالمنقول تصرفاً يلحق ضرراً بالمرتهن و بذات الوقت سيتمكن الغير حسن النية الذي يرغب بالتعاقد مع الراهن من العلم بوجود هذا الرهن على ذلك المنقول،أما الركيزة الثانية تتمثل بانتقال المال المرهون من يد الراهن إلى المرتهن وبذلك يتمكن المرتهن من استعمال المال المرهون و الاستفادة منه وهذا هو جوهر الركن المادي للحيازة في حين يتمثل الركن المعنوي بنية التملك فلا ينتقل إليه بل يقدم الراهن هذا المنقول باعتباره ضمانه لاستيفاء الدين وليس لتمليكه للمرتهن . (السعدي، 2018، ص29)

فجوهر الرهن الحيازي يتجسد بالسماح للمرتهن حبس المال المرهون لحين الوفاء بالدين و ذلك من خلال نقل حيازة المنقول محل الرهن إلى المرتهن أو إلى يد العدل مما يشكل ضمانة إضافية بيد المرتهن.

ولا بد من الإشارة إلى أن محل عقد الرهن الحيازي العقارات و المنقولات سواء كانت خاضعة لإجراءات التسجيل أم غير خاضعة و بذلك فهو يتميز عن الرهن التأميني الذي يرد فقط على العقارات و بعض المنقولات التي تتطلب قوانينها التسجيل وهذا ما اكدت عليه المادة (1334) من القانون المدني الاردني .

فيتميز محل الرهن الحيازي بكونه مقدور التسليم، فلا بد أن ينقل الراهن حيازة المال المرهون إلى المرتهن فانتقال الحيازة هي جوهر الرهن الحيازي فبدون هذا الانتقال لا يرتب هذا الرهن أي أثر

إلا أن انتقال الحيازة يختلف بحسب طبيعة المال محل الرهن فإذا كان من القيميات تنتقل حيازته بالمناول أو بتسليمه للمرتهن أما إذا كان من المثليات فلا تنتقل حيازته بمجرد التعاقد بل لا بد من اتباع اجراء معين يتمثل بفرزه و تعيينه عن غيره و تسليمه للمرتهن، أما فيما يتعلق بالعقارات يكون انتقاله بتسجيله في دائرة التسجيل

وعليه ذهب أنصار هذا الإتجاه إلى القول بأن عقد رهن الحقوق المعنوية هو رهناً حيازياً يخضع لذات أحكام الرهن الحيازي و يترتب عليه ما يترتب على الرهن الحيازي من آثار اعتقاداً منهم أن الإشهار أصبح بديلاً عن الحيازة فلا داعي لانتقال الملكية ما دام تم إشهار الرهن في السجل (الكلابي ، 2015، ص21)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

كما استدلوا على ما جاء بنص المادة (1372) من القانون المدني " الرهن الحيازي هو احتباس مال " حيث ورد بشكل عام دون تمييز بين المنقولات المادية و غير المادية، إذن من الممكن أن يرد الرهن الحيازي على الحقوق المعنوية نظراً للقيمة الاقتصادية التي تتمتع بها بالاضافة إلى كونها مال متقوم و من الممكن التنفيذ عليها من خلال البيع بالمزاد العلني. (المساعدة ،1997، ص44-45)

كما ذهب اصحاب هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك حيث أنه من الممكن رهن الحقوق المعنوية رهنها حيازياً بالقياس على أحكام رهن حق المؤلف، و ذلك من خلال إنكار فكرة التسليم الحقيقي للمال المرهون و أنه من الممكن أن يكون التسليم حكمياً من خلال تسليم سند احتكار استغلال الحق المالي للمؤلف نظراً لتمثيل السند للقيمة المالية لحق المؤلف، فالحيازة قد تكون رمزية بدلاً من الحيازة الفعلية و يعود السبب في ذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية ذلك أن انتقال حيازتها بشكل فعلي من الممكن أن ينقص قيمتها إذا ما كان المرتهن لا يتقن استعمالها و التصرف بها بشكل جيد مما يلحق ضرراً بالراهن (تناغو،2008،ص274)

أما فيما يتعلق بمسألة النفاذ بمواجهة الغير فلا يعتبر الرهن الحيازي نافذاً إلا إذا دوّن بورقة ثابتة التاريخ ، وهو ذات الأمر بالنسبة لحق المؤلف فلا بد أن يكون التصرف بالحق المالي مكتوب وانتقال سند ملكية الحق المالي للمؤلف إلى المرتهن.

كما أخضعوا المحل التجاري لأحكام الرهن الحيازي استناداً لذات الفكرة ألا وهي انكار فكرة التسليم أي يكفي بالرهن الحيازي الحيازة الرمزية، و ذلك من خلال تسليم مفاتيح المحل التجاري للمرتهن ، و قد يكون انتقال الحيازة بطريقة تسليم الصك الذي يمثل الشيء المرهون .

إلا إننا لا نؤيد أصحاب هذا الاتجاه، لأن نقل حيازة المرهون من الراهن إلى المرتهن هي جوهر الرهن الحيازي و هي القاعدة العامة التي تمثل أحكام الرهن الحيازي، ذلك إنه إذا لم يتم نقل الحيازة لا يرتب الرهن آثاره فلا يمكن نقل حيازة ما لا يمكن حيازته. (معاري، 2017، ص42)

أما القول بأن الحق المعنوي يخضع للرهن الحيازي نظراً للقيمة الاقتصادية لهذه الحقوق فلم يسلم هذا الرأي من الانتقاد بالنظر إلى أن الفكر القانوني لا تعتمد على القيمة الاقتصادية للشيء محل الرهن بل يعتمد على الشيء ذاته، وعند التنفيذ عليه يتحول هذا الشي لقيمة اقصادية يقتضي الدائن حقة منه (سلامة ، 1968، ص117-118)

ويعود السبب في عدم انطباق أحكام الرهن الحيازي على رهن الحقوق المعنوية هو عدم القدرة على تسليم الحقوق المعنوية للمرتهن، حيث أن التسليم شرطاً جوهرياً في الرهن الحيازي إلا أن هذا التسليم يتنافى مع طبيعة الحقوق المعنوية كونها ذات طبيعة خاصة (العبيدي ، 2017، ص157)، ومن جهة أخرى وعلى فرض امكانية تسليم المرهون للمرتهن فانه سيلحق ضرراً بكلا الطرفين فمن ناحية سيحمل المرتهن عبء المحافظة على المال المرهون و من جهة أخرى سيفقد الراهن قدرته على ممارسة عمله على افضل وجه لسداد الالتزام الى الدائن المرتهن ذلك أن حرمان الراهن من حيازة المال الرهون يعني عدم قدرة الراهن على تسديد ديونه مما يؤدي إلى الإضرار بمصلحة الراهن و المرتهن على حدٍ سواء (الدسوقي ،2019، ص58)

فإذا ما عدنا إلى محل الرهن الحيازي فنجد أنه يرد على العقارات و المنقولات المادية وبذلك فهو لا يرد على المنقولات المعنوية وذلك لأنه قائم على فكرة الاحتباس أي فكرة تسليم المال المنقول إلى المرتهن أي على القبض أو التسليم تطبيقاً لقاعدة الحيازة بالمنقول سند الملكية فالمنقولات المعنوية لا تخضع لهذه القاعدة بل على العكس

تماماً ذلك أن طبيعتها تأبى الحيازة و مالك الشيء لا يستطيع أن ينقل أكثر مما يملك فإذا ما كان مالك الحق المعنوي يحوزها حيازة فعلية فكيف له أن يسلمها للمرتهن.

بالإضافة إلى ذلك فإن الطبيعة الخاصة التي تتميز بها الحقوق المعنوية تمنع تطبيق أحكام الرهن الحيازي عليها، بالنظر إلى الطبيعة المزدوجة التي تتكون منها الحقوق المعنوية فالحق المادي يمكن التصرف به و نقله إلى الغير بخلاف الحق الأدبي يعتبر لصيق بشخص الإنسان و بالتالي لا يجوز التصرف فيه و نقل ملكيته و رهنه نظراً لأنه يعتبر جزء لا يتجزأ من شخصية الإنسان و بالتالي لا يمكن تسليمه للمرتهن وبالتالي يستحيل رهنه رهناً حيازياً لتخلف جوهر الرهن الحيازي ألا وهو القبض.

بالإضافة إلى أنه إذا ما تصورنا تطبيق الرهن الحيازي على الحقوق المعنوية فإنه لابد من انتقال هذه الحقوق إلى الدائن المرتهن مما يؤدي إلى خروج هذه الحقوق من يد صاحبها و بالتالي لن يتمكن من استخدامها و استثمارها بالطريقة التي تحقق الأرباح، فما هي الآثار المترتبة على انتقال حيازة هذه الحقوق إلى الدائن المرتهن ؟ وماذا لو كان الدائن المرتهن ليس لدية القدرة و الخبرة على استخدام الحق المعنوي الذي أصبح بحيازته ؟

للإجابة على هذا السؤال لا بد من العودة لإلتزامات الدائن المرتهن بالرهن الحيازي وفقاً لنصوص القانون، و عليه فيجب على المرتهن بذل عناية الشخص المعتاد في المحافظة على المال المرهون، ورتب المشرع الأردني مسؤولية عليه إذا هلك الشيء المرهون في يده بل تشدد في ذلك فرتب عليه المسؤولية سواء كان الهلاك بسبب إهماله أو تقصيره أو بسبب أجنبي و هو ذات موقف القانون الإماراتي و ذلك خلافاً لأحكام القانون المصري حيث لم يرتب المسؤولية إذا ما كان الهلاك بسبب أجنبي لا يد للمرتهن فيه .

فتكمن المشكله هنا بأن انتقال الحيازة يمنع الراهن من استعمال الحق بطريقة تعود عليه بالنفع و الربح بل ستحرمه من استثمارها بشكل يحافظ على قيمتها المادية التي تعتبر أساس عقد الرهن فهي التي تشكل الضمان للمرتهن، فإذا تم نقل حيازة هذه الحقوق إلى المرتهن فلن يتمكن من استخدامها بهذا الشكل ممل يؤدي إلى الإضرار بالراهن و المرتهن على حدٍ سواء من ذلك أن نقصان قيمة هذه الحقوق سيؤثر بشكل سلبي على الطرفين فمن ناحية سيتضرر الراهن من نقصان قيمة هذه الحقوق المعتمدة في وجودها على السمعة و الشهرة و بذات الوقت سيقل ضمان المرتهن بسبب نقصان هذه القيمة.(اسماعيل ،1988، ص38-40)

أما القول بالاكتفاء بالحيازة الرمزية فقد تعرض أيضاً هذا الرأي للانتقاد حيث أن حيازة المرتهن للسند لن يغير من طبيعة الحق المالي للمؤلف باعتباره حق شخصي مما يسمح للراهن بالتصرف بالمال المرهون و بالنتيجة تراجع ضمان المرتهن، و بالتالي فإن رهن هذه الحقوق حيازياً لا يوائم طبيعتها (بن غانم ، 1955، ص213)

الفرع الثاني: الاتجاه القائل باعتباره رهناً تأمينياً

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بأن عقد رهن الحقوق المعنوية هو عقد رهن تأميني يخضع لما يخضع له من أحكام و يترتب عليه ما يرتب على الرهن التأميني من الآثار (فيض الله ، 2008، ص27)، لذلك سنبحث في تنظيم المشرّع للرهن التأميني لنرى مدى الموائمة بين طبيعته و بين طبيعة رهن الحقوق المعنوية ومدى انطباق أحكام الرهن التأميني على رهن الحقوق المعنوية.

نص المشرّع الأردني في المادة (1322) من القانون المدني على تعريف الرهن التأميني فيعد عقد الرهن التأميني عقداً عينياً شكلياً لا ينعقد إلا بالتسجيل فلا يكون باتاً إلا بتسجيله في السجل العقاري و بمجرد التسجيل ينشئ حق الرهن و يرتب آثاره بين المتعاقدين و في مواجهة الغير .

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

فيعتبر التسجيل ركن من أركان عقد الرهن التأميني وعليه لابد من اتباع الشكلية التي تطلبها القانون والا كان العقد باطلاً، فيعتبر العقد الباطل هو و العدم سواء فلا يترتب عليه أي آثار قانونية ولا يمكن الاحتجاج به في مواجهة الغير، فعقد الرهن التأميني لا وجود له قانوناً إلا بتسجيله.(العمري ، 2014، ص10)

وحيث أنه و حسب طبيعة الرهن التأميني القائم على التسجيل فلا تنتقل ملكية المال المرهون إلى المرتهن بل يبقى الراهن محتفظاً بملكية عقاره و بحيازته وبما أن الرهن التأميني لا يخرج الشيء المرهون من ملكية الراهن و حيازته فيحق له التصرف به جميع التصرفات القانونية و المادية التي لا تلحق ضرراً بالمال المرهون و تقلل من قيمته كما يحق له إدارته و الحصول على منافعة لحين نزع الملكية جبراً عند عدم وفاء الدين.

فأصحاب هذا الرأي يرون التشابه بين الرهن التأميني و رهن الحقوق المعنوية في كون المنقول يبقى بحيازة صاحبه ولا تنتقل ملكيته فوجه الشبه واضح ذلك أنه بالرهن التأميني لا تنتقل ملكية الشيء المرهون إلى المرتهن وهو ذات الأمر بالنسبة للحقوق المعنوية وبذلك يسمح بتسهيل المعاملات و تطورها وذلك حتى يتمكن صاحبها من استعمالها و استغلالها و التصرف بها بشكل يعود عليه بالحصول على أكبر فائدة ممكنه

كما ذهب أنصار هذا الإتجاه في تقريب الرهن المجرد من الحيازة بالرهن التأميني بأن التسجيل هو الوسيلة لانعقاد هذا العقد والاحتجاج به في مواجهة الغير سنداً لنص المادة (1334) من القانون المدني الأردني

وعليه يرى أصحاب هذا الاتجاه أن رهن المنقولات المعنوية تخضع لأحكام الرهن التأميني و ذلك لأن هذا الرهن يتم دون نقل الحيازة فيبقى المال المرهون بحيازة صاحبه، فرهن هذا النوع من المنقولات يتشابه مع الرهن التأميني .

فالرهن التأميني لا يستلزم نقل حيازة العقار من الراهن إلى المرتهن بل تبقى هذه الحيازة للمدين الراهن فلا ينقل حيازة العقار المرهون إلى المرتهن فيعد من أهم مميزات الرهن التأميني هو احتفاظ المدين الراهن بحيازة المال المرهون و الانتفاع به وبذلك فهو يحقق توازن بين مصالح الراهن ببقاء المرهون في ذمته و الاستفادة من العقار و مصلحة المرتهن الذي يعفيه من الإلتزام بالمحافظة عليه ويعطيه حق الأولوية في استيفاء حقه من ثمنه .

كما استند أصحاب هذا الرأي أن الحق العيني هو سلطة مباشرة يقرها القانون لشخص على شيء معين بالذات ، و إذا ما كانت المنقولات المادية غير معين تعييناً ذاتياً فممارسة المرتهن حقه عليها بالحيازة باعتبارها طريقة التعيين الوحيدة و بالمقابل فإن الحقوق المعنوية معينة تعييناً ذاتياً و بالنتيجة يتمكن المرتهن من ممارسة حقه عليها دون انتقال الحيازة.

و العبرة بتحديد نوع الرهن وفق أصحاب هذا الاتجاه هي بالأثر الذي يرتبه الرهن و ليس بمحل الرهن، فالرهن التأميني لا يكون نافذاً بحق الغير إلا بالتسجيل وهذا هو جوهر الرهن التأميني فلا يحتاج إلى انتقال الحيازة و بالقياس على رهن الحقوق المعنوي على أحكام الرهن التأميني نكون أمام رهن تأميني حقيقي وعاؤه منقول .

إلا أننا لا نؤيد أصحاب هذا الاتجاه ذلك أنه بالرجوع للأحكام الناظمة للرهن التأميني في القانون المدني نجد أن محل عقد الرهن التأميني العقارات و ليس المنقولات ولا يمكن اعتبار المنقول المعنوي عقاراً، فالعقار هو كل شيء ثابت في مكانه لا يمكن نقله دون تلف أو تغيير أو هلاك، وعلى ذلك لا يمكن اعتبار الحق المعنوي عقاراً تخضع لأحكام الرهن التأميني.

فالرهن التأميني فهو حق عيني عقاري أي يرد على العقارات إلا أنه يرد استثناءاً على المنقولات التي تخضع لإجراءات التسجيل ، وبذلك فهو عقد شكلي لا ينعقد إلا باستكمال الإجراءات الشكلية المطلوبة و بالتالي لا يترتب على

الرهن التأميني نقل حيازة المال المرهون للمرتهن بل يبقى بيد الراهن و عليه فيحق للراهن التصرف في المال المرهون بشرط عدم إلحاق الضرر بالمرتهن أو إلحاق الضرر بالمرهون معنى ذلك أن تصرف الراهن موقوف على إجازة المرتهن. و تكمن المشكلة هنا إذا ما بقي المال المرهون في حيازة الراهن و تصرف به للغير فإن ذلك يؤدي إلى إمكانية الإضرار بالمرتهن إذا ما تصرف الراهن بالمال المرهون لحسن النية فلن يتمكن المرتهن من الاحتجاج بالرهن في مواجهة حسن النية (تناغو ، 2008، ص36)

أما القول بخضوع الحقوق المعنوية للرهن التأميني يعود لفكرة التعيين الذاتي لها فإننا لا نؤيد ذلك و الدليل على ذلك وجود طائفة من الحقوق المعنوية غير معينة تعييناً ذاتياً و بذات الوقت لا تخضع لقاعدة الحيازة بالمنقول سند الملكية (سلامة ، 1968، ص293)

و بالنسبة للقول الذي أخضع الحقوق المعنوية بكل اشكالها لأحكام الرهن التأميني بالاعتماد على نص المادة (1334) من القانون المدني التي تخضع المنقولات التي تخضع للتسجيل وفق قوانينها الخاصة لأحكام الرهن التأميني باعتبار التسجيل ركن للانعقاد كما في الرهن التأميني و لمعرفة مدى صحة هذا القول لابد من العودة للقوانين الخاصة التي عالجت كل منها على حدا.

و بقراءة متفحصة للقوانين الناظمة لهذه الحقوق نجد أن قانون الرسوم و النماذج الصناعية و قانون العلامة التجا و براءات الاختراع و الاسم التجاري قد اشترطت التسجيل كشرط للنفاذ في مواجهة الغير و ليس ركن للانعقاد و بين هذا وذاك فرق واضح ، وهو ذات موقف القانون المصري و الإماراتي .

أما بالنسبة لحق المؤلف فلم يشترط المسجل التسجيل فقط اكتفى بالكتابة و لم يشير لتسجيل الرهن و بذلك نستنتج أنه لا يخضع لأحكام الرهن التأميني كونه خارج نطاق الحقوق التي اخضعتها قوانينها للتسجيل.

أما فيما يتعلق برهن المحل التجاري فهو عقد رضائي و ليس شكلي و هذا وفقاً لأحكام القانون الأردني ولا يطبق عليه الرهن التأميني فهو ليس عقار بل منقول معنوي، بالإضافة لذلك فإن الرهن التأميني يسري على المنقولات التي تقتضي قوانينها الخاصة تسجيل التصرفات الواردة عليها و بالعودة لنصوص القانون فلا يوجد نص على تسجيل التصرفات الواردة على المحل إذن لا يوجد سند بالقانون لتطبيق أحكام الرهن التأميني عليه ، أما بالنسبة للقانون المصري يعتبر عقد رهن المحل التجاري عقد شكلي ولكن تتمثل الشكلية بالكتابة و ليست بالتسجيل.

إلا أن المشرّع الإماراتي قد اتخذ موقفاً مختلف تماماً عن موقف المشرّع الأردني و المصري حيث اعتبر التسجيل بالنسبة لرهن المحل التجاري ركن للانعقاد ورتب البطلان على عدم اتباع الشكلية التي تطلبها القانون.

وعليه يتضح لنا من خلال ذلك أن المشرّع الإماراتي قد اخضع رهن المحل التجاري لذات أحكام الرهن التأميني وذلك أنه قد أشار القانون الاتحادي في شأن ضمان الحقوق بالأموال المنقولة إلى عدم تطبيق أحكام هذا القانون على المنقولات التي تتطلب قوانينها الخاصة تسجيلها ، وبذات الوقت نص القانون المدني على سريان أحكام الرهن التأميني على المنقول الذي تقتضي قوانينه الخاصة تسجيله ، إلا أن القانون الاتحادي لضمان الحقوق أجاز أن تكون العناصر المعنوية للمحل التجاري محلاً لعقد الضمان .

و ذهب رأي إلى اعتبار رهن الأسهم رهناً تأمينياً لا يشترط التسليم نظراً لتمتعها بوسائل تعيين ذاتية وذلك من حيث تمييز كل سهم برقم خاص به و اسم مالكه و تسجيل ذلك بسجلات الشركة مما يبرر تطبيق نص المادة (1334) من القانون المدني أي المنقولات التي لابد من اتباع اجراءات شكلية للتصرفات الواردة عليها فتخضع للرهن التأميني وجاء النص بشكل مطلق و المطلق يجري على اطلاقه (اسماعيل ، 1986، ص259-263)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

ونحن نؤيد هذا الرأي فقد اشترط التسجيل كركن لانعقاد الرهن الوارد على الأسهم فلا يتم الرهن إلا بالقيد في السجلات و اتباع الإجراءات التي حددها قانون الأوراق المالية رقم 18 لسنة 2017 و تعليمات تسجيل و ايداع الأوراق لمالية و تسويتها لسنة 2017 الصادرة بالأستناد لأحكام المادة (81/أ) من قانون الأوراق المالية .

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية المقترحة لرهن الحقوق المعنوية

بعد أن بينا الاختلاف الفقهي في تكييف عقد رهن الحقوق المعنوية فإننا نرى أنه لا يمكن اعتباره رهناً تأمينياً كذلك لا يعتبر رهناً حيازياً، إلا إننا سنحاول اقتراح تكييف منطقي لعقد رهن الحقوق المعنوية في ظل غياب نص تشريعي يعالج هذه المسألة.

يعود أساس الاختلاف لطبيعة الحقوق المعنوية التي لا يمكن تصنيفها على أنها منقولاً مادياً بل هي منقول معنوي لا يمكن السيطرة المادية عليه، فإذا كان صاحب الحقوق المعنوية ليس له السيطرة المادية عليها كيف له أن ينقل حيازتها إلى المرتهن.

فيتضح لنا مما سبق أنه و نظراً لقيمة المنقولات فلا ضير من ناحية اقتصادية إذا تم نقل حيازتها للمرتهن و إعادتها عند استيفاء حقه، إلا أن التطورات الاقتصادية و الصناعية و التجارية أسفرت عن وجود بعض المنقولات ذات قيمة عالية فلن تتحقق مصلحة الراهن باتباع وسيلة الضمان التي تتطلب نقل حيازة هذه المنقولات للمرتهن إذا ما كانت هذه المنقولات مصدر رزقه، فيؤدي نقل حيازتها إلى الاضرار بالراهن من الناحية الاقتصادية و تراجع قيمة هذه الأموال إذا لم يتوافر لدى المرتهن الخبرة في استغلال و استثمار هذه المنقولات.

وعليه فلا يمكن رهن الحقوق المعنوية رهناً حيازياً و بذات الوقت لا يمكن اتباع الرهن التأميني بها نظراً للقواعد التي تحدد نطاق تطبيق هذا الرهن

وعليه إذا كان لا يمكن اعتبار رهن الحقوق المعنوية رهناً حيازياً و لا رهناً تأمينياً فما هي طبيعة هذا الرهن وكيف يتم رهن الحقوق المعنوية دون نقل حيازتها و كيف يتمكن المرتهن من استغلالها وما هي الطريقة التي من خلالها يستطيع الغير معرفة وجود مثل هذا الرهن عليها فهي ليست مادية تنتقل للمرتهن و بالتالي يعلم الغير بوجود مثل هذا الرهن ؟ وكيف يستطيع الدائن المرتهن تتبع المنقول المرهون في ضل سيادة قاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ؟

إذا كان الرهن الحيازي قائماً على انتقال الحيازة فإن هذا النوع المستحدث من الرهن لا تتم فيه انتقال الحيازة بل هو رهن مجرد من الحيازة فيبقى المال المرهون بيد الراهن.

ونظراً لكثرة المنقولات و تنوعها و سرعة تداولها و انتقالها من يد لأخرى و كثرة التصرفات الواردة عليها فقد حاول المشرّع إيجاد طريق بديل عن الرهن الحيازي الذي لا يتناسب مع طبيعة المنقولات المعنوية فرأى المشرّع إيجاد البديل عن الحيازة من خلال الإشهار.

فالإشهار لا يلغي الرهن الحيازي وإنما هو بديلاً عنه إذا تعذر نقل الحيازة أو كانت طبيعة المنقولات تأبى ذلك، وهذا ما اكدت عليه المادة (6/أ) من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة كما أكد المشرّع على المساواة بين طريق الحيازة و الإشهار بالمادة (12) من ذات القانون أأأايينhi

وعلى ذلك تجد الباحثة أن المشرّع أوجد نظاماً آخر للرهن ألا وهو الرهن المجرد من الحيازة أو بعبارة أخرى الرهن بالإشهار و ذلك إلى جانب الرهن التأميني و الرهن الحيازي، ولكن إلى أي مدى يمكن تطبيق هذا الرهن على الحقوق المعنوية ؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد من العودة إلى قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة نجد أنه حدد نطاق سريان أحكام هذا القانون حيث جاء بنص المادة (3/ب) منه " يجوز أن يكون محلاً للضمان أي أموال منقولة مادية أو معنوية أو ديون أو حقوق قائمة أو مستقبلية...."

كما جاء بذات القانون بالمادة (2/5) " لا تسري أحكام هذا القانون على أي من المعاملات و العقود التالية : إنشاء الحقوق ضماناً للالتزام على الأموال المنقولة المادية و المعنوية التي يتطلب أي تشريع تسجيلها ".

و بالعودة لنصوص النظام الصادر بموجب هذا القانون نجد أنه قد تعرض لنطاق سريانه في المادة (3/ج) من نظام سجل الحقوق على الأموال المنقولة

يتضح لنا مما سبق أن المشرّع الأردني أجاز أن تكون الحقوق المعنوية محلاً للرهن وفقاً لأحكام هذا القانون إلا أنه و بذات الوقت استثنى الحقوق المعنوية التي تتطلب قوانينها الخاصة تسجيل التصرفات الواردة عليها ، وبذات الوقت قد اخضع النظام الصادر بموجب القانون الحقوق المعنوية لأحكام القانون بشرط أن يكون موطن الضامن بالأردن.

كما جاء بالقانون الاتحادي في شأن ضمان الحقوق بالأموال المنقولة بنص المادة (2) منه " تسري أحكام هذا القانون على أي حق ضمان ينشأ بموجب أحكامه في إطار المعاملات التجارية و المادية " .

كما اكد على ذلك نص المادة (3/ه و ط) و بالمادة (4/أ) من ذات القانون أن المشرّع الأردني أجاز أن تكون الحقوق المعنوية محلاً للرهن وفقاً لأحكام هذا القانون إلا أنه و بذات الوقت استثنى الحقوق المعنوية التي تتطلب قوانينها الخاصة تسجيل التصرفات الواردة عليها وهو ذات موقف القانون الإماراتي و بالمقابل لا وجود لمثل هذا الشرط بالقانون المصري، وبذات الوقت قد أخضع النظام الصادر بموجب القانون الحقوق المعنوية لأحكام القانون بشرط أن يكون موطن الضامن بالأردن ، وبذات الوقت أجاز القانون الإمارتي أن تكون العناصر المعنوية للمحل التجاري محلاً للضمان.

ولمعرفة مدى إمكانية تطبيق قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة على الحقوق المعنوية لابد من العودة للقوانين الخاصة التي تنظمها و معرفة إمكانية خضوعها لقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة.

نجد أن قانون العلامات التجارية قد اجاز رهنها وأن التسجيل لا يعد ركناً للانعقاد وإنما يفيد التسجيل وفقاً للنصوص الناظمة لذلك نفاذ التصرفات القانونية الواردة على العلامة التجارية وهذا ما اكدت علية المادة (19) من قانون العلامات التجارية .وهو ذات الحكم بالنسبة لبراءات الاختراع و الرسوم الصناعية، و أن الشكلية المطلوبة هي الكتابة و ليس التسجيل وفق نص المادة (28) من قانون براءات الاختراع و هو ذات موقف القانون المصري و القانون الإماراتي وسبق الإشارة لنصوص المواد الناظمة لذلك.

في حين نجد أن المشرع الأردني لم يشترط التسجيل بالنسبة للتصرفات الواردة على حق المؤلف فقط اشترط أن يكون التصرف مكتوباً وهذا ما اشارت له المادة (13/أ) من قانون حماية حق المؤلف ، هل معنى ذلك أنه من الممكن رهن حق المؤلف رهناً حيازياً باعتبار أن الحق المالي مال متقوم و قابل للحجز و بذات الوقت مقدور التسليم من خلال تسليم سند ملكية الحق المالي للمؤلف إلى المرتهن أو العدل ؟

للاجابة على هذا التساؤل نحيل لما تم ذكره سابقاً بعدم تأييدنا للرأي القائل بأن رهن الحقوق المعنوية يتم بطريق الرهن الحيازي و للعل السالفة الذكر،أما بالنسبة للمحل التجاري سبق الإشارة إلى أنه لا يوجد نص بالقانون يشترط التسجيل التصرفات الواردة عليه.

نستنتج مما سبق أن ونظراً لطبيعة الحقوق المعنوية و عدم ملائمة أحكام الرهن التأميني و الرهن الحيازي لهذه الطبيعة وبالنظر لنطاق قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة نجدها تخضع لأحكام الرهن بالإشهار انسجاماً مع

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

طبيعة المنقولات التي تخضع له والتي لا يوائمها أحكام الرهن التأميني ولا الرهن الحيازي نظراً لاختلاف محل كل منهما عن محل الرهن المجرد من الحيازة.

وأن الرهن المجرد من الحيازة يوفر الموازنة بين جميع أطراف عملية الرهن فمصلحة الراهن تتمثل ببقاء المال المرهون في حوزته حتى يتمكن من استعماله و استغلاله فلا أحد أقدر على استخدامه و المحافظة عليه أكثر منه، كما يسمح للراهن رهن المنقول أكثر من مرة لأكثر من دين، ومن جهة أخرى يوفر حماية للدائن المرتهن وذلك من خلال إعفاؤه من القيام بالأعمال اللازمة للمحافظة على المال المرهون نظراً لعدم وجودها في حوزته، كما اعتبر المشرّع أن الرهن غير نافذ بحق الغير إلا بإشهاره و بذلك وفر الحماية له فلا يحتج عليه بالرهن إلا إذا تم إشهاره في السجل.

كما بيّن المشرّع بالمادة (6/ب) من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة أن الإشهار يسمح للدائن المرتهن تتبع المال المرهون في أي يد يكون و التنفيذ عليه و التقدم على سائر الدائنين الآخرين .

وعليه فنظم المشرّع بقانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الرهن المجرد من الحيازة و بين الطريقة التي يستعاض عنها بها و ما هي الإجراءات المتبعة لذلك، فعبر المشرّع عن هذه الطريقة بالإشهار في السجل الإلكتروني، واعتبر هذا الإشهار شرط نفاذ في مواجهة الغير و ليس شرطاً شكلياً للانعقاد.

إلا إننا و بالرجوع إلى أحكام و نصوص قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة لتقييم هذا الإشهار، هل هو طريق بديل عن قاعدة الحيازة ويمكن الاستعاضة عنها بالإشهار ؟ لابد من المقارنة بين أثر الإشهار و مفعوله و قاعدة الحيازة بالمنقول سند الملكية لمعرفة هل المشرّع كان موفقاً باعتبار الإشهار بديلاً عن الحيازة أم لم يكن موفق بذلك.

اعتبر المشرّع أن الإشهار حجة على الغير حيث افترض علمه به إلا إننا وبالنظر إلى المجتمع المحلي ورغم المستوى العلمي الذي وصل إليه إلا أنه لا يمكن اعتبار الإشهار حجة عليه وذلك لان لابد من مراعاة الفئة من المجتمع التي لا يجيد التعامل مع وسائل التواصل الإجتماعي فكيف لنا اعتبار هذا الإشهار حجة عليه باعتبار علمه المفترض (الذنيبات ،2019، ص24)

بالإضافة إلى أن المشرّع تطلب في القانون المدني بنص المادة (1405) لاعتبار الرهن حجة على الغير و نفاذه في مواجهته انتقال الحيازة من يد الراهن إلى المرتهن أو يد العدل ومن هنا تبرز الفائدة من نقل الحيازة لإعلام الغير بوجود الرهن على هذا المال فمن خلال انتقاله إلى يد المرتهن يعلم الغير بأن هذا المال لم يعد مملوك للراهن كما تطلب أن يكون الرهن مدون في ورقة ثابتة التاريخ .

الخاتمة

و بعد أن انتهينا من إعداد هذا البحث فقد وضحنا ماهية رهن الحقوق المعنوية و طبيعة رهن هذه الحقوق بما يتوائم مع طبيعتها الخاصة فقد استحدث المشرع نظاماً جديداً لرهن المنقول ألا وهو الرهن بالإشهار في السجل الإلكتروني المعد لهذه الغاية ،وعليه توصلنا لمجموعة من النتائج و التوصيات و ذلك على النحو التالي

أولاً : النتائج

1. لم يلغ المشرع الرهن الحيازي للمنقول إلا إنه استحدث نظاماً قانونياً جديداً لرهن المنقولات رهناً مجرداً من الحيازة يوائم طبيعة الحقوق المعنوية،نظراً لطبيعتها الخاصة يتمثل بالرهن بالإشهار وذلك بقيد الرهن بالسجل الإلكتروني المعد لهذه الغاية و يستطيع الغير من خلاله العلم بوجود الرهن.

2. يؤدي الرهن المجرد من الحيازة مصلحة مزدوجة فهو فضلاً عن حمايته مصلحة الراهن لبقاء المال في حوزته وذلك بالسماح له باستغلال الحقوق المعنوية المرهونه و استعمالها و رهنها أكثر من مرة فهو الأقدر على استخدامها و المحافظة عليها ، و بذات الوقت فهو يوفر حماية للمرتهن من خلال اعفاؤه من من القيام بالأعمال اللازمة للمحافظة على المال المرهون
3. وإن كان الرهن الحيازي قائم على تسليم المنقول المادي للمرتهن فالحيازة بالمنقول سند الملكية، بخلاف رهن الحقوق المعنوية فيشترط إنشاء حق الرهن على هذه المنقولات اتباع إجراءات شكلية معينة فهي ذات طبيعة خاصة تأبى الحيازة.
4. يعود السبب في عدم انطباق أحكام الرهن الحيازي على رهن الحقوق المعنوية هو عدم القدرة على تسليم الحقوق المعنوية للمرتهن، حيث أن التسليم شرطاً جوهرياً في الرهن الحيازي إلا أن هذا التسليم يتنافى مع طبيعة الحقوق المعنوية كونها ذات طبيعة خاصة
5. بالرجوع للأحكام الناظمة للرهن التأميني في القانون المدني نجد أن محل عقد الرهن التأميني العقارات و ليس المنقولات ولا يمكن اعتبار المنقول المعنوي عقاراً تخضع لأحكام الرهن التأميني
6. اجاز المشرع الاردني أن تكون الحقوق المعنوية محلاً للرهن وفقاً لأحكام هذا القانون إلا أنه و بذات الوقت استثنى الحقوق المعنوية التي تتطلب قوانينها الخاصة تسجيل التصرفات الواردة عليها وهو ذات موقف القانون الإماراتي و بالمقابل لا وجود لمثل هذا الشرط بالقانون المصري

التوصيات

1. نتمنى عقد ندوات وورشات عمل لتوضيح هذه الفكرة الجديدة المتعلقة بالرهن بالإشهار التي تم استحداثها

قائمة المراجع

الكتب القانونية

أ. ز. رضوان، *الشركات التجارية في القانون الكويتي المقارن*، ط.1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1978.

س. ع. السعدي، *فكرة رهن المنقول دون حيازة والحماية القانونية له*، ط.1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018.

س. س. تناغو، التأمينات الشخصية والعينية، الرهن الرسمي وحق الاختصاص، الرهن الحيازي، حقوق الامتياز، قانون التمويل العقاري، 2008.

ع. ع. عبد الباقي، *الوسيط في التأمينات العينية*، دار النشر للجامعات المصرية، مصر، 1954.

ع. ه. العبيدي، *الوجيز في شرح القانون المدني الحقوق العينية*، ط.13، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

ن. ع. المساعدة، *رهن الدين في التشريع الأردني: دراسة تحليلية مقارنة*، منشورات البنك الأهلي الأردني، عمان، 1997.

الرسائل الجامعية

إ. بن غانم، "نظام الرهن الحيازي الوارد على المنقولات في القانون المدني والتجاري الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1955.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3047

ح. ت. فيض الله، "الحماية المدنية لبراءات الاختراع: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين، أربيل، 2008.
ر. جامع، "أحكام رهن المحل التجاري في التشريع الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
س. خ. الدسوقي، "رهن حقوق الملكية الفكرية (الصناعية والتجارية) في التشريعات الأردنية"، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، 2019.
ف. ي. الكساسبة، "آثار الرهن الحيازي فيما بين المتعاقدين: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1999.
ف. ي. معاري، "انتقال الحق في العلامة التجارية: دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2017.
م. ع. العماوي، "رهن المنقولات ذات الطبيعة الخاصة"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2003.
م. ع. تيبار، "نظرية الحقوق الأساسية للمساهم في شركة المساهمة"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2004.
ن. م. العمري، "حماية الدائن المرتهن في عقد الرهن التأميني"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2014.

الابحاث القانونية

أ. الذنيبات، "أحكام إشهار رهن المنقول بديلاً عن حيازته وتقييمه في قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة (2018"(، *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، مج.13، ع.1، جامعة مؤتة، 2019.
أ. سلامة، "الرهن الطليق"، *مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة عين شمس*، السنة 10، العدد غير محدد، 1968.
ح. ع. الكلابي، "رهن المنقولات غير المادية: دراسة مقارنة"، *مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد*، مج.30، ع.2، 2015.
م. ح. إسماعيل، "مشكلة رهن المتجر في القانون الأردني"، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات*، مج.3، ع.1، 1988.

القوانين

القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2020 في شأن ضمان الحقوق في الأموال المنقولة.
القانون الاتحادي رقم (18) لسنة 1993 بإصدار قانون المعاملات التجارية.
قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 وتعليمات تسجيل وإيداع الأوراق المالية وتسويتها لسنة 2017.
قانون العلامات التجارية رقم (33) لسنة 1952.
القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976.
القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية، القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1985 والمعدل بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1987.
قانون براءات الاختراع رقم (32) لسنة 1999.
قانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم (115) لسنة 2015.
قانون حماية حق المؤلف رقم (22) لسنة 1992.
قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم (20) لسنة 2018.
نظام سجل الحقوق على الأموال المنقولة رقم (125) لسنة 2018.

دور التوجهات الاستراتيجية الحديثة في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية

مازن جهاد الشوبكي [1*]
سليمان أحمد الطلاع [1]
محمود طلال النجار [1]

الاستلام: 16/ 03 /2025
التحكيم: 29/ 06 /2025
القبول: 30/ 06 /2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] كلية الدراسات المتوسطة – جامعة الأزهر – غزة، فلسطين
عنوان المراسلة: Eltallasuliman@gmail.com , mazen.alshobaki@gmail.com ، malekzain750@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

دور التوجهات الاستراتيجية الحديثة في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية الفلسطينية

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة منظم لجمع البيانات، ويتألف مجتمع الدراسة من العاملين في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، وتم استخدام العينة العشوائية لجمع البيانات حيث تم استرداد (156) استبانة قابلة للتطبيق.

أظهرت نتائج الدراسة أن التقدير العام للتوجهات الاستراتيجية الحديثة كان بدرجة كبيرة ونسبه مئوية (76.79٪)، وانحراف معياري (0.589)، وجاء محور التنمية المجتمعية بدرجة كبيرة ونسبة مئوية (79.88٪) وانحراف معياري (0.576)، كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة لأبعاد التوجهات الاستراتيجية الحديثة، وتحقيق التنمية المجتمعية لدى الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.830).

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة توفير موازنة خاصة بتنفيذ أنشطة إبداعية تساهم في تطوير العمل، مع ضرورة تنفيذ مسح شامل لاحتياجات المستفيدين، وتبني أساليب عمل جديدة بعيداً عن الإجراءات الروتينية.

الكلمات المفتاحية: ***التوجهات الاستراتيجية الحديثة، التنمية المجتمعية، الهيئات المحلية، المحافظات الجنوبية الفلسطينية، فلسطين.***

Modern Strategic Directions and Their Role in Achieving Community Development in Local Authorities

Mazen J. Al Shobaki [1*]
Suliman A. El Talla[1]
Mahmoud T. Al Najjar[1]

Abstract:

The study aimed to identify modern strategic directions and their role in achieving community development in local authorities in the southern Palestinian governorates. The study employed a descriptive-analytical approach, and a structured questionnaire was used to collect data. The study population consisted of employees in local authorities in the southern Palestinian governorates. A random sample was used to collect data, with (156) applicable questionnaires retrieved.

The study results showed that the overall assessment of modern strategic directions was high (76.79%), while the community development axis received a high score, with a relative weight (79.88%). The results also demonstrated a significant correlation between the dimensions of modern strategic directions and achieving community development in local authorities in the southern Palestinian governorates.

The study presented a set of recommendations, the most important of which were: the need to allocate a special budget to implement innovative activities that contribute to developing work, the need to conduct a comprehensive survey of beneficiary needs, and the adoption of new working methods that move away from routine procedures.

Keywords: *Modern Strategic Trends, Community Development, Local Authorities, Southern Palestinian Governorates, Palestine*

[1] Faculty of Intermediate Studies – Al-Azhar University – Gaza, Palestine
* Corresponding Email Address: mazen.alshobaki@gmail.com , Eltallasuliman@gmail.com , malekzain750@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

مقدمة الدراسة

يُعد التوجه الاستراتيجي ذا فائدة لأنه يركز أولًا على المنظمة، ويجمع بشكل مستمر معلومات عن حاجات الفئات المستهدفة ورغباتهم ومن ثم يتم استخدام هذه المعلومات لتوليد قيمة عالية للمستهلكين بشكل دائم، إضافة إلى تحديد الأولويات التي سيتم العمل عليها (Arqawi et al, 2019).

إن تحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة بكل وضوح هو المهمة الأساسية والأولى لقيادة المنظمة، فهو الذي يوضح اتجاهها ومواقفها حيال النمو، فتقرر المؤسسة توسيع مشاريعها أو الإبقاء على موقعها وحجم نشاطها (Al Shobaki et al, 2016)، و(FarajAllah et al, 2018).

إن بناء مجتمع متطور هو تحد هائل ولكنه ضروري جداً لكافة المجتمعات، والمجتمع المثالي هو الذي يلبي جميع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمادية والروحية لكل فرد في المجتمع، وتتطلب هذه الغاية أفراداً مؤهلين من كافة الجوانب وذوي كفاءة عالية (Abusharekh et al., 2019)، وتشكل الهيئات المحلية الفلسطينية جزءًا مهماً وحيوياً من المؤسسات الفلسطينية، والتي لها من الأهمية الكبيرة في تطور المجتمع الفلسطيني، من خلال ما تحققه لدى الأفراد في المجتمع وتلبية رغباتهم الأساسية (Mkheirez, et al, 2021)، و(Al Shobaki and Abu Naser, 2016).

مشكلة الدراسة

في ظل الحصار الذي طال كافة مناحي الحياة فقد ازدادت الأعباء والمسؤوليات على الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، والتي تؤدي دوراً أساسياً في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وقد أصبح لازمًا على تلك الهيئات مواجهة التحديات التي تعيق التنمية المجتمعية من خلال التخطيط الجيد، ورسم السياسات المستقبلية، وتحديد توجهاتها الاستراتيجية، حيث أكد (الحايك، الحلبي، 2021م) إن ثقافة التوجه الاستراتيجي بحاجة إلى مزيد من الاهتمام من قبل مؤسسات القطاع العام في المحافظات الجنوبية، وانطلاقًا مما سبق فإن الدراسة ستجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

ما أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى التوجهات الاستراتيجية الحديثة في الهيئات المحلية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
2. ما واقع تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
3. هل توجد علاقة ارتباطية دالة بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟
4. هل يوجد أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

فروض الدراسة

بهدف توفير إجابة مناسبة للتساؤلات الدراسية المطروحة، وتسعى الدراسة إلى اختبار صحة الفروض الآتية:

الفرض الرئيس الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

الفرض الرئيس الثاني: يوجد أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

أهداف الدراسة

1. **معرفة مستوى التوجهات الاستراتيجية الحديثة في الهيئات المحلية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.**
2. **بيان واقع تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.**
3. **دراسة العلاقة بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.**
4. **توضيح دور التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.**

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية التطبيقية

1. **إحاطة مسؤولي الهيئات المحلية الفلسطينية بمفهومي التوجهات الاستراتيجية والتنمية المجتمعية، وخصوصاً أن الهيئات المحلية من أهم القطاعات التي تساهم في تنمية المجتمع من خلال الخدمات المجتمعية المختلفة للمواطنين.**
2. **يأمل الباحثون بأن تساهم نتائج الدراسة وتوصياتها في تحقيق التقدم النوعي في توظيف التوجهات الاستراتيجية في تحقيق التنمية المجتمعية.**

ثانيًا: الأهمية النظرية

1. **إضافة نتائج الدراسة للمكتبة الفلسطينية كمرجع نظري للمهتمين والمختصين.**
2. **جمع إطار معرفي واضح حول مفاهيم الدراسة (التوجه الاستراتيجي، والتنمية المجتمعية).**

حدود الدراسة

تكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

1. **الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على فحص التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.**
2. **الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على العاملين الإداريين في الهيئات المحلية الفلسطينية والذين استجابوا بتعبئة الاستبانة.**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

3. **الحدود المؤسساتية:** أجريت الدراسة على الهيئات المحلية الفلسطينية التي استجاب المبحوثين في الإجابة على أداة الدراسة.
4. **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة في دولة فلسطين، وتحديداً في المحافظات الجنوبية.
5. **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة في العام (2024م).

الإطار النظري

أولًا: التوجهات الاستراتيجية

يُعد التوجه الاستراتيجي من المتغيرات المهمة في عالم الأعمال، حيث ينطلق من نتائج التفكير والممارسات الاستراتيجية لتحديد المعالم التي تسترشد بها المنظمات في تحديد أهدافها الاستراتيجية، ويشير التوجه الاستراتيجي إلى وصف كيفية قيام المنظمات بتخصيص وتنسيق مواردها لتحقيق أهدافها، وترسم التوجهات الاستراتيجية الحركة المستقبلية لتصميم المنظمة وخصائصها داخلياً من جهة تفاعلها مع البيئة الخارجية وآلياتها التي تساهم في تشخيص موقعها الاستراتيجي، وينطلق التوجه الاستراتيجي من نتائج التفكير الاستراتيجي ليحدد مظاهره التي تسترشد بها إدارة المنظمة في تحديد أهدافها الاستراتيجية معطية أولوية لأهداف البقاء، والتميز، إضافة إلى المسؤولية المجتمعية، ضمن إطار تصور استراتيجي بعيد المدى (الركابي، 2004م).

ويعرف الباحثون التوجه الاستراتيجي بأنه أداة لتنسيق جهود المنظمة عن طريق تحقيق الاتصال المؤثر بين المستويات التنظيمية كافة، لتكوين وحدة التفكير فيها أولاً، ومرشداً للموارد التنظيمية نحو تلبية الاحتياجات التي ترنو إلى تحقيقها.

أهمية التوجه الاستراتيجي

يمكن تلخيص أهمية التوجهات الاستراتيجية بالنسبة للمنظمة في النقاط الآتية (أبو نجم، 2018م):

1. تحديد مسارات المنظمة في المستقبل وفق الإمكانيات والموارد التنظيمية.
2. تحديد المجالات التي ينبغي أن تتعامل معها المنظمة وما العمليات والأنشطة التي ينبغي اعتمادها في التعامل مع هذه المجالات.
3. اشتقاق الأهداف الاستراتيجية وفق مؤشرات موضوعية وصولًا إلى تحقيق الغاية.
4. يسهم في تحديد مرحلية الأهداف الاستراتيجية وصولًا إلى الرؤية في إطار علاقة تتوسط الرسالة والغاية بشكل يتوافق مع المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.
5. توحيد جهود المنظمة من أجل النجاح في تحقيق الأهداف.
6. الفهم الجيد للمتغيرات البيئية السريعة وأثرها في أداء المنظمة.

تصنيف التوجهات الاستراتيجية

أولًا: التوجه الاستراتيجي الاستباقي: هو السلوك والمكون الرئيسي للابتكار والتجديد الفعال، ويبادر للكشف عن الفرص واستغلالها، ويعرف جهود المنظمة في التعرف على الاحتياجات المستقبلية للزبائن وتحويلها إلى فرص جديدة يمكنها الاستجابة قبل المنظمات المنافسة، وتعتمده المنظمات التي تسعى جاهدة إلى تحقيق مزايا تنافسية خارجية، من خلال قيادة المنتجات والخدمات الجديدة في سوق، من خلال تطويرها لتقنيات عمل مبتكرة، إضافة إلى

المراقبة المستمرة للبيئة الخارجية وذلك بهدف الاستجابة بشكل سريع للتغيرات التي قد تطرأ (El Talla et al, 2019).

ثانيًا: التوجه الاستراتيجي الدفاعي: ويشير إلى التصرفات والتوجهات التي تسعى إلى استقرار الوضع التسويقي وتسهم في زيادة قدرة المنظمات على الدفاع عن منتجاتها، وتعتمده المنظمات ذات التوجه الداخلي المبني على الكفاءة، حيث تعتمد هذه المنظمات على الحفاظ على مكانتها بعدد قليل من المنتجات والخدمات نتيجة لتركيزهم في تحسين كفاءة العمليات القائمة.

ثالثًا: التوجه الاستراتيجي التحليلي: وتنتهجه المنظمات التي تعمل على المزج بين التوجهات الدفاعية والاستباقية، حيث تسعى هذه المنظمات على الحفاظ على كفاءتها الإنتاجية في السوق، وفي الوقت نفسه تتحرك بشكل حذر في مجال جديد وبشكل ابتكاري.

رابعًا: التوجه الاستراتيجي الإبداعي: التوجه الإبداعي هو المحرك الرئيسي للتغلب على العقبات، وتعزيز قدرة المنظمة على تبني أو تنفيذ أنظمة أو عمليات أو منتجات جديدة بشكل ناجح، ويتوقف التوجه الإبداعي عند فكرة تطوير منتجات أو تقديم تكنولوجيا جديدة، فالإبداع يرافق أي فعل جديد تكون نتيجته إضافة قيمة جديدة، ويأتي الإبداع بأشكال مختلفة منها الإبداع التكنولوجي، والإبداع التسويقي، والإبداع الإداري (Keshta et al., 2020).

خامسًا: التوجه الاستراتيجي المستقبلي: وهو مدى جاهزية واستعداد المنظمات لمواجهة الظروف البيئية المستقبلية، ويرتبط بعلاقة إيجابية مستقبلية تجاه السوق (El Talla et al., 2018).

ثانيًا: التنمية المجتمعية

مع التأثير المتزايد للعولمة أصبحت التنمية المجتمعية من القضايا التي يجب الاهتمام بها من المؤسسات كافة وخصوصًا في المجتمعات النامية، فالتنمية كمصطلح يشير إلى تحسين فعلي في الظروف التي يعيشها الأفراد في المجتمع مثل الظروف الصحية، وتطوير البنى التحتية، واستثمار الموارد المجتمعية بشكل أفضل (Abu-Naser et al, 2018).

وتعرف التنمية المجتمعية بأنها عملية يتم من خلالها بناء رفع مستويات الوعي المحلي، وبناءً مجتمعات فاعلة ومستدامة تقوم على العدالة الاجتماعية والتمكين والمشاركة الفاعلة في القضايا المجتمعية، وتتضمن تنمية المجتمع تبادل الأفكار من خلال التشارك والتعليم وبناء قدرات الأفراد، ونشر العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

الدراسات السابقة

1. دراسة (ذياب، 2020م) التي هدفت إلى التعرف على أهمية التوجه الاستراتيجي التحليلي وتأثيره في بناء الموارد البشرية خلال أزمة كورونا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق غرض الدراسة تم بناء استبانة خاصة لجمع البيانات من عينة الدراسة، والمتمثلة في (176) من العاملين في شركات الأدوية، وأظهرت الدراسة أن متوسط مستوى التوجه الاستراتيجي التحليلي والأداء المتميز للموارد البشرية قد حصل على درجة متوسطة.
2. دراسة (لغصيم والزعبي، 2020م) التي هدفت إلى أثر التوجه الإستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية، والدور الوسيط لاستراتيجيات الريادة، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، وأظهرت

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

النتائج وجود أثر للتوجه الاستراتيجي بأبعاده في الميزة التنافسية، وأن البعد الاستباقي والبعد المستقبلي تعد من المتغيرات الأكثر إسهاماً في تحديد تأثير التوجه الاستراتيجي في الميزة التنافسية.

3. دراسة (حمادي، 2020م) التي هدفت إلى الكشف عن مدى تأثير التوجه الإستراتيجي (التوجه الإستراتيجي الاستباقي، والتوجه الإستراتيجي الإبداعي، والتوجه نحو المخاطرة) في تطوير المنتجات الجديدة لمنظمات الأعمال، واعتمد البحث الشركة العامة للصناعات النسيجية والجلدية، وهي إحدى الشركات الكبرى التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن العراقية، وأوصى البحث بتعزيز تبني الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود للتوجهات الاستراتيجية لما لها من آثار واضحة على تطوير منتجات جديدة والتي أكدته نتائج البحث، كما أوصى البحث على الحلول الابتكارية والإبداعية للمشكلات المختلفة التي تؤدي في النهاية إلى تقديم عمليات وتكنولوجيا جديدة، إلى جانب تقديم منتجات جديدة.
4. دراسة (كامل، 2020م) التي هدفت إلى التعرف على الواقع الحالي لدور الجامعات المصرية في تدعيم التنمية المجتمعية لدى الطلاب، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للجماعات، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم بناء اسبتانة خاصة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروق واضحة قي دور الجامعة في تدعيم التنمية المجتمعية، إضافة إلى هناك عوامل قوة تمتلكها الجامعات من أجل تدعيم التنمية المجتمعية.
5. دراسة (Acar & Ozsahin, 2018) التي هدفت إلى استكشاف العلاقة المتبادلة بين التوجهات الاستراتيجية والابتكار التنظيمي، والأداء التنظيمي وأثرهم في أداء المؤسسة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، ولجمع البيانات من عينة الدراسة البالغة (161) مؤسسة تم تصميم استبانة خاصة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التوجهات الاستراتيجية وأداء المنظمات، حيث إن المنظمات ذات التوجهات التنافسية تتميز بأداء عال.
6. دراسة (الربيعي وعلي، 2018م) التي هدفت إلى التعرف على أثر التوجه الإستراتيجي الاستباقي في الأداء الاستراتيجي (التشغيلي، والتنافسي) في وزارة النقل العراقية والشركات التابعة لها، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر مباشر ذي دلالة إحصائية للتوجه الاستراتيجي الاستباقي في الأداء الاستراتيجي.
7. دراسة (فرج، 2017م) التي هدفت إلى التعرف على قياس أثر التوجه الاستراتيجي (الاستباقي، والدفاعي) في الأداء التسويقي (الربحية، والحصة السوقية، ورضا العملاء)، وخصائص المنظمة من حيث (عمرها وحجمها، وطبيعة الخدمات التي تقدمها)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على العاملين في الوحدات التسويقية في الشركات الصناعية في الخرطوم، وأظهرت الدراسة أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين للتوجه الاستباقي والدفاعي في أبعاد التسويق وخصائص المنظمة (عمر وحجم المنظمة).

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولًا: منهجية الدراسة: قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، الذي يحاولون من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها.

ثانيًا: مجتمع الدراسة: يتكون من موظفي الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

ثالثًا: عينة الدراسة: تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة لجمع بيانات الدراسة من العاملين الإداريين من الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، حيث تم توزيع استبانة إلكترونية على مجتمع الدراسة المكون من (1790) موظفًا إداريًا، وتم استرداد (156) استبانة صالحة للتطبيق.

رابعًا: أداة الدراسة: لأجل إجراء الدراسة التطبيقية تم إعداد أداة الدراسة (الاستبانة) لقياس "أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التنمية المجتمعية".

جدول (1): درجات المقياس المستخدم في الاستبانة.

الاستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المحك المعتمد في الدراسة

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (2): المحك المعتمد في الدراسة.

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
من 1 – 1.8	من 20% -35.9%	ضعيفة جدًا
من 1.8 -2.59	من 36% - 51.9%	ضعيفة
من 2.6 –3.39	من 52% - 67.9 %	متوسطة
من 3.4 –4.19	من 68% - 83.9%	كبيرة
أكبر من 4.2	أكبر من 84 %	كبيرة جدًا

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحثون على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبانة، ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الباحثون درجة الموافقة بحسب المحك المعتمد للدراسة.

صدق أداة الدراسة: وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال الآتي:

صدق الاتساق الداخلي: يُقصد به "مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة، مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حسابه على عينة الدراسة الاستطلاعية والبالغة (32) استبانة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له".

1. **نتائج الاتساق الداخلي لمحور التوجهات الاستراتيجية الحديثة**

توضح الجداول التالية معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "التوجهات الاستراتيجية الحديثة " والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يُعد المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

جدول (3): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمجال التوجه الاستراتيجي الإبداعي.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تشجع إدارة البلدية على الابتكار وتطوير الخدمات.	.644	*0.000
2	يوجد لدى البلدية قناعة بأن تطوير الخدمات يحتاج إلى الإبداع المستمر والابتكار.	.781	*0.000
3	تنفيذ البلدية الأفكار الإبداعية بدون أي قيود.	.745	*0.000
4	ترغب البلدية في تبني الأفكار الإبداعية في تطوير خدماتها لزيادة رضا المستفيدين.	.830	*0.000
5	تمتلك البلدية الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الأفكار الإبداعية.	.515	*0.000
6	تقوم البلدية بتحفيز الموظفين الذين لديهم أفكار إبداعية لتطوير خدماتها.	.816	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمجال التوجه الاستراتيجي الاستباقي.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تستثمر البلدية التقنيات الحديثة لتطوير خدماتها قبل المنظمات المنافسة.	.695	*0.000
2	تدرس البلدية باستمرار حاجات ورغبات المستفيدين الجدد.	.785	*0.000
3	تتحمل البلدية المخاطر الناتجة عن تطوير خدماتها.	.637	*0.000
4	ترغب البلدية في تطوير خدماتها لتحقيق الميزة التنافسية.	.621	*0.000
5	تقوم البلدية بتطوير إجراءات العمل باستمرار.	.777	*0.000
6	تتحمل البلدية مستوى عاليًا من التكاليف للبحث عن خطط وأساليب جديدة تساهم في تحسين جودة الأداء.	.747	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (5): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمجال التوجه الدفاعي.

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تقوم البلدية بتطوير سياسات وإجراءات العمل عندما تواجهها مشكلات تتعلق بأنشطتها الرئيسية.	.700	*0.000
2	تجري البلدية تعديلات في تقنياتها وهياكلها التنظيمية عندما تواجه حالات سلبية كالأزمات.	.882	*0.000
3	تسعى البلدية إلى تحسين كفاءة العمليات القائمة والحفاظ على مكانتها.	.847	*0.000
4	تفضل البلدية العمل بأساليب وإجراءات تعرفها بشكل جيد بدلًا من العمل بأساليب وإجراءات جديدة.	.592	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (6): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمجال التوجه التحليلي.

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تقوم البلدية بتحسين جودة ونوعية الخدمات التي تقدمها من خلال عمليات المسح والتحليل للبيئة المحيطة بها بدلًا من النمو السريع غير المدروس.	.610	*0.000
2	تعمل البلدية على تحسين مستوى مخرجاتها بما يتلاءم مع المجتمع بعد إجراء عمليات المسح والتحليل.	.813	*0.000
3	تجري البلدية تغيرات في مجال البحث وتقديم الخدمات بعد دراسة وتحليل الاحتياجات الأساسية.	.855	*0.000
4	تقوم البلدية بمسح شامل لاحتياجات عملائها باستمرار.	.882	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (7): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمجال التوجه المستقبلي.

#	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تحدد البلدية رؤية واضحة لمسارها المستقبلي الذي ترغب في تحقيقه.	.887	*0.000
2	تجسد البلدية رسالتها لتوضيح أسباب وجودها واهتماماتها.	.952	*0.000
3	تسعى البلدية إلى تجسيد رسالتها في شكل أهداف محددة مسبقًا.	.967	*0.000
4	تضع البلدية أهدافًا أكثر وضوحًا من رسالتها.	.931	*0.000
5	تسعى البلدية إلى وضع أهداف أكثر واقعية.	.936	*0.000
6	تمتلك البلدية قيمًا ومعتقدات يلتزم بها العاملين.	.890	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

2. نتائج الاتساق الداخلي لمحور التنمية المجتمعية

يوضح الجدول رقم (8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "التنمية المجتمعية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك يُعد المجال صادقًا لما وضع لقياسه.

جدول (8): نتائج صدق الاتساق الداخلي لمحور التنمية المجتمعية.

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	تقدم البلدية مشاريع كافية للمجتمع.	.578	*0.000
2	تؤدي البلدية مسؤولياتها تجاه فئات المجتمع.	.733	*0.000
3	تأخذ البلدية مشكلات المجتمع وقضاياه على محمل الجد.	.812	*0.000
4	تهتم البلدية بالمبادرات الشبابية المطروحة لديهم.	.721	*0.000
5	البلدية قادرة على التغلغل في قضايا المجتمع.	.642	*0.000
6	تشغل المسؤولية الاجتماعية للهيئة حيزًا مهمًا من استراتيجية الشركات.	.667	*0.000
7	يوجد إمكانية للنهوض بدور البلدية في المجتمع.	.782	*0.000
8	يعزز التزام البلدية بمسؤولياتها تجاه المجتمع صورتها الإيجابية أمام الجماهير.	.547	*0.000
9	تسهم البلدية بفعالية في تنمية المجتمع اقتصاديًا.	.580	*0.000
10	توجد علاقة متبادلة بين البلدية والمجتمع المحلي.	.740	*0.000
11	تحرص البلدية على بناء علاقة جيدة مع المجتمع.	.748	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

صدق البناء: يُقصد به "مدى اتساق كل مجال من الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي له المجال، وقد تم حسابه على عينة الدراسة الاستطلاعية والبالغة (32) استبانة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية للمحور التابع له".

جدول (9): نتائج صدق البناء لمحور التوجهات الاستراتيجية الحديثة.

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1	التوجه الاستراتيجي الإبداعي.	.805	*0.000
2	التوجه الاستراتيجي الاستباقي.	.808	*0.000
3	التوجه الدفاعي.	.813	*0.000
4	التوجه التحليلي.	.843	*0.000
5	التوجه المستقبلي.	.794	*0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ثبات الاستبانة (Reliability): يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضًا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي، 2010م، 97).

وقد تحقق الباحثون من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (10).

جدول (10): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التوجه الاستراتيجي الإبداعي.	6	0.797
التوجه الاستراتيجي الاستباقي.	6	0.798
التوجه الدفاعي.	4	0.754
التوجه التحليلي.	4	0.798
التوجه المستقبلي.	6	0.965
الدرجة الكلية للتوجهات الاستراتيجية الحديثة.	26	0.940
الدرجة الكلية للتنمية المجتمعية.	11	0.886

واضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال، ويكون الباحثون قد تأكدوا من صدق وثبات الاستبانة، مما يجعلهم على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

يوضح الجدول التالي الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة، وبلغ عدد المستجيبين في تعبئة استبانة الدراسة (156) من العاملين في الهيئات المحلية بالمحافظات الجنوبية، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول (11): الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفقًا للبيانات الشخصية والتنظيمية (ن= 156).

المتغير	التصنيف	العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	125	80.1
	أنثى	31	19.9
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	27	17.3
	بكالوريوس	82	52.6
	دراسات عليا	47	30.1
الفئة العمرية	أقل من 30	10	6.4
	من 30- أقل من 40	64	41.0
	من 40 - أقل من 50	49	31.4
	أكبر من 50	33	21.2
المحافظة	محافظة الشمال	47	30.1

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

	محافظة غزة	13	8.3
	محافظة الوسطى	70	44.9
	محافظة خان يونس	15	9.6
	محافظة رفح	11	7.1
طبيعة العمل	موظف	51	32.7
	رئيس قسم	35	22.4
	مدير	28	17.9
	عضو مجلس بلدي	42	26.9
عدد سنوات الخدمة	أقل من 5 سنوات	35	22.4
	من 5- أقل من 10 سنوات	28	17.9
	من 10 - أقل من 15 سنة	35	22.4
	أكبر من 15 سنة	58	37.2

الاجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفروض

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي.

السؤال الرئيس: ما أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. **ما مستوى التوجهات الاستراتيجية الحديثة في الهيئات المحلية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي، والوزن النسبي، والانحراف المعياري، والترتيب، والنتائج، موضحة في الجدول الآتي:

جدول (12): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات محور "التوجهات الاستراتيجية الحديثة".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	التوجه الاستراتيجي الإبداعي.	3.8365	0.65759	76.73%	4
2	التوجه الاستراتيجي الاستباقي.	3.8814	0.63866	77.63%	2
3	التوجه الدفاعي.	3.8446	0.59252	76.89%	3
4	التوجه التحليلي.	3.6811	0.75859	73.62%	5
5	التوجه المستقبلي.	3.9551	0.70185	79.10%	1
	الدرجة الكلية لمحور التوجهات الاستراتيجية الحديثة	3.8397	.589040	76.79%	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من الجدول السابق يمكن استخلاص أن المجال "التوجه المستقبلي" قد جاء في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (79.10٪) أي بدرجة كبيرة، يليه المجال "التوجه الاستراتيجي الاستباقي" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (77.63٪) وبدرجة موافقة كبيرة، بينما جاء المجال "التوجه التحليلي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (73.62٪) أي بدرجة موافقة كبيرة، وقد جاءت الدرجة الكلية لمحور التوجهات الاستراتيجية الحديثة بمتوسط حسابي يساوي (3.84)، وبوزن نسبي (76.79٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور، ويفسر الباحثون ذلك أن هناك اهتماماً كبيراً من العاملين في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية على تطبيق واستخدام التوجهات الاستراتيجية الحديثة.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (ذياب، 2020م) التي أظهرت أن متوسط مستوى التوجه الاستراتيجي التحليلي والأداء المتميز للموارد البشرية قد حصل على درجة متوسطة، ودراسة (لغصيم والزعبي، 2020م) التي أظهرت أن البعد الاستباقي والبعد المستقبلي من المتغيرات الأكثر إسهاماً في تحديد تأثير التوجه الاستراتيجي في الميزة التنافسية، ودراسة (الربيعي وعلي، 2018م) التي توصلت إلى وجود أثر مباشر للتوجه الاستراتيجي الاستباقي في الأداء الاستراتيجي، ودراسة (فرج، 2017م) التي أظهرت أن هناك أثراً للتوجه الاستباقي والدفاعي في أبعاد التسويق وخصائص المنظمة، ودراسة (Acar & Ozsahin, 2018) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التوجهات الاستراتيجية وأداء المنظمات، واختلفت هذه النتائج مع دراسة (حمادي، 2020م) التي أوصت بتعزيز تبني الشركة العامة لصناعة النسيج والجلود للتوجهات الاستراتيجية، والجداول التالية توضح ترتيب الفقرات لكل مجال في محور التوجهات الاستراتيجية المستقبلية.

جدول (13): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال "التوجه الاستراتيجي الإبداعي".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تشجع إدارة البلدية على الابتكار وتطوير الخدمات.	4.26	0.780	85.20%	1
2	يوجد لدى البلدية قناعة بأن تطوير الخدمات يحتاج إلى الإبداع المستمر والابتكار.	4.25	0.808	85.00%	2
3	تنفيذ البلدية الأفكار الإبداعية بدون أي قيود.	3.51	0.869	70.20%	5
4	ترغب البلدية في تبني الأفكار الإبداعية في تطوير خدماتها لزيادة رضا المستفيدين.	4.12	0.795	82.40%	3
5	تمتلك البلدية الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الأفكار الإبداعية.	3.17	0.985	63.40%	6
6	تقوم البلدية بتحفيز الموظفين الذين لديهم أفكار إبداعية لتطوير خدماتها.	3.71	0.950	74.20%	4
	جميع فقرات المجال معًا	3.8365	0.65759	76.73%	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

من الجدول السابق يمكن استخلاص أن الفقرة رقم (1) "تشجع إدارة البلدية على الابتكار وتطوير الخدمات" قد جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي (85.20٪) أي بدرجة كبيرة جداً، بينما جاءت الفقرة رقم (5) "تمتلك البلدية الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الأفكار الإبداعية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (63.40٪)، أي بدرجة موافقة متوسطة، وقد جاءت الدرجة الكلية لمجال "التوجه الاستراتيجي الإبداعي" بوزن نسبي يساوي (76.73٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، ويفسر الباحثون ذلك أن حرص الهيئات المحلية الفلسطينية على تشجيع ودعم كل الإبداعات والأفكار التي من شأنها أن تساهم بالتطوير.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (لغصيم والزعبي، 2020م) التي أظهرت النتائج وجود أثر للتوجه الاستراتيجي بأبعاده في الميزة التنافسية، ودراسة (Acar & Ozsahin, 2018) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التوجهات الاستراتيجية وأداء المنظمات، حيث إن المنظمات ذات التوجهات التنافسية تتميز بأداء عالٍ.

جدول (14): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال "التوجه الاستراتيجي الاستباقي".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تستثمر البلدية التقنيات الحديثة لتطوير خدماتها قبل المنظمات المنافسة.	3.74	0.851	74.80%	5
2	تدرس البلدية باستمرار حاجات ورغبات المستفيدين الجدد.	3.79	0.809	75.80%	4
3	تتحمل البلدية المخاطر الناتجة عن تطوير خدماتها.	3.94	0.712	78.80%	3
4	ترغب البلدية في تطوير خدماتها لتحقيق الميزة التنافسية.	4.12	0.730	82.40%	1
5	تقوم البلدية بتطوير إجراءات العمل باستمرار.	4.04	0.790	80.80%	2
6	تتحمل البلدية مستوى عالياً من التكاليف للبحث عن خطط وأساليب جديدة تساهم في تحسين جودة الأداء.	3.65	1.008	73.00%	6
	جميع فقرات المجال معًا	3.8814	0.63866	77.63%	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من الجدول السابق يمكن استخلاص أن الفقرة رقم (4) "ترغب البلدية في تطوير خدماتها لتحقيق الميزة التنافسية" قد جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي (82.40٪)، أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (6) "تتحمل البلدية مستوى عالياً من التكاليف للبحث عن خطط وأساليب جديدة تساهم في تحسين جودة الأداء" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (73.00٪) أي بدرجة موافقة كبيرة، وقد جاءت الدرجة الكلية لمجال "التوجه الاستراتيجي الاستباقي" بمتوسط حسابي يساوي (77.63٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، ويفسر الباحثون ذلك أن التنافس الموجود بين الهيئات المحلية على تقديم أفضل خدمة للمواطنين فرضت

على الهيئات المحلية أن تقوم وبشكل مستمر بتطوير خدماتها لتحقيق الميزة التنافسية، خصوصاً وأننا في عصر رقمي وإدارة إلكترونية متطورة.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (لغصيم والزعبي، 2020م) التي أظهرت أن البعد الاستباقي والبعد المستقبلي يُعدان من المتغيرات الأكثر إسهاماً في تحديد تأثير التوجه الاستراتيجي في الميزة التنافسية، ودراسة (Acar & Ozsahin, 2018) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التوجهات الاستراتيجية وأداء المنظمات، فالمنظمات ذات التوجهات التنافسية تتميز بأداء عال.

جدول (15): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال "التوجه الدفاعي".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تقوم البلدية بتطوير سياسات وإجراءات العمل عندما تواجهها مشكلات تتعلق بأنشطتها الرئيسية.	3.90	0.693	78.00%	2
2	تجري البلدية تعديلات في تقنياتها وهياكلها التنظيمية عندما تواجه حالات سلبية كالأزمات.	3.79	0.865	75.80%	3
3	تسعى البلدية إلى تحسين كفاءة العمليات القائمة والحفاظ على مكانتها.	4.05	0.793	81.00%	1
4	تفضل البلدية العمل بأساليب وإجراءات تعرفها بشكل جيد بدلاً من العمل بأساليب وإجراءات جديدة.	3.64	0.819	72.80%	4
جميع فقرات المجال معًا		3.8446	0.59252	76.89%	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من الجدول السابق نجد أن الفقرة رقم (3) "تسعى البلدية إلى تحسين كفاءة العمليات القائمة والحفاظ على مكانتها" قد جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي (81.00٪)، أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) "تفضل البلدية العمل بأساليب وإجراءات تعرفها بشكل جيد بدلاً من العمل بأساليب وإجراءات جديدة" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (72.80٪) أي بدرجة موافقة كبيرة.

وقد جاءت الدرجة الكلية لمجال "التوجه الدفاعي" بمتوسط حسابي يساوي (76.89٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، ويفسر الباحثون ذلك إلى اهتمام متخذي القرار في الهيئات المحلية المختلفة على تحسين كفاءة عملياتها بهدف المحافظة على مكانتها وكذلك تحقيق أهدافها المختلفة.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة (ذياب، 2020م) التي أظهرت أن متوسط مستوى التوجه الاستراتيجي التحليلي والأداء المتميز للموارد البشرية قد حصل على درجة متوسطة، ودراسة (Acar & Ozsahin, 2018) التي توصلت إلى وجود

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

علاقة طردية بين التوجهات الاستراتيجية وأداء المنظمات، حيث إن المنظمات ذات التوجهات التنافسية تتميز بأداء عال.

جدول (16): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال "التوجه التحليلي.

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	تقوم البلدية بتحسين جودة ونوعية الخدمات التي تقدمها من خلال عمليات المسح والتحليل للبيئة المحيطة بها بدلاً من النمو السريع غير المدروس.	3.78	0.829	75.60%	2
	تعمل البلدية على تحسين مستوى مخرجاتها بما يتلاءم مع المجتمع بعد إجراء عمليات المسح والتحليل.	3.81	0.777	76.20%	1
	تجري البلدية تغيرات في مجال البحث وتقديم الخدمات بعد دراسة وتحليل الاحتياجات الأساسية.	3.70	0.953	74.00%	3
	تقوم البلدية بمسح شامل لاحتياجات عملائها باستمرار.	3.43	1.036	68.60%	4
	جميع فقرات المجال معًا	3.6811	0.75859	73.62%	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من الجدول السابق يمكن استخلاص أن الفقرة رقم (2) "تعمل البلدية على تحسين مستوى مخرجاتها بما يتلاءم مع المجتمع بعد إجراء عمليات المسح والتحليل" قد جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي (76.20٪)، أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) "تقوم البلدية بمسح شامل لاحتياجات عملائها باستمرار" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (68.20٪) أي بدرجة موافقة كبيرة.

وقد جاءت الدرجة الكلية لمجال "التوجه التحليلي" بمتوسط حسابي يساوي (73.62٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

جدول (17): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مجال "التوجه المستقبلي".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
	تحدد البلدية رؤية واضحة لمسارها المستقبلي الذي ترغب في تحقيقه.	3.96	0.959	79.20 %	4
	تجسد البلدية رسالتها لتوضيح أسباب وجودها واهتماماتها.	4.04	0.802	80.80 %	1
	تسعى البلدية إلى تجسيد رسالتها في شكل أهداف محددة مسبقًا.	3.99	0.775	79.80 %	3
	تضع البلدية أهدافًا أكثر وضوحًا من رسالتها.	3.85	0.794	77.00 %	6
	تسعى البلدية إلى وضع أهداف أكثر واقعية.	4.03	0.736	80.60 %	2
	تمتلك البلدية قيمًا ومعتقدات يلتزم بها العاملين.	3.87	0.843	77.40 %	5
	جميع فقرات المجال معًا	3.9551	0.70185	79.10 %	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

من الجدول السابق جاءت الفقرة رقم (2) "تجسد البلدية رسالتها لتوضيح أسباب وجودها واهتماماتها" في المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.80٪) أي بدرجة كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم (4) "تضع البلدية أهدافًا أكثر وضوحًا من رسالتها" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (77.00٪) وبدرجة موافقة كبيرة، وقد جاءت الدرجة الكلية لمجال "التوجه المستقبلي" بمتوسط حسابي يساوي (79.10٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

2. ما واقع تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري والترتيب والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول (18): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات محور "التنمية المجتمعية".

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	تقدم البلدية مشاريع كافية للمجتمع.	3.33	1.048	66.60%	11
2	تؤدي البلدية مسؤولياتها تجاه فئات المجتمع.	3.85	0.866	77.00%	7
3	تأخذ البلدية مشكلات المجتمع وقضاياه على محمل الجد.	4.09	0.918	81.80%	5
4	تهتم البلدية بالمبادرات الشبابية المطروحة لديهم.	4.04	.778	80.80%	6
5	البلدية قادرة على التغلغل في قضايا المجتمع.	3.85	0.903	77.00%	7
6	تشغل المسؤولية الاجتماعية للهيئة حيزًا مهمًا من استراتيجية الشركات.	3.82	0.869	76.40%	9
7	يوجد إمكانية للنهوض بدور البلدية في المجتمع.	4.15	0.746	83.00%	4
8	يعزز التزام البلدية بمسؤولياتها تجاه المجتمع صورتها الإيجابية أمام الجماهير.	4.31	0.697	86.20%	2
9	تسهم البلدية بفعالية في تنمية المجتمع اقتصاديًا.	3.69	0.934	73.80%	10
10	توجد علاقة متبادلة بين البلدية والمجتمع المحلي.	4.28	0.708	85.60%	3
11	تحرص البلدية على بناء علاقة جيدة مع المجتمع.	4.38	0.749	87.60%	1
	جميع فقرات المجال معًا	3.9942	0.57645	79.88%	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيًا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

من الجدول السابق يمكن استخلاص أن الفقرة رقم (11) "تحرص البلدية على بناء علاقة جيدة مع المجتمع" قد جاءت في المرتبة الأولى بوزن نسبي (87.60٪)، أي بدرجة كبيرة جداً، تليها الفقرة رقم (8) في "يعزز التزام البلدية بمسؤولياتها تجاه المجتمع صورتها الإيجابية أمام الجماهير" في المرتبة الثانية بوزن نسبي (86.20٪) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، بينما جاءت الفقرة رقم (1) "تقدم البلدية مشاريع كافية للمجتمع" في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (66.60٪)، أي بدرجة موافقة متوسطة، وقد جاءت الدرجة الكلية لمحور "التنمية المجتمعية" بوزن نسبي يساوي (79.88)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

3. هل توجد علاقة ارتباطية دالة بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرض الرئيس الأول والذي تنص على: توجد علاقة ارتباطية دالة بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

جدول (19): معامل الارتباط بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية.

المحاور		الدرجة الكلية للتنمية المجتمعية
التوجه الاستراتيجي الإبداعي.	معامل الارتباط	0.705
	القيمة الاحتمالية	*0.000
التوجه الاستراتيجي الاستباقي.	معامل الارتباط	0.743
	القيمة الاحتمالية	*0.000
التوجه الدفاعي.	معامل الارتباط	0.732
	القيمة الاحتمالية	*0.000
التوجه التحليلي.	معامل الارتباط	0.726
	القيمة الاحتمالية	*0.000
التوجه المستقبلي.	معامل الارتباط	0.745
	القيمة الاحتمالية	*0.000
الدرجة الكلية للتوجهات الاستراتيجية المستقبلية.	معامل الارتباط	0.830
	القيمة الاحتمالية	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة والتنمية المجتمعية يساوي 0.830، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة وتحقيق التنمية المجتمعية، وتبين النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين جميع أبعاد التوجهات الاستراتيجية الحديثة والتنمية المجتمعية، وهذا يثبت صحة الفرضية.

4. هل يوجد أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الفرض الرئيس الثاني والذي ينص على: يوجد أثر التوجهات الاستراتيجية الحديثة ودورها في تحقيق التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية.

ولاختبار الفرض تم استخدام معامل الانحدار الخطي باستخدام بطريقة stepwise:

جدول (20): تحليل الانحدار الخطي بطريقة stepwise - الفرض الرئيس الثاني.

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت.	.8180	4.480	.0000
التوجه المستقبلي.	.2350	3.943	.0000
التوجه الدفاعي.	.2780	4.188	.0000
التوجه الاستراتيجي الاستباقي.	.1870	2.535	.0120
التوجه التحليلي.	.1230	2.021	.0450
معامل الارتباط = 0.833		معامل التحديد المُعدَّل = 0.686	
قيمة الاختبار F = 85.465		القيمة الاحتمالية = 0.000	

من الجدول السابق معامل الارتباط = 0.833، ومعامل التحديد المُعدَّل = 0.686، وهذا يعني أن 68.6٪ من المتغير التنمية المجتمعية (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية مع درجة التوجهات الاستراتيجية الحديثة، والنسبة المتبقية 31.4٪ قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التنمية المجتمعية.

والمجالات التي كان لها تأثير في المتغير التابع هي (التوجه المستقبلي، والتوجه الدفاعي، والتوجه الاستراتيجي الاستباقي، والتوجه التحليلي)، بينما لم يتبين تأثير لمجال (التوجه الاستراتيجي الإبداعي)، ويمكن صياغة معادلة الانحدار كالآتي:

التنمية المجتمعية = 0.818 + 0.235 (التوجه المستقبلي) + 0.278 (التوجه الدفاعي) + 0.187 (التوجه الاستراتيجي الاستباقي) + 0.123 (التوجه التحليلي).

نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالمتغير المستقل (التوجهات الاستراتيجية الحديثة):

1. الدرجة الكلية لمحور التوجهات الاستراتيجية الحديثة جاءت بمتوسط حسابي يساوي (5/3.84)، وبوزن نسبي (76.79٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.
2. الدرجة الكلية لمجال "التوجه الاستراتيجي الإبداعي" جاءت بمتوسط حسابي يساوي (5/3.83)، وبوزن نسبي يساوي (76.73٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المجال.
3. الدرجة الكلية لمجال "التوجه الاستراتيجي الاستباقي" جاءت بمتوسط حسابي يساوي (5/3.88)، وبوزن نسبي يساوي (76.73٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المجال.
4. الدرجة الكلية لمجال "التوجه الدفاعي" جاءت بمتوسط حسابي يساوي (5/3.84)، وبوزن نسبي يساوي (76.89٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المجال.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

5. الدرجة الكلية لمجال "التوجه التحليلي" جاءت بمتوسط حسابي يساوي (5/3.68)، وبوزن نسبي يساوي (73.62٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المجال.
6. الدرجة الكلية لمجال "التوجه المستقبلي" بمتوسط حسابي يساوي (5/3.96)، وبوزن نسبي يساوي (79.10٪)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المجال.

النتائج المتعلقة بالمتغير التابع (التنمية المجتمعية):

1. الدرجة الكلية لمحور "التنمية المجتمعية" بمتوسط حسابي يساوي (5/3.99)، وبوزن نسبي يساوي (79.88)، وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة على فقرات هذا المحور.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

1. وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة والتنمية المجتمعية، حيث بلغ معامل الارتباط بين التوجهات الاستراتيجية الحديثة والتنمية المجتمعية يساوي 0.830، كذلك تبين النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين جميع أبعاد التوجهات الاستراتيجية الحديثة والتنمية المجتمعية، وهذا يثبت صحة الفرضية.
2. وجود أثر دال إحصائيًا للتوجهات الاستراتيجية الحديثة في التنمية المجتمعية في الهيئات المحلية في المحافظات الجنوبية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.833، ومعامل التحديد المُعدَّل = 0.686، وهذا يعني أن 68.6٪ من المتغير التنمية المجتمعية تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية مع درجة التوجهات الاستراتيجية الحديثة، والنسبة المتبقية 31.4٪ قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في التنمية المجتمعية، والمجالات التي كان لها تأثير في المتغير التابع هي (التوجه المستقبلي، والتوجه الدفاعي، والتوجه الاستراتيجي الاستباقي، والتوجه التحليلي) بينما لم يتبين تأثير لمجال (التوجه الاستراتيجي الإبداعي).

توصيات الدراسة

1. ضرورة اهتمام الهيئات المحلية بتطوير أعمالها، وتبني أفكار إبداعية في العمل بما يتوافق مع إمكانياتها.
2. العمل على صرف موازنات مالية لتنفيذ خطط جديدة وأساليب متطورة تساهم في تحسين جودة الأداء.
3. ضرورة تبني البلدية لأساليب عمل وإجراءات جديدة مختلفة عن الأساليب الروتينية.
4. العمل على مسح شامل لاحتياجات العملاء وتحقيق رغباتهم بالشكل الذي يسعون له.
5. ضرورة أن تقوم الهيئات المحلية بتحديد أهداف أكثر وضوحًا وتتناسب مع رسالتها التي تسعى إلى تحقيقها.
6. ضرورة أن تقوم الهيئات المحلية بتقديم مشاريع كافية تساهم في خدمة المجتمع.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

سعود لغصيم، وخالد الزعبي (2020م)، أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية الدور الوسيط لاستراتيجيات الريادة" دراسة ميدانية الجامعات – شرق السعودية"، مجلة البحوث التجارية، المجلد (42).

سعيد حمادي (2018م)، تأثير التوجهات الاستراتيجية في تطوير المنتجات الجديدة، المجلة الأكاديمية العالمية في الاقتصاد والعلوم الإدارية، الراية الدولية الإلكترونية، المجلد الأول، جامعة النهرين، بغداد، العراق.

صبحي ذياب (2020م)، التوجه التحليلي الاستراتيجي للشركات الخاصة نحو أداء متميز لمواردها البشرية أثناء جائحة كورنا- دراسة حالة شركات الأدوية والمعدات الطبية بمدينة طرابلس، الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، طرابلس، ليبيا.

عمر الحايك، ومحمود الحلبي (2021م)، التوجه الاستراتيجي لوزارة الداخلية الفلسطينية نحو توظيف مخرجات البحث العلمي، مجلة وزارة الداخلية والأمن، المجلد (11)، العدد الخاص بمؤتمر البحث العلمي والتنمية المستدامة، فلسطين.

كاظم الركابي (2004م)، الإدارة الاستراتيجية: العولمة، والمنافسة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

معاوية فرج (2017م)، أثر التوجه الاستراتيجي الاستباقي والدفاعي على الأداء التسويقي للشركات الصناعية، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

ميثاق الربيعي، وصباح علي (2018م)، التوجه الاستراتيجي الاستباقي وأثره على الأداء الاستراتيجي، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (2).

ميرنا أبو نجم (2018م)، أثر التوجه الاستراتيجي للمنظمات على صناعة القرارات - دراسة على شركات الاتصالات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

هيثم كامل (2020م)، استراتيجية مقترحة لتدعيم قيم التنمية المجتمعية لدى طلاب الجامعات. مجلة شباب الباحثين، العدد الرابع. جامعة سوهاج. مصر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Abu-Naser, S. S., et al. (2018). "The Reality of the Effectiveness of Electronic Marketing in Technical Colleges in Palestine." International Journal of Academic Information Systems Research (IJAISR) 2(2): 19-36.

Abusharekh, N. H., et al. (2019). "Knowledge Management Processes and Their Role in Achieving Competitive Advantage at Al-Quds Open University." International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR) 3(9): 1-18.

Acar, A.Z., Ozsahin, M. (2018). The Relationship between Strategic (10) Orientations, Organizational Innovativeness, and Business Performance, International Journal of Innovation Management, 22 (01)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

Al Shobaki, M. J. and S. S. Abu Naser (2016). "The reality of modern methods applied in process of performance assessments of employees in the municipalities in Gaza Strip." International Journal of Advanced Scientific Research 1(7): 14-23.

Al Shobaki, M. J., et al. (2016). The Impact of the Strategic Orientations on Crisis Management Agency, International Relief in Gaza. First Scientific Conference for Community Development, 5-6 November, Faculty of Economics and Administrative Sciences Al-Azhar University of Gaza.

Arqawi, S. M., et al. (2019). "Strategic Orientation and Its Relation to the Development of the Pharmaceutical Industry for Companies Operating in the Field of Medicine in Palestine." International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR) 3(1): 61-70.

El Talla, S. A., et al. (2018). "The Reality of University Performance According to the Models of Excellence in Palestinian Universities." International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR) 2(10): 62-77.

El Talla, S. A., et al. (2019). "Intermediate Role of the Focus Standard on Human Resources in the Relationship between Adopting the Criterion of Leadership and Achieving Job Satisfaction in the Palestinian Universities." International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR) 3(3): 48-60.

El Talla, S. A., et al. (2020). "Enhancing the Competitive Advantage in the University of Palestine: Between Reality and Ambition." 4(10): 28-38.

FarajAllah, A. M., et al. (2018). "The Reality of Adopting the Strategic Orientation in the Palestinian Industrial Companies." International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR) 2(9): 50-60.

Hamdan, M. K., et al. (2020). "The Reality of Applying Strategic Agility in Palestinian NGOs." International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR) 4(4): 76-103.

Keshta, M. S., et al. (2020). "Perceived Organizational Reputation and Its Impact on Achieving Strategic Innovation." International Journal of Academic Information Systems Research (IJAISR) 4(6): 34-60.

Keshta, M. S., et al. (2020). "Strategic Creativity and Influence in Enhancing the Perceived Organizational Reputation in Islamic Banks." International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR) 4(7): 13-33.

Mkheirez, Mohammed, Hamdan, Muhammad K., Al Shobaki, Mazen J., Abu-Naser, Samy S., and El Talla, Suliman A. (2021). Solid Waste Management Work Policy in Major

Municipalities in the Southern Palestinian Governorates, International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR), 5(9): 46-67

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2877

إدارة المخاطر وأثرها في تسعير السلع ونمذجتها
دراسة حالة سلعة القمح

الاستـلام: 26/ 04 /2025
التحكيم: 01/ 07 /2025
القبـــول: 02/ 07 /2025

نهال علي عبده عكبور[1،*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 أستاذ مساعد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، عدن، اليمن
* عنوان المراسلة: mashmomty.84@gmail.com .

إدارة المخاطر وأثرها في تسعير السلع ونمذجتها
دراسة حالة سلعة القمح

الملخص:

إن السلع عرضة لمخاطر مختلفة هناك عامل موسمي، ومخاطر التخزين، والعرض والطلب على السلعة، ويتم تداول السلع بشكل متكرر في الأسواق المالية، ويمكن تداولها في الحال أو تداول مشتقاتها في السوق المالي، ومن أكثر أنواع السلع المتداولة شيوعاً السلع الزراعية، والمعادن، ومنتجات الطاقة، وقد أصبحت إدارة مخاطر السوق شائعة في معظم الشركات حول العالم، ولكن التركيز عادة ما يكون حول إدارة المخاطر بأنواعها منها: مخاطر الأسعار، ومخاطر الكمية، ومخاطر التكلفة، والمخاطر التنظيمية.

ومن أجل نمذجة أسعار السلع تم استخدام التحليل الوصفي لتقدير أسعار السلع المستقبلية، ويمكن دمج المكونات بمعايير النزعة المركزية، وعلاقتها مع الزمن.

فقد توصلت الباحثة إلى أن إدارة المخاطر بأنواعها: الأسعار، والكمية، والتكلفة، والتنظيم، لها أثر كبير في تحديد سعر سلعة القمح في أسواق السلع، ولها أثر في المدى الزمني.

الكلمات المفتاحية: ***إدارة مخاطر السلع، تسعير السلع، نمذجة السلعة، التكلفة.***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

The Impact of Risk Management on Commodity Pricing and Modeling – A Case Study of Wheat

Nehal Ali Abdoo Akhboor [1,*]

Abstract:

Commodities are subject to various risks. There is a seasonal factor, storage risks, supply and demand for the commodity. Commodities are frequently traded in financial markets and can be traded immediately or their derivatives traded in the financial market. The most common types of traded commodities are agricultural commodities, metals, and energy products. Market risk management is common in most companies around the world, but the focus is usually around risk management of price risks, quantity risks, cost risks, and regulatory risks.

In order to model commodity prices, descriptive analysis was used to estimate future commodity prices, and the components can be combined with criteria of central tendency and their relationship with time.

The research found that risk management of all types - prices, quantity, cost, and regulation - has a significant impact on determining the price of wheat in commodity markets, and it has an impact on the time frame.

Keywords: *commodity risk management, commodity pricing, commodity modeling, cos.*

[1] Assistant professor Department of Business Economics – Faculty, University of Aden, Aden, Yemen

* Corresponding Email Address: mashmomty.84@gmail.com

المقدمة

ترتفع مخاطر التداول بسلعة القمح بسبب سوء الظروف الممكن حدوثها في مختلف الدول، وبسبب الحروب المشتعلة في بعض الدول، الأمر الذي يهدد بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي يدخل القمح في صناعتها، وهذا من شأنه زيادة أعباء تكاليف الحصول على منتجاتها كالخبز والمعكرونة وغيرها من السلع الأساسية في النظام الغذائي لغالبية سكان العالم، مما يرفع الضغوط التي تواجهها مختلف البنوك المركزية في مكافحة التضخم، وهذا ما أثر في أسعار سلعة القمح في اليمن بالارتفاع، نتيجة لمجموعة من العوامل المؤثرة والمخاطر الذي تبرز أمام سعر سلعة القمح، فمن خلال هذه الدراسة نتعرف على هذه العوامل المؤثرة، ومدى تأثيرها في سعر سلعة القمح خلال فترة الدراسة (2018 - 2024م).

المشكلة

تعد مشكلة تحديد الأسعار مشكلة مؤرقة لكلٍ من التاجر والمواطن في ظل الارتفاع المهول في أسعار صرف العملات، وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية، مما زاد معانة الشعب وزاد من حدة الفقر، فبالإمكان القول إن مشكلة الدراسة تكمن بالآتي:

كيف بالإمكان نمذجة سلعة القمح والتنبؤ بالأسعار للمدة (2025 – 2029م)؟ ويشتق منها العديد من التساؤلات الفرعية:

1. ما العوامل المؤثرة في سلعة القمح؟
2. ما إدارة المخاطر على سلعة القمح؟
3. ما أثر الزمن في سلعة القمح؟

الأهداف

سعت الدراسة إلى التعرف على مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها بالآتي:

1. التعرف على العوامل المؤثرة في أسعار سلعة القمح.
2. معرفة إدارة المخاطر ومصادرها.
3. مدى تأثير الزمن في أسعار سلعة القمح.
4. التعرف على الأسعار المستقبلية للسلعة.

الأهمية

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهمية سلعة القمح، وكيف يتم التنبؤ بأسعار السلعة؟ وما العوامل المؤثرة عليها؟ وكيف يتم الحد من مخاطر ارتفاع أسعار السلع؟

يُعد السعر أحد المكونات الرئيسية في المزيج التسويقي إلى جانب كل من المنتج والمكان والترويج، لكن الاختلاف الجوهري بين السعر وباقي مكونات المزيج التسويقي هو أن السعر يساهم في الحصول على إيرادات ويحقق

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

الربح، في حين أن باقي المكونات تحتاج إلى تكاليف لتعمل بشكل جيد؛ لذلك فإن تسعير المنتجات ذو أهمية بالغة لكل مؤسسة من أجل تحقيق الأرباح.

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الفرضيات الآتية:

1. هناك مجموعة من الطرق لعملية التسعير.
2. توجد إدارة الخطر المؤثرة في أسعار سلعة القمح.
3. هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في سلعة القمح.
4. لا توجد علاقة ارتباطية بين سلعة القمح والزمن عند مستوى معنوية 5٪.
5. هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار لسلعة القمح خلال الخمس السنوات المقبلة.

المنهجية

تم الاعتماد على التحليل الوصفي والقياسي من أجل التنبؤ بأسعار السلع للفترة من (2025 - 2029م)، ومعرفة علاقتها بالزمن وما العوامل عليها.

مصادر البيانات

تم تجميع البيانات من الكتب والدراسات والأبحاث والتقارير المحلية والنزول إلى وزارة الصناعة -عدن، والهيئة العامة للمواصفات، والنقل، ومصلحة الجمارك.

الدراسات السابقة

دراسة: وسام أبو أمين (2013 ـ 2014م)، دور عوامل استراتيجية التسعير في الحصة السوقية (دراسة ميدانية على شركات الأدوات الكهربائية)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

يهدف البحث إلى التعرف على العوامل المؤثرة في استراتيجية التسعير، وأثر كل منها في الحصة السوقية للشركة، والتعرف على مستوى الحصة السوقية في الشركات محل الدراسة، والمساهمة في تفعيل دور العملية التسعيرية للكهربائيات المنزلية في سوريا، وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (40) شركة (بنسبة 32 ٪) من إجمالي شركات الكهربائيات المنزلية المسجلة في كل من محافظتي دمشق وريفها لتطبيق الدراسة عليها، وبينت النتائج على: وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل الخارجية لاستراتيجية التسعير في الحصة السوقية في الشركات محل الدراسة، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للعوامل الداخلية لاستراتيجية التسعير في الحصة السوقية في الشركات محل الدراسة.

دراسة: عبادلية شرف الدين، ومازوني أيوب (2021 - 2022م)، نظام التسعير وتأثيره على المردودية المالية لمؤسسة الكهرباء: دراسة حالة سونلغاز- قالمة، جامعة ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

ناقشت الدراسة أثر نظام التسعير في المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، تركزت على متغيرين أساسيين: المتغير المستقل (السعر)، والمتغير التابع (المردودية المالية)، والعلاقة فيما بينهما، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

أهمها: أن السعر هو من أهم المتغيرات المؤثرة في ربح المؤسسة الاقتصادية ومنه مردوديتها المالية، وأن مؤسسة سونلغاز ليس لها القدرة على التحكم بأسعار منتجاتها بالرغم من أنها مؤسسة احتكارية، لكونها مؤسسة عمومية خاضعة للسياسة الاجتماعية، وأثر سلبًا في مردوديتها المالية، رغم وجود تحسن طفيف في مردوديتها المالية بعد الزيادة في الأسعار سنة 2016م مقارنة بالسنوات السابقة.

دراسة: ساطع شملخ، 2008م، العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة (دراسة ميدانية)، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤخذ بالاعتبار من قبل إدارات المصارف العاملة في قطاع غزة عند تسعير الخدمات المصرفية، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف محل الدراسة عند تسعير الخدمات المصرفية، وأثر بعض خصائص المصارف مثل رأس المال ونوع المصرف وعدد الفروع في عملية التسعير، والأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال عملية التسعير، وخلصت الدراسة إلى أن العوامل المحددة بالدراسة جميعها تؤخذ بالاعتبار عند تسعير الخدمات المصرفية، وكانت هذه العوامل مرتبة بحسب الأهمية (المخاطر، والسيولة، والأرباح المحصلة من العميل، والمنافسة، والتكلفة، وقرارات سلطة النقد، وعدد الخدمات المباعة)، وأن أهم المعوقات التي تواجه المصارف هي سرية العمل المصرفي، وتدخل الإدارة العليا في قرارات التسعير، وأن خصائص المصارف مثل: رأس المال، وعدد الفروع، ونوع المصرف، لا تؤثر في قرارات تسعير الخدمات المصرفية.

دراسة: إبراهيم أونور، 2011م، الخيارات وإدارة المخاطر في أسواق السلع: دعوة لرؤى شرعية، المعهد العربي للتخطيط الكويت.

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على أهم المشتقات المالية المستخدمة في إدارة المخاطر المالية، وهي عقود الخيارات، وكيف استخدامها ضمن أدوات التمويل الإسلامي في أسواق السلع، ومن أهدافها التحوط من خسائر غير مقبولة، والتأكد من مراقبة الأخطار، خصوصًا عندما تتجاوز هذه الأخطار سقوف معينة، ليتم تحديد السياسات المالية اللازمة لتخفيضها إلى أدنى حد ممكن، إن مخاطر القطاع التمويلي متعددة لكن أهمها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، وتدل النتائج إلى أن هنالك إمكانية لتكييف عقود الخيارات لضوابط، وتصبح ضمن أدوات المخاطر في بورصة السلع، ويمكن الاستفادة منها لخلق أصل مالي جديد خالٍ من المخاطر يستخدم في قياس التكلفة الرسمية بصورة موضوعية.

محاور الدراسة:

تتمثل محاور الدراسة في محوريين رئيسيين هما:

أولًا: ماهية التسعير وإدارة المخاطر (الإطار النظري).

ثانيًا: التنبؤ بسعر سلعة القمح خلال المدة (2025 – 2029م) (الإطار العملي).

المحور الأول: ماهية التسعير وإدارة المخاطر (الإطار النظري):

أولًا: التسعير:

تعد الأسعار أداة تخطيطية مهمة وفعالة في توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة، وترشيد استغلالها، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وإن عدم ملاءمة السعر لأوضاع السوق المستهدف قد يترتب عليه فقد العملاء، وهذا قد يحدث في حال

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

كان السعر أعلى من أسعار السلع المتشابهة، وفي المقابل قد يتسبب في حرمان المؤسسة من تحقيق أرباح بسبب انخفاضه عن مستوى أسعار السلع المشابهة (أبو فارة، 2021م، ص 6)

وعليه فإن اتباع طريقة تسعير معينة قد يكون ناتجًا عن تحليل لعدة معطيات منها أهداف التسعير، والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في معظم الأهداف والوظائف الخاصة بالإدارات والأقسام الأخرى داخل المؤسسة، لذا فإن أهداف التسعير يجب أن تكون مشتقة من الأهداف العامة، وأن تكون منسجمة مع أهداف بقية عناصر المزيج التسويقي، كما يجب على الإدارة تحديد أهدافها من التسعير، بمعنى هل هدفها من التسعير تحقيق الأرباح، أم البقاء في الأسواق، أم زيادة حصتها السوقية، أم غيرها من الأهداف، وبناءً على تلك الأهداف تحدد أسعارها (الحارس، 2004م، ص 14).

بالإمكان وضع تعريف يحدد السعر ويحدد أركانه على النحو الآتي:

"يُعد السعر أحد أهم المحددات الرئيسية للقيمة، التي هي جوهر عملية التبادلية، حيث تحدد قيمة السلع أو الخدمات التي يقدمها المنتج إلى السوق على أساس المنفعة المدركة من جانب المشترين في السوق لهذه السلع أو الخدمات، وكذلك على أساس السعر الذي يجب على المشترين دفعه في مقابل الحصول على هذه المنفعة (Kennedy. 2011. mars. & p1).

كما يركز الاقتصاديون على مفهوم القيمة والمنافع في تحديدهم للسعر، فهم يرون أن المنفعة هي مواصفات المنتج التي تحقق له الإشباع لاحتياجاته، والقيمة هي التعبير عن المنتج، والتي يمكن قياسها من خلال السعر الواجب على المستهلك دفعه للحصول على المنفعة المرغوبة، أي أنه من المنظور الاقتصادي يمكن اعتبار السعر هو القيمة النقدية للسلعة أو الخدمة كما تحدد في السوق (إدريس، مرسي، 2005م، ص28).

ويعرف على أنه "مقدار التضحية المادية والمعنوية التي يتحملها الفرد في سبيل الحصول على السلعة أو الخدمة"، وتكون هذه التضحية نقدية مستقطعة من الدخل، وتضحية معنوية متمثلة في الوقت والجهد المبذولين في سبيل الحصول على المنتج، وكذلك تكاليف الفرص البديلة (أبو قحف، 2002م، ص 660).

بالإمكان القول إن السعر هو مقدار القيمة التي من خلالها يتم تضحية مقدار مادي ومعنوي للحصول على سلعة او خدمة معينة يعبر عنها بعملية التبادل بين البائع والمشتري خلال فترة زمنية محددة.

أهمية التسعير: تختلف أهمية السعر بالنسبة للمؤسسة والمجتمع والموزعين، على النحو الآتي:

- الأداة الفعالة في تقسيم السوق إلى قطاعات وفقًا للقدرات الشرائية التي يتمتع بها المستهلك.
- يقوم بتغطية التكاليف المترتبة على قيامها بالأنشطة المختلفة، سواء كانت هذه الأنشطة تسويقية، مثل: الترويج، والتوزيع...، أم أنشطة غير تسويقية مثل: العمل، الإدارة، والبحوث...
- يُعد بمثابة المصدر الذي يحقق للمؤسسة العوائد والأرباح، ويؤثر بشكل مباشر في الأرباح، والتكاليف (الجياشي، 2004م، ص 15).
- إن ارتفاع الأسعار تمنع بعض المستهلكين من شراء المنتجات حتى ولو كانوا في حاجة شديدة لها.
- إن أسعار السلع ذات الأضرار البيئية هي أعلى من أسعار السلع ذات الأثر البيئي الأقل، وهذا راجع للضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة، لذا فإن التكلفة البيئية والاجتماعية قد شملها سعر المنتج.
- يُعد سعر المنتج ظاهرة عامة لها صلة بالمسؤولية الاجتماعية، إذ يساهم سعر في رفع الاستهلاك لبعض السلع أو ترشيد الاستهلاك لمنتجات أخرى (هدى، 2017 - 2018م، ص8).

يُعد السعر مهم لكلٍ من المؤسسة، والمجتمع، والموزعين، والوسطاء الذين يقومون بالتوزيع، فالمؤسسات تقوم بتحديد حجم التكاليف وتعمل على تغطيتها، ومهم للمستهلكين من حيث تحديد قدراتهم الشرائية، ولتجار التجزئة، حيث يتسابقون على توزيع السلع المرتفعة في السعر والتي تحقق لهم أرباحًا عالية، فأهمية السعر تكمن في تحديد السعر المناسب الذي يأخذ بعين الاعتبار طرفي عملية التبادل بمعنى السوق المستهدفة والمؤسسة.

أهداف التسعير: تصنف أهداف التسعير إلى الأهداف المتعلقة بالربح، والأهداف المتعلقة بالمبيعات، وأهداف تحافظ على الوضع الراهن، بالإمكان توضيحها على النحو الآتي:

أ. الأهداف المتعلقة بالربح:

- تغطية التكاليف التي يتم إنفاقها على توفير المنتوج وإتاحته للمستهلك.
- تحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال من عملية الاستثمار.

ب. الأهداف المتعلقة بالمبيعات: تشمل هذه الأهداف ما يأتي:

- زيادة كمية الوحدات المباعة: بمعنى تحقيق أقصى إيراد من المبيعات من خلال أقصى حجم من المبيعات.
- زيادة القيمة النقدية للوحدات المباعة: يكون التركيز ضمن هذا الأسلوب على زيادة الإيرادات المتحققة من المبيعات.
- زيادة الحصة السوقية: عندما يزداد الحجم الكلي للمبيعات على مستوى السوق ويدخل منافسون جدد، يجب على المؤسسات أن تراقب بعناية نسبة مبيعاتها في السوق حتى تتمكن من البقاء (العلاق، العبدلي، 1999م، ص 141- 147).

ج. أهداف المحافظة على الوضع الراهن:

يمكن إدراج أكثر من هدف للوصول إلى محور الاستمرار والمحافظة على الوضع الراهن من بينها:

- التوجه نحو المستهلك: يُعد هذا الهدف من الأهداف الحيوية كونه يضمن ولاء واستمرار شراء المستهلك لمنتجات المؤسسة وذلك من خلال مستويات سعر مناسبة للمستهلك، وتأكيد سمعة المؤسسة بين المستهلكين، وخلق قيمة المستهلك مقابل النقد المدفوع.
- المحافظة على الحصة السوقية: عندما لا تسمح ظروف البيئة التسويقية بالنمو والتوسع، تكتفي المؤسسة بالمحافظة على حصتها السوقية.
- مواجهة المنافسين: قد تلجأ المؤسسات للحفاظ على وضعها إلى الابتعاد عن المواجهة السعرية مع المنافسين والاعتماد على المنافسة غير السعرية كالترويج أو تطوير منتجاتها.
- المحافظة على صورة المؤسسة: في إطار هذا الهدف، تحاول المؤسسة الالتزام بالسياسة السعرية التي خلقت لها مكانة مميزة وصورة قوية في القطاعات السوقية المتعامل معها.
- البقاء: يُعد البقاء في ظل المنافسة الشرسة التي تعرفها الأسواق اليوم هدفًا أساسيًا عند وضع سياستها السعرية إلى درجة التسعير أحيانًا بأسعار التكلفة أو حتى بأسعار تغطي التكلفة المتغيرة فقط (الجباشي، 2002م، ص107-109).

يُعد الهدف الأساسي لأي مؤسسة قائمة تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل كلفة ممكنة، وذلك من خلال تحديد السعر الملائم لكل من البائع والمشتري، من أجل زيادة حجم المبيعات التي تساهم في رفع الإيرادات وبالتالي رفع الأرباح، وتعزز البقاء في السوق، والقدرة على المحافظة على الحصة السوقية، ومواجهة المنافسة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

أنواع السلع: بالإمكان تقسيم أنواع السلع على النحو الآتي:

- **الطاقة: كالنفط، والغاز الطبيعي، والفحم.**
- **المعادن: مثل الذهب، والفضة، والألمونيوم، والقصدير، والنيكل، والبلاتينيوم، والرصاص، والصفيح، والزنك، والبلاتين، والنحاس، والمعادن المركبة.**
- **المنتجات الزراعية والأغذية والحبوب: مثل الذرة، والأرز، والقمح، والسكر، والكاكاو، والبن، والشعير، والصويا، والفستق، والبندق، واللوز، والمشمش المجفف، والقطن.**
- **اللحوم والماشية.**
- **الأخشاب، والصمغ، والمطاط (الفرن، 2022م، ص10).**

العوامل المؤثرة في تحديد السعر: يمكن تقسيم العوامل المؤثرة في تحديد الأسعار إلى نوعين أساسيين:

أ. **العوامل الخارجية: هي البيئة المحيطة بنشاط المؤسسات الخارجية المؤثرة عليها من عدة عوامل، وهي:**

1. **الطلب: يؤثر الطلب في السلعة أو الخدمة في تحديد السعر وخصوصاً عند تسعير السلعة لأول مرة، فهناك عوامل كثيرة تؤثر في نمط الطلب على سلعة معينة منها: دخل المستهلك، وتفضيله، والقوى الشرائية، وقوة المنافسين...**
2. **المنافسون: يمثل المنافسون عاملاً هاماً ومؤثراً في قدرة المنظمة على تحديد أسعارها، فيجب على الشركة عند تحديد أسعار منتوجاتها ملاحظة أسعار المنافسين وتتابعها، والعمل على التنبؤ بسلوك المنافسين، ليس فقط في نفس الصناعة بل في الصناعات الأخرى.**
3. **التدخل الحكومي: يؤدي التدخل الحكومي دوراً هاماً في تحديد أسعار منتجاتها في الكثير من الدول وخصوصاً في الدول النامية، وفي الأسواق التي تتميز بنقص المعروض من السلع بالنسبة للطلب عليها، حتى تقضي على أي محاولة لاحتكار سلعة معينة أو فرض أسعارها على المواطنين.**
4. **الظروف الاقتصادية: تختلف قدرة المنظمة على التحرك بأسعارها باختلاف الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالات الرواج تزيد قدرة الشركة على تحديد أسعارها على ضوء الظروف التنافسية الموجودة، بعكس حالات الكساد التي تحاول الشركات أن تزيد من الطلب على السلعة، ويكون ذلك سواء بتخفيض الأسعار أم زيادة الخدمات المصاحبة للسلعة ومتابعة ذلك.**
5. **الموردون والموزعون: تؤدي الأطراف المشتركة في النظام التسويقي دوراً هاماً ومؤثراً في قدرة الشركة في تحديد أسعارها، فقيام الموردين برفع أسعار المواد الأولية أو الوسطاء في المساومة على رفع هامش أرباحهم يضع قيداً على قدرة الشركة على تحديد السعر الملائم للسوق (الصحن 1998م، ص 15).**

تعد العوامل البيئية الخارجية المحيطة بالمؤسسات من أهم العوامل المؤثرة في نشاط أي مؤسسة، فالوضع الاقتصادي بمتغيراته، والوضع السياسي والأمني، ومتغيرات قوة الطلب، والعرض والمنافسة، والموردون، والأنظمة المتبعة في الدولة، وكذا السياسات النقدية والمالية للبلد، تؤدي دوراً كبيراً في تحديد السعر ومدى المخاطر المحيطة في المؤسسات.

ب- عوامل داخلية (داخل المنظمة): وهي العوامل البيئية الداخلية المؤثرة في نشاط المؤسسة من عدة جهات وهي:

1. **الأهداف: إن زيادة الحصة السوقية للشركة قد يدفعها إلى تحديد سعر منخفض لمنتجاتها، بعكس هدف تعظيم الأرباح الذي يصاحبه عادة سعر مرتفع للسلعة.**

2. الاختلاف في السلعة: عندما تكون منتجات الشركة متميزة ومنفردة بمزايا تختلف عن المنافسين تكون لها الحرية في تحديد الأسعار، فكثيرًا ما نجد أن شركة معينة تتميز باسم تجاري معروف في السوق، ويتميز منتجها بخصائص فريدة في الأداء والجودة، عادة ما تطلب أسعارًا أعلى من منافسيها.
3. مكان السلعة في دورة حياتها: إن دخول السلعة في مرحلة النضج أو التدهور يحد من قدرة الشركة على فرض سعر معين عكس مرحلة تقديم السلعة، بصفة خاصة إذا انفردت بخصائص معينة فيمكن للشركة أن تكون أكثر حرية ومرونة في تحديد أسعارها.
4. فلسفة الإدارة: هناك شركات تميل إلى أن تكون أسعار منتجاتها منخفضة، تستخدم هذه الفلسفة في تكوين صورة ذهنية معينة لدى جماهيرها وقطاعاتها المستهدفة خلال مدة من الزمن، فنجد أنه من الصعب على الشركة أن تقوم بتسعير منتجاتها الجديدة أو القائمة بأسعار مرتفعة؛ وذلك لتعود المستهلك على سعرها السابق، وبالمثل بالنسبة للشركات التي تميل إلى أن تكون أسعارها فوق السعر السائد في السوق، بالتالي تتشكل عملية تحديد السعر بفلسفة الإدارة.
5. المزيج التسويقي: يُعد السعر أحد عناصر المزيج التسويقي، فالشركة حين تقرر تسعير منتجاتها بسعر مرتفع فيجب أن تكون جودة السلعة مرتفعة، ويصاحب ذلك جهود ترويجية مكثفة لإقناع المستهلكين بما يبرر السعر المرتفع، أو تقديمها في غلاف مناسب، واختيار منافذ التوزيع التي تسوق السلع مرتفعة الثمن، وبالتالي ينبغي التنسيق بين السعر وباقي عناصر المزيج التسويقي (الخطيب، عواد، 2000م، ص 23).

فالأهداف، واستراتيجية المؤسسة، والمزيج التسويقي بعناصره المختلفة، وفلسفة الإدارة، ودورة حياة المؤسسة، كلها تؤدي دورًا كبيرًا في تحديد السعر، وكذا المخاطر المحيطة بها، وقد تؤدي العوامل المؤثرة دورًا إيجابيًا أو سلبيًا في نشاط المؤسسة وكيفية تحديد سعر السلعة.

طريقة التسعير: يوجد عدد من الطرق المختلفة التي يمكن أن تتبعها الشركات في تسعير منتجاتها، من أهم هذه الطرق:

1. التسعير على أساس التكلفة: يمكن أن يتبع معظم الشركات التسعير على أساس التكلفة في تسعير منتجاتها، وتعتمد هذه الطريقة على أساس إضافة هامش معين إلى مجمل التكاليف (الثابتة والمتغيرة) التي تتحملها الشركات أثناء عملية الإنتاج، كما قد يكون هذا الهامش نسبة من سعر بيع المنتج نفسه (النسور، 2012م، ص 305).
2. التسعير على أساس المنافسة: تعد المنافسة الكاملة قليلة الحدوث بسبب وجود أمرين هما:
   أ. معرفة ظروف (المستهلكين) أمر يصعب تحقيقه لأن السوق لا يخلو من تأثير المستهلكين خصوصًا في حالة شعورهم بالغبن.
   ب. طبيعة بعض المنتجات لا تخضع للتوحيد القياسي.

والمنافسة الاحتكارية هي تفسير لظروف استقرار أسعار المنتجات، حيث هناك العديد من البائعين والعديد من المستهلكين، فالبائع يتخصص في منتج معين يتولى تقديمه ويتم البيع عن طريق المزج بين الجهد البشري والقدرات والمهارات الشخصية، أما بالنسبة للأسواق التي تتميز بتنويع المنتج فقد يكون لدى الشركة حرية أكثر في تقرير السعر، حيث إن اختلاف المنتجات يساعد على إحساس المستهلكين بفرق السعر (المساعد، 1997م، ص291-292).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

1. **التسعير على حسب الطلب:** إن عملية التبادل تعتمد على مدى الإشباع المتحقق بواسطة السلعة للمستهلك، فإذا كان الإشباع المتوقع من السلعة أقل من السعر المدفوع فإن عملية التبادل لن تتم، فالطلب على السلعة يعكس السعر الذي عنده يكون المستهلك مستعداً للحصول على سلعة، والتي عنده تتساوى المنفعة المتحققة من السلعة مع سعرها المعلن، وبناءً على هذا فإن المدخل يعتمد على مدى استعداد المستهلك لدفع سعر معين واستجابته لقيمة السلعة مقارنة بالسعر، وقد تصبح التكلفة عنصراً عند تحديد السعر عندما تكون استجابة المستهلك لقيمة السلعة أقل من السعر المخطط، فعندئذ يجب أخذ التكلفة في الاعتبار قبل تخفيض سعر السلعة (شرف الدين، أيوب، دت، ص16).
2. **التسعير على حسب نقطة التعادل:** تقوم هذه السياسة على تحديد نقطة التعادل في الشركة، وهي التي تعرف بأنها النقطة التي يتساوى عندها حجم الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية، وتقوم هذه الطريقة على الموازنة بين النفقات والإيرادات (أمين، 2013 - 2014م، ص45).

اختلفت الطرق التي يتم من خلالها احتساب التسعير، فهناك تسعير على أساس حجم التكلفة بعد احتساب التكاليف الثابتة والمتغيرة، واحتساب التسعير بحسب المنافسة سواء احتكارية أم كاملة أم احتكار القلة في نظام السوق، وهناك احتساب السعر وفق حجم الطلب ونقطة التوازن، ونقطة التعادل الذي يتعادل معها حجم الإيراد والتكاليف.

ثانياً: إدارة المخاطر:

تنشأ المخاطر من التصرفات التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وعدم القدرة على التنبؤ بالنتائج يولد حالة من عدم اليقين، قال كينز (Keynes. J.M. p43. 1974) إن التقلبات التي تطرأ على أسعار السلع أدت إلى إضاعة الموارد بلا ضرورة، وترتبت عليها آثار ضارة بالاستثمار في القدرات الإنتاجية الجديدة، بل أنها كانت تبقي على دورة الاعتماد على السلع، وفي بيئات البلدان الفقيرة، يجب أن تكون هذه الاحتياطيات سائلة بالقدر الكافي حتى يمكن التصرف فيها بسرعة في وقت الحاجة، وهذا المستوى الإيجابي والسائل من الاحتياطيات يعني أن الموارد المخصصة للمخزونات الوقائية أو ما كان يسمى "التخفيف من مشكلات الاستهلاك" لا يمكن استخدامها في استثمارات مُربحة ولكنها غير سائلة، وهذا يؤدي إلى تأثيرات سلبية في النمو عموماً (Pender& M، 1997. 53).

فإدارة المخاطر هي عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل للهدف المراد الوصول إليه سواء بالسعر أم حجم الطلب أم نسبة المبيعات، فقد تحتاج أحياناً للخبرة وأحياناً للدراسة، وقد نحتاج إلى الصدف للوصول إلى المستوى الإيجابي للتخفيف من المشكلات التي بالإمكان أن تحدث حينها.

مصادر الخطر: لا شك أن هناك عدة مصادر للمخاطر على مستوى الشركات، يمكن إيجازها في الآتي:

1. **مخاطر سعر الفائدة:** تشير إلى التغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، أي أنها مخاطر تصيب كافة الاستثمارات بغض النظر عن طبيعة وظروف الاستثمار ذاته، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة في السوق والقيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة، أي أن التقلب في معدل الفائدة في السوق يؤثر في العائد المتوقع من الاستثمار، وبالتالي في القيمة السوقية للأوراق المالية.
2. **مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لاتجاهات الصعود والهبوط التي تطرأ على سوق رأس المال نتيجة للعديد من الأسباب التي تؤثر في التدفقات النقدية المتوقعة، ومعدل العائد المطلوب على

الاستثمار، سواء كانت الأسباب المؤثرة في الدولة نفسها أم في دول أخرى تربطها بالدولة المعنية علاقات وثيقة.

3. **مخاطر القوة الشرائية:** ونعني بها احتمال تغير العوائد المتوقعة نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، فالقوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية لنفس الكمية من النقود بعد سنة أو سنتين، فيما لو ارتفعت معدلات التضخم وعادة تكون الاستثمارات ذات الدخل الثابت كالسندات مثلاً أكثر تأثراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود من غيرها من الاستثمارات.
4. **مخاطر الإدارة:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار، من شأنها أن تترك آثاراً عكسية في القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المنشأة، نتيجة لتأثيرها في التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل العائد المطلوب على الاستثمار في تلك الأوراق.
5. **مخاطر صرف العملات الأجنبية:** تتعلق مخاطر العملات الأجنبية أو فائدة العملات الأجنبية بالخسارة المحتملة بسبب التغيرات في الأرباح على حساب مؤشر الإيرادات والتغيرات في الموجودات والمطلوبات الموضحة بالعملات الأجنبية، وهذا هو في المقام الأول مخاطر السوق.
6. **المخاطر التنظيمية والقانونية:** تشير المخاطر التنظيمية إلى التأثير الضار للقواعد أو اللوائح القائمة أو الجديدة بشكل عام، تعد الخسارة محتملة وليست فعلية بسبب مجموعة متنوعة من الإجراءات التنظيمية المحتملة، وتعد الدعاوى مثل مسؤولية المقرضين، دعاوى الزبون/ الموظف والمسؤولية عن الالتزام بالبيئة من الأمثلة على هذه المخاطر القانونية، كما تتعرض البنوك لبدائل المسؤولية الائتمانية أو العقود أو المساهمين، يمكن إدارة مخاطر هذا النوع بشكل أساسي إذا تم اتخاذ العناية اللازمة لإصلاح الأسباب التي تسبب مثل هذه الحالات (باطويح، 2010م، ص 18-20).

عند معرفة إدارة المخاطر بالإمكان التعرف على مصادرها المتنوعة الذي بالإمكان أن تؤثر في سعر السلع والخدمات التي تواجه أي مؤسسة، فأسعار الفائدة ومدى تأثيرها في الاستثمار هناك علاقة عكسية بينهما، كما أن التدفقات النقدية ومعدل العائد على الاستثمار يؤثر صعوداً وهبوطاً في الأسعار، كما أن التضخم يؤثر سلباً في القدرة الشرائية للأفراد والقرارات الخاطئة، والإدارة الخاطئة تؤثر عكساً في الأسواق المالية، كما أن مخاطر تقلبات سعر الصرف على الأسواق لها دور كبير في الوضع الاقتصادي وتحديد الأسعار، وكذا مخاطر التنظيم والقانون لها أثر في مخاطر السلع والخدمات.

المحور الثاني: نمذجة أسعار سلعة القمح خلال المدة (2018 – 2029م): (الإطار العملي)

أولاً: تحليل حركة أسعار التجزئة لسلعة القمح المحلية:

من خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار القمح نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2018 - 2024م) لحركة أسعار القمح من متوسط سنوي بلغ 8535 ريالاً يمنياً في عام 2018م إلى متوسط سنوي بلغ 33225 ريالاً يمنياً في عام 2024م، أي ما يعادل 3 أضعاف القيمة الذي كانت عليه في عام 2018م، فقد ارتفع من 7500 ريال يمني في يناير 2018م إلى أن بلغ 28500 ريال يمني في ديسمبر 2024م، بنسبة زيادة 280٪، وهذه نسبة أعلى من القدرة الشرائية للفرد الواحد في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية. من خلال المعادلة (1) نلاحظ أنه مع مرور سنة واحدة يرتفع السعر بمقدار 4775.5 ريال يمني، كما توجد علاقة ارتباطية قوية بين الزمن وارتفاع الأسعار لسلعة القمح.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

$$Q = - 10,00,000 + 4775.5\ t \ldots\ldots(1)$$
$$R = 0.93\%$$

والارتفاع يعود لعدة عوامل مؤثرة نذكر أهمها:

أسعار الصرف للعملات الأجنبية خلال الفترة (2018-2024م):

إن أسعار الصرف ترتفع بوتيرة متسارعة خلال الفترة نفسها من 538.8 **ريال يمني مقابل الدولار في** 2018**م إلى** 1369.939 **ريالًا يمنيًا مقابل الدولار في** 2023**م، وتدهورت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بمعدل نمو سنوي بلغ من** (6.3٪) **في** 2019**م إلى معدل نمو سنوي بلغ** (45.26٪) **في عام** 2024**م، وشهد عام** 2022**م جملة من التقلبات والتغيرات سواء في المراكز السياسية أم الإجراءات الحكومية المتخذة لتخفيف سعر الصرف المتدهور، إحداها كان قرار العمل بسياسات المزاد المعلن لتخفيف من حدة التدهور فقد انخفض من** (1102.69) **ريالًا يمنيًا/ الدولار، في شهر يناير لعام**2022**م إلى** (1094.85) **ريالًا يمنيًا/ الدولار في شهر يونيو، بنسبة انخفاض بلغت** (0.72-٪)**، إلا أن سعر الصرف ارتفع مجددًا وساهم في التدهور القيمة الشرائية للريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، فارتفع سعر الصرف من** (1137.07) **ريالًا يمنيًا/ الدولار في شهر يوليو إلى** (1159) **ريالًا يمنيًا/ الدولار في شهر ديسمبر، بنسبة زيادة** (1.9٪)**، وعاود بالارتفاع مجددًا في بداية عام** 2023**م بحوالي** (1230) **و**(1243) **ريالًا يمنيًا/ الدولار في شهري يناير وفبراير لعام**2023**م، بنسبة زيادة** (7٪) **عما هي عليه في شهر ديسمبر لعام** 2023**م، وارتفع من** (1623) **ريالًا يمنيًا مقابل الدولار في شهر يناير** 2024**م إلى** (2062) **ريالًا يمنيًا مقابل الدولار بنسبة زيادة بلغت** (27٪).

الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار القمح للفترة (2018 – 2019م) بالريال اليمني.

البيانات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
يناير	7500	9100	10700	14800	26300	31500	29000
فبراير	7500	9100	10700	14800	28500	30500	32000
مارس	7500	9100	11500	15300	29000	33700	35200
أبريل	7500	9400	11500	15300	29000	37700	33000
مايو	7500	9000	11500	15300	27500	29100	35000
يونيو	7500	9000	12700	16000	31000	28000	33500
يوليو	8500	9000	13200	16000	32500	30500	33500
أغسطس	8500	9000	13200	16500	34000	29300	33500
سبتمبر	9600	9000	1320	17000	32200	29300	33500
أكتوبر	9600	9200	14500	17000	35000	28000	33500
نوفمبر	9600	9200	14500	17900	3000	28700	33500
ديسمبر	9600	9200	14500	18900	30500	28500	33500
سعر الصرف*	538.38	572.19	735.21	1020.78	1136.2	1369.939	1658.89

المصدر: غرفة العمليات المركزية عدن وزارة الصناعة والتجارة. * البنك المركزي اليمني عدن.

سلوك المستهلك:

من خلال نظرية سلوك المستهلك وفق النظرية الاقتصادية الجزئية لابد من أن يصل إلى مرحلة التوازن (توازن المستهلك)، الذي يقصد بها الكيفية التي يحصل بها المستهلك على أفضل إشباع ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها في حدود الدخل الذي يحصل عليه، وفي ظل الأسعار السائدة، فعند النظر إلى جدول رقم (2) **الموضح لرواتب**

موظفي الدولة خلال الشهر الواحد نلاحظ أنها لا تكاد تذكر في ظل ارتفاع أسعار الصرف، ولا تكفي لتغطية احتياجات الأفراد للشهر الواحد، إذ بلغ أعلى راتب له بحوالي (135) ألف ريال يمني، أي ما يوازي الـ (112.66) $، وأدنى حدود الراتب بلغ (41) ألف ريال يمني، أي ما يوازي (34) $، وفي حال تم إضافة العلاوات السنوية لسبعة أعوام بدون اتباع أي استراتيجية للتقليص في أسعار السلع في ظل تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار نلاحظ أن الأجور ماتزال زهيدة مقابل الارتفاع الهائل في الأسعار، فالأجر يصل إلى أعلى حدود لها قرابة الـ (163) ريالًا يمنيًا ما يوازي الـ (136) $، وأدناها في حدود الـ (46) ألف ريال يمني أي ما يوازي (39) $، وهذه أجور زهيدة مقارنة بأسعار السلع المرتفعة، وهذا يساهم في تقليص حجم الاستهلاك العائلي، وكذا العزوف عن العديد من السلع التي قد تكون ضرورية ولكنها ليست بقدرة الأفراد كالدقيق، والملح، والسكر، والأرز. كما وأنها تعمل على إحلال رغبة المستهلك بالذهاب للسلع البديلة التي هي الأخرى أصبحت بأسعار مرتفعة بعيدة عن متناول الأفراد.

جدول رقم (2) الموضح لإجمالي الراتب لموظفي الدولة خلال العام الواحد مع العلاوة السنوية.

البيان		قيمه العلاوة	إجمالي الراتب مع المراحل	30%	العلاوة لـ 7 سنوات	إجمالي الراتب مع 30٪	إجمالي الراتب بعد الـ 30٪ والعلاوة السنوية	الراتب عند سعر صرف الدولار 2000 ريال يمني/ دولار	الراتب عند سعر صرف الدولار 215 ريال يمني/ دولار
المستوى الأول	1	4000	103990	31200	28000	135190	163190	81.6	759
	2	3297	86417	25950	23079	112367	135446	67.72	630
	3	2944	77585	23300	20608	100885	121493	60.75	565
المستوى الثاني	4	2628	69700	20900	18396	90600	108996	54.5	507
	5	2434	64833	19450	17038	84283	101321	50.66	471
	6	2253	60326	18100	15771	78426	94197	47.1	438
المستوى الثالث	7	2087	56153	16850	14609	73003	87612	43.81	407
	8	2006	54146	16250	14042	70396	84438	42.22	393
	9	1858	50431	15150	13006	65581	78587	39.29	366
	10	1786	48645	14600	12502	63245	75747	37.87	352
المستوى الرابع	11	1595	43860	13150	11165	57010	68175	34.09	317
	12	1477	40906	12300	10339	53206	63545	31.77	296
	13	1420	39487	11850	9940	51337	61277	30.64	285
	14	1315	36858	11050	9205	47908	57113	28.56	266
المستوى الخامس	15	1217	34423	10350	8519	44773	53292	26.65	248
	16	1171	33287	10000	8197	43287	51484	25.74	239
	17	1084	32353	9700	7588	42053	49641	24.82	231
المستوى السادس	18	968	32136	9650	6776	41786	48562	24.28	226
	19	896	31870	9550	6272	41420	47692	23.85	222
	20	800	31390	9400	5600	40790	46390	23.2	216

المصدر: الخدمة المدنية والتأمينات.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

أسعار السلع العالمية:

تعد أسعار السلع العالمية من أهم العوامل المؤثرة في سعر السلع الاستهلاكية، خصوصاً أن اليمن دولة غير منتجة للسلع الغذائية، وعندما تقوم بعملية الاستيراد من الخارج تجلب معها التضخم المستورد، بالإضافة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لإتمام عمليات الشراء من الخارج، خلافاً عن ذلك القرارات المفروضة عليهم بالتفتيش خارج البلد، مما يزيد من أعباء تكاليف النقل لداخل البلد، وعند تتبعنا لأسعار السلع العالمية في جدول رقم (3) الموضح لأسعار السلع عالمياً خلال الفترة (2021 – 2024م)، لوحظ تأثر أسعار القمح بالأسعار العالمية من مختلف الدول المستوردة منها (أستراليا، أوكرانيا، الهند، الأرجنتين، فرنسا، أمريكا، روسيا)، فقد تأرجحت أسعارها من أدنى سعر لها بـ (114.3) دولار للطن الواحد، وأعلاها (470) دولاراً للطن الواحد.

تعد روسيا وأوكرانيا الدولتين الأكثر تصديراً للقمح إلى اليمن، حيث احتلت نسبة 46٪ من بين الدول المصدرة للقمح إلى اليمن خلال العام 2021م، وذلك نتيجة للصراع بين روسيا وأوكرانيا، ومن دون شك فإن هذا الوضع سيؤثر في تجارة السلع الغذائية الأساسية وخصوصاً القمح، فالحرب الروسية الأوكرانية فتحت أبواب جديدة لعملية استيراد القمح من مختلف الدول المنتجة لها، ويُعد القمح من أهم السلع المستوردة غير النفطية التي تستنزف العملة الصعبة، وتمثل ما يقارب ثلث الواردات الغذائية الزراعية، وخلال السنوات الأخيرة ارتفعت فاتورة استيراد القمح من 700 مليون دولار في عام 2019م إلى مليار و 858 مليون دولار/ السنة خلال عامي 2020م و 2021م على التوالي (وزاره الصناعة والتجارة عدن، 2022م، مارس).

جدول رقم (3) الموضح للأسعار العالمية لأسعار سلعة القمح (بالدولار)

السلعة	بلد المنشأ	الوحدة	2021	2022	2023	2024
القمح	أسترالي	طن	197.75	155.0833	114.3	114.3
	اوكراني	طن	181	123.6667	88.8	88.8
	روسي	طن	183	125.6667	95.1	95.1
	أمريكي	طن	-	143.6667	107.5	107.5
	فرنسي	طن	-	-	106	106
	هندي	طن	-	179.4444	110.8	110.8
	أرجنتيني	طن	299.25	160.5	113	113

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة - عدن، (-) عدم توفر بيانات.

عوامل أخرى:

1. أجور النقل والشحن الخارجي:

تعد عملية استيراد السلع والبضائع ونقلها من الخارج البلد المُنشئ إلى البلد المستضيف أمراً مؤرقاً للتجار عامة لتعاملهم بأسعار الصرف المرتفعة والمستهلكين خاصة، كونهم يتحملون انعكاس للارتفاع في أسعار الصرف، فعند نقل سلعة القمح بحاوية 20 قدم إلى البلد يتراوح تكلفة النقل بين أدناها 1602$ وأعلاها 2596$ (الشركة اليمنية المتحدة للملاحة عدن، 2023م) إلا أنه ومن بعد مشكلات البحر الأحمر ارتفعت أجرة التأمين البحري بنسبة 100٪، وساهم في تحول اتجاه البواخر من قناة السويس إلى خلف رأس الرجاء الصالح مع مضاعفة تكاليف النقل وأجرة العمال والتفتيش والخزن وغيرها.

2. رسوم النقل الداخلي (الخفيف والمتوسط والثقيل)

النقل الخفيف والمتوسط: تختلف أسعار النقل الخفيف والمتوسط بحسب الحجم والمسافة بمختلف المحافظات في البلد نفسها المستغرقة في نقل البضاعة ، فهي تحمل بين (6 بستون للإيجار ، و 4 بستون للإيجار ، وايجار جنط 20).(1)

جدول رقم (4) الموضح لأسعار احجام النقل الخفيف والمتوسط

الحجم/ السعر	أدنى سعر	أعلى سعر
6 بستون الإيجار	230.000	700.000
4 بستون الإيجار	180.000	600.000
إيجار جنط 20	250.000	750.000
فارق الديزل 6 بستون	50.000	335000
فارق الديزل لـ 4 بستون	40.000	195000

المصدر: نقابة النقل الخفيف والمتوسط م/ عدن، 2023م.

النقل الثقيل: يصل سعر الحاوية في النقل الثقيل بالحاويات تقريباً إلى 300 ألف عند نقل البضاعة من الميناء لمخازن الشركة المستوردة في البلد نفسها ، وبعدها يتم النقل من الشركة المستوردة إلى الفروع بمختلف المحافظات تصل بأدنى سعرها من 40 - 45 طن للقاطرة، 28 ألف إلى 30 ألف للطن الواحد ، وأعلاها من 40- 45 طن للقاطرة، 40 ألف إلى 45 ألف للطن الواحد.

1. رسوم الجمارك: تعمل مصلحة الجمارك جاهدة لتقديم جملة من التسهيلات لإتمام وصول السلع والبضائع المستوردة من الخارج ودخولها البلد ، ومن أهم هذه الإجراءات نستعرض منها الآتي: (الإفراج الجزئي

1 - يقصد بها 6 بستون = 10 طن، 4 بستون = 5 طن، جنط 20 = 13 طن.

للبضاعة، وتقديم تسهيلات المعاينة، واستكمال الإجراءات قبل وصول البضاعة، وعمل حافظة، والإعفاءات من الرسوم لبعض السلع).

جدول رقم (5) الموضح لنسبة المبيعات والسعر الجمركي لسلعة القمح.

نوع السلعة	الرسوم	نسبه المبيعات	القيمة المضافة	أرباح	السعر الجمركي	
القمح	%10	معفي	معفي	معفي	250	500

المصدر: مصلحة الجمارك – عدن، 2023م.

جدول رقم (6) سعر الطن (السعر الاسترشادي) والجمركي وفق مصلحة الجمارك لسلعة الدقيق.

الصنف	أدنى سعر للاسترشاد	أدنى سعر للاسترشاد	تحول للكيلو÷1000	تحول لعدد الوحدات	تضرب بسعر صرف أعلى 1500
الدقيق للطن	$450	$450	0.45	22.5 = 50×0.45	33750

المصدر: مصلحة الجمارك – عدن.

رسوم المواصفات: (الإدارة العامة الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة - عدن)

يلتزم التاجر بدفع مجموعة من الرسوم للإدارة العامة للمواصفات والمقاييس وتختلف بحسب طبيعتها ونوعها على النحو الآتي:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

- **رسوم الإفراج:** تعد رسوم ثابتة كحد أدنى 10 ألف ريال، وحد أعلى 200 ألف ريال، وما بينهما يتم احتساب 1٪ من قيمة كل بضاعة مستوردة.
- **الغرامات للمخالفات:** يلتزم التاجر بدفع غرامة مالية في حالة المخالفة وقدرها 75 ألف ريال يمني لا غير للمرة الواحدة، وفي حال تكرارها يلتزم عليه العقوبة وفق اللائحة المنصوصة في إدارة المواصفات والمقاييس.
- **أجور الفحص:** تختلف أجور الفحص بحسب نوع السلعة المستوردة، ونوضح سعر سلعة القمح على النحو الآتي:

جدول رقم (7) أجور فحص القمح (بالريال اليمني)

السلعة	القيمة بالريال اليمني
القمح	44000

المصدر: الإدارة العامة للمواصفات والمقاييس.

1. الجبايات غير القانونية، أجر العامل للنقل، النقل، وتسهيل خدمات للبضاعة والسلعة.
2. عملية تحويل العملة الجديدة بالعملة القديمة لنقلها من المناطق المحررة لمناطق سيطرة الحوثي، تشكل عبئًا على التاجر؛ وذلك نتيجة لانقسام النظام المالي والمصرفي.
3. ارتفاع أسعار المشتقات النفطية هي الأخرى تساهم في عملية ارتفاع كلفة النقل وتوزيع المواد الاستهلاكية.

ثانيًا: التنبؤ بأسعار القمح المستقبلية للفترة (2025 - 2029م)

باستخدام برنامج الـ spss تم التوصل للتنبؤ بأسعار سلعة القمح المستقبلية لفترة خمسة سنوات قادمة عند مستوى معنوية (0.95)، ونلاحظ أن أسعار سلعة القمح للفترة (2025 – 2029م) سوف ترتفع بنسبة 50 ٪ ، فمع مرور عام جديد يرتفع سعر القمح بمقدار390 ريالًا يمنيًا، انظر المعادلة رقم (2) وجدول رقم (9) الموضح للتنبؤ بالأسعار المستقبلية لأسعار القمح للفترة (2025 – 2029م)، كما نلاحظ نسبة الزيادة في أسعار سلعة القمح خلال الفترة (2025 – 2029م) 16٪ في عام 2025م، و18٪ في عام 2026م، و20 ٪ في عام 2027م، و22٪ في عام 2028م، و24٪ في عام 2029م.

$$Q = 3012.42 + 390.27\ n \ldots\ldots (2)$$

جدول رقم (8) الموضح لأثر سلعة القمح بالمستقبل لـ 5 سنوات مقبلة.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable:	أسعار						
Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Linear	.809	347.684	1	82	.000	3012.421	390.274

إعداد الباحثة: باستخدام برنامج الـ spss

جدول رقم (9) الموضح للتنبؤ بالأسعار المستقبلية للقمح للفترة من 2025 – 2029م

البيانات	2025	2026	2027	2028	2029
يناير	36185.67	40868.96	45552.24	50235.52	54918.81
فبراير	36575.95	41259.23	45942.51	50625.8	55309.08
مارس	36966.22	41649.5	46332.79	51016.07	55699.35
أبريل	37356.49	42039.78	46723.06	51406.34	56089.63
مايو	37746.77	42430.05	47113.33	51796.62	56479.9
يونيو	38137.04	42820.32	47503.61	52186.89	56870.17
يوليو	38527.32	43210.6	47893.88	52577.16	57260.45
أغسطس	38917.59	43600.87	48284.15	52967.44	57650.72
سبتمبر	39307.86	43991.15	48674.43	53357.71	58040.99
أكتوبر	39698.14	44381.42	49064.7	53747.98	58431.27
نوفمبر	40088.41	44771.69	49454.98	54138.26	58821.54
ديسمبر	40478.68	45161.97	49845.25	54528.53	59211.81

إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال spss

النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نسردها بالشكل الآتي:

1. يختلف الهدف من تحديد الأسعار على حسب الهدف، فالأهداف المتعلقة بالربح تعمل على تغطية التكاليف، أما الأهداف المتعلقة بالمبيعات تساعد في زيادة كمية الوحدات المباعة، والمحافظة على الحصة السوقية، ومواجهة المنافسين والبقاء في السوق.
2. ارتفاع أسعار سلعة القمح خلال الفترة (2018 – 2024م) من متوسط سنوي بلغ 8535 ريال يمني في عام 2018م إلى متوسط سنوي بلغ 33225 ريالًا يمنيًا في عام 2024م، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف القيمة الذي كانت عليه في عام 2018م، فمع مرور سنة واحدة يرتفع السعر بمقدار 4775.5 ريال يمني، كما توجد علاقة ارتباطية قوية بين الزمن وارتفاع الأسعار لسلعة القمح.
3. أسهم في تقليص حجم الاستهلاك العائلي وغيرها مجموعة من العوامل مثل: الطلب، والمنافسون، والموردون، والموزعون، والتدخل الحكومي، والظروف الاقتصادية، والظروف الداخلية مثل هدف المنظمة، ودرجة اختلاف السلعة، والمزيج التسويقي، وتدني أجور المستهلكين مقارنة بأسعار السلع المرتفعة.
4. ارتفاع أسعار الصرف بوتيرة متسارعة خلال فترة الدراسة من 538.8 ريال يمني مقابل الدولار في 2018م إلى 1369.939 ريالًا يمنيًا مقابل الدولار في 2023م.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

5. تأثر أسعار القمح بالأسعار العالمية من مختلف الدول المستوردة منها (أستراليا، أوكرانيا، الهند، الأرجنتين، فرنسا، أمريكا، روسيا)، فقد تأرجحت أسعارها من أدنى سعر لها بـ 114.3 دولار للطن الواحد، وأعلاها 470 دولار للطن الواحد، خلال مدة الدراسة.
6. ارتفاع أجرة النقل الخارجي بسبب مشكلات البحر الأحمر، وزيادة نسبة التأمين البحري 100٪، وارتفاع أجرة النقل الداخلية للنقل الثقيل والمتوسط والخفيف، مع زيادة أسعار المشتقات النفطية.
7. باستخدام برنامج الـ spss تم التوصل للتنبؤ بأسعار سلعة القمح المستقبلية لفترة خمسة سنوات قادمة عند مستوى معنوية (0.95)، نلاحظ أن أسعار سلعة القمح للفترة (2025 – 2029م)، سوف ترتفع بنسبة 50 ٪ ، فمع مرور عام جديد يرتفع سعر القمح بمقدار 390 ريالًا يمنيًا، وأن نسبة الزيادة في أسعار سلعة القمح خلال الفترة (2025 – 2029م) 16٪ في عام 2025م، و18٪ في عام 2026م، و20 ٪ في عام 2027م، و22٪ في عام 2028م، و24٪، في عام 2029م.

التوصيات:

من خلال الدراسة الذي تمت توصلنا إلى جملة من التوصيات أهمها:

1. تهيئة البيئة الملائمة الداخلية والخارجية للاستثمار في سلعة القمح، والقدرة على تحديد سعر مناسب لجميع الأطراف المستفيدة من سلعة القمح.
2. على الجهات المختصة تكثيف الجهود المبذولة للحد من الارتفاع الحاد في أسعار سلعة القمح في المستقبل، من خلال تفعيل دور الرقابة على تجار سلعة القمح، وتخفيض من قيمة المشتقات النفطية وضبط أسعار صرف العملات الأجنبية.
3. السعي وراء تحسين دخل الفرد، وتقوية القدرة الشرائية لدى الأفراد لقدرتهم على شراء السلع الضرورية المتمثلة بالقمح والدقيق والأرز والسكر وغيرها.
4. الاهتمام بزراعة القمح محلياً والتوسع الرأسي لزراعة القمح للتخفيف من قيمة الاستيراد وزيادة الإنتاجية، والاستفادة من مخرجات البحوث الزراعية.
5. الاختيار المناسب لعقد صفقات استيراد القمح للاستفادة من انخفاض الأسعار الموسمية في البورصات العالمية.
6. السعي وراء توحيد السياسات النقدية المتبعة في اليمن؛ لتسهيل عملية نقل السلع والبضائع وتخفيف أعباء تحويل العملية.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب:

أبو القاسم الطبولي، وعلي عبدالسلام، وفرحات شرنتة (1999م)، أساسيات الاقتصاد، ط (9)، الدار الجماهيرية، مصراتة.

أسامة الحارس (2004م)، المحاسبة الإدارية، ط (1)، دار حامد، عمان.

إياد النسور (2012م)، استراتيجيات التسويق مدخل نظري وكمي، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان.

بشير العلاق، وقحطان العبدلي (1999م)، استراتيجيات التسويق، (د، ط)، دار زهران للنشر، الأردن.

ثابت إدريس، وجمال الدين مرسي (2005م)، التسويق المعاصر، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية.
زكي المساعد (1997م)، التسويق في المفهوم الشامل، دار زهران للنشر والتوزيع عمان.
عبد السلام أبو قحف (2002م)، التسويق: مدخل تطبيقي، مصر: دار الجامع الجديدة.
علي الجياشي (2002م)، التسعير (مدخل تسويقي)، الطبعة الأولى، (مكتبة الراتب العلمية، عمان الأردن.
علي الجياشي (2004م)، التسعير مدخل تسويقي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
محمد الصحن (1998م)، التسويق المفاهيم والاستراتيجيات، الدار الجامعية.
يوسف أبو فارة (2010م)، إدارة الأسعار في الأسواق التقليدية والإلكترونية وأسواق المياه، ط (1)، دار إثراء، عمان.

ثانياً: الرسائل العلمية:

طرابلسي هدى (2017- 2018م)، استراتيجيات التسعير بالمؤسسة الاقتصادية في ظل التنافسية، دراسة حالة طيران دلتا بالولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الجزائر.
عبادلية شرف الدين، ومازوني أيوب،(2021 - 2022م)، نظام التسعير وتأثيره على المردودية المالية للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - قالمة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة 8 ماي قالمة.
وسام أبو أمين (2013 - 2014م)، دور عوامل استراتيجية التسعير في الحصة السوقية (دراسة ميدانية على شركات الأدوات الكهربائية المنزلية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

ثالثاً: دراسات وتقارير:

القمح والأمن الغذائي في اليمن ملخص سياسي لمتخذي القرار، مارس 2022م، وزارة الصناعة والتجارة عدن.
صبري الفرن (2022م)، بورصات السلع، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (34)، صندوق النقد العربي، أبوظبي.
عمر باطويح (2010م)، جدوى إنشاء إدارة للمخاطر في الشركات الاستثمارية، ورشة عمل إدارة المخاطر، اتحاد الشركات الاستثمارية، حضرموت اليمن.

رابعاً: جهات حكومية، ورسمية:

إدارة الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وإدارة الجودة عدن.
البنك المركزي اليمني - عدن.
الشركة اليمنية المتحدة للملاحة - عدن.
مصلحة الجمارك – عدن.
نقابة النقل والخفيف والمتوسط - عدن.
وزارة الخدمة المدنية – عدن.
وزارة الصناعة والتجارة – عدن.

خامساً: مراجع أجنبية:

Dan s Kennedy and Jason mars, (2011) NoB.S. price strategy, (US:entrepreneur press).

Keynes, J.M. (1942)، "The International Control of Raw Materials"، U.K. Treasury Memorandum, reprinted in Journal of International Economics, vol. 4, 1974.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2972

Fafchamps, M., and J. Pender (1997)، "Irreversible Investment: Theory and Evidence from Semiarid India"، Journal of Business and Economic Statistics, vol. 15(2): 180-193.

التجسير المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية: دراسة استكشافية

أسماء حسين ملكاوي [1، *]
محمود صالح ملكاوي [2]
حمود سالم عليمات [3]
محمد فرج العبداللات [4]

الاستـلام: 03/ 06 /2025
التحكيم: 30/ 06 /2025
القبـــول: 01/ 07 /2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ باحث مساعد في علم الاجتماع الرقمي، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ جامعة قطر؛ قطر

[2] محاضر غير متفرغ في الريادة والابتكار، الجامعة الأردنية؛ عمان؛ الأردن

[3] أستاذ في العمل الاجتماعي، معهد الدوحة للدراسات العليا؛ قطر

[4] أستاذ مساعد في تكنولوجيا التعليم في جامعة الزرقاء، جامعة الزرقاء؛ الزرقاء؛ الأردن

* عنوان المراسلة: amalkawi@qu.edu.qa

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

التجسير المعرفي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية: دراسة استكشافية

الملخص:

الهدف: تسعى الدراسة إلى استكشاف واقع التجسير بين العلوم لدى أساتذة الجامعات العربية. المنهج: أجريت دراسة وصفية ارتباطية باستخدام المقاربة الكمية ومنهج المسح الاجتماعي، تم تصميم استبانة تتضمن عدة أسئلة مغلقة على مقياس ليكرت الخماسي في محورين أساسيين، الأول خاص بأساتذة العلوم الطبيعية ، والثاني بأساتذة العلوم الاجتماعية ، وزعت على عينة متاحة تكونت من (491) من أستاذا جامعيا عربيا. النتائج: توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام بدرجة متوسطة لدى أساتذة العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء بالأنشطة التجسيرية مع المجالات العلمية المغايرة، وبدرجة ضعيفة من حيث المشاركة في فرق بحثية، وهناك اجماع على عدم تشجيع الجامعات على الممارسات التجسيرية. لم تجد الدراسة فروقا بين أنشطة أعضاء هيئة التدريس وممارساتهم التجسيرية وفقا لمتغيرات الجنس والعمر وبلد التخرج والخبرة، وظهرت الفروق تبعاً لمكان العمل لصالح دول الخليج. التوصيات: أوصت الدراسة بدعم الأنشطة العلمية البينية من خلال ربط أنشطة التجسير بين العلوم بشروط الترقية والتقييم.

الكلمات المفتاحية: ***التجسير المعرفي، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية، الجامعات العربية.***

Interdisciplinarity Among Faculty Members in Arab Universities: an Exploratory Study

Asma H. Malkawi [1, *]
Mahmoud Saleh Malkawi [2]
Hmoud Salem Olimat [3]
Mohammad F. Al-Abdallat [4]

Abstract:

Aim: This study explores the reality of interdisciplinary collaboration among faculty members in Arab universities. Method: A descriptive correlational design was adopted, utilizing a quantitative approach and social survey methodology. A questionnaire comprising closed-ended questions on a five-point Likert scale was developed, focusing on two main axes: social sciences faculty and natural sciences faculty. The questionnaire was distributed to a convenience sample of 491 Arab university professors. Results: The findings revealed moderate interest among natural and social sciences faculty in interdisciplinary fields and low participation in cross-disciplinary research teams. There was a consensus that universities do not actively encourage interdisciplinary practices. The study identified no statistically significant differences in faculty attitudes or interdisciplinary practices based on gender, age, country of graduation, or professional experience. However, differences emerged based on the workplace: faculty members in Gulf countries exhibited more positive attitudes toward interdisciplinary. Recommendations: The study recommends that Arab universities implement a substantive shift in supporting interdisciplinary scientific activities by integrating interdisciplinary collaboration into promotion and evaluation criteria.

Keywords: *interdisciplinarity, social sciences, natural sciences, Arab Universities.*

[1] Assistant Professor in Digital Sociology, Ibn Khaldon Center for Humanities & Social Sciences, Qatar University
[2] Lecturer of Entrepreneurship and Innovation, The University of Jordan, Amman, Jordan Qatar University
[3] Professor of Social Work, Doha Institute for Graduate Studies, Qatar
[3] Assistant Professor of Technology of Education, Zarqa University of Jordan, Zarqa, Jordan
* Corresponding Email Address: amalkawi@qu.edu.qa

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

المقدمة

وُجدت الجامعات لتكون وسيلة لتلقي المعارف، وتمكين الناس من التعلم واكتساب المهارات الشخصية والمهنية، والمساهمة في تطوير المجتمع وحل مشكلاته المعقدة. ولا يكون ذلك إلا بتحصيل العلوم التي صُنفت إلى مجالين أساسيين هما العلوم الطبيعية وتطبيقاتها، والعلوم الاجتماعية والإنسانية. استند ذلك التقسيم بالدرجة الأولى على موضوع العلم، فالعلوم الطبيعية تدرس الطبيعية وما فيها من عناصر ومواد فيزيائية، وتطبيقات ذلك في الممارسات الطبية والهندسية وغيرها. والعلوم الاجتماعية تدرس الإنسان والمجتمع وما يدور حولهما وفيهما من تفاعلات وتنظيمات مختلفة وتحولات، (Zloczower& Ben-David, 1962).

ومع تطور العلوم وتعمق موضوعاتها، أصبح المتعلم يتخصّص في علم دقيق داخل المجال ذاته. فتباعدت العلوم وصعُبت الإحاطة بها كلها، وأصبح لكل تخصص أكاديمي مجموعة من الخصائص والسلوكيات الخاصة، ولذلك أطلق عليها مجازا اسم "القبائل" و"الأقاليم"، في إشارة إلى الحدود الفاصلة بين التخصصات والتي تحدد مجالات كل منها وخبرتها. ويشكل كل تخصص وفقا لها مجتمعه ومعاييره، ومعتقداته، ولغته، وطقوسه، وطرق الاتصال المشتركة بين أفراده. أي تصبح له ثقافة مميزة تؤثر على الطرق التي يتم بها توليد المعرفة والتحقق من صحتها ونقلها (Becher, 2001)

ومع التطور الذي حصل في المجتمعات لم يعد الفصل بين التخصصات مواكبا لحاجات المجتمعات والأسواق التي تتطلب خريجين قادرين على التعاون مع متخصصين في مجالات أخرى لحل المشكلات المقعدة، ذات الأوجه المتعددة، وقادرين على الإبداع والابتكار، والتعامل مع التحديات العابرة للحدود (Harris, B. A. 2006).

ومع الوقت، اكتسبت التخصصات البينية والبحوث البينية أهمية كبرى واعترافًا رسميًا في النصف الأخير من القرن العشرين، عندما بدأت الجامعات في تشجيع المزيد من الأساليب التعاونية والتكاملية لمعالجة القضايا المعقدة. وساهمت دعوات التجسير بين العلوم إلى تقارب وتداخل وتلاقي الحدود الفاصلة بين العلوم المختلفة. ويؤكد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2018) الخاص بتوجهات التعليم العالي الحديثة، على ضرورة تبني مناهج متعددة التخصصات لمواكبة التحديات العالمية المعقدة كالتغير المناخي، والتحول الرقمي. يشير التقرير إلى أن الجامعات العالمية بدأت تعيد هيكلة برامجها لدمج التخصصات (مثل: دمج الذكاء الاصطناعي مع الأخلاقيات، أو الهندسة مع العلوم الاجتماعية) لتخريج طلاب قادرين على حل المشكلات بمنظور شمولي.

ويعكس هذا الاتجاه إدراكًا متزايدًا لقيمة التعاون عبر حدود التخصصات التقليدية في معالجة التحديات المجتمعية المعقدة وتطوير المعرفة، وتقديم رؤى جديدة وحلول مبتكرة ووجهات نظر شاملة يمكن أن تفيد الأوساط الأكاديمية والمجتمع ككل (Jacob, 2015) .

تواجه الجامعات في عالمنا العربي تحديات عدة أهمها قدرتها على توفير المناخ الملائم للإبداع والابتكار، ودورها الحقيقي في التنمية والتطوير (النشار، 2020)، وحيث أن التجسير المعرفي يمكن أن يكون من أهم عوامل مواجهة تلك التحديات، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع التجسير المعرفي في الجامعات العربية، ولأن أي جهد للتجسير بين العلوم مرتبط بالدرجة الأساسية بأساتذة الجامعات، فإن هدف هذه الدراسة هو معرفة إلى أي مدى يُدرك أساتذة الجامعات أهمية العلوم المغايرة لتخصصاتهم، من خلال قياس ممارستهم لبعض الأنشطة التجسيرية، وفيما إذا كانت جامعاتهم تدعم هذه التوجهات.

أسئلة الدراسة:

تطرح الدراسة سؤالا مركزيا عاما مفاده: ما واقع التجسير بين العلوم في الجامعات العربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ومجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما أكثر أشكال أنشطة التجسير شيوعا لدى أساتذة الجامعات العربية؟
2. هل تشجع الجامعات العربية على أنشطة التجسير العلمية من خلال تعليمات الترقيات الأكاديمية؟
3. هل توجد فروق في موقف أساتذة الجامعات العربية من التجسير وفقا لمتغيرات الجنس، ومكان التخرج، والخبرة، والمجال العلمي، والبلد التي يعملون بها؟

أهمية الدراسة:

قيمة هذه الدراسة أنها تعالج موضوعا لم يلق الاهتمام الذي يستحقه في الجامعات العربية، رغم أهميته وشيوعه في الجامعات العالمية. والأمر الآخر هو دراسة هذا الموضوع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ولعل هذه الدراسة تفتح آفاقاً أوسع لمزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الهام، فالباحثين في الدراسة الحالية، ووفق علمهم وبحثهم في المصادر، لم يجدوا دراسة مماثلة اهتمت بمعرفة واقع التجسير بين العلوم في الجامعات العربية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتضمن هذا الجزء من البحث أربعة أجزاء أولها تعريف مفهومي التخصص الأكاديمي، والتجسير المعرفي، والثاني دراسات تناولت أهمية التجسير المعرفي، والثالث يعرض دراسات تناولت واقع التجسير المعرفي وأيضا العوامل المؤثرة فيه، والرابع يعرض العوامل النوعية المرتبطة بممارسات التجسير.

1. تعريف المفاهيم: مجالات العلوم والتجسير

يتضمن التعليم الجامعي مجموعة هائلة من التخصصات الأكاديمية، ونعني بالتخصص الأكاديمي: اختيار مجال بحثي محدد، والاستمرار فيه بانتظام حتى يتمكن الفرد من تحقيق الاعتراف كخبير في هذا المجال، ويشمل: دراسة متعمقة في موضوع معين، أطر نظرية واضحة ترتبط بالمجال المختار، استمرار منهجي في الدراسة والبحث، تولد خبرة ومعرفة متخصصة تؤهل للتحليل والاستنتاجات العامة.

وتقسم التخصصات الأكاديمية إلى مجالين أساسيين هما: "العلوم الطبيعية" حسب التعريف الوارد في قاموس Merriam-Webster (2025) هي أي من العلوم (مثل الفيزياء أو الكيمياء أو الأحياء) التي تتعامل مع المادة والطاقة، وعلاقاتهما وتحولاتهما، أو مع الظواهر القابلة للقياس الموضوعي.

والعلوم الاجتماعية حسب موسوعة Britannica. (2025) هي "أي فرع من الدراسة الأكاديمية أو العلم الذي يتعامل مع السلوك البشري في أبعاده الاجتماعية والثقافية".

يحمل مفهوم التجسير المعرفي دلالات الربط والوصل بين التخصصات المعرفية المختلفة، وقد ظهرت له أشكال متعددة كأن يكون تجسيراً داخلياً (Intra-disciplinary): ويعني العمل داخل مجال تخصصي واحد، أو تجسيراً متعدداً (Multidisciplinary): ويعني أن أشخاصا من تخصصات مختلفة يعملون معا، وكل منهم يعتمد على معارفه في مجاله التخصصي. أو تجسيراً متقاطعاً (Cross-disciplinary): ويعني النظر إلى أحد التخصصات من منظور تخصص آخر، أو تجسيراً بينياً (Interdisciplinary): ويعني دمج المعرفة والأساليب من مختلف التخصصات، وذلك باستخدام توليفه حقيقية من المناهج. أو تجسيراً عابراً (Transdisciplinary): ويعني الجهود البحثية التي أجراها باحثون من مختلف

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

التخصصات يعملون بشكل مشترك لخلق ابتكارات مفاهيمية ونظرية ومنهجية تدمج الطرق الخاصة بالتخصصات لمعالجة مشكلة مشتركة أو تتجاوزها (Wyborn, 2017).

وبحسب الرويح (2019) فإن مفهوم التجسير المعرفي يعنى بتوظيف الأدوات المتنوعة وبأسلوب يتخطى الحواجز التقليدية بين التخصصات المتنوعة لتمكين الباحثين للمساهمة في حل المشكلات المعقدة. وذلك عبر خلق بيئة تعزز الابتكار والإبداع والتجديد وتتجاوزها لتوسيع مدارك الباحثين والطلبة لفهم المشاكل والظواهر المختلفة بشكل أعمق، ولابتكار حلول إبداعية فعالة ومستدامة لا يمكن الوصول اليها من خلال تفرد تخصص واحد.

وعليه يمكن تعريف التجسير لأغراض هذه الدراسة على أنه "الممارسات البحثية والأكاديمية بين العاملين في التخصصات الاجتماعية والعاملين في التخصصات الطبيعية لأي أغراض علمية أو تطبيقية يرونها".

2. أهمية التجسير بين العلوم الاجتماعية والطبيعية.

من الضروري فهم المنفعة المتبادلة بين العلوم وحاجة كل منها إلى الآخر، فعلى سبيل المثال تحتاج تحديات الحفاظ على البيئة إلى فهم الطبيعة الاجتماعية لبعض المشاكل البيئة خاصة تلك المتعلقة بالسلوك البشري والمعايير الثقافية والعوامل الاقتصادية (Moon & Blackman, 2014). وبدأت تدرك بعض الحكومات "أن العلوم والتكنولوجيا وحدها لا تستطيع حل التحديات المجتمعية المعقدة، وأن دمج الرؤى المستمدة من العلوم الاجتماعية أمر بالغ الأهمية (Shah, 2020). وأضحى التعاون بين التخصصات أمرًا بالغ الأهمية لفهم وحل المشكلات العلمية والمجتمعية المعقدة (Klein, J. (2020)، ولتلبية الاحتياجات العملية للقرن الحادي والعشرين والتكيف مع التحديات المتنوعة للعالم الحقيقي (Rashid, R., 2021).

إن الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية حدود وهمية، فرضتها مأسسة العلوم وتقديمها من خلال مؤسسات تعليم جامعي كما هو حاصل الآن، وما زال كثيرون يؤمنون أن العلوم الاجتماعية والطبيعية على ارتباط مباشر، ومنهم (Rosenberg, A., 2017) الذي يدّعي أن العلوم الاجتماعية يجب أن تكون فرعا من علوم الأحياء، وأنها بحاجة إلى الاعتراف بالدور المركزي للعمليات الحيوية في جميع الظواهر الاجتماعية التي تخضع للدراسة. ومع ذلك لا نتفق مع Rosenberg في ادعائه هذا، مع الاتفاق على أهمية الجمع بينها كعائلة علمية منهجية مترابطة.

بدأ الاهتمام بإدخال العلوم الاجتماعية إلى مجال الصحة منذ خمسينيات القرن الماضي، إلا أن تدريس العلوم الاجتماعية في المجالات الصحية، ما زال يواجه تحديات عديدة كشفت عنها دراسة قام بها (Barros, N., 2014)، على رأسها ضعف الوضع المهني لعلماء الاجتماع في المجال الصحي، وإلى الأهمية الضئيلة التي يوليها الطلبة للعلوم الاجتماعية، فضلا عن عدم وضوح دورهم وموقعهم في المنطقة التي يتقاطع فيها الاجتماعي مع الصحي. وربما يعود أيضا إلى المنظور الطبي الذي كان سائدا لفترة طويلة والذي يركز على العوامل البيولوجية الجسدية في الصحة والمرض، وإغفال العوامل النفسية والاجتماعية. وقد جد الباحثون أن المشاريع متعددة التخصصات الموجهة نحو الصحة تعمل على تعزيز التنمية الفردية والاجتماعية من خلال الأنشطة الجماعية، وأنشطة حل المشكلات، وتمكين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس من تلبية احتياجات المجتمع (Heydari, et all, 2023).

يمتلك علماء الاجتماع مجموعة واسعة من المهارات التي يمكن الاستفادة منها في المجالات العلمية الأخرى وحتى خارج الأكاديميا، وقد حدد (Sorurbakhsh, L., 2022) ما لا يقل عن ثمانية عشر مهارة قابلة للترجمة مباشرة في

البيئات العملية، على رأسها مهارة التواصل الفعال، والتشكيك في الافتراضات التي تحكم الواقع الراهن، والقيادة، وأن هذه المهارات تواجه تحديا متمثلا عدم إدراك الإمكانيات التي يملكها المتخصصون في العلوم الاجتماعية.

وتشير الدراسات إلى أن دمج العلوم الاجتماعية والإنسانية في تدريس الهندسة المدنية بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات بشكل أكثر إدراكاً وواقعية ونقدية، مما يؤدي إلى حلول أكثر استدامة اجتماعياً (Josa, I., & Aguado, A. 2021))، ويعترض السير في طريق الدمج وفق ما يرى الباحثان؛ مقاومة التغيير، والتأثيرات الخارجية على صياغة المناهج، والافتقار إلى المبادئ التوجيهية، والمفاهيم الخاطئة حول ما تنطوي عليه العلوم الاجتماعية فيما يتعلق في الهندسة المدنية. ويقترحان البدء بالدمج التدريجي لكل المهارات الاجتماعية منذ المراحل الدراسية الأولى.

وفي ذات الاتجاه، يرى "المجلس الوطني للعلوم الاجتماعية" أن الشراكة بين تخصصات "العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات" (STEM) و"الدراسات الاجتماعية" تمكننا من طرح أسئلة أكثر عمقا، واستنتاجات أكثر وضوحًا، كما تسهم عمليات دمج المفاهيم بين العلوم، في إعادة هيكلتها وتعزيز الابتكار لديها، وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي. ووفقا لذلك، يمكن للمتخصصين في اللغويات الاستفادة من تقنيات التعرف على الصوت، ولعلماء الأخلاق معالجة المخاوف المتعلقة بالخصوصية والرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، إذا ما اطلعوا على العلوم التقنية ذات الصلة بتخصصاتهم (Mariah Bohanon, 2020).

3. واقع التجسير في الجامعات: العائق المؤسساتي

ما زالت التخصصات البينية تواجه كثيراً من التحديات (Steven J. Cooke, et all, 2020) كالافتقار إلى الهياكل المؤسسية، والتمويل، واعتراف الأقران في التخصصات المغايرة. إذا كان هذا حال بعض الجامعات الغربية فهو بالضرورة حال الجامعات العربية كذلك. ففي دراسة استكشافية حديثة حول واقع مستويات البينية في بحوث الهيئة التدريسية في قسم العلوم الاجتماعية الذي يضم برامج علم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية في جامعة قطر، توصل الشطي (2025) إلى غياب واضح للبينية أو ظهورها بمستويات ضعيفة، وهذا يعكس ضعف التفاعل بين التخصصات المختلفة في البحوث الاجتماعية على الرغم من وجود الباحثين في بيئة جامعية واحدة وبتخصصات متقاربة.

وليس بعيدا عن هذا الواقع توصلت، (محمد ، (2020))، في دراستها عن عينة من 200 عضو هيئة تدريس في جامعة أسوان انخفاض مستوى ثقافة البينية لديهم. وكشفت دراسة (عبد الخالق،2023) حول مستوى ثقافة الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال علوم الاعلام والاتصال بالجامعات المصرية والسعودية عن حالة من العزلة يدركها أعضاء هيئة التدريس عن المجالات الأخرى، وتحول بينهم وبين رغبتهم الحقيقية بإجراء دراسات بينية؛ طبيعة تكوينهم العلمي، والثقافة التقليدية السائدة بمعظم الجامعات الداعمة للدراسات التخصصية على حساب الدراسات البينية.

4. العوامل ذات العلاقة بالنشاط الأكاديمي البيني أو متعدد التخصصات:

هل توجد عوامل سواء شخصية او جماعية او مؤسسية، ذات تأثير على العمل الأكاديمي البيني او متعدد التخصصات؟ تم تناول هذه العوامل ذات التأثير على البحوث أو الاعمال والأنشطة الاكاديمية النظرية أو التطبيقية من قبل العديد من الباحثين، من دول مختلفة وفي ازمنة مختلفة ولا يزال الاهتمام بهذه الأمور مجالا بحثيا نشطا (انظر مثلا Ahmed, H. I. (2023). Bozeman and Gaughan (2011). Jeong, S., & Choi, J. Y. (2015). Perry. (2014), Woolley et al. (2015), Hoseini et al. (2021), Ursić, et. al, (2022), and Rijnsoever, & Hessels, (2011).).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

تشير العديد من الأبحاث (مثلا Van Rijnsoever, 2011) و Bozeman, and Gaughan, (2011)، إلى أن النساء الأكاديميات يملن بشكل أكبر الى التعاون متعدد التخصصات، كما أن الخبرة البحثية والخبرة في مجال الصناعة، وكذلك الخبرة في العمل الحكومي، هي أيضا ذات علاقة إيجابية بالتعاون التخصصي أو بين التخصصات. ويبين كل من Bozeman, and Gaughan, (2011)، أن النساء في المتوسط، متعاونات إلى حد ما أكثر من الرجال. وبالنسبة لكل من الرجال والنساء، فإن أولئك الذين لديهم تفاعلات وعلاقات صناعية أكثر وأولئك المنتسبون إلى مراكز البحوث الجامعية يتعاونون بشكل أكبر. ويتم تحفيز كل من الرجال والنساء من خلال استراتيجيات "التوجيه"، وكذلك الحوافز المؤسسية والاشتراطات الاكاديمية (مثلا شروط الترقية).

يرى Woolley et al. (2015) ورفاقه، أن العوامل المؤثرة بالبحث البيني أو متعدد التخصصات، يرتبط إيجابيا بمدة وتنوع المهن للفرق البحثية المشاركة. وتلعب الخبرة الوظيفية في الجامعات الوطنية (الأسترالية) والأجنبية، وحصول الأكاديميين على جنسيات دولية غير دولهم، دورا في زيادة التعاون بين التخصصات. ومن ناحية أخرى يرى Jeong, 2015 أن عوامل مثل (التحفيز، والقيادة الداعمة، والتواصل المباشر المستدام، وزيادة الاستعانة بمصادر خارجية، والتوزيع العادل لأعباء العمل) تساهم في تحسين تأثير البحث التشاركي.

وأما بالنسبة للعقبات فقد وجد Ursić et al. 2022) أن الأنشطة متعددة أو متعدية التخصصات تواجه عقبات مثل عدم وجود منصات مشتركة، والاختلافات الأكاديمية كالتفاوتات في نتائج النشر وفي الخلفية التعليمية، فضلا عن نقص التمويل، والمخاوف بشأن قابلية التوظيف للطلاب الراغبين في ممارسة مهنة بحثية. وتأكيدا لما سبق، بينت دراسة عبد السلام ، (2021) أن أهم معوقات تفعيل التخصصات البينية المتكاملة في التعليم الجامعي العربي هي: افتقار أساتذة الجامعات القدامى إلى أسلوب الدراسات البينية، ورغبة كثير من الأساتذة بالتمسك بالتخصصات الدقيقة، وضعف المناخ الملائم لتشكيل فرق بحثية بينية، غياب سياسات بحثية تحفز الباحثين.

قدم Becher, T., 2001) إطارًا لفهم سبب تبني أو مقاومة التعاون متعدد التخصصات في سياقات أكاديمية مختلفة، يرى فيه بأن نجاح التعاون بين الباحثين متعددي التخصصات يعتمد على عوامل مؤسساتية، كأن تعطي المؤسسات التعليمية أولية للبحوث متعددة التخصصات، وتوفر التمويل اللازم، وتدرك أهمية العمل وقيمته، وتخلق بيئة ملائمة لهذا التعاون. ولا يمكن أن يجد هذا التوجه طريقه إلى الطلبة دون وجود أعضاء هيئة تدريس مؤمنون به ويمارسونه في أعمالهم الأكاديمية، ففي بحث ميداني يهدف إلى تقييم عمل الطلاب متعدد التخصصات، ناقش (Boix Mansilla, V., & Duraisingh, E. D. (2007). الدور الحاسم لأعضاء هيئة التدريس في تعزيز التعليم متعدد التخصصات.

تبين لنا من الدراسات السابقة أن التجسير ما زال ضعيفا في الجامعات عموما، والجامعات العربية على وجه التحديد. وما يميز هذه الدراسة أنها حاولت استكشاف توجهات وممارسات شريحة واسعة من أساتذة الجامعات في عموم العالم العربي.

منهج الدراسة:

هذه دراسة استطلاعية كمية، استخدمت منهجية المسح الاجتماعي باستخدام الاستبيان، لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن اسئلتها وبالتالي تحقيق أهدافها، وقد تم استخدام هذه المقاربة وأدواتها، لمناسبتها لاستكشاف واقع التجسير بين العلوم لدى أكبر عينة ممكنة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، والكشف عن بعض الارتباطات بين متغيرات الدراسة، والبيانات الأساسية للعينة، واستفادة من النتائج يجري تقديم مقترحات علمية

منهجية لتشجيع عملية التجسير بين العلوم المختلفة لما فيها من فائدة معرفية وتطبيقية للمجتمع العربي خصوصا، وللمعرفة العلمية الإنسانية على نحو عام.

أداة الدراسة:

بعد مراجعة الادبيات السابقة، صُممت استبانة خاصة تكونت من عدة محاور واحتوت على مجموعة من الأسئلة المغلقة، واستخدم لخيارات الإجابة مقياس خماسي (ليكرت)، لاستكشاف الممارسات التجسيرية لأعضاء الهيئات التدريسية. وقد تضمن المقياس عبارات تتضمن عدة أنشطة تجسيرية، إلى جانب عبارتين للتعرف إلى مدى حاجة الأساتذة إلى المجال المغاير لفهم تخصصه، ومدى تشجيع تعليمات الترقية في المؤسسات التي ينتمون إليها على البحوث البينية.

الثبات/الموثوقية: Reliability

للتأكد من موثوقية (ثبات) الأداة المستخدمة لاستكشاف توجهات وممارسات أساتذة العلوم الطبيعية حول العلوم الاجتماعية، والعكس، بلغ معامل "ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي (0.90) للمقياس الأول و(0.85) للمقياس الثاني، وهذه القيم تدل على أن مقياس ممارسات أساتذة العلوم الطبيعية حول العلوم الاجتماعية وكذلك مقياس ممارسات أساتذة العلوم الاجتماعية حول العلوم الطبيعية يتمتعان بدرجة مقبولة من الموثوقية (الثبات) يمكن الاعتماد عليهما في التطبيق الميداني بحسب مقياس ناني والذي اعتمد (0.70) كحد أدني للثبات. (Nunnally & Bernstein 1994).

المصداقية او (صدق النتائج): Validity

إذا كانت الموثوقية تعنى بأدوات الدراسة، فإن الصدق او المصداقية تعنى بالنتائج. أي مدى إصابة الهدف وهو هنا استكشاف الممارسات التجسيرية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية. ومنهجيا يبدأ بناء المصداقية في مختلف مراحل الدراسة، ومن أهمها التعريف الصائب للمصطلحات، وخاصة هنا لمفهوم التجسير. وثم من أهم خطوات الدراسة لتحري الصدق هو في عرض أداة الدراسة على محكمين مختصين في العلوم الاجتماعية. وذلك للحصول على آرائهم وملاحظاتهم حول مدى مناسبة بنود الاستبيان، ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات المنتمية له، ومدى عكس بنود الاستبيان للمفهوم المراد قياسه (اتجاهات وممارسات التجسير)، شمولية الفقرات لمكونات المفهوم، ومناسبتها، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم، التي تركزت على تعديل الصياغة صياغة البنود، وتم اعتماد (80٪) كنسبة اتفاق بين المحكمين لإجراء التعديل.

والفحص الاخر للمصداقية، هو في عرض النتائج مقابل الادب النظري والبحثي ذي العلاقة، وهذا ما يؤديه قسم نقاش النتائج، حيث هو المعني بفحص النتائج ومصداقيتها.

الموافقة المؤسسية الأخلاقية:

حصلت الدراسة وأداتها على الموافقة الأخلاقية من مجلس المراجعة المؤسسية في جامعة قطر بتاريخ 23 نوفمبر 2022 تحت الرقم (QU-IRB 179-EA/22)، وتم وضع الاستبانة على تطبيق Survey Monkey وتوزيع الرابط على عينة الدراسة عن طريق البريد الالكتروني، والكرة الثلجية إذ طلب من كل عضو تفاعل مع الاستبانة إرسالها إلى زملائه في موقع عمله.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتشكل مجتمع الدراسة من أساتذة الجامعات العربية، وخططنا لجمع عينات عشوائية من ثلاثة أقاليم عربية: الأول: الخليج واليمن والعراق، والثاني: بلاد المغرب العربي وشمال أفريقيا، والثالث: بلاد الشام، وقد تمكن فريق البحث من تشكيل قوائم عشوائية تشمل كليات الطب والهندسة والآداب والاقتصاد 6000 بريد إلكتروني خاص بأعضاء هيئة التدريس من الجامعات العربية المختلفة تم جمعها عبر صفحاتهم في مواقع الجامعات. وقد أخذت منا هذه المرحلة جهد ووقت كبير، وبدأت مراسلتهم من الفترة 2022/11/27 الى 30 مارس 2023. إلا إن الاستجابة كانت ضعيفة جدا. ولم ننجح في تحصيل عينة احتمالية، ولذلك تم الاعتماد على العينة الميسرة ، إذ تم الإعلان عن الدراسة من خلال حسابات مركز ابن خلدون على منصات التواصل الاجتماعي حيث يشترك في صفحاته آلاف الأساتذة العرب، كما قمنا بتوظيف تقنية الكرة الثلجية من خلال معارف الفريق البحثي المتعاونين، والطلب منهم مساعدتنا في توصيل الاستبانة إلى زملائهم الأساتذة العرب العاملين في جامعات عربية فقط، وقام الباحثون بوضع آلية للتدقيق من خلال البرنامج الذي يحوي الاستبانة بحيث يضمن عدم تكرار المشاركة في الدراسة. وقد تم الحصول على 522 استجابة وأغلق جمع البيانات في 2023/12/13، للبدء بتدقيقها وفرزها من خلال حذف المشاركات غير المكتملة والتي لا تصلح للتحليل الكمي، وبلغ عدد الاستجابات القابلة للتحليل 491 استجابة كما في الجدول التالي:

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	311	63.3
	أنثى	180	36.7
مجال العمل	العلوم الاجتماعية والإنسانية	363	73.9
	العلوم الطبيعية	128	26.1
بلد الجامعة التي ينتمي إليها	الخليج العربي+ اليمن والعراق	248	50.6
	بلاد الشام	118	24
	المغرب العربي وشمال أفريقيا	125	25.4
التخصص	انسانية – اجتماعية	314	64
	انسانية – إدارة	49	10
	هندسية	45	9.2
	صحية	56	11.4
	بحته	27	5.5
مكان التخرج	جامعات عربية	381	77.6
	جامعات اجنبية	110	22.4
سنوات الخدمة	اقل من 10 سنة	173	35.2
	من 11-20 سنة	182	37.1
	من 21-30 سنة	95	19.3
	31 سنة فاكثر	41	8.4

يُلاحظ أن المستجيبين موزعون على أغلب الأقاليم العربية من الخليج العربي والمغرب العربي وبلاد الشام، ويشكل المتخصصون بالعلوم الاجتماعية نحو ثلاثة أرباع العينة، أغلبهم من الدراسات الاسلامية، الآداب واللغات، علم الاجتماع وعلم النفس، علوم الرياضة البدنية، علم القانون والعلاقات الدولية والسياسية. والبقية من الادارة بصنوفها المتعددة، العلوم المالية والمصرفية، المحاسبة والتدقيق، والتجارة الدولية والتخطيط الاستراتيجي. أما المستجيبون من حقل العلوم الطبيعية وتطبيقاتها فإنهم يشكلون أكثر من ربع العينة، أغلبهم من التخصصات الصحية مثل علوم التأهيل الصحي، التمريض، الصيدلة، المختبرات الطبية، طب الأسنان والطب البشري. ثم الهندسية بمختلف أشكالها، وأخيراً العلوم البحتة كالكيمياء والفيزياء والرياضيات. ويلاحظ أيضا غلبة نسبة من حصلوا على مؤهلاتهم الأكاديمية من جامعات عربية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: التجسير المعرفي بين العلوم لدى أساتذة الجامعات العربية

للكشف عن مدى وعي أساتذة الجامعات العربية بأهمية التجسير بين العلوم من خلال الأنشطة الأكاديمية، ومعرفة مدى تشجيع تعليمات الجامعات على ذلك، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على أساتذة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية وكانت النتائج على النحو التالي:

1. التجسير لدى أساتذة العلوم الطبيعية

تشير النتائج في جدول (2) بكل وضوح إلى ظهور مستوى عام متوسط بلغ (2.72)، لتوجه أساتذة العلوم الطبيعية للتجسير المعرفي مع تخصصات العلوم الاجتماعية، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية لبقية الفقرات بين (2.08 و3.25).

الجدول (2): ممارسات التجسير لدى أساتذة العلوم الطبيعية تنازلياً

الرتبة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أحتاج إلى العلوم الاجتماعية لأفهم جوانب من تخصصي	3.25	1.08	متوسطة
2	أتحدث مع زملائي عن أهمية العلوم الاجتماعية في تخصصنا العلمي	3.13	1.15	متوسطة
3	أقرأ دراسات في العلوم الاجتماعية	3.05	1.05	متوسطة
4	أطالب بتدريس مقررات في العلوم الاجتماعية في مجال تخصصي	2.93	1.32	متوسطة
5	أتوجه إلى زميل في العلوم الاجتماعية لأفهم جوانب من مشكلة بحثية أتناولها في دراسة لي	2.75	1.26	متوسطة
6	أحرص على حضور ومتابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية	2.70	1.02	متوسطة
7	أعمل على الحصول على شهادة في تخصص ينتمي إلى العلوم الاجتماعية	2.40	1.25	متوسطة
8	أشارك في فريق بحثي يتضمن أساتذة من علوم اجتماعية	2.20	1.18	منخفضة
9	تشجعني إجراءات الترقية في جامعتي على المشاركة في بحوث متصلة بالعلوم الاجتماعية	2.08	1.20	منخفضة
	الكلي (جميع البنود)	2.72	0.86	متوسطة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

وهذه الممارسات مرتبة على النحو التالي من الأكثر إلى الأقل؛ فهناك إقرار بالحاجة إلى العلوم الاجتماعية في فهم بعض جوانب العلوم الطبيعية، وتؤيد هذه النتيجة ما أشارت إليه دراسة (Moon & Blackman, 2014) التي أبرزت ضرورة فهم العوامل الاجتماعية لحل المشكلات الطبيعية والبيئية. ثم يأتي التحدث مع زملاء آخرين عن أهمية العلوم المغايرة، وتعكس هذه النتيجة توجهًا إيجابيًا محدودا، كون النقاش يبقى بين الزملاء، وفي دوائر غير رسمية، وهذه النتيجة تتفق مع الدراسة التي أجراها(Shah, 2020) ، والتي أوضحت أن هناك إدراكًا نظريًا بأهمية التكامل بين المجالات العلمية، لكن تحويل هذا الإدراك إلى ممارسة عملية يظل ضعيفًا. أما الاهتمام الفردي بالعلوم الاجتماعية من خلال القراءة الذاتية في مجالاتها فجاء متوسطا كذلك (3.05)، ويكرس فكرةأن استفادة العلوم الطبيعية من العلوم الاجتماعية جزئية أو ظرفية وليست مؤسسية متكاملة. يأتي بعد ذلك حرص أساتذة العلوم الطبيعية على متابعة الأنشطة العلمية في التخصصات المغايرة، والتفكير بالحصول على شهادة في تخصص ينتمي إلى العلوم الاجتماعية.

وقد أشار العديد من الأساتذة إلى أهمية تضمين البرامج التعليمية في التخصصات الطبيعية في الجامعات عددا من المساقات الدراسية في العلوم الاجتماعية. لما للتعاون بين التخصصات من أهمية بالغة، لفهم وحل المشكلات العلمية والمجتمعية المعقدة (Klein, J. , 2020)، ولتلبية الاحتياجات العملية للقرن الحادي والعشرين والتكيف مع التحديات المتنوعة للعالم الحقيقي (Rashid, R., 2021). إن هذا الفهم يعود بالأثر الفعال والإيجابي في إثراء المعرفة، إذ تسهم هذه المساقات في زيادة الوعي والتكامل المعرفي بين العلوم وهذا يتوافق مع نظرة من يرى بأهمية الدمج بين العلوم الاجتماعية والطبيعية في التعليم وذلك لتعزيز المجتمعات العلمية المتكاملة، ولفهم وتقدير وجهات النظر المتنوعة كذلك. ونجد أن (Josa, I., & Aguado, A. 2021) يدعون لدمج العلوم الاجتماعية والإنسانية في تدريس الهندسة المدنية لما له أثر بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات بشكل أكثر إدراكًا وواقعية ونقدية، مما يؤدي إلى حلول أكثر استدامة اجتماعيًا. ولأن المعمار هو للإنسان ليعيش فيه، ولا بد من أخذ العوامل الاجتماعية الثقافية في الحسبان، وإلا تصبح الهندسة ومنتجاتها بعيدة عن الإنسان وطبيعته واحتياجاته.

يذكر في هذا الخصوص أن الجامعة الأردنية قد طرحت مقررات دراسية إجبارية وأخرى اختيارية تشمل الإحصاء، والإدارة، والقانون، وعلم الاجتماع والعمل الاجتماعي، والبحث العلمي، والقيم والأخلاق الانسانية، والريادة والابتكار لعموم طلبة الجامعة بغض النظر عن تخصصهم. وذلك بهدف صقل شخصية الطالب وإكسابه المهارات اللازمة والقيم والأخلاق التي تعينه في حياته العملية والاجتماعية. (الجامعة الاردنية؛ ju.edu.jo).

وتعكس النتائج وجود نسبة متوسطة من أساتذة الجامعات في العلوم الطبيعية يرغبون بالحصول على مؤهل علمي آخر في الدراسات الاجتماعية ظاهرة تم رصدها في دراسات أخرى سميت "بالتحول المعرفي" تخص دراسة تخصص اجتماعي بعد إتمام دراسة تخصص في العلوم الطبيعية وتطبيقاتها، بينت أن لهذه الظاهرة دواعيها الاجتماعية إذ أن كثيرا من المتخصصين في العلوم الطبيعية يحصلون على درجة أخرى في العلوم الاجتماعية لأسباب عدة ذاتية وموضوعية.

اللافت بالأمر أن جميع محاولات التقارب والتجسير التي يقوم بها المتخصصون في العلوم الطبيعية تجاه العلوم الاجتماعي هي محاولات فردية منعزلة عن أي جهد جماعي ضمن فرق بحثية متعددة التخصصات، فكانت مشاركة أساتذة العلوم الطبيعية في فرق بحثية تتضمن أساتذة من علوم اجتماعية ضعيفة، وهذه ربما تعكس توجهات المؤسسات الأكاديمية التي ينتمون إليها، وغياب التحفيز المؤسسي الضعيف للدراسات البينية وهذه من أبرز التحديات

التي تواجه التجسير في المؤسسات الجامعية، تحدث عنها(Becher, 2001)، إذ تشكل سياسات الترقية على سبيل المثال عاملاً حاسماً في تشجيع الأنشطة البينية أو إعاقتها.

2. التجسير لدى أساتذة العلوم الاجتماعية

تشير النتائج في جدول (3) إلى أن المتوسط العام للدرجة الكلية لمقياس الممارسات حول العلوم الاجتماعية كان متوسطاً بمتوسط حسابي بلغ (2.85)، في حين تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.25 و3.45).

الجدول (3): ممارسات التجسير لدى أساتذة العلوم الاجتماعية تنازلياً

الرتبة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	أحتاج إلى العلوم الطبيعية لأفهم جوانب من تخصصي	3.45	0.99	متوسطة
2	أتحدث مع زملائي عن أهمية العلوم الطبيعية في تخصصاتنا	3.36	1.05	متوسطة
3	أقرأ في العلوم الطبيعية	3.15	0.93	متوسطة
4	أتوجه إلى زميل في العلوم الطبيعية لأفهم جوانب من مشكلة بحثية أتناولها في دراسة لي	3.15	1.16	متوسطة
5	أطالب بتدريس مقررات في العلوم الطبيعية في مجال تخصصي	2.94	1.33	متوسطة
6	أحرص على حضور ومتابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم الطبيعية	2.74	1.00	متوسطة
7	أشارك في فريق بحثي يتضمن أساتذة من العلوم الطبيعية	2.32	1.25	منخفضة
8	أعمل على الحصول على شهادة في تخصص آخر في العلوم الطبيعية	2.30	1.35	منخفضة
9	تشجعني إجراءات الترقية في جامعتي على المشاركة في بحوث متصلة بالعلوم الطبيعية	2.25	1.29	منخفضة
	الكلي (جميع البنود)	2.85	0.78	متوسطة

أبانت النتائج عن ممارسات تجسيرية بدرجة متوسطة لدى أساتذة العلوم الاجتماعية كذلك، وقد جاءت أول ثلاث ممارسات متشابهة لدى الأساتذة من المجالين الطبيعي والاجتماعي، فهناك إدراك لحاجة التخصصات إلى بعضها، ثم أن الأمر أصبح مثار حديث متداول بين الزملاء، وهذا يتفق مع الدراسات التي أكدت ضرورة الدمج بين المعارف الاجتماعية والطبيعية لحل المشكلات المجتمعية المعقدة ، وعلى دور العلوم الطبيعية في توسيع الفهم الاجتماعي (Shah, 2020).

ظهرت ممارسات كالقراءة في موضوعات من تخصصات مغايرة. بالدرجة التالية، لكن توجد بعض الفروقات في ترتيب ما تبقى من الممارسات؛ فأساتذة العلوم الاجتماعية أكثر استشارة لزملائهم في العلوم المغايرة لفهم بعض المشكلات البحثية التي يدرسونها، ولكن أساتذة العلوم الطبيعية أكثر مطالبة بتدريس مقررات في العلوم الاجتماعية في مجالاتهم العلمية.

وتظهر النتائج وجود إدراك عام بوحدة العلوم، وأن الفصل التام بينها يضرّ في تشكيل صورة حقيقية لأي ظاهرة اجتماعية كانت أم طبيعية. ومع كل ذلك الوعي الذي يدركه أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية إلا أن التوجّه لعمل أبحاث بينية ما زال ضعيفاً من كلا الجانبين، وقد يُعزى ذلك لقصور في دعم الجامعات للأبحاث

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

البينية بالشكل المطلوب، ولهذا لا يرى الأساتذة مبرراً لإجراء الأبحاث البينية لعدم الفائدة من هذه البحوث في إجراءات الترقية. حيث تتنافس المؤسسات الأكاديمية على المكانة والتمويل، لا سيما أننا نعيش في زمن النظام الرأسمالي الذي أثر في الأكاديميا، وجعل المكافآت والفرص التمويلية تتركز في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة، لقدرتها على توليد المال والمكانة. وقد أدى ذلك إلى وجود تفاوت بين رواتب أعضاء هيئة التدريس وفق تخصصاتهم في 130 جامعة بحثية عامة. (Johnson, J.A., Taylor, B.J. (2019).).

اللافت للانتباه هو إجماع أساتذة المجالات الطبيعية والاجتماعية على أن الجامعات لا تشجعهم على ممارسة الأنشطة البينية. الأمر الذي يتطلب من الجامعات مراجعة سياساتها المتعلقة بالتثبيت والتقييم والترقيات على وجه الخصوص حتى تتمكن الجامعات من تحقيق رغبات أساتذتها والسير في ركب البينية الذي أثبت أهميته وضرورته المعرفية والعملية. وهو أمر أكدت عليه دراسة (عبد السلام، 2021).

وقد تبيّن أن الكثير من أعضاء الهيئات التدريسية يقرأون و/أو يشاركون أحيانا في مؤتمرات علمية وندوات تختلف عن تخصصاتهم. وهنا يرى الباحثون بأن هنالك حاجة كبيرة للدعوة إلى مثل هذه المؤتمرات ووضع حوافز معنوية أو إيجاد آلية لاحتساب نقاط في تعليمات الترقية في الجامعات لمثل هذه النشاطات البينية. ومن الجدير بالذكر وجود عدد من الجامعات والمراكز البحثية التي تعمل على تشجيع مثل هذه الورشات والمؤتمرات العلمية. مثال على ذلك ما يقوم به مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية في جامعة قطر بعقد مؤتمر سنوي للتجسير بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، وكذلك ما تقوم به الجامعة الأردنية حاليا من اشتراط وجود فرق بحثية متعددة التخصصات، والانتماءات الجامعية والبلدانية، ومتابعة الجامعة لذلك عمليا وبمعايير وضوابط محددة.

وبالمحصلة، تؤكد نتائج أساتذة العلوم الاجتماعية وجود اهتمام ووعي بأهمية العلوم الطبيعية، لكنها تكشف بالوقت ذاته عن فجوة واضحة بين الوعي النظري والتطبيق العملي المؤسسي، لا سيما في جوانب التعاون البحثي والدعم الأكاديمي. وتؤكد هذه النتيجة الاتجاهات العالمية التي تشير إلى أهمية توفير مناخ مؤسسي يعزز البحث المتعدد التخصصات.

ثانياً: التجسير المعرفي لدى أساتذة الجامعات وفق الجنس، والتخصص، ومكان التخرج، وسنوات الخدمة، والبلد التي يعمل بها

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أساتذة العلوم الطبيعية والاجتماعية للتجسير المعرفي تبعاً لمتغيرات (الجنس، والتخصص، ومكان التخرج، والخبرة، والبلد التي يعمل بها)، حيث استخدِم تحليل التباين (ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	استجابات أساتذة العلوم الطبيعية حول ممارساتهم نحو العلوم الاجتماعية		استجابات أساتذة العلوم الاجتماعية حول ممارساتهم نحو العلوم الطبيعية	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2.78	0.78	2.87	0.80
	أنثى	2.60	0.99	2.83	0.74
التخصص	هندسية	2.83	0.79	2.87	0.79
	صحية	2.75	0.90	2.77	0.66
	بحته	2.46	0.87	2.86	0.79
مكان التخرج	عربية	2.70	0.90	2.81	0.74
	اجنبية	2.75	0.79	2.94	0.75
سنوات الخدمة	اقل من 10 سنة	2.56	0.84	2.88	0.81
	من 11-20 سنة	2.66	0.89	2.66	0.74
	من 21-30 سنة	3.12	0.85	2.87	0.79
	31 سنة فاكثر	2.93	0.56	2.87	0.80
البلد التي يعمل بها	بلاد الشام	2.18	0.78	2.78	0.73
	الخليج العربي	2.84	0.72	3.19	0.75
	المغرب العربي	3.15	1.22	2.44	0.62

ولمعرفة دلالة الفروق تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (5): نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق في استجابات الأساتذة تبعاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	ممارسات أساتذة العلوم الطبيعية حول العلوم الاجتماعية		ممارسات أساتذة العلوم الاجتماعية حول العلوم الطبيعية	
	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجنس	0.317	0.574	0.212	0.646
التخصص	1.357	0.261	0.597	0.440
مكان التخرج	0.418	0.519	0.154	0.695
سنوات الخدمة	1.871	0.138	1.742	0.158
البلد	8.084	0.001*	38.162	0.000*

* مستوى الدلالة (α=0.05)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

1- الجنس والتخصص ومكان التخرج سنوات الخدمة: لا فروق دالة إحصائياً

تشير نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التجسير المعرفي لدى أساتذة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على السواء وفق متغيرات الجنس والتخصص ومكان التخرج وسنوات الخدمة.

وتخالف هذه النتيجة نتائج باحثين مثل (Bozeman & Gaughan, 2011) ، و(Van Rijnsoever, 2011)، ممن وجدوا أن النساء الأكاديميات يملن بدرجة أكبر إلى التعاون متعدد التخصصات. كما أشارت (Woolley et al., 2015) إلى دور الخبرة المتنوعة في بيئات وطنية ودولية بممارسات التجسير الإيجابية.

من جهة أخرى، تتسق نتائج دراستنا مع دراسات أخرى أظهرت أن العوامل الشخصية كالجنس وسنوات الخدمة، رغم أهميتها وتأثيرها المحتمل، فهي ليست كافية وحدها لضمان التعاون البيني (Ahmed, 2023؛ Perry, 2014) ، إذ يلعب الإطار المؤسسي والسياسات العامة دورا أهم في تشجيع ممارسات التجسير أو إحباطها. ويمكن فهم هذه النتائج في السياق العربي بشكل مختلف، إذ تعود إلى محدودية تأثير العوامل الفردية إلى هيمنة الثقافة المؤسسية التقليدية الجامعية، وضعف البيئة الداعمة للتجسير المعرفي عموما كما ظهر معنا.

2- البلد الذي يعمل فيه الأستاذ: فروق دالة إحصائياً

أبانت النتائج عن فرق واحد فقط دال إحصائيا يعود الى متغير "البلد" وهذا منسجم مع ما جاءت به دراسات (Steven J. Cooke et al., 2020)و(عبد السلام ، 2021)، من أن المؤسسات التي تتبنى سياسات بحثية داعمة للتخصصات البينية تشهد ممارسات تجسيرية أكبر، كما تؤيد الإطار النظري حول أثر البيئة المؤسسية، وما أشار إليه (Becher, 2001) من دور الدعم المؤسسي في نجاح في التعاون متعدد التخصصات.

ولمعرفة مصدر الفروق في مقياس ممارسات أساتذة العلوم الطبيعية حول العلوم الاجتماعية تبعاً لمتغير البلد التي يعمل بها، تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية وجدول (6) يبين هذه النتائج.

جدول (6): اختبار شيفه (Scheffe) للمقارنات البعدية في مقياس التجسير لدى أساتذة العلوم الطبيعية مع العلوم الاجتماعية تبعاً لمتغير البلد التي يعمل بها

البلد التي يعمل بها		الفرق بين المتوسطات	الدلالة
I	J	(I-J)	
بلاد الشام	الخليج العربي	-.6631-*	0.001
بلاد الشام	المغرب العربي	-.9709-*	0.001
الخليج العربي	المغرب العربي	-0.3077	0.390

* مستوى الدلالة (α=0.05)

أظهر اختبار شيفه (Scheffe) وجود فروق دالة إحصائيًا في ممارسات التجسير المعرفي لدى أساتذة العلوم الطبيعية مع العلوم الاجتماعية تبعًا للبلد الذي يعملون فيه. جاءت الفروق لصالح أساتذة الخليج العربي مقارنة ببلاد الشام، ولصالح أساتذة المغرب العربي مقارنة ببلاد الشام أيضًا، في حين لم تظهر فروق دالة بين الخليج العربي والمغرب العربي. وعليه، جاء ترتيب الممارسات البينية تنازليًا: الخليج العربي، ثم المغرب العربي، ثم بلاد الشام.

ولمعرفة مصدر الفروق في التجسير المعرفي لدى أساتذة العلوم الاجتماعية حول العلوم الطبيعية تبعاً لمتغير البلد التي يعمل بها، تم إجراء اختبار شيفيه للمقارنات البعدية وجدول (7) يبين هذه النتائج.

جدول (7): اختبار شيفه (Scheffe) للمقارنات البعدية في مقياس التجسير لدى أساتذة العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية تبعاً لمتغير البلد التي يعمل بها

البلد التي يعمل بها		الفرق بين المتوسطات	الدلالة
I	J	(I-J)	
الخليج العربي	بلاد الشام	.4174*	0.000
الخليج العربي	المغرب العربي	.7487*	0.000
بلاد الشام	المغرب العربي	.3313*	0.005

* مستوى الدلالة (α=0.05)

أظهر اختبار شيفه (Scheffe) وجود فروق دالة إحصائيًا في ممارسات التجسير المعرفي لدى أساتذة العلوم الاجتماعية مع العلوم الطبيعية تبعًا للبلد الذي يعملون فيه، عند مستوى دلالة (α=0.05). جاءت الفروق لصالح العاملين في الخليج العربي مقارنة ببلاد الشام والمغرب العربي، حيث كان متوسط الممارسات في الخليج أعلى بوضوح. كما تبين وجود فروق لصالح بلاد الشام مقارنة بالمغرب العربي، وإن كانت الفروق أقل اتساعاً. وبناءً عليه، جاء ترتيب ممارسات التجسير تنازلياً كالتالي: الخليج العربي، ثم بلاد الشام، ثم المغرب العربي.

ويبدو أن تصدر جامعات الخليج العربي في الممارسات التجسيرية لدى أعضاء هيئة التدريس فيها يعود إلى ما شهدته دول الخليج العربي، منذ أوائل الألفية، من تحولات كبرى في بنية التعليم العالي، كتأسيس جامعات بحثية طموحة، واستقطاب كفاءات أكاديمية عالمية، وتشجيع البحث التطبيقي المتعدد التخصصات. هذه السياسات مدفوعة برؤى وطنية استراتيجية (مثل رؤية السعودية 2030، ورؤية قطر الوطنية 2030) التي تدعو إلى الابتكار والاستثمار في الاقتصاد المعرفي، فضلا عن توفير فرص التمويل البحثي السخي، وبيئة بحثية ذات تنوع ثقافي، ما جعل التجسير المعرفي مكونًا ضمنيًا في أجندة البحث العلمي، ويذكر أن مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قطر هو مركز معني بالدرجة الأولى في التجسير المعرفي، صحيح أن دراسة الشطي تشير إلى ضعف البحث البيني في بحوث أساتذة العلوم الاجتماعية في جامعة قطر، ولكن هذا لا يعني أن الحال ينطبق على بقية التخصصات العلمية في بقية جامعات الخليج العربي.

أما في بلاد الشام والخليج العربي فربما يعود الضعف النسبي للممارسات التجسيرية إلى التراث الجامعي التقليدي، ونقص التمويل البحثي، وهجرة العقول إلى أوروبا وأمريكا والخليج العربي كذلك.

الخلاصة والتوصيات:

أكدت النتائج وجود وعي بدرجة متوسطة لدى مجتمع الدراسة وإدراك لأهمية التجسير المعرفي بين العلوم الاجتماعية والطبيعية لإحداث الأثر الإيجابي في المعرفة الكلية مما يخلق حالة من الترابط والتكامل بين العلوم من مختلف المجالات والتخصصات الفرعية، فالتقدم الذي حققته العلوم الطبيعية ساعد الباحثين في العلوم الاجتماعية في تطوير أدواتهم للوصول إلى نتائج بحثية أكثر دقة للظواهر التي يدرسونها. ومن ناحية أخرى فإن العلوم الاجتماعية لها أهميتها في الدراسات الطبيعية من حيث المنهجية في التفسير والاستدلال. آخذين في الاعتبار اجتماعية المعرفة، وإنها نتاج السياق الاجتماعي الإنساني الذي يعيش فيه الباحثون بغض النظر عن تخصصاتهم طبيعية أو اجتماعية. ولا شك أن البحث العلمي كنشاط إنساني، يعتريه كل ما يؤثر على الإنسان من عوامل شخصية

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

واجتماعية بيئية. وعليه لا يمكن الفصل الحاد القسري بين العلوم بمختلف تصنيفاتها، وأن تقوية وشائج التجسير بين العلوم يحتاج عملا مؤسساتيا يجعل من هذه الحقائق أمرا واقعا.

ومن أجل هذه الأهمية الواضحة للتجسير العلمي بين كافة التخصصات العلمية، تقدك هذه الدراسة توصياتها على شكل مقترح لخطة عمل مؤسسية لدعم التجسير المعرفي في الجامعات العربية

أولاً: التجسير كسياسة مؤسساتية

- تبني بند صريح في رؤية الجامعة ورسالتها يتعلق بتشجيع البحث متعدد التخصصات والتجسير بين العلوم الطبيعية والاجتماعية.
- تعديل لوائح الترقيات الأكاديمية لتشمل نقاطاً إضافية للأنشطة البحثية البينية، والمشاركة في مشاريع متعددة التخصصات، والنشر في مجلات بينية.
- الاستفادة من نماذج جامعات مثل University College London وجامعةStanford التي تقيّم أعضاء هيئة التدريس على أساس مدى تعاونهم بين التخصصات.

ثانيًا: تطوير البنية المؤسسية

- إنشاء "وحدات التجسير المعرفي" في كل كلية مهمتها التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس من تخصصات مختلفة، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني لتكوين فرق بحثية بينية.
- تحفيز التعاون البحثي من خلال التمويل الداخلي المشروط كإطلاق صندوق تمويل داخلي للمشاريع البحثية البينية، بشرط وجود باحثين من كليتين مختلفتين على الأقل، بحيث يمنح الصندوق أولوية للمواضيع المجتمعية المعقدة مثل الصحة، الذكاء الاصطناعي، التغير المناخي وغيرها من القضايا المعقدة.

ثالثًا: تجديد البرامج التعليمية

- تطوير مقررات بينية مشتركة، وتصميم مقررات تشرف عليها كليات العلوم الطبيعية والاجتماعية معاً مثل "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، أو "علم الاجتماع البيئي".
- إطلاق برامج ماجستير بينية: تأسيس برامج دراسات عليا مدمجة (interdisciplinary master programs) في مجالات مثل "الصحة المجتمعية"، "البيئة والتنمية"، أو "العلوم الاجتماعية للحوسبة."

رابعًا: بناء القدرات وتغيير الثقافة الأكاديمية

- تنظيم ورش تدريبية سنوية حول التجسير المعرفي تقدَّم لأعضاء هيئة التدريس الجدد، وتتناول مهارات التعاون البحثي، وإدارة المشاريع البينية، وأساليب النشر المتعدد التخصصات.
- تعزيز ثقافة "المشاركات الأكاديمية" عبر المؤتمرات والمنتديات كتنظيم مؤتمرات سنوية خاصة بالتجسير المعرفي على مستوى الجامعة أو الإقليم، ومنح جوائز سنوية لأفضل بحث بيني أو فريق بحثي متعدد التخصصات.

خامسا: توصية لصناع السياسات التعليمية:

ينبغي لوزارات التعليم العالي في الدول العربية أن تتبنّى "سياسات وطنية داعمة للبحث البيني"، من خلال: إدراج مكون التجسير المعرفي ضمن تصنيفات الجامعات، وتطوير شراكات بين الجامعات ومراكز البحث والمجتمع المدني حول قضايا بينية، ودعم الهيئات الاعتمادية لتقييم جودة البرامج البينية.

المراجع العربية:

الرويح، مشاري (2019). التجسير المعرفي: الرؤية، المنطلقات والمسارات. مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد الأول.

الشطي، الشاذلي بيه، البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: أساتذة قسم العلوم الاجتماعية نموذجا، فصل في كتاب "الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق، الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ص 278- 228

عبد الخالق، ولاء محمد الطاهر. (2023). واقع الدراسات البينية في مجال الاعلام والاتصال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، 2023(11)، 99-153.

محمد شريف عبد السلام، أ. (2021). تصور مقترح لتحويل جامعة أسيوط لإحدى جامعات الجيل الرابع في ضوء أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 37(12)، 1-70.

محمد، شيرين، (2020) واقع ثقافة الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسوان وآليات تفعيلها، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، المجلد 14، الإصدار 7، سبتمبر 2020.

موقع الجامعة الأردنية بتاريخ 12/2/2024.https://shorturl.at/dgCFI

موقع جامعة قطر https://rb.gy/sp1app زيارة بتاريخ 12/2/2024.

النشار، مصطفى. (2020). الجامعات العربية بين تحديات الواقع وإمكانات المستقبل. مجلة جامعة المعارف، (1)، 124-149.

المراجع الأجنبية:

Ahmed, H. I. (2023). The Future of Interdisciplinary Studies in Educational Research. Journal of Scientific Research in Education, 24(10), 1-25.

Barros, N. (2014). [The teaching of social sciences in health: between practice and theory]. Ciencia & saude coletiva, 19 4, 1053-63 .

Barry Bozeman, Monica Gaughan, (2011). How do men and women differ in research collaborations? An analysis of the collaborative motives and strategies of academic researchers, Research Policy, Volume 40, Issue 10, Pages 1393-1402, https://doi.org/10.1016/j.respol.2011.07.002.

Becher, T. (2001). Academic Tribes and Territories: Intellectual Enquiry and the Cultures of Disciplines. Second edition, Open University Press.

Ben-David J, Zloczower A. Universities and Academic Systems in Modern Societies. European Journal of Sociology. 1962;3(1):45-84. doi:10.1017/S0003975600000527

Boix Mansilla, V., & Duraisingh, E. D. (2007). Targeted Assessment of Students' Interdisciplinary Work: An Empirically Grounded Framework Proposes Criteria and Standards for Assessment. Change: The Magazine of Higher Learning, 39(5), 37-43.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

Bozeman, B., & Gaughan, M. (2011). How do men and women differ in research collaborations? An analysis of the collaborative motives and strategies of academic researchers. Research Policy, 40(10), 1393–1402. https://doi.org/10.1016/j.respol.2011.07.002

Gardner, Howard & Mansilla, Veronica. (1994). Teaching for Understanding Within and Across the Disciplines. Educational Leadership. 51.

Harris, B. A. (2006). Interdisciplinary education: What, why, and when? Journal of Physical Therapy Education, 20(3), 3-9.

Heiberger, R. H., Muñoz-Najar Galvez, S., & McFarland, D. A. (2021). Facets of specialization and its relation to career success: An analysis of U.S. sociology, 1980 to 2015. American Sociological Review, 86(6), 1164–1192. https://doi.org/10.1177/00031224211056267

Heydari, S., Firuzabadi, M., Akhondzadeh, B., & Mirzaei, M. (2023). A Study on the Collaborative Experiences of Faculty Members and Students Health-Oriented Transdisciplinary Process: Convergence of Science for Social Accountability. Journal of Medical Education and Development. https://doi.org/10.18502/jmed.v17i4.12051.

Hoseini, A. S. S., Panah, A. K., & Razaghi, N. (2021). Methodology of interdisciplinary studies in nursing based on Islamic documents. Journal of Religion and Health, 60(1), 246–255. https://doi.org/10.1007/s10943-020-01039-z

Jacob, James, W. Interdisciplinary trends in higher education. Palgrave Commun 1, 15001 (2015). Jacob, James, W. Interdisciplinary trends in higher education. Palgrave Commun 1, 15001 (2015). https://doi.org/10.1057/palcomms.2015.1

Jeong, S., & Choi, J. Y. (2015). Collaborative research for academic knowledge creation: How team characteristics, motivation, and processes influence research impact. Science and Public Policy, 42(4), 460-473.

Johnson, J.A., Taylor, B.J. (2019). Academic Capitalism and the Faculty Salary Gap. Innov High Educ 44, 21–35 https://doi.org/10.1007/s10755-018-9445-z

Josa, I., & Aguado, A. (2021). Social sciences and humanities in the education of civil engineers: Current status and proposal of guidelines. Journal of Cleaner Production, 311, 127489. https://doi.org/10.1016/J.JCLEPRO.2021.127489.

Klein, J. (2020). Sustainability and Collaboration: Crossdisciplinary and Cross-Sector Horizons. Sustainability, 12, 1515. https://doi.org/10.3390/su12041515

Mariah Bohanon (August 18, 2020), Integrating Social Sciences and STEM Benefits Both Disciplines, insight into diversity. Retrieved on March 12, 2024, from: https://www.insightintodiversity.com/integrating-social-sciences-and-stem-benefits-both-disciplines/

Merriam-Webster. (2025, June 12). Natural science. In Merriam-Webster.com dictionary. Retrieved June 18, 2025, from https://www.merriam-webster.com/dictionary/natural%20science

Moon, K., & Blackman, D. (2014). A Guide to Understanding Social Science Research for Natural Scientists. Conservation Biology, 28, 1167-1177.

Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994). Psychometric theory (3rd ed., pp. 264–265). McGraw-Hill.

OECD (2018). The Future of Education and Skills: Education 2030. OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/9789264294445-en

Perry, L. M. (2014). Factors influencing interdisciplinary research collaborations. Michigan State University.

Rashid, R. (2021). Updating the PhD: making the case for interdisciplinarity in twenty-first-century doctoral education. Teaching in Higher Education, 26, 508 - 517. https://doi.org/10.1080/13562517.2021.1892624.

Rosenberg, A. (2017). Why Social Science is Biological Science. Journal for General Philosophy of Science, 48, 341-369. https://doi.org/10.1007/S10838-017-9365-0.

Shah H. (2020), Global problems need social science. Nature.;577(7790):295. doi: 10.1038/d41586-020-00064-x. PMID: 31942060.

Sorurbakhsh, L. (2022). TRANSLATING SOCIAL SCIENCE SKILL SETS FOR CAREERS BEYOND ACADEMIA. Practicing Anthropology. https://doi.org/10.17730/0888-4552.44.3.48.

Steven J. Cooke, and Others. (2020). Diverse perspectives on interdisciplinarity from Members of the College of the Royal Society of Canada. FACETS. 5(1): 138-165. https://doi.org/10.1139/facets-2019-0044

The Editors of Encyclopædia Britannica. (2025, May 29). Social science. In Encyclopædia Britannica. Retrieved June 18, 2025, from https://www.britannica.com/topic/social-science

Tompkins, F. M. (1989). The Identification of Factors Which Influence Interdisciplinary Collaboration within Educational Settings.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3055

Ursić, L., Baldacchino, G., Bašić, Ž., Sainz, A. B., Buljan, I., Hampel, M., ... & Markić, L. V. (2022). Factors influencing interdisciplinary research and industry-academia collaborations at six european universities: A qualitative study. Sustainability, 14(15), 9306.

Van Rijnsoever, F. J., & Hessels, L. K. (2011). Factors associated with disciplinary and interdisciplinary research collaboration. Research policy, 40(3), 463-472

Woolley Richard, Mabel Sánchez-Barrioluengo, Tim Turpin, Jane Marceau, Research collaboration in the social sciences: What factors are associated with disciplinary and interdisciplinary collaboration?, Science and Public Policy, Volume 42, Issue 4, August 2015, Pages 567–582, https://doi.org/10.1093/scipol/scu074

Woolley, R., Sánchez-Barrioluengo, M., Turpin, T., & Marceau, J. (2015). Research collaboration in the social sciences: What factors are associated with disciplinary and interdisciplinary collaboration? Science and Public Policy, 42(4), 567-582.

Wyborn, L., & Others. (2017). A FAIR data platform to support the next generation of transdisciplinary research at NCI. National Computational Infrastructure. https://conference.eresearch.edu.au/wp-content/uploads/2017/07/Lesley-Wyborn.pdf

Analysis of Government Response to Curb Banditry in Nigeria

Paul A. Irabor [1,*]
Olu Awofeso [2]

Received: 06 May 2025
Revised: 02 July 2025
Accepted: 03 July 2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] Department of Political Science, Olabisi Onabanjo University, Ago-Iwoye, Ogun State , Nigeria
[2] Department of Political Science, Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, Nigeria
* Corresponding author. E-mail: paul.irabor@oouagoiwoye.edu.ng , olufeso2012@yahoo.com

Analysis of Government Response to Curb Banditry in Nigeria

Abstract:

Banditry is a significant challenge faced by the government in Nigeria. The government has also employed several strategies to curb it. However, previous research has focused on the causes and effects of banditry in Nigeria, and there have been few or no studies on the government's response to curbing banditry in Nigeria. This study is unique as it uses primary data to analyze the government's strategies (including those of the federal and state governments) to curb banditry in Nigeria, and further identifies the challenges hindering the government from curbing banditry in Nigeria. The primary data was obtained through an in-depth interview with stakeholders, including the Nigerian Police Force (NPF), Western Nigeria Security Network (WNSN), also known as Amotekun, Civilian Joint Task Force (CJTF), Miyetti Allah Cattle Breeders Association of Nigeria (MACBAN), All Farmers Association of Nigeria (AFAN), and legislators in the National Assembly. The data collected was analyzed through descriptive content analysis. The findings of the study showed that both the federal and state governments had employed several strategies to curb banditry in Nigeria, including deploying security forces to insecure areas, increasing funding for the military to purchase hardware, training, and other logistics as well as the introduction of the National Livestock Transformation Plan (NLTP) as a solution to the conflict between herders and farmers, the declaration of bandits as terrorist groups, the formation of a state security system and the ban on open grazing in some states. The study identified centralization of the security system, availability of ungoverned forest, and inadequate border security as the major challenges hindering the government from curbing banditry in Nigeria.

Keywords: *banditry, insecurity, security institution, government response*

تحليل استجابة الحكومة للحد من أنشطة العصابات المسلحة (قطاع الطرق) في نيجيريا

بول أ. إربور [1،*]
أولو أوفيسو [2]

الملخص:

تمثل أعمال اللصوصية تحدياً كبيراً تواجهه الحكومة في نيجيريا. وقد اعتمدت الحكومة استراتيجيات متعددة للحد منها. ومع ذلك، ركزت الأبحاث السابقة على أسبابها وآثارها في نيجيريا، ولم تجرَ سوى دراسات قليلة أو معدومة حول استجابة الحكومة للحد منها. تتميز هذه الدراسة بأنها تستخدم بيانات أولية لتحليل استراتيجيات الحكومة (بما في ذلك استراتيجيات الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات) للحد من أعمال اللصوصية في نيجيريا، وتحدد التحديات التي تعيق الحكومة عن الحد منها. تم الحصول على البيانات الأولية من خلال مقابلة مُعمّقة مع الجهات المعنية، بما في ذلك قوة الشرطة النيجيرية (NPF)، وشبكة أمن غرب نيجيريا (WNSN)، وفرقة العمل المدنية المشتركة (CJTF)، وجمعية مربي ماشية مييتي الله النيجيرية (MACBAN)، وجمعية جميع المزارعين النيجيريين (AFAN)، والمشرعين في الجمعية الوطنية. وتم تحليل البيانات المُجمعة من خلال تحليل المحتوى الوصفي. أظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات قد اعتمدت استراتيجيات متعددة للحد من قطاع الطرق في نيجيريا، بما في ذلك نشر قوات الأمن في المناطق غير الآمنة، وزيادة تمويل الجيش لشراء المعدات والتدريب والخدمات اللوجستية الأخرى، بالإضافة إلى تطبيق الخطة الوطنية لتطوير الثروة الحيوانية (NLTP) كحل للصراع بين الرعاة والمزارعين، وتصنيف قطاع الطرق كجماعات إرهابية، وتشكيل نظام أمن الدولة، وحظر الرعي المفتوح في بعض الولايات. وحددت الدراسة مركزية النظام الأمني، وتوافر الغابات غير الخاضعة للإدارة، وضعف أمن الحدود، كتحديات رئيسية تعيق الحكومة عن الحد من قطاع الطرق في نيجيريا.

الكلمات المفتاحية: قطاع الطرق، انعدام الأمن، المؤسسة الأمنية، استجابة الحكومة.

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة أولابيسي أونابانجو، جامعة أولابيسي أونابانجو، أغو إيووي، ولاية أوغون

[2] قسم العلوم السياسية، جامعة أوبافيمي أولووو، إيلي-إيفي، نيجيريا

عنوان المراسلة: paul.irabor@oouagoiwoye.edu.ng, olufeso2012@yahoo.com

BACKGROUND TO THE STUDY

The government exists to preserve peace, order, and security within its sovereign territory. Hobbes (1651) and Locke (1689) emphasized the position that the role of the government is to avert fear and insecurity and to provide an enabling environment for citizens to invest their energy in productive activities for the overall development of society. In this context, the government fails when it cannot manage internal security within its sovereign territory. Against this background is the occurrence of banditry in Nigeria.

The government's crucial role in preserving peace and security is called into question by banditry. The 1999 Constitution of Nigeria (as amended) emphasized that 'the security and welfare of the people shall be the primary purpose of the government' (Nigeria Constitution, 1999:14). Nigeria operates a tripartite system of government based on federal, state, and local. Therefore, the government's response to curbing banditry in Nigeria can essentially be discussed from the three levels of government operating in the country. However, the constitution reserved security powers and the use of force at the federal level to be exercised by the security agencies on behalf of the President (Nigeria Constitution, 1999:7).

Previous research has focused on the causes and effects of banditry in Nigeria as well as the prevalence of armed herders in rural areas (Shalangwa, 2013; Murtala, 2018; Uche & Iwuamadi, 2018; Okoli & Ugwu, 2019; Irabor, 2022). However, there are few studies on government response to curb banditry in Nigeria. This study is unique as it uses primary data to analyze the strategies used by the governments (including federal and state) to curb banditry in Nigeria, and further identifies the challenges hindering the government from curbing banditry in Nigeria. This study consists of five sections. The first section deals with the background of the study, which introduces the study and identifies the problem with the research statement of the study. The second part is the literature review, which covers thematic issues related to the study. While the third part focuses on the theory underlying the study, the fourth part deals with the study's methodology. In the fifth part, the study's results were discussed before the final and sixth part of the study.

LITERATURE REVIEW

Banditry in Nigeria: Features and Transformation

Banditry refers to the act of engaging in unlawful and violent activities for personal gain and to undermine established authority (Okoli & Ogayi, 2018; Irabor, 2022). Significant banditry incidents in Nigeria are evident in kidnapping for ransom, cattle rustling, and armed robbery (Freedom House, 2017; Conflict Armament Research, 2020; Irabor, 2022). In most cases, bandits attack travellers along highways and institutions of learning, including primary and secondary schools, for

kidnapping victims for ransom, such as in the case of Chibok girls in 2014, Dapchi girls in 2018, Bethel Baptist Secondary School in Kujuma, Chikun, among others (Abdullahi, 2019; Ogunnaike, 2024). Bandits also engage in illegal trafficking of goods, including drugs, weapons, and contraband, across borders or within the country (Shehu, Victor, Binta, 2017; Conflict Armament Research, 2020; Irabor, 2022).

A major shift in banditry in Nigeria is linked to the worsening of herder-farmer conflicts, leading to herder militancy (Okoli & Ogayi, 2018; Irabor, 2022). The problems of livestock encroaching on farmlands and damaging crops, lack of land for agriculture and pasture resources for feeding livestock, and cattle excretion in streams and canals led to fierce competition and strained relations between farmers and herders (Murtala, 2018; Okoli & Lenshie, 2018). While farmers and herders formed vigilante groups and militias to defend their rights, armed herders carried out more violent attacks and killed more people than the insurgent group Boko Haram (Conflict Armament Research, 2020; European Asylum Support Office, 2018; Irabor, 2022). The Freedom House (2017) reported that internal security in Nigeria deteriorated due to increasing herder-farmer conflict, causing more deaths than the Boko Haram insurgency. Furthermore, Conflict Armament Research (2020) found that herder-farmer conflict, kidnapping, and highway robbery were among the top bandit problems in Nigeria.

The Nigerian Government and Security Powers

Nigeria is a federal structure where three levels of government derive their powers from the constitution. The levels of government in Nigeria are federal, state, and local. The federal government comprises three arms such as the Executive (led by the President), the Legislature (led by the Senate President of the House of Senate and Speaker of the House of Representatives), and the Judiciary (led by the Chief Judge of the Federation). At the state level, there are 36 state governors with similar federal government structures, such as the Executive (led by the Governors), a sub-national legislature led by the Speaker of the House of Assembly, and a judiciary directed by the State Chief Judge. Nonetheless, this division of government powers among the three levels of government, the federal government, exhibits more power and control than the state and local governments.

Section 214 (1) of the 1999 constitution (as amended) provides a single police force for the country, and no other security institution is permitted to be established for the federation. Section 7(1), among other powers granted to the President, emphasized that the control and administration of the police and other security institutions fall under the federal government's exclusive jurisdiction. By these provisions, the President is empowered to appoint heads of security agencies and direct the operational use of force. While the same constitution grants the state governors executive powers over the state and makes them the chief security officer

of their state, it, however, prohibits them from interfering with the federal government powers in areas relating to the control of the security agencies and operational use of force at the state level (Nigerian Constitution, 1999). Thus, despite being members of the Nigeria Police Council, state governors only play an advisory role concerning security and the control of security forces in their state.

THEORETICAL FRAMEWORK

Structural Functional Theory

Structural functionalism is a major sociological research approach that became popularized by the work of Talcott Parsons, 'The Structure of Social Action' (1937), and adopted to political studies by Gabriel Almond, 'Comparative Political Systems' (1956). James Coleman and Bingham Powell are other scholars who contributed to developing the theory in political science. Central to the structural-functional theory is the assumption that every political system comprises social structures with interrelated parts that perform specific roles (manifest or latent) towards the survival of the political system to promote solidarity and stability (Almond, 1956). Almond (1956) contended that to understand a political system, it is necessary to appreciate not only the institutions (or structures) but also the functions performed by the institutions.

According to Almond (1956), structures are those provisions within the political system that perform functions that cannot be confused with each other. Structures include institutions such as governments (legislature, executive, and judiciary), security agencies, Civil Society organizations, election management bodies, and the mass media, among others. On the other hand, functions deal with consequences involving processes and patterns of actions, such that failure of one structure to perform its function leads to disorderliness of the political system (Almond, 1956; Almond, Plowell, & Strom, 2006). Functions are divided into input and output functions (Almond & Coleman, 1960). The input functions are performed by non-governmental institutions, and they include political socialization, political recruitment and communication, interest articulation, and interest aggregation. The government performs the output functions, including rulemaking, rule application, and rule adjudication (Almond and Coleman, 1960).

The output function is critical to this study, which signifies the role of the government and the security agents in curbing insecurity in Nigeria. The legislature performs the function of rule-making. In Nigeria, the National Assembly makes laws and exercises oversight functions for the country's security, peace, and order. The performance of this role is fundamental as the first stage of government actions in formulating security policies for the stability of the political system. The function of rule application involves the implementation of laws made by the legislature. The executive arm of government in Nigeria, including the President, Ministers, and

security agents, is responsible for executing security policies. The strategies, patterns, and modes of implementation employed in executing security policies are significant factors in the survival of the political system. The judicial arm of government in Nigeria is responsible for rule adjudication, which settles disputes, interprets the law, and punishes law offenders.

Since the structural functional theory is anchored on a complex system whose parts work together to promote solidarity and stability, government policy, action or inaction, and the attitude of the security agents affect the security of life and property of the citizens. Structural functional theory not only sets out conditions that could enhance the system's survival but also identifies the related role sets that make up the structures that perform the functions by which the political system operates.

RESEARCH METHODS

The study relied on primary and secondary sources of data collection. Primary data was sourced through in-depth interviews from 24 key respondents purposively drawn from the Nigerian Police Force (NPF), Western Nigeria Security Network (WNSN), also referred to as Amotekun, Civilian Joint Task Force (CJTF), Miyetti Allah Cattle Breeders Association of Nigeria (MACBAN), All Farmers Association of Nigeria (AFAN), and Legislators in the National Assembly. The rationale for selecting these respondents was based on their knowledge, experience, and role in security and crime management in Nigeria. The distribution of the respondents included four personnel each from the NPF, WNSN CJTF, MACBAN, AFAN, and Legislators in the National Assembly, totaling 12 respondents. Secondary data was sourced using textbooks, journal articles, newspapers, archives, government, and international organization publications and the Internet. Data collected were analyzed through descriptive content analysis.

RESULTS AND DISCUSSION OF FINDINGS

This section presents the findings of this study based on the study's objectives: to analyze the strategies employed by the governments (including the federal and State governments) to curb banditry in Nigeria.

FEDERAL GOVERNMENT STRATEGIES TO CURB BANDITRY IN NIGERIA

The constitution reserved security powers and the use of force at the federal level to be exercised by the security agencies on behalf of the President. Thus, the federal government has been very involved in deploying military operations against bandits and armed groups in the country.1 Through federal government consent and directives, the Nigerian military has conducted a series of aggressive military actions such as 'Operations Safe Haven, Operation Lafiya Dole, Operation Crocodile Smile', etc., to combat banditry in the country.2

Sharing a similar line of thought, another respondent agreed that:

The government must protect the lives and property of the people. This was envisaged by the social contract theory that government exists to change the bad condition that existed in the state of nature, where might makes right. To enforce law and order, the government all over the world employs the security forces to carry out the duty on behalf of the government. The situation in Nigeria is more peculiar, where the President is much involved in the direct use of force.4

Another solution proposed by the Federal Government to curb banditry in Nigeria is to increase funding for the purchase of military equipment, training, and other logistics.5 The value and importance attached to the military budget arise from the priority it enjoys compared to other sectors of society, so that without adequate security, the economy, education, health, agriculture, and others remain vulnerable to instability.6 As the availability of weapons and hardware determines the extent to which a country's military will address insecurity, Nigeria's defense budget has also increased accordingly and is among the largest on the African continent (Adebayo, 2017; Alemika, 2019).

Table 1: Military Budget from 2010 to 2019

Year	Amount in Billion ($)	Percentage in Gross Domestic Product (GDP)
2010	1.99	0.54%
2011	2.38	0.58%
2012	2.32	0.50%
2013	2.42	0.47%
2014	2.36	0.41%
2015	2.07	0.42%
2016	1.72	0.43%
2017	1.62	0.43%
2018	2.04	0.51%
2019	2.15	0.53%

Source: (Central Bank of Nigeria; and Library Congress Country Studies, 2019).

Information in Table 1 shows the budget of the Nigerian government devoted to military hardware from 2010 to 2019. Analysis from the table revealed that the military budget was increased from $1.99 in 2010 to $2.38 billion in 2011, representing 0.58% of the GDP. In the same vein, another increment in the military budget can be observed in 2013, with $2.42 billion, signifying 0.47% of the GDP, against the previous year in 2012, with $2.32 billion. This was also followed by an increase in 2015, put at $2.07 billion, in contrast to the previous year, in 2014, put at

$2.36. In 2016, the military budget increased from $1.72 billion to $2.15 billion in 2019. To this end, another respondent averred that:

The increased funding for the military is in line with the various security challenges facing the country, including Boko Haram insurgency in the North-East, criminal gang violence in the North-West, herder-farmer conflict in the North-Central and separatist agitation in the South-East, which required improvement and modernization of weapons and ammunition, including recruitment and training of military personnel.8

The Federal Government also launched the National Livestock Transformation Plan (NLTP) in 2019 to find a lasting solution to the herder-farmer conflict as a major driver of banditry in Nigeria.9 The NLTP is a 10-year policy plan of the Federal Government for the modernization of the livestock industry through a livestock breeding centre for pastoralists to reduce free-range grazing of cattle.10 This policy aims to improve the health and production of livestock with modern facilities through the provision of breeding and infrastructure services for shepherds. Further espousing the policy of the NLTP, it was noted that:

It is out of place in our modern times to move livestock from one place to another in search of farmland. A better approach for the herders is livestock farming, where livestock are kept in one place and grazing resources are provided. This is what the NLTP is intended to target, in contrast to free-range cattle farming. The modality for the NLTP envisaged that the Federal Government, in collaboration with the State Government, would provide land to rear livestock and pasture reserves for feeding them and proper health surveillance to increase their production and dairy products.12

Sharing the same line of thought, it was noted that livestock farming has not received adequate attention from the government over time, leaving herders at the mercy of the whims and whims of the weather, necessitating an open grazing system for livestock and leading to conflicts between herders and farmers6. Launched in 2019, the NLTP is a 10-year program based on the provision of land, grazing resources, and water to promote livestock production and move livestock farming away from the traditional method of moving from one place to another in search of grazing land to redesign. In collaboration with state governments, which provide land and pasture reserves for the program, the federal government will provide facilities such as fencing of the site, health services to promote cattle and dairy production, and pasture and aquatic resources such as electricity and water.1

The declaration of bandits as a terrorist group is another strategy of the federal government to curb banditry in Nigeria. Such a declaration is intended to enable the military to use heavy weapons against armed groups as terrorists. 2 In the view of another respondent, it was noted that:

When dealing with a non-terrorist or insurgent group, rules of engagement apply worldwide based on the type of weapons used against them. To call the

bandits a terrorist group is to look at them from the perspective of their radical ideology. Although the bandits have not declared any specific ideology for any group, their criminal enterprise also required extreme violence from the government to treat them as a terrorist group, hence the need to declare them as a terrorist group.3

STATE GOVERNMENT STRATEGIES TO CURB BANDITRY IN NIGERIA

Although the 1999 Constitution (as amended) provided for security powers at the federal level and exercised by the President as Commander-in-Chief of the Armed Forces, the governors of most states have also implemented a security system to strengthen the operations of the formal security forces to curb banditry in the state11. The provision of an informal security system by the state government was also espoused, thus:

In the major states of the federation, the informal security system was enforced by legislation of the House of Assembly that permitted the operation of the state security system. For example, the State Neighborhood Safety Corps was established by the Lagos State House of Representatives in 2016 to assist the police in curbing crime in a cosmopolitan state like Lagos, where the tendency towards crime is high due to the population of the state, which is not consistent with the understaffed police force1.

Another response claimed that the military's inability to combat the Boko Haram insurgent group in the North East region led to the creation of the CJTF in 2013 in Borno State as a form of community security response against the activities of the insurgent group.4 The CJTF has contributed significantly to reducing insurgency in Borno State by providing intelligence and proactive support to the military and helping to identify Boko Haram members and inform the community5. In another aspect, the formation of the Western Nigeria Security Network (Amotekun) by the South West Governors was a response to the incessant cases of kidnapping, highway robbery, and herdsmen-farmer conflicts in the region and to provide security assistance in the South West Region in terms of intelligence support to the police who do not understand the nooks and crannies of the community they are met to secure5.

Another strategy adopted by the state government to curb banditry is banning the open grazing of cattle in some states. Free-range grazing is a centuries-old practice of rearing cattle through free-range feeding in open fields. In most cases, herders are accused of allowing cattle grazing on farmland and defecation by cattle on waterways, causing conflicts between the Shepherds and farmers (Murtala, 2018; Okoli & Lenshie, 2018). Due to open grazing in cattle farming, conflicts between herders and farmers have increased significantly in Nigeria. Between 2015 and 2018, a report by the European Asylum Support Office (2018) found that about 3,641 people were killed and at least 300,000 people were displaced due to herder-farmer conflicts in Nigeria. The Global Terrorism Index (2018) also confirmed that about

72% of deaths in Nigeria are due to violent conflicts involving armed herdsmen, surpassing the number of deaths caused by the insurgent group Boko Haram, which places armed herdsmen as the fourth deadliest armed group in the world. Given the clashes caused by open grazing, particularly between herders and farmers, most states in the federation, including Taraba, Benue, Rivers, Nasarawa, Ekiti, Oyo, Ondo, Osun, and others, have enacted a grazing protection law banning open grazing in the state9. One such example is Benue State's anti-grazing law enacted in 2017. The circumstances and processes that led to the Benue state anti-grazing law were explained thus:

Disturbed by the incessant attacks of armed herdsmen in the state, Benue state government sponsored a bill in the state House of Assembly to implement a law directed at prohibiting open grazing of cattle. The House of Assembly passed the bill, and assented to by the governor in 2017. Part of section 3 of the law aims to prevent damage to farm produce, farm settlements, and goods that can arise from free-range raising of cattle, safeguard the environment from debasement and contamination arising from free-range rearing of livestock and pasturing.8

In another response, the Ekiti state anti-grazing law was described as follows

: …The Ekiti state anti-grazing law came into force in 2016 as a solution to the herders-farmers conflict state. The Ekiti anti-grazing law states in part that no individual is permitted to allow his/her livestock to feed on land in any part of the state which government has not earmarked for that purpose, no livestock is allowed to move or feed on grass in a field between 7 pm and 6 pm, any livestock ceased will be transfer to designated ranch…The law also demanded that payment estimated in cash should be paid by herders to farmers whose livestock had been found to destroy farmland. The Ekiti Anti-Grazing Enforcement Marshal was set up to enforce the implementation of this law.10

Another strategy employed by the state governments to curb banditry in the state relates to negotiating and granting amnesty to the bandits in Katsina and Zamfara state.2 The purpose of amnesty for the bandits was to de-militarise and reintegrate bandits into society without legal trial for the crime committed if they [bandits] show a repentant heart to willingly turn away from the act11. Again, it was conceived that since the 2009 federal government amnesty programme to the Niger Delta militant can provide relative peace in the region, the same strategy could be adopted to provide solution to banditry in the North-west region.10 Although, both Governors [Katsina and Zamfara states] rescinded their decision for negotiating and granting amnesty to bandits as many repented bandits went back to continue in the act of banditry, the policy initially led to the withdrawal of some bandits from their hideout in the forest and submission of arms12.

Challenges of the Government in Curbing Banditry in Nigeria

Notwithstanding the above strategies employed by both the federal and state governments, banditry has heightened insecurity in Nigeria. The following problems were challenges hindering governments from curbing banditry in Nigeria. First, it was agreed that the centralization of the security system may not give room for effective policing in the country.13 Revealing further on this position, it was averred that:

In a federal structure like Nigeria, adherence to decentralization of government powers and functions has been suggested as a method to cope with the diversities and heterogeneous nature of the people. Proponents of federalism, such as K. C Wheare and Livingston, recommended that each level of government should be independent and autonomous in powers, including security powers. However, what we have in Nigeria is a centralized security power conferred on the president, which makes the governor a camouflage security officer of their state. So, in terms of deployment of security operatives to conflict areas, the commissioner of police acts on the order of the president rather than the Governor of the state before anything can be done. Tell me who knows better about the security Governor who understands his people and the peculiarity of insecurity in the state.

Thus, despite being members of the Nigeria Police Council, state governors only play an advisory role concerning security and control of security forces in their state, which can be jettisoned by the President when making his decision15. Against the background of the control of security apparatus by the federal government, the state and local governments are placed at the mercy of the federal security agencies for the enforcement of laws and maintenance of order in the state.16

Another major challenge of the Nigerian government in curbing banditry in Nigeria is the availability of ungoverned forests and inadequate border security management. Ungoverned forests exist in territories where the government's ability to effectively govern and manage the forest is insufficient, creating an avenue to be used as retreat locations and safe havens by armed groups.17 The territory of a sovereign state covers the land areas, seas, mountains, forests, and every other natural feature within the environment of country. However, most of these natural features are not been managed and governed by the Nigerian government mainly because they do not produce huge funds like the oil industry.18 The government's neglect of the forest is seen from the perspective of low priority placed on forestry as not economically viable, very demanding, and costly to secure in terms of terrain, adequate manpower, and modern technology to efficiently patrol the big forest regions in the country.19 In the same vein, it was revealed that:

Nigeria is endowed with an abundant land area of forest environment, but the government poorly governs it, and the security operatives hardly see the need to include forest security as part of their areas of influence. Governance should not only be limited to public spaces and areas that can be accessible to people, but should also include the forest and other natural features in the country. However, forest and

forest reserve management in Nigeria has not been given much attention, resulting in them being used as enclaves by bandits to perpetrate their nefarious activities20.

Inadequate border security management is another problem. It was believed that the inability of the Nigerian security operatives to effectively police and man the borders gave rise to the proliferation of SALW as well as irregular migration of rebels and militants from the Sahel.21 In the same vein, porous borders survive without adequate security operatives to man them, providing leeway for irregular movement of goods and people into the country. It was explained that Nigeria's border is not only too wide but is also not adequately manned23. In reality, border separation in the Lake Chad areas occurs through the use of minor features and materials such as trees and empty containers, allowing illegal migrants and weapons from the region's countries to come into Nigeria.24 In another opinion, Nigeria's land and oceanic boundaries are permeable and inadequately monitored, which has given rise to the proliferation of SALW and irregular movement of migrants and other transnational crimes.14 More so, the cultural and ethnic affinities between Nigeria and its neighbours in the Lake Chad region make cross-border crimes not only possible, but create an avenue for armed groups to engage in coordinated attacks and take refuge in neigbouring countries2 . In another response, the problem of porous borders in Nigeria is further compounded by the corrupt practices perpetrated by the security personnel at the border, which gives room for the free flow of arms and ammunition into the country.16 The Nigerian security personnel in charge of the borders, such as the NCS, Nigerian Army, and NPF, are guilty of collecting bribes from illegal migrants without proper checks of their belongings and luggage.9

Another challenge of the government in curbing banditry in Nigeria is elite conspiracy. This perspective speaks to the involvement of some powerful individuals who are benefiting from the spoils of insecurity, thereby frustrating government efforts towards ensuring security in the country. This benefit can be in the form of mercenaries to be used against opponents during elections, or siphoning of funds allocated for the procurement of weapons and intervention welfare for the internally displaced Persons (IDPs) affected by insecurity.13 Explicating further on the use of thugs and armed gangs as ready-made mercenaries by some political elites, it was averred that the organization of elections in Nigeria is to a great extent characterized by vicious contest through the use of armed gangs by desperate politicians to disrupt elections, kill, or abduct perceived opponents.15 Since elites' divisiveness accounts for their competing interests, the deployment of mercenaries to murder and intimidate opposing party members during elections is unavoidable in Nigerian politics16. It was emphasized that insecurity festered in Nigeria because politicians patronized criminals during elections to intimidate political opponents in their quest to gain political power at all costs.

Conclusion

Analysis from the study revealed that both the federal and state governments have employed several strategies to curb banditry in Nigeria, including deploying security forces to insecure areas, increasing funding for the military to purchase hardware, training and other logistics as well as the introduction of the National Livestock Transformation Plan (NLTP) as a solution to the conflict between herders and farmers, the declaration of bandits as terrorist groups, the formation of a state security system and the ban on open grazing in some states. Notwithstanding the above strategies employed by both the federal and state governments, the occurrence of banditry has heightened insecurity in Nigeria. Findings from the study showed that centralization of the security system, availability of ungoverned forest, and inadequate border security are the challenges hindering the government from curbing banditry in Nigeria.

Endnote

1. Anonymous. Is a member of the Nigeria Police Force. He was interviewed on 15/08/2024.

2. Anonymous. Is a member of the Nigeria Police Force. He was on 5/08/2024.

3. Anonymous. Is a member of the *Amotekun* security network. He was interviewed on 09/09/2024.

4. Anonymous. Is a member of the *Amotekun* security network. The researcher conducted this interview with him on 08/09/2024.

5. Anonymous. Is a member of the Civilian Joint Task Force. The researcher conducted this interview with him on 02/09/2024.

6. Anonymous. Is a member of the Civilian Joint Task Force. The researcher conducted this interview with him on 03/09/2024.

7. Anonymous. Is a member of the Miyetti Allah Cattle Breeders Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 03/07/2024.

8. Anonymous. Is a member of the Miyetti Allah Cattle Breeders Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 04/07/2024.

9. Anonymous. Is a member of the All Farmers Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 01/09/2024.

10. Anonymous. Is a member of the All Farmers Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 04/08/2024.

11. Anonymous. Is a Legislators. The researcher conducted this interview with him on 01/07/2024.

12. Anonymous. Is a Legislators. The researcher conducted this interview with him on 01/10/2024.

13. Anonymous. Is a member of the All Farmers Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 01/11/2024.

14. Anonymous. Is a member of the All Farmers Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 01/11/2024.

15. Anonymous. Is a member of the All Farmers Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 01/09/2024.

16. Anonymous. Is a member of the All Farmers Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 01/09/2024.

17. Anonymous. Is a member of the Miyetti Allah Cattle Breeders Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 03/07/2024.

18. Anonymous. Is a member of the Miyetti Allah Cattle Breeders Association of Nigeria. The researcher conducted this interview with him on 04/07/2024.

19. Anonymous. Is a member of the Civilian Joint Task Force. The researcher conducted this interview with him on 02/09/2024.

20. Anonymous. Is a member of the Civilian Joint Task Force. The researcher conducted this interview with him on 03/09/2024.

21. Anonymous. Is a member of the Nigeria Police Force. He was interviewed on 15/08/2024.

22. Anonymous. Is a member of the Nigeria Police Force. He was on 5/08/2024.

23. Anonymous. Is a member of the *Amotekun* security network. He was interviewed on 09/09/2024.

24. Anonymous. Is a member of the *Amotekun* security network. The researcher conducted this interview with him on 08/09/2024.

References:

Abdullahi, A. (2019). Rural Banditry, Regional Security, and Integration in West Africa. *Journal of Social and Political Sciences, 2(3), 644-654.*

Almond, G. (1956). Comparative Political Systems. Journal of Politics, 18 (3): 391-409. Almond, G., Coleman, J. (1960). The Politics of Developing Areas. Princeton University Press Almond, G., Plowell, B., Strom, K. (2006). Comparative Politics Today: A World View. Ninth Edition. Parson International Edition.

Conflict Armament Research (2020). Nigeria's Herder-Farmer Conflict: Domestic, Regional, and Transcontinental Weapon Sources. Conflict Armament Research Ltd., London, January, 2020.

European Asylum Support Office (2018). Country of Origin Information Report: Nigeria Security Situation. European Union. Available: https://www.easo.europa.eu/sites/default/files/publications/2018-EASO-COI-Nigeria-SecuritySituation.pd

Hobbes, T. (1651, 2001). Leviathan. Noel Malcolm, (ed.), Oxford: Oxford University Press.

Irabor, P. (2022). Banditry and Government Response to Insecurity in Nigeria, 1999-2020. A Thesis Written in The Department of Political Science, Faculty of Social Sciences and Submitted to the Postgraduate College, Obafemi Awolowo University Ile-Ife, Nigeria, in Partial Fulfilment of the Requirements for the Award of the Degree of Doctor of Philosophy in Political Science.

Murtala, A. (2018). Cattle Rustling and Armed Banditry along Nigeria-Niger Borderlands. *Journal of Humanities and Social Science (23), 4, 66-73.*

Nigeria Constitution (1999). Constitution of the Federal Government of Nigeria. Lagos: Government Printer.

Ogunnaike, J. (2024). Bandits attack luxury bus, rob passengers, set bus ablaze in Ogun. Vanguard. Available: https://www.vanguardngr.com/2024/04/bandits- attack-luxury-bus-rob-passengers-set-bus-ablaze-in-ogun/

Okoli, A., Lenshie, N. (2018). Nigeria: Nomadic Migrancy and Rural Violence. Conflict Studies. Quarterly Issue 25, pp. 68-85 DOI:10.24193/csq.25.4

Okoli, A., Ogayi, C. (2018). Herdsmen Militancy and Humanitarian Crisis in Nigeria: A Theoretical Briefing. African Security Review, 27:2, 129-143, DOI: 10.1080/10246029.2018.1499545.

Okoli, A., Ugwu, A. (2019). Of Marauders and Brigands: Scoping the Threat of Rural Banditry in Nigeria's North West. Brazilian Journal of African Studies, vol. 4, no. 8, p. 201-222.

Onuoha, F. C. (2013). Porous Borders and Boko Haram's Harams Smuggling Operations in Nigeria. Aljazeera Centre for Studies.

Parsons, T. (1937). The Structure of Social Action. McGraw Hill.

Shalangwa, M. W. (2013). The Nature and Consequences of Armed Banditry in Border Communities of Adamawa State, Nigeria. A M.Sc. Thesis Submitted to the School of Postgraduate Studies, Ahmadu Bello University, And Zaria, in Fulfilment of the Requirements for the Award of Master Degree in Sociology.

Shehu, S., Victor, E., Binta, M. (2017). The menace of Cattle Rustling and Banditry in North- West Nigeria: A Case Study of Katsina State. Journal of Research & Method in Education, Volume 7, Issue 6 Ver. VIII.

The Global Terrorism Index (2018). Measuring the impact of Terrorism, Sydney, November 2018. Available from: http://visionofhumanity.org/reports (accessed 17 September, 2019).

Uche, J., Iwuamadi, C (2018). Rural Banditry and Community Resilience in the Nimbo Community. Conflict Studies Quarterly, Issue 24, pp. 71-82. DOI:10.24193/csq.24.5

أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي
"دراسة ميدانية على مُنظّمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت"

الاستـــلام: 26/ 04 /2025
التحكيم: 29/ 06 /2025
القبـــــول: 30/ 06 /2025

نبيل جمال سالم باجري[1،*]
حسين عبد القادر الجهوري[2]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 طالب ماجستير – جامعة العلوم التكنولوجيا – حضرموت، اليمن
2 أستاذ إدارة الأعمال المساعد جامعة العلوم والتكنولوجيا– حضرموت، اليمن
* عنوان المراسلة: nb2010eel@gmail.com , h.aljahuri@had.ust.edu

أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي
"دراسة ميدانية على مُنظّمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت"

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظّمات المجتمع المدني محافظة حضْرموت، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، بالاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من المجتمع المتمثل في كافة الموظفين في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت ساحلًا ووادياً، والبالغ عددهم (780) فرداً، تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (258) فرداً، إذ تم توزيع (258) استبانة، وكانت نسبة الاستجابة (90.7٪)، ومن ذلك أصبحت العينة مكونة من (234) مفردة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن مستوى توافر جودة التدريب كان مرتفعًا جداً بوسط حسابي (4.27)، وأن مستوى توافر فاعلية الأداء الوظيفي كان مرتفعًا جداً بوسط حسابي (4.30)، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظّمات المجتمع المدني في محافظة حضْرموت ، وقد أوصت الدراسة بتحسين الاستمرار في السياسات التدريبية الحالية في المنظمة من غير انقطاع، وإعداد الموازنات وتخصيصها للتدريب؛ كون التدريب يعمل على تحسين الأداء بمستوى كبير، وتغطية الاحتياجات حسب الأولويّة، ويفضل منح مكافآت وحوافز للعاملين المبدعين الذين يقدمون أفكاراً إبداعية تفيد تطوير العمل.

الكلمات المفتاحية: *جودة التدريب، فاعلية الأداء الوظيفي، مُنظّمات المجتمع المدني، محافظة حضْرموت.*

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

The Impact Of Training Quality in Effectiveness of Job Performance A Field Study in Civil Society Organizations in Hadhramaut Governorate

Nabil Gamal Salem Bageri [1,*]
Hussein Abdulqader Aljahwari [2]

Abstract:

This study aimed to identify the impact of training quality on the effectiveness of job performance in civil society organizations in Hadhramaut Governorate. The descriptive and analytical approach was used, relying on the questionnaire as a tool to collect data from the community represented by all workers in civil society organizations in Hadhramaut Governorate, coast and valley, numbering (780) individuals. A simple random sample of (258) individuals was selected. The study reached a set of results, the most important of which are: that the level of availability of training quality was very high with an arithmetic mean of (4.27), and that the level of availability of job performance effectiveness was very high with an arithmetic mean of (4.30), and the existence of a statistically significant impact of training quality on the effectiveness of job performance in civil society organizations in Hadhramaut Governorate. The study recommended improving the continuity of current training policies in the organization without interruption, and preparing budgets and allocating them for training; Since training significantly improves performance and prioritizes needs, it's preferable to offer rewards and incentives to creative employees who offer innovative ideas that benefit business development.

Keywords: *Quality of training, effectiveness of job performance, civil society organizations, Hadramout Governorate.*

(1) Master's Student – University of Science and Technology – Hadhramout , Yemen
(2) Assistant Professor of Business Administration – University of Science and Technology– Hadhramout , Yemen

* Corresponding Email Address: : nb2010eel@gmail.com , h.aljahuri@had.ust.edu

مقدمــة الدراسة

يُعد التدريب ركيزة أساسية لتعزيز كفاءة العاملين ورفع مستوى أدائهم، إذ يهدف إلى إمدادهم بالمعارف الحديثة، وصقل مهاراتهم، وتطوير اتجاهاتهم لتحقيق أعلى مستويات الجودة والإنتاجية. ومن هذا المنطلق، يبرز التدريب كعامل حاسم في تنمية رأس المال البشري، مما يجعله عنصراً لا غنى عنه في أي استراتيجية تهدف إلى تحقيق التميز المؤسسي (خزام، 2020، 1).

ولقد تزايد اهتمام المنظمات الحديثة بالتدريب، بوصفه أحسن الطرق التي يمكن بواسطتها الربط بين جودة الخدمات وبين الأفراد العاملين بالمنظمات، وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف المنظمة بأكبر فعالية وكفاءة ممكنة، فالتدريب أصبح أداة أساسية تعتمد عليها كل المنظمات التي ترغب في تحسين خدماتها. وزيادة فعاليتها وتطوير مواردها البشرية لمواجهة التغيرات المستمرة، وتحقيق الرضا الوظيفي، وتحسين فاعلية الأداء الوظيفي للعاملين. (بوزرقاطة، 2019، 1)

وتعد فاعلية الأداء الوظيفي من العوامل الرئيسة التي تؤثر في نجاح أي منظمة، فالأداء الوظيفي الفعال يعكس كفاءة العاملين على تنفيذ مهامهم وتحقيق أهداف المنظمة. ويعتمد القياس الفعال للأداء الوظيفي على عدد من العوامل، منها المهارات الفردية، التحفيز، والإدارة الفعالة. كما تعَدُّ التغذية الراجعة من الزملاء والمديرين عنصرًا حاسمًا في تحسين الأداء، وتعزيز فاعلية العمل. (الجبوري، 2018، 124)

ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم التعرف على أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني حضْرموت .

مشكلة الدراسة

نظرًا لأهمية دور مُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضْرموت، وزيادة انتشارها، وتنوع أنشطتها، وما تقدمه من خدمات لشريحة واسعة من الناس، فقد رأى الباحث أن التعرف على أثر جودة التدريب في الموارد البشرية محور رئيسًا لا بد من دراسته، وذلك بسبب توجه عدد من المنظمات لتدريب مواردها البشرية، ومن خلال النزول الميداني الذي قام به الباحث على عدد من مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت مستخدمًا الملاحظة والمقابلة مع عدد من أفراد عينة الدراسة الذين بلغ عددهم (15) فردًا، وإجراء دراسة استطلاعية تبيَّنَ أن هناك ضعفًا في جودة البرامج التدريبية؛ نظرًا لضعف عملية تحديد الاحتياجات التدريبية في المنظمات محل الدراسة، بسبب غياب المنهجية العلمية في تحليل الاحتياجات التدريبية، وضعف إشراك العاملين في عملية تحديد احتياجاتهم التدريبية يؤدي إلى تصميم برامج تدريبية غير ملائمة لواقعهم العملي، كما تعاني بعض المنظمات من غياب الخبراء في مجال التدريب وتحليل الاحتياجات التدريبية، وتفتقر بعض المنظمات إلى عمليات متابعة وتقييم لنتائج التدريب، مما يجعلها غير قادرة على معرفة مدى تأثير التدريب في الأداء الوظيفي.

ولذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضْرموت؟

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لمعرفة أثر جودة التدريب بأبعاده (تحديد الاحتياجات التدريبية، تصميم البرامج التدريبية، تنفيذ البرامج التدريبية، تقييم البرامج التدريبية) في فاعلية الأداء الوظيفي بأبعادها (المثابرة والمواظبة في العمل، الدقة والجودة في الإنجاز، التحفيز، العمل بروح فريق العمل) في مُنظمات المجتمع المدني محافظة حضرموت.

ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الآتية:

1. **معرفة أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**
2. **معرفة أثر تصميم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**
3. **معرفة أثر تنفيذ البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**
4. **معرفة أثر تقييم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية

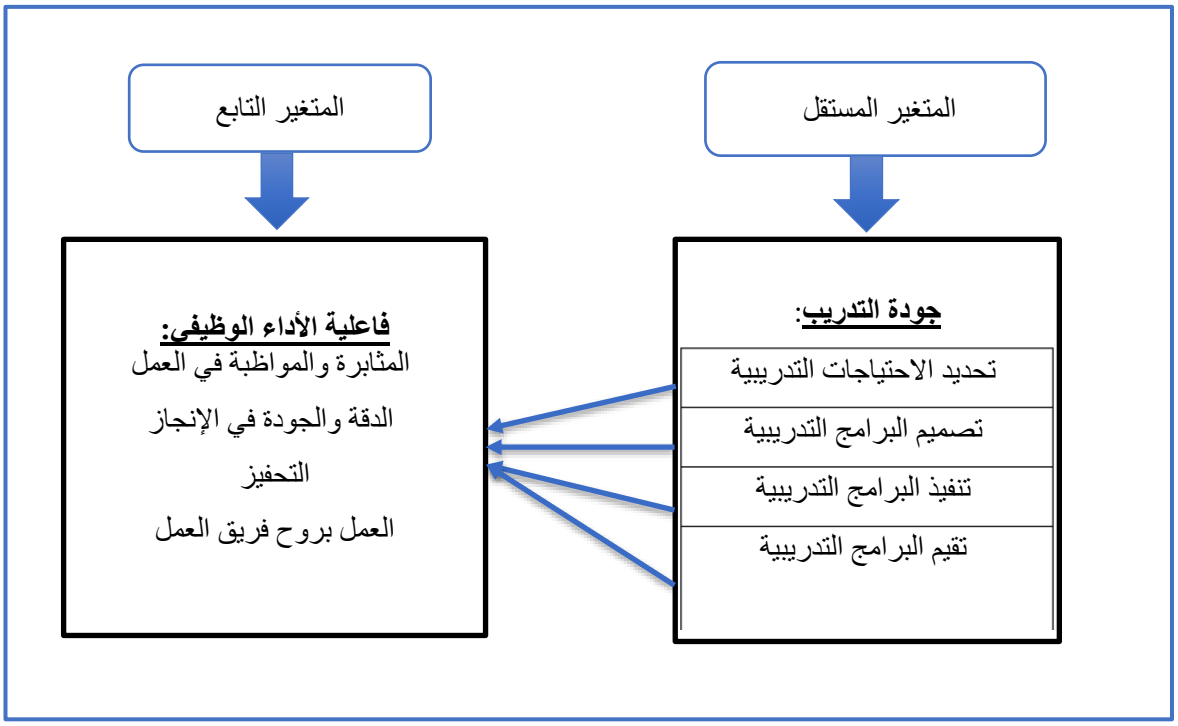
1. **تركّز هذه الدراسة على أهمية التدريب المستمر كركيزة أساسية لنجاح المنظمات، لا سيما مُنظمات المجتمع المدني في اليمن، في ظل التحديات المتزايدة التي تفرضها بيئة العمل المتغيرة.**
2. **محاولة لإثراء المكتبة العربية واليمنية بدراسة علمية عن أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي بالتطبيق على مُنظّمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.**

الأهمية العملية

1. **محدودية الدراسات التي تناولت مشكلة التدريب في مُنظمات المجتمع المدني عموماً وفي حضرموت خاصة؛ إذ إنَّ غالبها طبقت في منظمات حكومية وشركات خاصة.**
2. **تتناول هذه الدراسة أثر التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي الذي يُعد موضوعاً مهماً بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي يؤمل أن تتحقق جراءه من زيادة في إنتاجية العامل، وإتقانه لعمله، واستعداده لبذل كل ما لديه لتحقيق أهداف المنظمة قيد الدراسة ... إلخ.**
3. **إبراز الدور المحوري لمُنظّمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في محافظة حضرموت.**

النموذج المعرفي للدراسة

من مراجعة الدراسات السابقة وما ذكر في الاطار النظري المتعلق بمتغيريها ، جرى بناء نموذج الدراسة ، والذي يتكون من المتغير المستقل (جودة التدريب) والمتغير التابع (فاعلية الأداء الوظيفي) المتغير المستقل (جودة التدريب)، والمتغير التابع (فاعلية الأداء الوظيفي) ويتضح ذلك من الشكل (1).



شكل رقم (1) نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة (بوسمينة وسفاري، 2022م ـ وبابحير، 2021م ـ بن داني، 2009م).

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة التدريب وفاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت، وينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تحديد الاحتياجات التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**

2- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تصميم البرامج التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**

3- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تنفيذ البرامج التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**

4- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم البرامج التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لأنهما المنهجان الملائمان والأكثر استخدامًا في الدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت ساحلًا ووادياً، البالغ عددهم (780) فردًا.

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة من العاملين في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت والبالغ عددهم (780) ، تم استخدام العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع (258) استبانة على عينة الدراسة، استرجع منها (234) استبانة صالحة للتحليل من العينة المطلوبة وبنسبة (90.7٪)

جدول (1) يوضح عينة الدراسة الصالحة للتحليل

مُنظمات المجتمع المدني	الموزعة	غير صالحة للتحليل	صالحة للتحليل
الإجمالي	258	24	234
النسبة	٪100	9.3	90.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2024م.

أداة الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة كأداة لجمع البيانات بالاعتماد على ما جاء في الدراسات السابقة ، كما تم عرضها على مجموعة من المحكمين لإبداء ملاحظاتهم عليها وتعديل ما يلزم، وقد تكونت الاستبانة من جزئين، الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية ويضم البيانات حول الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، والجزء الثاني حول قياس متغيرات الدراسة، إذ شمل مقياس المتغير المستقل جودة التدريب (28) فقرة، وشمل مقياس المتغير التابع فاعلية الأداء الوظيفي (28) فقرة، كما تم التأكد من صدق الأداة وثباتها، إذ كانت قيمة معامل الثبات الإجمالية (0.976)، وهذا مؤشر يدل على تمتع أداة الدراسة بمعامل ثبات مرتفع وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تتمثل في الأبعاد والجوانب والمتغيرات التي تتناولها الدراسة وهي جودة التدريب بأبعادها (تحديد الاحتياجات التدريبية، تصميم البرامج التدريبية، تنفيذ البرامج التدريبية، تقييم البرامج التدريبية) وفاعلية الأداء الوظيفي بأبعادها (المثابرة والمواظبة في العمل، الدقة والجودة في الإنجاز، التحفيز، العمل بروح فريق العمل).

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضْرموت.

الحدود الزمنية: خلال الفترة من (2024م - 2025م)

الحدود البشرية: تم إجراء هذه الدراسة على العاملين في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

الدراسات السابقة

1. دراسة (Alenoghena & Aliu, 2023) بعنوان: تدريب الموظفين والأداء التنظيمي لبنوك الودائع المالية المختارة في ولاية لاغوس – نيجيريا.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحقيق في تأثير تدريب الموظفين في الأداء التنظيمي لبنوك الودائع المالية المختارة في ولاية لاغوس، نيجيريا. تم استخدام تصميم بحث مسح مقطعي في الدراسة. يتألف السكان من 450 من موظفي الإدارة الوسطى والعليا في البنوك المختارة لأدائهم المتسق والاستثنائي في فئات الأداء الرئيسة، مثل الربحية وجودة الأصول وجودة الخدمة والكفاءة. تم جمع البيانات باستخدام استبيان تم التحقق من صحته، وكان معدل الاستجابة (76.9٪)، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي لتحليل البيانات، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين تدريب الموظفين وأداء المنظمة، وأن تدريب الموظفين كان له تأثير ذو دلالة إحصائية في الأداء التنظيمي لبنوك الودائع المالية المختارة.

2. دراسة (بوسمينة وسفاري، 2022م) بعنوان: دور التدريب في تحسين أداء العاملين في المؤسسة - الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التدريب على أداء العاملين في شركة الخطوط الجوية الجزائرية - قاعدة وهران، حيث تناولت أبعاد التدريب الأربعة وهي(تحديد الاحتياجات التدريبية، وتصميم البرامج التدريبية، وتنفيذ التدريب، وتقييم فعالية التدريب)، وتناولت أداء العاملين بأبعاده (بعد شخصية العاملين، بعد سلوك العاملين وبعد نتائج العاملين)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توزيع استبانة على عينة مكونة من (150) فرد، واستعيد منها (121) استبانة صالحة للتحليل، بنسبة استجابة بلغت 80٪، وبعد معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين التدريب وأبعاد أداء العاملين بجميع أبعاده.

3. دراسة (Alhidayatullah, 2022) بعنوان: دور التدريب الوظيفي في تحسين أداء الموظفين - إندونيسيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير كل متغير مستقل، أي تدريب المدربين، والمتدربين، والمواد التدريبية، وطرق التدريب، وأهداف التدريب، وبيئة التدريب في أداء العمل للموظفين. استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج الكمي مع طريقة الاستبيان، أجريت هذه الدراسة في إندونيسيا على مجموعة من المؤسسات الحكومية، إذ تكونت العينة من (347) فردًا، تم تحليل البيانات المستخدمة عبر تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بناءً على الاختبار الجزئي لمتغيرات مدرب التدريب، والمواد التدريبية، وطرق التدريب، وأهداف التدريب، وبيئة التدريب، وهناك تأثير إيجابي ومهم في أداء الموظف، في حين لا يوجد تأثير معنوي لمتغير المتدرب في أداء عمل الموظف، وفي الوقت نفسه تم (اختبار F) لمدرب التدريب والمتدرب والمواد التدريبية وطرق التدريب وأهداف التدريب وبيئة التدريب، وكان له تأثير إيجابي ومهم في أداء الموظف.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

4. دراسة (بابحير، 2021م) بعنوان: أثر التدريب في الولاء التنظيمي - اليمن.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر التدريب في الولاء التنظيمي بمنظمات القطاع الثالث بمحافظة حضرموت، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بهذه الدراسة بغرض جمع البيانات المتعلقة باتجاهات المستجيبين نحو مستوى التدريب، والمتمثل في (تحديد الاحتياجات التدريبية، تصميم البرامج التدريبية، تنفيذ البرامج التدريبية، تقييم البرامج التدريبية) ومستوى الولاء التنظيمي المتمثل (الولاء العاطفي، الولاء الاستمراري، الولاء الأخلاقي) في منظمات القطاع الثالث بمحافظ حضرموت. تكون مجتمع الدراسة من المديرين والموظفين بمنظمات القطاع الثالث بمحافظة حضرموت، والذي بلغ عددهم (2000) موظف، تم اختيار عينة عشوائية عدد أفرادها (322) موظفًا، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها: أن مستوى التدريب في منظمات القطاع الثالث جاء مرتفعًا، كما أظهرت الدراسة أن مستوى الولاء التنظيمي في منظمات القطاع الثالث بمحافظة حضرموت جاء مرتفعًا، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لجميع أبعاد التدريب، المتمثلة بـ (تحديد الاحتياجات التدريبية، تصميم البرامج التدريبية، تنفيذ البرامج التدريبية، تقييم البرامج التدريبية) في الولاء التنظيمي في منظمات القطاع الثالث بمحافظ حضرموت.

5. دراسة (الطاهر وأحمد ، 2021م) بعنوان: أثر التدريب في الأداء الإبداعي للعاملين في شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة - الأردن.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التدريب في الأداء الإبداعي للعاملين بشركة الكهرباء الأردنية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت العينة من (60) فردًا، وقد توصلت الدراسة إلى إثبات الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدريب والأداء الإبداعي، وأن أبعاد التدريب والأداء الابداعي ذات أثر إيجابي حسب رأي المبحوثين، وهناك علاقة إيجابية بين التدريب وأبعاده المختلفة (كفاءة المتدرب، الموضوعات التدريبية، الاحتياجات التدريبية، أسلوب التدريب) والأداء الإبداعي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يأتي:

1. أنَّ هذه الدراسة تُعد من الدراسات القليلة أو المحدودة – في حدود علم الباحثين – التي درست موضوع أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

2. اختلاف مجتمع الدراسة الحالية وعينتها وهم الموظفين في مُنظمات المجتمع المدني محافظة حضرموت عن مجتمع وعينات الدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم التدريب

يعرّف التدريب بانه "عملية منتظمة تهدف إلى تزويد العامل بالمعرفة المتخصصة، وتطوير المهارات وتغيير السلوك لأداء عمله الحالي أو المستقبلي، بما يساعد على تحقيق غايات المنظمة. (منظمة العمل الدولية، 2016، 57)، فالتدريب هو المجهود الذي يؤدي إلى زيادة المعرفة والمهارات والقدرات في الموظفين والمديرين، بحيث يصبح كل

فرد منهم أكثر كفاءة في أداء العمل الموكل إليه. فالموظف الجديد يكتسب المهارة، والموظف الذي على رأس العمل سنوات يزيد من قدرته الإنتاجية، وهو نشاط معني بتدريب الأشخاص ومساعدتهم ليكونوا أكبر ثقة ومقدرة في حياتهم وفي وظائفهم" (الشريف وآخرون، 2022، 8).

ويمكن للباحث تعريف التدريب بأنه "عملية مستمرة ومنظمة، تقوم بها مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت بتنمية أفرادها العاملين فيها وتطويرهم، عن طريق إكسابهم معارف ومهارات وأفكار تنمي من إدراكهم لطبيعة العمل، وتمكينهم من معرفة اللازمة؛ لتحسّن من أدائهم للمهام المطلوبة بكفاءة وفاعلية".

أبعاد التدريب

تحديد الاحتياجات التدريبية

يُسهم تحديد الاحتياجات التدريبية بدقة في جعل البرامج التدريبية أكثر واقعية وفعالية، مما يُقلل من الهدر في الجهد والموارد المالية. وتبرز الحاجة إلى التدريب نتيجةً للتوسع في نطاق الأعمال، مما يستدعي تعيين موظفين جدد يحتاجون إلى تأهيل مناسب، أو لتعويض النقص في القوى العاملة بسبب ترك بعض الموظفين لوظائفهم، مما يتطلب تدريب الموظفين الجدد، كما يُعد التدريب عملية مستمرة لا تقتصر على الموظفين الجدد فحسب، بل تشمل أيضًا الموظفين القدامى على مختلف المستويات الإدارية، لضمان مواكبة التطورات ورفع مستوى الأداء بشكل دائم. (أبو شيخة، 2017، 267) يعرف الاحتياج لغة بأنه "الافتقار والنقص، والحاجة" ويعني "القصور عن المبلغ المطلوب"، والاحتياج هو "ما يتطلبه الشيء لاستكمال نقص أو قصور فيه" (عطابي وآخرون، 2018، 884).

ويرى الباحث أن تحديد الاحتياجات التدريبية في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت هو عملية حيوية لضمان فعالية التدريب وتحقيق أهدافه، تتضمن هذه العملية تحديد الفجوات بين المهارات والمعرفة الحالية للعاملين والمتطوعين، والمهارات والمعرفة المطلوبة لأداء مهامهم بكفاءة.

تصميم البرامج التدريبية

تأتي عملية تصميم البرامج التدريبية بعد تحديد الاحتياجات التدريبية، والتي تتضمن مواضيع عدّة، أهمها تحديد أهداف البرنامج التدريبي، تحديد المحتوى التدريبي، تحديد أساليب التدريب، تحديد المدربين والمتدربين في البرامج، وأيضًا تحديد تكلفة التدريب وميزانيته، كما يأتي: (بولودان وآخرون، 2018، 29)

1. **تحديد أهداف البرنامج التدريبي:**

تعد الخطوة الأولى في تحديد البرنامج التدريبي وتصميمه، وهناك طريقة لتحديد الأهداف تعرف بالطريقة الذكية لتحديد الأهداف عبر قاعدة smart، وحتى تكون الأهداف ذكية أو لابد من تحديدها من جميع الأوجه وربطها بكميات قابلة للقياس وأن تكون ممكنة الإنجاز وفق الإمكانيات و مزمنة.

2. **إعداد محتوى التدريب:**

إن محتوى البرامج تحدده الأهداف الموضوعة ويتضمن (المهارات والمعارف المتعلقة بالعمل، وظروف المنظمة، والطرق والأساليب التي يمكن استخدامها لتطوير الأداء وتحسينه، وأنماط السلوك والاتجاهات المتوقع تنميتها).

ويرى الباحث أن تصميم البرامج التدريبية في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت يتطلب اتباع منهجية محددة تضمن تحقيق أهداف التدريب وتلبية احتياجات المستفيدين، ويجب أن يبدأ تصميم البرنامج التدريبي بتحليل

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

دقيق للاحتياجات التدريبية للمستفيدين، وذلك من خلال تحديد الفجوات بين المهارات والمعرفة الحالية والمطلوبة، ويجب اختيار أساليب التدريب التي تتناسب مع طبيعة المحتوى التدريبي واحتياجات المستفيدين.

تنفيذ البرامج التدريبية

بعد الانتهاء من التهيئة لتنفيذ البرنامج التدريبي، وعندما يحل موعد التنفيذ، يلزم القيام بمجموعة من المهام والفعاليات منها ما يأتي: (ساسي، 2017، 81-82)

1. فعاليات اليوم الأول أو يوم الافتتاح: إذ يُعد اليوم الأول أي يوم الافتتاح لتنفيذ الدورة التدريبية أو البرنامج التدريبي أكثر الأيام أهمية، إذ يؤثر في انطباعات جميع الأفراد وردود أفعالهم، من ذوي العلاقة بالبرنامج، سواء من داخل الشركة أم خارجها، من المشاركين أم المدربين أم غيرهم.
2. فعاليات بقية الأيام الأخرى من الدورة: وهي فعاليات تكون مصاحبة للبرنامج التدريبي خلال أيام التنفيذ وفق الجدول الزمني المحدد، وتستمر حتى اختتام وتقويم البرنامج أو الدورة التدريبية، وتتمثل هذه الفعاليات في الاتصال بالمدربين وتأكيد مواعيد وجودهم، وتأمين وسائل نقلهم، وحل المشكلات قبل ظهورها أمام المتدربين، وتأمين نجاح الزيارات الميدانية لمواقع العمل والتنسيق مع المعنيين، وتسهيل مراجعة المتدربين للمكتبة وحصولهم على المراجع والكتب اللازمة لهم، وجمع استمارات المعلومات المطلوبة من المدربين والمتدربين واستمارات التقويم أثناء التنفيذ... إلخ.

تقييم البرامج التدريبية

يعد تقييم البرامج التدريبية عملية ضرورية لقياس فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، ويرتبط التقييم ارتباطًا وثيقًا بتخطيط التدريب الذي يسبقه، حيث يتم تحديد الأهداف بناءً على الاحتياجات التدريبية الفعلية (تنمية المهارات، المعلومات، السلوك، الاتجاهات)، ويشمل التخطيط تحديد الأهداف، تصميم البرامج، وتحديد المحتوى والأساليب. بعد التنفيذ، يأتي التقييم لتحديد مدى نجاح التدريب وتزويد الإدارة برؤى لتحسينه. (ساسي، 2017، 85)

ويرى الباحث أن تقييم البرامج التدريبية في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت يمثل خطوة أساسية لضمان تحقيق أهداف التدريب وتحسين أدائه، وتتضمن أهداف التقييم عادةً قياس مدى تحقيق أهداف التدريب، وتحديد نقاط القوة والضعف في البرنامج التدريبي، وتقديم توصيات لتحسينه.

مفهوم الأداء الوظيفي

يُعرَّف مفهوم الأداء الوظيفي بأنه: "نشاط يمكن الفرد من إنجاز المهمة أو الهدف المخصص له بنجاح، وبتوقف ذلك على القيود العادية للاستخدام المعقول للموارد المتاحة". (النعيمي، 2023، 43)

كما يعرف بأنه "الأثر الصافي للجهود التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور أو المهام والذي بالتالي يشير إلى درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد" (بوشليق ومحمد، 2015، 6).

ويُعرِّف الباحث الأداء الوظيفي بأنه: قدرة الفرد على تحقيق أهداف مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت من خلال جهوده المبذولة وسلوكه داخلها.

أبعاد الأداء الوظيفي

بُعد المثابرة والمواظبة في العمل

المواظبة والمثابرة في العمل تنبعان من التزام الفرد تجاه وظيفته، وهو حالة نفسية ورغبة في بذل الجهد لتحقيق أهداف المنظمة. المواظبة تعكس الالتزام بمواعيد العمل، بينما المثابرة تجسد الجدية والتفاني وتحمل المسؤولية وانجاز المهام في وقتها، بالإضافة إلى الحاجة إلى التوجيه لتقييم الأداء. وتكمن أهميتهما في كونهما محفزًا للحماس والجد، وعاملًا للانضباط الذاتي الذي يعزز الالتزام بالأداء الكامل (بن داني، 2020، 18)، وتعني المثابرة والمواظبة "الاستمرار في العمل، وبذل الجهد المتواصل؛ لتحقيق الأهداف المرجوة رغم الصعوبات والتحديات، مع الالتزام بالحضور والانتظام في أداء المهام" (العميان، 2019، 145)

ويرى الباحث أن بُعد المثابرة والمواظبة في العمل يعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق الأداء الفعّال داخل مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت ، والذي يعكس مدى التزام الأفراد بالعمل واستمرارهم في أداء المهام رغم التحديات والصعوبات، والمثابرة تشير إلى قدرة الموظف على مواجهة التحديات والعقبات دون استسلام، بينما تعكس المواظبة مدى انتظامه والتزامه بالعمل وفق الجداول الزمنية والمهام الموكلة إليه.

بُعد الدقة والجودة في الإنجاز

يقصد بإنجاز العمل الطريقة التي يؤدي بها الفرد عمله، ويقاس ببعض الحركات والوسائل والطرق التي يقوم بها العامل في أدائه لعمله (بوشليق ومحمد، 2015، 46)، وتعد دقة الأداء مقياسًا يوضح مدى تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة من العمليات والأنشطة التشغيلية والإدارية التي يقوم بها العاملون والأقسام داخل المنظمة (قدور، 2020، 12)، وتمثل جودة الأداء مدى مطابقة أداء العامل لما هو منتظر منه (مستوى أداء العامل)، وتنعكس أيضًا على مدى تلبية رغبات العملاء (بلقاسم وحاج، 2017، 10)

ويرى الباحث أن بُعد الدقة والجودة في الإنجاز يعد من الركائز الأساسية لتحقيق الفاعلية والكفاءة في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، إذ يعكس مدى التزام الأفراد بالمعايير المهنية والأخلاقية في أداء المهام والأنشطة. فالدقة تشير إلى تنفيذ الأعمال وفقًا للمواصفات المطلوبة دون أخطاء، بينما تعبر الجودة عن تقديم خدمات ذات قيمة عالية تلبي احتياجات المستفيدين وتعزز سمعة تلك المنظمات.

بُعد التحفيز

التحفيز هو المحرك الأساسي لسلوك الأفراد، فالتحفيز يسهم في جعل الأفراد يتنافسون لتقديم أفضل ما لديهم ليحصلوا على المكافآت الأفضل، لذا يعرف التحفيز بأنه مجموع الدوافع، الرغبات، الحاجات، والتفضيلات سواء الداخلية أو الخارجية التي تحث الفرد على العمل المناسب، كما عرف كذلك بأنه المحرك الذي يدفع الفرد لإشباع حاجاته ولتحقيق رغباته أو الإجابة عن طلباته التي توجهه (شنافي، 2015، 162).

ويرى الباحث أن بُعد التحفيز يعد من العوامل الجوهرية التي تؤثر في الأداء الوظيفي لموظفي مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت ، والذي يسهم في زيادة الإنتاجية، وتعزيز الولاء المؤسسي، وتحقيق الأهداف بكفاءة. فالموظفون الذين يشعرون بالتحفيز يكونون أكثر التزامًا وإبداعًا في أداء مهامهم، مما ينعكس إيجابيًا على أداء تلك المنظمات بشكل عام.

بُعد العمل بروح فريق العمل

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

يعد مفهوم العمل الجماعي مفهوماً قديماً، فالإنسان منذ القدم عاش في جماعات لغرض تحقيق منافع شخصية وجماعية، ولتحقيق هذه المنافع كان لابد من العمل الجماعي لتحقيقها، ونجد أن المنظمات اليوم تقوم على العمل الجماعي؛ لتحقيق الأهداف المسطرة، فلا يمكن للعامل أن يحقق أهداف المنظمة إلا عن طريق تقسيم تلك الأهداف إلى صغيرة يمكن لكل فرد العمل عليها، ذاك أن فرق العمل من أشكال التعاون إذ يتم فيها السماح لكل فرد بالمشاركة في إنجاز العمل، وأن يجربوا ما لديهم من قدرات؛ لتحقيق الهدف، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم، وتبقى فاعلية فرق العمل متوقفة على حسن اختيار أعضائه، وحسن مشاركتهم (معتوقي، 2016، 53).

ويرى الباحث أن بُعد العمل بروح فريق العمل يُعد من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز فاعلية مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت ، إذ يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز بيئة العمل الإيجابية. فالتعاون بين الأفراد داخل المنظمة يساهم في تحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية، مما يعزز من استدامة تلك المنظمات وتأثيرها في المجتمع.

اختبار فرضيات الدراسة

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

جدول (2): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر بُعد تحديد الاحتياجات التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل الانحدار b	مستوى الدلالة Sig
تحديد الاحتياجات التدريبية	فاعلية الأداء الوظيفي	0.96	0.89	0.000

تشير بيانات الجدول (2) إلى وجود علاقة ارتباط قوية جداً وإيجابية بين تحديد الاحتياجات التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.96)، ومعامل الانحدار (0.89)، مما يدل أنه كلما تم تحديد الاحتياجات التدريبية كلما أدى ذلك إلى رفع فاعلية الأداء بنسبة 89٪، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) تؤكد معنوية النموذج، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتحديد الاحتياجات التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت**".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى حرص المنظمات المبحوثة على تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية وتوجيه الجهود نحوها مما يستلزم تقديم التدريب الذي يلبي هذه الاحتياجات، والمساعدة في تحسين أداء العاملين بشكل مباشر لأنهم يكتسبون المهارات والمعرفة التي يحتاجونها تحديداً، وبالتالي تحقيق أهداف تلك المنظمات.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

جدول رقم (3): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر بُعد تصميم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل الانحدار b	مستوى الدلالة Sig
تصميم البرامج التدريبية	فاعلية الأداء الوظيفي	0.87	0.97	0.000

تشير بيانات الجدول (3) إلى وجود علاقة ارتباط قوية جداً وايجابية بين تصميم البرامج التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.87)، ومعامل الانحدار (0.97)، مما يدل أنه كلما تم تصميم البرامج التدريبية كلما أدى ذلك إلى رفع فاعلية الأداء بنسبة 97٪، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) تؤكد معنوية النموذج، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتصميم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت**".

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن برامج التدريب المصممة بعناية، تأخذ في الاعتبار أهداف المنظمة وأولياتها، وهذا التوافق بين أهداف التدريب وأهداف المنظمة يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق النتائج المرجوة، مما يضمن فاعلية الأداء الوظيفي الفردي والجماعي بشكل مباشر في تلك المنظمات.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالث:

جدول (4): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر بُعد تنفيذ البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل الانحدار b	مستوى الدلالة Sig
تنفيذ البرامج التدريبية	فاعلية الأداء الوظيفي	0.87	0.86	0.000

تشير بيانات الجدول (4) إلى وجود علاقة ارتباط قوية جداً وايجابية بين تنفيذ البرامج التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.87)، ومعامل الانحدار (0.86)، مما يدل أن عملية تنفيذ البرامج التدريبية تؤدي بلا شك إلى رفع فاعلية الأداء بنسبة 86٪، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) تؤكد معنوية النموذج، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتنفيذ البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت**".

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن تنفيذ البرامج التدريبية، يعني تطبيق تلك البرامج فعلياً وبالتالي تزويد العاملين بالمعارف والمهارات التي يحتاجونها لأداء مهامهم بكفاءة، وتعزز من فهم الموظفين لأساليب العمل الحديثة، وهذا ينعكس على إنتاجية الموظفين في تلك المنظمات.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

جدول (5): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر بُعد تقيم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل الانحدار b	مستوى الدلالة Sig
تقيم البرامج التدريبية	فاعلية الأداء الوظيفي	0.87	0.87	0.000

تشير بيانات الجدول (5) إلى وجود علاقة ارتباط قوية جداً وايجابية بين تقيم البرامج التدريبية وفاعلية الأداء الوظيفي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.87)، ومعامل الانحدار (0.87)، مما يدل أن أي عملية تقيم للبرامج التدريبية يؤدي إلى رفع فاعلية الأداء بنسبة 87٪، كما أن الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000) تؤكد معنوية النموذج، وبذلك

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لتقييم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن التقييم يحدد مدى تحقيق البرنامج التدريبي لأهدافه، والتعرّف على الجوانب التي كانت فعالة في البرنامج التدريبي والأخرى التي تحتاج إلى تحسين ، وهذا يساعد على تحسين البرامج التدريبية اللاحقة والذي سينعكس إيجابياً على رفع مهارات الموظفين و كفاءتهم ،فضلاً عن رفع مستوى الإنتاجية، كما يضمن أن البرامج التدريبية ستظل مواكبة للتغيرات في بيئة العمل أو الأولويات المؤسسية. وبالتالي زيادة فاعلية الأداء الوظيفي.

اختبار الفرضية الرئيسة:

تنص الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لجودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت.

جدول (6): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لأثر أبعاد جودة التدريب مجتمعة في فاعلية الأداء الوظيفي في مُنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

ت	المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار b	معامل الارتباط R	القيمة الاحتمالية sig
1	تحديد الاحتياجات التدريبية	0.69	0.98	0.000
2	تصميم البرامج التدريبية	0.11		
3	تنفيذ البرامج التدريبية	0.13		
4	تقيم البرامج التدريبية	0.32		

تشير بيانات الجدول (6) إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدًا ($R = 0.98$) بين جودة التدريب بجميع أبعاده وفاعلية الأداء الوظيفي، وتوضح معاملات الانحدار أن جميع الأبعاد لها تأثيرات متفاوتة، وكان أكبرها تحديد الاحتياجات التدريبية (0.69)، يليه تقيم البرامج التدريبية (0.32)، ثم تنفيذ البرامج التدريبية (0.13)، وأخيرًا تصميم البرامج التدريبية (0.11)، وكانت القيمة الاحتمالية ($Sig = 0.000$) تدل على معنوية النموذج، ما يدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$) لجودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمُنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت".

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المنظمات المبحوثة تولي اهتماما كبيراً في تجويد برامج التدريب لديها - بجميع أبعاده - وأنها تسعى من خلال التدريب إلى تقديم محتوى متطوّرًا ومناسبًا وملبي لاحتياجات الموظفين، مما يساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة و فاعلية ، كما يركز على المهارات العملية والمعارف التي يمكن تطبيقها مباشرة في العمل ، نظرًا لأنها تؤثر بشكل مباشر في تحسين كفاءة العمليات وتقليل الأخطاء، وهذا يؤدي إلى أداء وظيفي أفضل.

النتائج

نتائج تتعلق بالبيانات الأولية للدراسة

وفقًا للدراسة الميدانية واستجابة العينة من العاملين في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت المبحوثة توصل الباحث إلى الآتي:

1- يوجد اهتمام لدى منظمات المجتمع المدني بتوظيف كلا الجنسين، إذ إن غالبية أفراد العينة من جنس الذكور بنسبة (95.3٪)، في حين يتوافر جنس الإناث بنسبة (4.7٪).

2- يتمتع الأفراد العاملون في المنظمات المبحوثة بالشباب والحيوية والنشاط، إذ إن غالبية أفراد العينة تقل أعمارهم دون 40 سنة بنسبة (78.6٪).

3- يمتلك غالبية أفراد عينة الدراسة مؤهل بكالوريوس بنسبة كبيرة بلغت (76.1٪).

4- تتوزع وظائف أفراد العينة بين المستويات الإدارية والوظيفية، إذ بلغت نسبة الموظفين (61.1٪) في حين كانت القيادة الإدارية بنسبة (38.9٪).

5- يمتلك أفراد عينة الدراسة خبرات جيدة ومتنوعة، إذ إن تركيز خبرات العينة يتجه نحو فئات الخبرة الأدنى المتمثل في فئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة توافر (40.6٪)، في حين كانت غالبية العينة تزيد سنوات خبرتهم فوق 5 سنوات.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الأول للدراسة

ينص السؤال الفرعي الأول للدراسة: ما هو مستوى جودة التدريب في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة على هذا السؤال عن النحو الآتي:

1- ظهر أن مستوى توافر جودة التدريب كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.27)، وبوزن نسبي (85.3) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

2- ظهر أن مستوى توافر تحديد الاحتياجات التدريبية كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.21)، وبوزن نسبي (84.2) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الرابع بين أبعاد جودة التدريب.

3- ظهر أن مستوى توافر تصميم البرامج التدريبية كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.27)، وبوزن نسبي (85.5) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الثاني بين أبعاد جودة التدريب.

4- ظهر أن مستوى توافر تنفيذ البرامج التدريبية كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.32)، وبوزن نسبي (86.5) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الأول بين أبعاد جودة التدريب.

5- ظهر أن مستوى توافر تقيم البرامج التدريبية كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.25)، وبوزن نسبي (85.1) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الثالث بين أبعاد جودة التدريب.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الثاني للدراسة

ينص السؤال الفرعي الثاني للدراسة: ما هو مستوى الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- ظهر أن مستوى توافر فاعلية الأداء الوظيفي كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.30)، وبوزن نسبي (85.9) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

2- ظهر أن مستوى توافر المثابرة والمواظبة في العمل كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.26)، وبوزن نسبي (85.2) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الثاني بين أبعاد فاعلية الأداء الوظيفي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

3- ظهر أن مستوى توافر الدقة والجودة في الإنجاز كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.26)، وبوزن نسبي (85.2) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الثالث بين أبعاد فاعلية الأداء الوظيفي.

4- ظهر أن مستوى توافر التحفيز كان مرتفعًا بوسط حسابي (4.14)، وبوزن نسبي (82.9) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الرابع بين أبعاد فاعلية الأداء الوظيفي.

5- ظهر أن مستوى توافر العمل بروح فريق العمل كان مرتفعًا جدًا بوسط حسابي (4.36)، وبوزن نسبي (87.2) يدل على توافر بتقدير جيد جدًا لدى منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الأول بين أبعاد فاعلية الأداء الوظيفي.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الثالث للدراسة

ينص السؤال الفرعي الثالث للدراسة: ما أثر تحديد الاحتياجات التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- يشير معامل الارتباط الذي بلغ (0.96) أن بُعد تحديد الاحتياجات التدريبية له علاقة ارتباط قوية جدًا وطردية مع فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

2- يشير معامل التحديد الذي بلغ (91.9) أن بُعد تحديد الاحتياجات التدريبية له تأثير قوي جدًا في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الأول بين أبعاد جودة التدريب.

3- يشير معامل الانحدار الذي بلغ (0.89) أن بُعد تحديد الاحتياجات التدريبية له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في فاعلية الأداء الوظيفي بصورة منفردة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، حيث ظهر أن مستوى الأثر بدرجة مرتفعة جدًا.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الرابع للدراسة

ينص السؤال الفرعي الرابع للدراسة: ما أثر تصميم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- يشير معامل الارتباط الذي بلغ (0.87) أن بُعد تصميم البرامج التدريبية له علاقة ارتباط قوية جدًا وطردية مع فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.

2- يشير معامل التحديد الذي بلغ (76.1) أن بُعد تصميم البرامج التدريبية له تأثير قوية في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الثاني بين أبعاد جودة التدريب.

3- يشير معامل الانحدار الذي بلغ (0.97) إلى أن بُعد تصميم البرامج التدريبية له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في فاعلية الأداء الوظيفي بصورة منفردة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، إذ ظهر أن مستوى الأثر بدرجة مرتفعة جدًا.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الخامس للدراسة

ينص السؤال الفرعي الخامس للدراسة: ما أثر تنفيذ البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- يشير معامل الارتباط الذي بلغ (0.87) أن بُعد تنفيذ البرامج التدريبية له علاقة ارتباط قوية جداً وطردية مع فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.
2- يشير معامل التحديد الذي بلغ (74.9) أن بُعد تنفيذ البرامج التدريبية له تأثير قوي في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الأخير بين أبعاد جودة التدريب.
3- يشير معامل الانحدار الذي بلغ (0.86) إلى أن بُعد تنفيذ البرامج التدريبية له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في فاعلية الأداء الوظيفي بصورة منفردة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، إذ ظهر أن مستوى الأثر بدرجة مرتفعة جداً.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي السادس للدراسة

ينص السؤال الفرعي السادس للدراسة: ما أثر تقييم البرامج التدريبية في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- يشير معامل الارتباط الذي بلغ (0.87) أن بُعد تقييم البرامج التدريبية له علاقة ارتباط قوية جداً وطردية مع فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.
2- يشير معامل التحديد الذي بلغ (76.1) أن بُعد تقييم البرامج التدريبية له تأثير قوي في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، وفي الترتيب الثاني بين أبعاد جودة التدريب.
3- يشير معامل الانحدار الذي بلغ (0.87) إلى أن بُعد تقييم البرامج التدريبية له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في فاعلية الأداء الوظيفي بصورة منفردة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، حيث ظهر أن مستوى الأثر بدرجة مرتفعة جداً.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الرئيس الأول للدراسة

ينص السؤال الرئيس الأول للدراسة: ما أثر جودة التدريب على فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- يشير معامل الارتباط الذي بلغ (0.98) إلى أن متغير جودة التدريب بصورة مجتمعة له علاقة ارتباط قوية جداً وطردية فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.
2- يشير معامل التحديد الذي بلغ (95.1) إلى أن متغير جودة التدريب بصورة مجتمعة له تأثير قوي جداً في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت.
3- يشير معامل الانحدار الذي بلغ (1.24) إلى أن متغير جودة التدريب بصورة مجتمعة له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت، إذ ظهر أن مستوى الأثر بدرجة مرتفعة جداً.
4- ظهر أن بُعد تحديد الاحتياجات التدريبية كان أكثر أبعاد جودة التدريب تأثيراً في فاعلية الأداء الوظيفي بصورة مجتمعة بمعامل انحدار بلغ (0.69) ويشير إلى درجة تأثير مرتفعة.
5- ظهر أن بُعد تقييم البرامج التدريبية في المرتبة الثانية تأثيراً في فاعلية الأداء الوظيفي بين أبعاد جودة التدريب بصورة مجتمعة بمعامل انحدار بلغ (0.32) ويشير إلى درجة تأثير ضعيفة.
6- ظهر أن بُعد تنفيذ البرامج التدريبية في المرتبة الثالثة تأثيراً في فاعلية الأداء الوظيفي بين أبعاد جودة التدريب بصورة مجتمعة بمعامل انحدار بلغ (0.13) ويشير إلى درجة تأثير ضعيفة جداً.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

7- ظهر أن بُعد تصميم البرامج التدريبية في المرتبة الرابعة تأثيرًا في فاعلية الأداء الوظيفي بين أبعاد جودة التدريب بصورة مجتمعة بمعامل انحدار بلغ (0.11) ويشير إلى درجة تأثير ضعيفة جدًا.

نتائج تتعلق بالإجابة عن السؤال الرئيس الثاني للدراسة

ينص السؤال الرئيس الثاني للدراسة: هل توجد فروق بين استجابات المبحوثين حول أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة)؟ وقد تم الإجابة عن هذا السؤال على النحو الآتي:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت تعزى لمتغير الجنس.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت تعزى لمتغير العمر لصالح فئة العمر (من 40 إلى أقل من 50 سنة).

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول أثر جودة التدريب في فاعلية الأداء الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت تعزى لمتغير المسمى الوظيفي لصالح من يحملون مسمى موظف ومسمى مدير إدارة.

التوصيات

1. يستحسن الاستمرار في السياسات التدريبية الحالية في المنظمة دون انقطاع، وإعداد الموازنات وتخصصها للتدريب كون التدريب يعمل على تحسين الأداء بمستوى كبير، وتغطية الاحتياجات بحسب الأولوية.
2. يستحسن التركيز على قيام الموظفين بأداء المهام الموكلة إليهم طبقًا لمعايير الجودة المطلوبة.
3. يفضل العمل على قبول مساهمة الموظفين في تحديد الاحتياجات فهم من سيحصلون على التدريب الذي سوف يحسن من أدائهم.
4. يفضل الحفاظ على التواصل المنتظم مع الجهات التدريبية لتبادل الخبرات والآراء، كذلك الحرص على أن تكون أهداف البرنامج التدريبي واضحة للمتدربين.
5. يفضل العمل على متابعة أثر البرنامج التدريبي في المتدربين بشكل دوري، والعمل على تدوين الملاحظات لسلوك وكفاءة أداء المتدربين بعد التدريب.
6. يفضل منح مكافآت وحوافز للعاملين المبدعين الذي يقدم أفكار إبداعية تفيد بتطوير العمل.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

أبو شيخة، أ. ن. (2017). *إدارة الموارد البشرية*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

بابجير، أ. م. (2021). *أثر التدريب في الولاء التنظيمي: دراسة ميدانية على منظمات القطاع الثالث بمحافظة حضرموت* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حضرموت، اليمن.

بطرني، ل. (2021). *أثر التدريب على أداء العاملين: دراسة حالة فرع دمشق لنقابة المحامين* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

بلقاسم، أ.، &حاج، ن. (2017). *أثر التدريب على أداء العاملين: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

بن داني، ف. ز. (2020). *دور التدريب في تحسين الأداء الوظيفي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بسكرة، الجزائر.

بوزرقاطة، آ. (2019). *أثر التدريب على أداء العاملين: دراسة حالة موظفي مديرية جامعة محمد خيضر - بسكرة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

بوسمينة، آ.، &سفاري، أ. (2022). دور التدريب في تحسين أداء العاملين في المؤسسة - دراسة حالة الخطوط الجوية الجزائرية قاعدة وهران. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *8*(1)، 93-110.

بوشليق، أ.، &محمد، ب. (2015). *دور التكوين في تحسين أداء العاملين: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ورقلة، الجزائر.

بولودان، م.، &عبداللبوة، ز. (2018). *دور التدريب في تحسين أداء الموارد البشرية: دراسة حالة مديرية الحماية المدنية لولاية جيجل* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.

الجبوري، أ. (2018). تحليل فاعلية الأداء الوظيفي وعلاقته بالتحفيز في المنظمات. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، *1*(45)، 123-145.

خزام، د. (2020). *أثر التدريب في أداء العاملين: دراسة حالة قسم الدعاية الطبية في شركة يونيفارما للصناعات الدوائية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

ساسي، ا. (2017). دور أساليب ووسائل التدريب الحديثة في نجاح البرامج التدريبية: دراسة حالة على شركة الزاوية لتكرير النفط. *مجلة كلية الآداب*، *2*(24)، 77-96.

الشريف، و. ح. م.، فريد، أ. م.، &عبدالباسط، و. ف. (2022). دور التدريب في تنمية مهارة العاملين وأثره على الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة العلوم البيئية، جامعة عين شمس*، *51*(6)، 335-371.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2971

شنافي، ن. (2015). *دور تسيير المهارات في تحسين الأداء البشري بالمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، فرع جنرال كابل بسكرة*)أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

الطاهر، أ. ع.، &أحمد، ن. م. (2021). أثر التدريب في الأداء الإبداعي للعاملين في شركة الكهرباء الأردنية المساهمة العامة المحدودة: دراسة حالة محافظة العاصمة. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، *17*(1)، 479-494.

عطابي، ع. (2018). مفهوم الاحتياجات التدريبية وأساليب وأسس تحديدها في المنظمات. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *1*(35)، 843.854–

العميان، م. (2019). *السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال*. عمان: دار وائل للنشر.

قدور، ك. (2020). *القيادة بالتمكين وأثرها على أداء العاملين: دراسة ميدانية بالصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية بورقلة*)رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

معتوقي، ل. (2016). *مساهمة أنظمة العمل الجماعي في تحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية*)رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة باتنة، الجزائر.

منظمة العمل الدولية. (2016). *دليل المبادئ الأساسية للسلامة والصحة المهنية في بيئة العمل*)الطبعة الأولى باللغة العربية). جمهورية مصر العربية.

النعيمي، أ. م. (2023). *دور القادة في التدريب الوظيفي*)رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قطر، الدوحة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Alenoghena, R., & Aliu, A. (2023). Employee training and organisational performance of selected deposit money banks in Lagos State, Nigeria. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 5(2), 129–140.

Alhidayatullah, A. (2022). The role of job training in improving employee performance. Adpebi International Journal of Multidisciplinary Sciences, 1(1), 1–13.

الدلالات البلاغية لإنابة حروف الجر بعضها عن بعض في بعض آيات القرآن الكريم

الاستـلام: 14/ 04 /2025
التحكيم: 04/ 07 /2025
القبـــول: 05/ 07 /2025

سمير محسن مثنى أحمد [1،*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] باحث لغة عربية ، جامعة العلوم والتكنولوجيا ، عدن، اليمن

* عنوان المراسلة: sameer84777@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

الدلالات البلاغية لإنابة حروف الجر بعضها عن بعض في بعض آيات القرآن الكريم

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة الدلالات البلاغية لإنابة حروف الجر عن بعضها في القرآن الكريم، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الآيات القرآنية التي ورد فيها حرف جر ناب عن حرف جر آخر، وركز البحث على الدلالات البلاغية لهذه الظاهرة اللغوية، وكيف تسهم في تعزيز المعنى والفهم للآيات القرآنية.

وصل البحث إلى عدة نتائج منها:

1. **إنابة حروف الجر تدل على أن أغلبية حروف الجر تنوب بعضها عن بعض دلاليًا.**
2. **تناوب حروف الجر في القرآن الكريم يتراوح بين السهولة والتعقيد.**
3. **التحليل السياقي والتقابل الاستدلالي بين الآيات يساعدان على اكتشاف التناوب في معاني حروف الجر.**

أوصى البحث بضرورة استكمال دراسة بقية حروف الجر في القرآن الكريم، وفي الشعر العربي.

الكلمات المفتاحية: ***الدلالات البلاغية، حروف الجر، الإنابة.***

Rhetorical Implications of Prepositions Interchangeability in the Holy Quran

Sameer Mohsen mothana ahmed [1, *]

Abstract:

This study aims to explore the rhetorical implications of prepositions interchangeability in the Holy Quran. Using a descriptive-analytical approach, the research analyzed Quranic verses where one preposition is used in place of another. The study focused on the rhetorical implications of this linguistic phenomenon and how it enhances the meaning and understanding of Quranic verses.

The research reached several conclusions, including:

1. Prepositions interchangeability indicates that most prepositions can substitute each other semantically.
2. The interchangeability of prepositions in the Quran ranges from simplicity to complexity.
3. Contextual analysis and inter-textual comparison facilitate discovering the interchangeability of prepositions' meanings.

The study recommends further research on the remaining prepositions in the Quran and exploring prepositions interchangeability in Arabic poetry

Keywords: *Rhetorical Meanings, Prepositions, Holy Quran.*

[1] Arabic Language Researcher, University of Science and Technology, Aden, Yemen

* Corresponding Email Address: sameer84777@gmail.com

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد البلغاء وإمام الفصحاء محمد صلى الله عليه وسلم،

وبعد:

ونحن نقرأ القرآن الكريم نقف مع آياته مستلهمين منه الدروس والعبر، مصححين به لغتنا، مقومين به ألسنتا، فما من حافظ للقرآن الكريم إلا وظهر أثر حفظه ذلك جلياً في خطابه وفصاحته، وما قرأ أحد القرآن إلا استقام لسانه، وحسن لفظه، وأجزل ذوقه، وامتلك مهارة القراءة في غير القرآن الكريم.

إن تدبر المعنى للقرآن للكريم خير معين على الثبات، وزيادة الإيمان، وعند قراءة القرآن تمر لفتات بلاغية، وأساليب بيانية، بعضها يفهمها القارئ، وكثير منها لا تفهم إلا للباحثين في اللغة والبلاغة وأصحاب دراية وعلم.

ومما نلاحظه أن لحروف الجر دلالات ومعاني وضعها علماء النحو وساروا عليها، ووقفوا على كثير من المسائل المتعلقة بهذه الحروف، وعن إمكانية إنابة بعضها مكان بعض من عدمه.

وما نريده في هذا البحث أن نقف مع بعض الآيات القرآنية التي ورد فيها حرف جر ناب عن حرف جر آخر، وقد تطرق لهذا كثير من العلماء ومنهم: (الرماني أبو الحسن 384هـ) في كتابه معاني الحروف، و(سيبويه 148هـ) في الكتاب، و (الفراء 146هـ) في معاني القرآن، وغيره من السابقين.

وما أريد أن أشير إليه في هذا البحث هو الدلالات البلاغية لإنابة حرف جر مكان آخر في القرآن الكريم، وهو مالم أجده مجموعاً في بحث واحد بحسب علم الباحث.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه يبحث عن الأسرار البلاغية لإنابة حرف جر مكان آخر في القرآن الكريم، وأهميتها من أهمية فهم القرآن الكريم، إضافة إلى رفد الطلبة والباحثين ببعض المعاني والمفاتيح التي قد يستفيدون منها خلال حياتهم البحثية.

سؤال البحث:

وحتى تكون الاستفادة واضحة وجلية نحاول أن نجيب على تساؤلات هذا البحث:

هل هناك أغراض ودلالات بلاغية لإنابة حرف جر مكان آخر؟

ما سر استخدام حرف جر مكان آخر في بعض الآيات القرآنية؟

المنهجية

اعتمد هذا البحث على المنهج النوعي لدراسة واقع الابتكار الاجتماعي في اليمن؛ من أجل استكشاف وفهم العوامل والعمليات والظواهر المرتبطة بالابتكار الاجتماعي، عبر تحليل تجربة مختبر الابتكار الاجتماعي، عن طريق المقابلة وتحليل الوثائق والتقارير ذات الصلة. ويركز المنهج النوعي على تحليل وتفسير البيانات والمعلومات للوصول إلى استنتاجات موضوعية، بالاعتماد على تفكيك الظواهر البحثية إلى مكوناتها الأساسية وفهم العلاقات والتفاعلات بينها. وذلك عبر دراسة المفاهيم والنظريات وتحليل العوامل المؤثرة بهدف الإحاطة بالمشكلة البحثية والإجابة عن تساؤلاتها.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة في القرآن الكريم مستدلًا بما قاله أهل النحو والبلاغة وكتب التفسير.

وأخذ الباحث بعض الدلالات البلاغية لبعض حروف الجر التي كثر إنابة بعضها عن بعض، ومنها: (من، إلى، عن، على، في) كونها أكثر حروف الجر تناوبًا وتداولًا في لغتنا العربية، تاركًا للباحثين مجالًا كبيرًا لاستكمال ما لم نتمكن من الحديث عنه في هذا البحث، وقد قسمت البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، سائلًا المولى التوفيق والسداد.

المبحث الأول

الحرف لغة واصطلاحًا إضافة إلى آراء العلماء في الإنابة

الحرف لغة واصطلاحًا

الحَرْفُ مِن كُلِّ شَيْءٍ: طرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّهُ، ومِن ذلك حِرْفُ الجَبَل، وهو: أعْلاهُ المُحدَّدُ (الزَّبيدي، ب. ت، 33/128).

الحَرْفُ: وَاحِدُ حُرُوفِ التَّهَجِّي الثَّمَانِيَةِ والعِشْرِين، سُمِّيَ بالحَرْفِ الذي هو في الأَصْلِ الطَّرَفُ والجانبُ (الزَّبيدي، ب. ت، 33/ 128).

الحَرْفُ: النَّاقةُ الضَّامِرةُ الصُلبَةُ، شُبِّهتْ بحَرْفِ الجَبَل، زادَ الزَّمَخْشَرِيُّ: في هُزَالِها ومَضَائِهَا في السَّيْر، وفي اللِّسَان: هي النَّجيبَةُ المَاضِيَةُ التي أَنْضَتْهَا الأَسْفَارُ شُبِّهَتْ بحَرْفِ السَّيْفِ من مَضَائِها ونَجَائِهَا ودِقَّتِها، أو هي المَهْزُولَةُ (الزَّبيدي ب. ت، 23/ 128).

والحَرْفُ عِنْدَ النُّحَاةِ أي في اصْطِلاحِهم: ما جاءَ لِمَعْنًى لَيْسَ باسْمٍ ولا فِعْل وما سِواهُ مِن الحُدُودِ فاسِدٌ، والحَرْفُ: ما دَلَّ على مَعْنًى في غَيْرِه ومن ثَمَّ لم يَنْفكَّ عن اسْمٍ أو فِعْلٍ يَصْحَبُه إلاَّ في مَوَاضِعَ مَخْصُوصةٍ حُذِفَ فيها الفِعْلُ واقْتُصِرَ على الحرفِ فجَرَى مَجْرَى النَّائِبِ، نحو قَوْلِك: نَعَمْ وبَلَى (الجرجاني، 1405، صـ85).

إن مفهوم إنابة حرف جر مكان حرف آخر ورأي النحاة في ذلك الأصل في حروف الجر أن يكون لكلّ حرف منها مكانٌ يحله، ومعنًى يؤدّيه حين تركيبه مع غيره؛ لأنّ الحرف بصفة عامّة: هو ما دلّ على معنًى في غيره، غير أنّ العرَب تتوسّع فيها، فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربَت المعاني قبل تحديد ما يشير إليه التناوب من معنى فمن المفيد الإشارة إلى تقسيم الأفعال العربية من حيث اللزوم والتعدي نظرًا لأن التناوب من ضمن هذا المبحث.

المعروف أن الأفعال العربية من حيث لزومها وتعديتها تنقسم إلى قسمين: الفعل اللازم والفعل المتعدي. الفعل اللازم هو "ما يليه فاعل مرفوع فقط، إما على أنه قائم به مثل: حسن زيد - قبح عمرو، وإما على أنه واقع منه مثل: قعد زيد - جلس عمرو" (ابن جني، ب. ت، 2/306 ـ 309)، و(الباقولي، 1420هـ، 3/ 806).

أما الفعل المتعدي فهو "ما يليه فاعل مرفوع، ومفعول به منصوب أو جار ومجرور"(المرادي،1992م، صـ46)، و(ابن هشام، 1985م، صـ151).

اختلف النحاة في شأن الفعل المتعدي بحرف الجر فبعضهم جعله قسمًا ثانيًا للأفعال المتعدية كما تقدم ذكره، وبعضهم ضمه إلى الأفعال اللازمة، وقد ذهب د. شوقي ضيف إلى أن الرأي الأول هو الأرجح وقال: "لأن الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع على المفعول به، فإذا قلت مثلًا: "لفظ زيد بالكلام - لفظ زيد الكلام، كان اللفظ - أي النطق - في الجملتين واقعًا على الكلام (الأخفش، ب. ت، 1/205 – 206)، و(الطبري، 2000م، 1/ 298 – 299)، و(ابن السراج، ب. ت، / 414 - 415).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

وقد ذهب إلى ما يخالف هذا الرأي بعضهم الآخر، منهم أحمد عبد الستار الجواري حيث يرى أن الفعل المتعدي بحرف الجر قسم من أقسام الأفعال اللازمة لأنه يتسم بضعف معنى الحدث والزمن فيقل تصرفه في الأزمنة المختلفة، وبذلك يضعف تمكنه من الفعلية والحدوث، فلا يتعدى إلا بواسطة (الفراء، ب. ت، 2/ 251، 299 - 300)، و(الزجاج، 1988م، 1/416 – 417)، و(ابن مالك، ب. ت، 2/345).

ويؤكد هذا الرأي د. إبراهيم السامرائي حيث يرى "أن الفعل أصله قاصر لازم ثم يصار من هذا الحالة إلى المتعدي (المرادي، 1992م، ص46)، و(ابن هشام، 1985م، ص150-151).

على الرغم من أن بين الرأيين شيئًا من التناقض إلا أنهما يشتركان في أن الفعل المتعدي بحرف الجر كان أصله لازمًا ثم يتجاوز فاعله ويتعدى إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، فالدكتور شوقي ضيف ضمه مع الأفعال المتعدية لأنه جاء بمثال يجوز فيه تعدية الفعل اللازم بنفسه وبحرف على السواء، بالإضافة إلى أنه سمى الفعل عند تعديته بالحرف لازمًا مما يؤكد أن الأصل فيه هو اللزوم، فلذلك يمكن تحديد ما يقصد بالفعل المتعدي بحرف الجر بالقول إنه فعل لازم يتعدى فاعله إلى مفعول به بواسطة حرف من حروف الجر؛ لأنه لا يتمكن من إيصال معناه إلى الاسم بعد فاعله بنفسه.

وتناوب حروف الجر كما سبق ذكره من موضوعات تعدية الأفعال اللازمة بحروف الجر، ويشير التناوب إلى نيابة حرف جر عن آخر، أو بدل حرف جر من آخر، أو استعمال الحروف بعضها مكان بعض.

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي لبعض آيات القرآن الكريم التي ورد فيها حرف جر ناب عن حرف جر آخر والأسرار البلاغية من ذلك.

الحرف الأول من حروف الجر حرف (من):

حرف (من) يدل أصلًا على الابتداء يقول ابن جني:" فمعنى من الابتداء تقول: سرت من البصرة، أي: ابتدأت السير من البصرة، وتكون تبعيضًا كقولك أخذت من المال أي بعضه، وتكون زائدة دخولها كخروجها نحو قولك ما جاءنا من أحد أي أحد" (ابن جني، 1972م، ص73).

ومما نريد أن نتحدث عنه هو دخول حرف الجر (من) مكان حرف آخر ودلالة ذلك بلاغيًا.

إنابة حرف الجر (من) عن حرف الجر(عن):

ومنه قوله تعالى: {الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} [قريش:4]، قال القرطبي أي: عن جوع (القرطبي، 2003م، 9/ 929)، و(الشوكاني، 1414هـ، 4/ 92)، وقوله تعالى: {فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ} [الزمر: 22]، أي: عن ذكر الله، ومثله ابن مالك بنحو: عدت منه، وأتيت منه، وبرئت منه، والباحث يبين الدلالة البلاغية لاستخدام حرف الجر هنا بدلًا عن آخر، وما السر في ذلك؟

أولًا: هذه الآية تتحدث عن أمرين عظيمين وهما الأمن والغذاء، وهما نعمتان عظيمتان، وبهما سبحانه استحق العبادة، ووروده نكرتان كما يقول ابن عاشور "للنوعية، لا للتعظيم، إذ لم يحل بهم جوع وخوف من قبل" (ابن عاشور، 2000م، 30/ 492). وقيل: التنكير في جوع وخوف؛ لشدتهما (ابن جزي، 1416هـ، 2641). ولذا جيء باستخدام حرف الجر (من) بدلًا عن حرف الجر (عن) ليدل على المجاوزة للحد الذي وصل إليه الأمر في العبادة كون الموضوع فيه وجه تعليل الأمر بتوحيدهم الله، بخصوص نعمة هذا الإيلاف مع أن لله عليهم نعمًا كثيرة؛ لأن هذا الإيلاف كان

سبباً جامعاً لأهم النعم التي بها قوام بقائهم، ويشير حرف الجر (من) وكأن الجوع كانت ملاصقاً لهم ومجاوزا لحد الوصف الذي قد يوصف به الجائع، وهذا من الأسرار في إنابة حرف الجر (من) عن حرف الجر (عن).

ومن الأسرار أيضاً أن حرف الجر (من) يوحي أن جوعاً حصل لهم لم يحصل لغيرهم، مما يعكس أن الطعام المقدم لهم مناسب للجوع التي أحلت بهم.

ومن الأسرار التي يدل عليها حرف الجر (من) أن هناك جملة من المعاني حملتها الآية، فحرف الجر (من) يدل على الابتداء.

إنابة حرف الجر (من) عن حرف الجر (في):

ومنه قوله تعالى: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ} [الأحقاف: 4] أي: في الأرض، (الشوكاني، 1414هـ، 7/ 222).

أي: أروني ما تأثير ما تعبدونه في شيء أرضيّ بالاستقلال، أو شيء سماوي بالشِرْكة، حتى تستحق العبادة، يقول ابن عاشور: أي: أنبئوني شيئاً مخلوقاً للذين تدعون من دون الله في الأرض (القاسمي، 1418هـ، 8/ 437).

و{مَاذَا} كلمة مركبة من {مَا} الاستفهامية و {ذَا} التي بمعنى الذي حين تقع بعد اسم استفهام، وفعل الإرادة معلق عن العمل في المفعول الثاني والثالث بالاستفهام، والتقدير: أروني شيئاً خلقوه مما في الأرض (ابن عاشور، 2000م، 22/ 176)، والسر في استخدام حرف الجر (من) بدلاً من حرف الجر (في) هو لما الأمر معناه للتعجيز، إذ لا يستطيعون أن يروه شيئاً خلقته الأصنام، فيكون الأمر التعجيزي في قوة نفي أن خلقوا شيئاً ما، كما كان الخبر في بيت عبدة الوارد بعد الصلة قرينة على كون الصلة للتنبيه على خطأ المخاطبين. (ابن عاشور، 2000م، 22/ 176)، فحرف الجر يدل الدلالة التبعيضية التي من المستحيل أن تحصل، أو أن يستطيعوا أن يخلقوا بعض شيء، أي: أخبروني عن شركائكم أروني أي جزء خلقوا من الأرض حتى يستحقوا الإلهية والشِرْكة (الألوسي، 1415هـ، 11/ 374).

ومما يجدر الإشارة إليه في هذه الآية أن الصناعات التي تحدث في الأرض والتطور التكنولوجي كل هذا نوع من نعم الله وتوفيقه وإمداد الله للبشر بهذا العقل الذي يستخدم في إنشاء هذه الآلات، قال تعالى: {كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا} [الإسراء: 20].

الحرف الثاني من حروف الجر حرف (إلى):

هذا الحرف الثاني التي سيتناوله الباحث في توضيح معناه ومن ثم إنابته عن بعض حروف الجر، والأمثلة على ذلك من القرآن الكريم، ودلالة هذه الإنابة بلاغيًا.

حرف الجر (إلى) يدل على انتهاء الغاية مطلقًا، سواء النهاية الزمانية كقوله تعالى: {ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: 187] أم نهاية مكانية كقوله تعالى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} [المائدة: 6]، ويدخل ما بعدها بحكم ما قبلها إذا وجدت قرينة تدل على ذلك، (ابن السراج، 1988م، 1/ 408).

إنابة حرف الجر (إلى) عن حرف الجر (الباء):

ومن الأمثلة على دخول (إلى) الجارة وانابتها عن حرف الجر (الباء) قوله تعالى:{أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} [البقرة: 187]، فناب حرف الجر (إلى) عن الحرف (الباء) ومعناه الرفث بنسائكم، (الأخفش، ب. ت، 1/ 100)، وإنما يقال: "رَفَثَ بامرأتِه" ولا يقال: "إلى امرأته"، ومن المفسرين من قال: أن المقصود بالرفث "الإفضاء فعدى بـ إلى في قوله:{الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ}، ولا يقال رفث إلى كذا" (الأندلسي، 1420هـ، 1/ 94)، فحرف الجر (إلى) ناب عن حرف الجر (الباء) وذلك لعدم ذكر الجماع بصيغته التي تدل على التصاق البشرة بالبشرة والتي تتناسب معه حرف

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

الجر (الباء)، ولما كنى هنا عن الجماع بالرفث ناب الحرف عن الحرف، ولذا "فيحتمل أن يكون قولًا وأن يكون فعلًا، والأصل فيه أن يتعدى بالباء، وعدي بـ إلى لتضمنه معنى الإفضاء، ولم يجعل من أول الأمر كناية عنه لأن المقصود هو الجماع فقصرت المسافة، وايثاره هنا على ما كني به عنه في جميع القرآن من التغشية والمباشرة واللمس والدخول ونحوها استقباحًا لما وجد منهم قبل الإباحة، ولذا سماه اختيانًا فيما بعد" (الألوسي، 1415هـ، 1/ 461)"، وقد علمنا الله النزاهة في التعبير عن هذا الأمر حين الحاجة إلى الكلام فيه بعبارات مبهمة كقوله:{لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ، أفضى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ، دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، فلمَّا تغشَّاها حَمَلَتْ} (المراغي، ب. ت، 2/ 78)، ولذا يذكر الزجاج أنه "حمل فيه اللفظ على المعنى وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ" فعدى رفثًا بـ إلى حملًا على الإفضاء، وكما قال أفضى بعضكم إلى بعض كذا قال {الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ} (الزجاجي، ب. ت، 1/ 137)، ومن الدلالات التي تشير إليها إنابة حرف الجر إلى عن حرف الجر الباء بأن الآية وسبب نزولها تعالج قضية أكبر من قضايا الجماعة وهي المأكل والمشرب كما ذكر ذلك السيوطي، وحتى مصطلح الرفث يوحي فقط بقضاء الشهوة وانتهائها؛ وذلك لأن الصوم يخفف كثيرًا من الحاجة للمجامع بمفهوم الجماع.

إنابة حرف الجر (إلى) عن حرف الجر (في):

ومنه قوله تعالى: {لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ}[النساء:87]، فناب حرف الجر (إلى) عن حرف الجر (في)، وذلك ليتناسب مع ما دلت عليه (إلى) وذلك من انتهاء الحياتين الدنيا والبرزخ، والمعنى "(إلى) بمعنى (في)، (الأنصاري، ب. ت، 8/1)، و(الصبان، 1997م، 1/ 315)، أي: ليجمعنكم في يوم القيامة" الشوكاني، 1414هـ، 1/ 395)، وناب حرف الجر (إلى) عن حرف الجر (في) كما "أثبته أهل العربية ليجمعنكم في ذلك اليوم لا رَيْبَ فِيهِ أي: في يوم القيامة، أو في الجمع" (الألوسي، 1415هـ، 3/ 101)، والمعنى "ليبعثنكم من قبوركم وليحشرنكم إلى الحساب في يوم القيامة الذي لا شك في حصوله ووقوعه" (البغوي، 1420 هـ، 2/ 113).

إنابة حرف الجر (إلى) عن حرف الجر (اللام):

ومما ناب فيه حرف الجر (إلى) عن حرف اللام قوله تعالى: {قالوا نحْنُ أولو قوَّةٍ وَأولو بأسٍ شَدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فانظري مَاذا تأْمُرِينَ} [النمل: 33]، أي: والأمر لك، فناب حرف الجر (إلى) عن اللام وذلك لما له من دلالة بلاغية توحيه الآية عندما عرضوا عليها الحرب وردوا إليها الأمر، وهنا الدلالة تشير بأن العرض جاء من القوم وتم إرساله إليها فقط للإقرار من عدمه، ولم يكن الأمر لها وهي صاحبة المقترح، وهذا الذي يشير لها حرف الجر اللام، من أن الأمر إليها وذلك بقوله:{إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ} [النمل: 29]، والإلقاء لفظ يوحي فيه التلقي من أعلى أي: جهة عليا، ولذا ناسبها إليها لما فيه من الإطالة والليونة كما في حالة هذه الملكة التي "أنها أخذت بهذا الكتاب الذي ألقي إليها من حيث لا تعلم، والذي يبدو فيه الحزم والاستعلاء، وقد نقلت هذا الأثر إلى نفوس الملأ من قومها وهي تصف الكتاب بأنه «كريم» وواضح أنها لا تريد المقاومة والخصومة، ولكنها لا تقول هذا صراحة، إنما تمهد له بذلك الوصف، ثم تطلب الرأي بعد ذلك والمشورة! وعلى عادة رجال الحاشية أبدوا استعدادهم للعمل، ولكنهم فوضوا للملكة الرأي: {قالوا نحْنُ أولوا قوَّةٍ وأولوا بأسٍ شَدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فانظري ماذا تأْمُرِينَ} (قطب، 1412هـ، 5/ 2640).

ومما قيل أيضًا أنهم سلموا الأمر إلى نظرها مع ما أظهروا لها من القوة والبأس والشدة، وهذا يناسبه حرف الجر إلى لما فيه من المعاني التي توحي بالتأني واتخاذ القرار الصائب والمشارك مع القوم، بينما حرف الجر اللام يفيد السرعة والملكية والأحقية، وهذا ما لم تتضمنه الآية هنا.

الحرف الثالث من حروف الجر (على):

ومن الحروف الجارة حرف (على) والتي تدل على الاستعلاء الحقيقي والمجازي، (ابن السراج، 1988م، 1/ 408)، ومنه قوله تعالى: {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ} [المؤمنون: 22]، وقوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ} [البقرة: 253].

وما ورد فيه نيابة حرف الجر (على) على حرف جر آخر.

دخول حرف الجر (على) مكان حرف الجر (في):

وإن مما ناب فيه حرف الجر (على) مكان حرف الجر (في) قوله تعالى: {وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ} [البقرة: 102] أي: في ملك سليمان، (البغوي، 1997م، 1/ 127)، و(الشوكاني، 1414هـ، 1/ 148)، فمن العلماء من يتأول ويقول: "بمجيء على للظرفية، ومثل له بهذه الآية؛ لأن الملك وكذا العهد لا يصلح كونه مقروءًا عليه، ومن الأصحاب من أنكر مجيء (على) بمعنى (في) وجعل هذا من تضمين تتلو معنى تتقول، أو الملك عبارة عن الكرسي لأنه كان من آلات ملكه، فالكلام على حد قرأت على المنبر، والمراد بما يتلونه السحر" (الألوسي، 1415هـ، 1/ 337).

ومن الأسرار التي جعلت حرف الجر (على) يستخدم وينوب حرف الجر (في) وذلك لما توضحه هذه الآية بأنه لما كان السحر منتشراً في عهد سليمان وطغى على حالهم وأصبحت جزءًا من أعمالهم ويردون إليه أعمالهم استخدم حرف الجر (على) التي تفيد الاستعلاء، (الجياني، ب. ت، 2/ 214)، وأن السحر مسيطر عليهم، حتى أصبحوا لا يفرقون بين السحر والمعجزة، "وفشا ذلك في زمن سليمان عليه السلام حتى قالوا: إن الجن تعلم الغيب، وكانوا يقولون هذا علم سليمان وما تم لسليمان ملكه إلا بهذا العلم وبه سخر الجن والإنس والريح" (النسفي، 1997م، 1/ 65)، فكان الأولى هنا استخدام حرف جر يناسب هذه المعاني والتي لا يناسبها غيره.

ومما قيل في هذا ما ذكره ابن عاشور: "التلاوة قراءة المكتوب والكتاب وعرض المحفوظ عن ظهر قلب وفعلها يتعدى بنفسه {يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ} [الزمر: من الآية71] فتعديته بحرف الاستعلاء يدل على تضمنه معنى تكذب أي: تتلو تلاوة كذب على ملك سليمان، كما يقال: تقول على فلان أي: قال عليه ما لم يقله، وإنما فهم ذلك من حرف (على) (ابن عاشور، 2000م، 1/ 611)، وهو ما لا يفيده أي حرف جر آخر.

دخول حرف الجر (على) مكان حرف الجر (من):

ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ} [المطففين: 2]، قال الفرّاء: يريد اكتالوا من الناس، (الشوكاني، 1414هـ، 7/ 439)، و(الجوهري، 1987م، 6/ 2438)، أي: إذا أخذوا الكيل من الناس يأخذونه وافياً وزائداً على إيهام أن بذلك تمام الكيل، وإذا فعلوا ذلك في الكيل الذي هو أجلّ مقداراً، ففي الوزن بطريق الأوْلى (القاسمي، 1418هـ، 9/ 428).

والسر في استخدام حرف الجر (على) بدلًا من حرف الجر (من) للإشارة إلى ما فيه عملهم من المنكر ومن العلو والتكبر والقهر، شأن المتغلب المتحامل المتسلط الذي لا يستبرئ لدِينه وذمته، وهذه الإشارة لا يوحيه حرف الجر (من) الدالة على التبعيض، لأن التحايل في الكيل مشابهًا للسرقة، وهي عادة ذميمة فيهم هي الحرص على توفير مقدار ما يبتاعونه بدون حق لهم فيه، ولما كان اكتيالهم من الناس اكتيالًا يضرهم ويتحامل فيه عليهم ناب (على) مكان (من)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

للدلالة على ذلك. (النسفي، 1997م، 4/ 13)، فهؤلاء التجار يستغلون حاجة الفقراء، علماً أن استيفاء الحق أمر جائز لا يُنكره الشرع، غير أن استيفاء هؤلاء لحقوقهم ليس من باب المساواة، بل من باب التحامل عليهم بغرض القهر والإذلال، والأصل أن الفعل (اكتال) يتعدى

بحرف الجر (من) تقول اكتال فلان من فلانٍ قمحاً، يقول ابن عاشور: "وإنما عدي في الآية بحرف {على} لتضمين {اكْتَالُوا} معنى التحامل، أي إلقاء المشقة على الغير وظلمه، ذلك أن شأن التاجر وخلقه أن يتطلب توفير الربح وإنه مظنة السعة ووجود المال بيده، فهو يستعمل حاجة من يأتيه بالسلعة"، (ابن عاشور، 2000م، 30/ 169).

ومن الأسرار أيضاً أن حرف الجر (على) يشير إلى أن لأهل المال والمتعاملين بالربا درجة من التأثير والاستخفاف بحقوق وأموال الناس، مما يعكس درجة تقبل المجتمع لمعاملاتهم وتصويرهم للحرام بأنه أعلى درجات الحلال حتى يتقبلوه الناس، وكأنه نوع من الاستحقاق أو المسؤولية الاجتماعية التي تتم من قبل أهل الكيل.

وما يظهر أيضاً من الأسرار أن حرف الجر (على) يشير إلى أن المعاملة فيها نوع من الأمر والسلطة وضرورة التنفيذ.

الحرف الرابع من حرف الجر (عن):

وهي من الحروف الجارة، وتدل أصلاً على البعد والمجاوزة، يقال: رمى عن القوس، أي أبعده وجاوزه، (ابن السراج، 1988م، 1/ 408)، وقد ينوب هذا الحرف عن كثير من حروف الجر وذلك لأسرار بلاغية، سنتناول جزءاً منها.

دخول حرف الجر (عن) نيابة عن حرف الجر (الباء):

قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} [النجم: 3]، أي ما ينطق بالهوى، إنّ حرف الجر عن بمعنى الباء أي: بالهوى، (الشوكاني، 1414هـ، 7/ 66).

وهو كلام موجه من الله تعالى إلى المشركين الطاعنين في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم، ونفي النطق عن هوى يقتضي نفي جنس ما ينطق به عن الاتصاف بالصدور عن هوى، سواء كان القرآن أم غيره من الإرشاد النبوي بالتعليم والخطابة والموعظة والحكمة، ولكن القرآن هو المقصود لأنه سبب هذا الرد عليهم.

واعلم أن تنزيهه -صلى الله عليه وسلم- عن النطق عن هوى يقتضي التنزيه عن أن يفعل أو يحكم عن هوى؛ لأن التنزه عن النطق عن هوى أعظم مراتب الحكمة، ولذلك ورد في صفة النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه يمزح ولا يقول إلا حقاً، وهنا تم إبطال قولهم فحسن الوقف على قوله: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى} (ابن عاشور، 2000م، 27/ 97).

وما نريد أن نبينه هو سر إنابة حرف الجر (عن) عن حرف الجر (الباء) وذلك لما له من دلالة بلاغية تتلخص بتلك المعنى الحاصل عن الحرف (عن) والتجاوز الذي وضحه في الآية، وهو تجاوز صريح، وذلك بتقدير: وما يتجاوز نطقه العقل والحكمة والحقيقة.. إلى الهوى، وهي الأبلغ من (الباء) (حسن عباس، 2011م، 1/ 61)، مع إشارة كثير من النحويين أن الباء هنا مرادفة لحرف الجر (عن)، (الكفوي، 1998م، 1006)، ولكن معاني الباء مختلفة تماماً عن حرف الجر (عن) (ابن هشام، 1985م، ص198)، والدلالة البلاغية التي يوحيها حرف الجر (عن) في الآية تعبر بشكل مباشر عن معنى عظيم وكبير من أن يتكلم النبي -صلى الله عليه وسلم- من تلقاء نفسه ومن دون وحي من السماء، وإنما هو رسول يبلغ ما أمره به ربه، بعيداً عن تأثير الأهواء ومعززا لمبدأ العصمة النبوية، وهذا نجده في بلاغة حرف الجر عن، بينما الباء توحي بالترابط والالتصاق بل واختلاط هذا بهذا واضعاً للتأثيرات الخارجية مساحة إيحاء، وهذا لم نجده في بلاغة حرف الجر (عن)، وبلاغة حرف الجر (عن) توحي بفكرة التوكيل أو التوريث، فمثلاً تقول أخذت العلم من فلان عن فلان عن فلان... ودلالة النفي هنا يعكس عدم وجود أي تأثير في كلام النبي مما يعبر عن نقاء الرسالة المحمدية وصفائها.

ومن الأسرار أيضًا أن النطق بحرف الجر (عن) بقوله: (ينطق عن) يتضمن فكرة عظيمة ومعنى عميق، حيث لا يمكن اعتباره مجرد كلام عادي، بل تعبيرًا عن رسالة إلهية خالصة.

كل هذه الدلالات تجعل من حرف الجر (عن) في الآية تعبيرًا دقيقًا يعكس عمق المعنى ويؤكد بأن نجاة هذه الأمة باتباع الوحي المنزل على رسولنا الكريم، ولذلك لا يصلح في هذه الآية أن ينوب أي حرف بديلًا عن حرف الجر (عن)، وإذا حاولت يتغير المعنى والدلالة.

دخول حرف الجر (عن) مكان حرف الجر (على):

ومنه قوله تعالى: {فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ} [ص: 32]، قال ابن كثير: ذكر غير واحد من السلف والمفسرين أن سليمان عليه السلام اشتغل بعرض الخيل حتى فات وقت صلاة العصر، والذي يقطع به أنه لم يتركها عمداً بل نسياناً، كما شغل النبي -صلى الله عليه وسلم- يوم الخندق عن صلاة العصر، حتى صلاها بعد الغروب، وذلك ثابت في الصحيحين من غير وجه، (القاسمي، 1418هـ، 8/ 257).

فالآية تتحدث عن الحب المربوط بالماديات، وناب حرف الجر (عن) على حرف الجر (على) أي: أحببت حب الخير على ذكر ربي، وفيها دلالات بلاغية تبين عظمة كلام الله، وأن كل حرف وضع في مكان يناسب الحالة والمقام، فحرف الجر هنا يوحي بالبعد عن كلام الله الذي حصل لنبي الله سليمان، ولم يذكر له انشغالًا بحب الخير على أي معنى كان، فابتعاده عن الله سبب له هذه الغفلة والانشغال، وحجبه عن الارتباط الروحي بالله، كما أن حرف الجر (عن) يفيد معنى التدرج في البعد عن الله، فبداية غفلة عن الذكر وبعدها الحجب عن رؤية نور الله والاهتداء إلى الصراط.

ومن الأسرار أيضًا لما كان المقام فيه تفصيل عن أكثر من معنى، وربط أكثر من موضوع، وسياقات مختلفة، وحتى معان مختلفة للفظ ألواح كما في لفظ الخير، كان حرف الجر هنا (عن) هو الأنسب، (الزحيلي، 1422هـ، 3/ 2204)، فاستخدام حرف الجر (عن) يعزز هذه المعاني، وهذا ما لم يكن في أي حرف جر آخر يصلح في هذا المقام، (الألوسي، 1415هـ، 12/ 183).

ومنه قوله تعالى: {فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ} [محمد: 38]، أي: على نفسه، وهنا بين الله تعالى ضرر البخل العائد على النفس فقال: {وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ} [محمد: 38]، أي: يمنعها الأجر والثواب ببخله (الشوكاني، 1414هـ، 6/ 487)، وضرره لا يتعدى لغيره، وهو سر من أسرار نيابة حرف الجر (عن) بدلًا عن (على)، فإن حرف الجر (عن) يفيد بأن هناك ضرر سيحصل فقط للبخيل ولا يحصل لغيره من المتصدقين لأنه هو سبب البخل، و(عن) تشير إلى هذه العلاقة، بينما (على) لا تشير إليها، فعندما نقول (يبخل على نفسه) توحي بأن البخل سيصل إلى النفس ولكن ليس مباشراً كما في حرف الجر (عن) الذي يدل على التركيز على الذات، بينما (على) توحي إلى الاستعلاء والسيطرة.

ومن الأسرار أيضًا أن نيابة حرف الجر (عن) على حرف الجر (على) أن الآية توحي عن الجانب المعنوي والضرر الذي يصيب البخيل معنويًا، وأيضاً في الجوانب التي فيها ضررٌ أو حزنٌ أو فراقٌ، بينما (على) توحي على الجانب المحسوس، (ابن جزي، 1416هـ، 1/ 2087)، يقول الألوسي: {فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ} [محمد: 38]، فلا يتعدى ضرر بخله إلى غيره يقال: بخلت عليه وبخلت عنه لأن البخل فيه معنى المنع ومعنى التضييق على من منع عنه المعروف والإضرار، فناسب أن يُعدى بـ (عن)، (الألوسي، 1415هـ، 13/ 236)، فحرف الجر (عن) يشير إلى أن البخل موقعه ومنبعه هو الإنسان البخيل.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

دخول حرف الجر (عن) مكان حرف الجر(من):

ومنه قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ} [الشورى: 25] أي: يقبل من المذنبين من عباده توبتهم إليه مما عملوا من المعاصي، واقترفوا من السيئات، (الشوكاني، 1414هـ، 6/ 379)، و{عَنْ} هنا نابت عن حرف الجر (من)، وكأنه قال: التوبة الصادرة من عباده، (ابن جزي، 1416هـ، 1/ 1949).

ويقال: قبلت منه الشيء إذا أخذته منه وجعلته مبدأ قبولي، ويقال: قبلته عنه أي: عزلته عنه وأبنته عنه، والتوبة أن يرجع عن القبيح والإخلال بالواجب بالندم عليهما والعزم على ألا يعود، وإن كان لعبد فيه حق لم يكن بد من التقصي على طريقه، (النسفي، 1997م، 3/ 281)، يقول الألوسي: {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} بالتجاوز عما تابوا عنه والقبول يعدى بـ(عن) لتضمنه معنى الإبانة وبـ(من) لتضمنه معنى الأخذ كما في قوله تعالى:{وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ} [التوبة: 54]، أي: تؤخذ، وقيل: القبول مضمن هنا معنى التجاوز والكلام على تقدير مضاف أي: يقبل التوبة متجاوزًا عن ذنوب عباده وهو تكلف (الألوسي، 1415هـ، 13/ 36)، وهناك دلالات أخرى تظهر في الآية، وأن حرف الجر (عن) هو الأبلغ من غيره من الحروف، وذاك لأنه يعطي معنى الإقلاع عن المعاصي والعودة إلى الله سبحانه، وذلك لأن من معاني (عن) المجاوزة بخلاف حرف الجر (من) التي توحي بالابتداء في أي عمل، وهنا لم يكن ابتداء وإنما توجها كليًا إلى الله الذي يقبل التوبة من العباد دون النظر إلى نوعية المعصية ما دام العبد قد أعلن التوبة والرجوع إلى الله، وهذا يتناسب مع عظمة الله سبحانه في إخباره سبحانه عن أشياء أوجبها على نفسه يقتضي وجوب تلك الأشياء (الزحيلي، 1418هـ، 4/ 297).

ومما قيل من هذه الأسرار أنّ فعل "يَقْبَلُ" يتعدّى لغة بحرف (من) فيقال: قبل الله منه توبته، ولكنّ عُدّيَ هنا بحرف (عَنْ) لأنّه ضُمِّنَ معنى فِعْل "عفا" أو "صَفَحَ" فعُدّي تعديته، والتقدير: وهو الذي يَقْبَلُ التوبَةَ من عباده إذْ يَعْفو ويَصْفَحُ عنهم (حَبَنَّكَة، 1996م، ص505).

ومما يبرزه حرف الجر (عن) هنا أن التوبة تأتي من العبد بإرادة ذاتية بدون أي إكراه من أحد، وحرف الجر (من) أو الحروف الأخرى لا تعطي هذا المعنى، وهنا نود أن نشير إلى ما قاله د. فاضل السامرائي "ما اللمسة البيانية في استخدام حروف الجر في القرآن {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ} (25) الشورى) ولم يقل من عباده؟ ربنا تعالى مرة استعمل (عن) ومرة استعمل (من)، {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ}[الشورى:25]، {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ}[التوبة:104]، ومرة قال{تَوْبَةً مِّنَ اللهِ}[النساء:92]، إذن مرة استعمل عن ومرة استعمل من، لما يقترن بالعباد يعني التوبة الصادرة عن عباد وهو يتجاوز عنهم ويعفو عنهم، لذلك قال بعضهم هو نوع من التجاوز يعني يتجاوز عن عباده ويعفو عنهم، يقبل التوبة عنهم أي يعفو عنهم بهذا المعنى، وقسم قال: الصادرة عن عباده، أو التوبة عن عباده، أي: يعفو عنه من باب التضمين تاب عنه أي: عفا عنه هذا من باب التضمين، تضمين فعل بدلالة فعل آخر، (من) مع الجهة التي تتوب أي: مع الله هو الذي يتوب، توبة من الله أي: هو التائب، عن العباد هم يتوبون وهذه (من الله) هو الذي يتوب الجهة التي تقبل التوبة، يستعمل (من) مع الجهة التي تقبل التوبة فيقول (تَوْبَةً مِّنَ اللهِ (92) النساء) يتوب عنهم أي يعفو عنهم والتوبة من الله. إذن (عن عباده) أي: الصادرة عنهم، والتائب هو الله فمع الجهة التي تقبل التوبة يستعمل (من) مثل {قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ}[المائدة:2]، يتقبل من وليس يقبل عن، ويوجد {أُوْلَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا}[الأحقاف: 16] قال مع العمل نتقبل عنهم والله تعالى قال (الله يتقبل) بنفسه.

وهذا مثال: عندما نقول: "فلان كان يمشي بسيارته وخرج من الطريق السريع" معناه وجد منفذًا وخرج وهذا المنفذ متصل بالطريق السريع، لكن لو قيل لك: "فلان بسيارته خرج عن الطريق السريع" معناه انحرف كأنما انقلبت سيارته،

هذه الصورة الآن نحن نفهمها بعد ألف عام فكيف كان العربي يفهم الفرق بين من وعن؟ (عن) لمجاوزة الشيء، (من) لابتداء الغاية كأنه ابتدأت غايته من الطريق (السامرائي، 2003م، ص 12).

الحرف الخامس من حروف الجر (في):

دخول حرف الجر (في) يدل على الوعاء والظرفية الحقيقية (ابن السراج، 1988م، 1/ 408)، كما في قول تعالى: {فِي بِضْعِ سِنِينَ} [الروم:4]، والظرفية المجازية كما في قول الله تعالى:{وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ} [البقرة:179] (ابن هشام، 1985م،1/223).

وقد تنوب (في) بدلًا عن بعض حروف الجر وتعطي مع غير المعاني المشار إليها أعلاه.

دخول حرف الجر (في) مكان حرف الجر (إلى):

ومنه قوله تعالى: {قالوا ألَمْ تكُنْ أرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فتهَاجِرُوا فِيهَا}[النساء:97]، أي: فتهاجروا إليها، وسبب نزولها ما رواه البخاري عن ابن عباس أن ناساً من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيأتي السهم يرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضرب فيقتل، فأنزل الله إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم، والمعنى إنكم كنتم قادرين على الخروج من مكة إلى بعض البلاد التي لا تمنعون فيها من إظهار دينكم، ومن الهجرة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما فعل المهاجرون إلى أرض الحبشة، وهذا دليل على أن الرجل إذا كان في بلاد لا يتمكن فيه من إقامة أمر دينه كما يجب لبعض الأسباب، والعوائق عن إقامة الدين لا تنحصر، أو علم أنه في غير بلده أقوم بحق الله وأدوم على العبادة حقت عليه المهاجرة، انظر: (الأندلسي، 1420هـ، 41/4)، وما نريده هنا هو الأسرار في إنابة حرف الجر (في) عن حرف الجر (إلى) بقوله تعالى: فتهاجروا فيها، والمعنى فتهاجروا إليها، وهو أن الهجرة أمر طارئ تحدث في زمن ولا تحدث في زمن آخر، وفي ظرف ولا تحدث في ظرف آخر، وحرف الجر (في) يوحي بأن الإنسان يستقر في البيئة التي تحتويه بغض النظر عن المكان، ولذا الهجرة فيها يعني الاستمرار ما استمرت معك الظروف، حتى تجد المكان المناسب لحماية دينك، والبقاء فيه حتى تتغير الظروف التي ألجأتك إليها الهجرة، بينما حرف الجر (إلى) لا يوحي بذلك، بل يدل على الانتهاء والبقاء في المكان الذي ألفته وعشت به وكان مألوفًا لك.

ومن الأسرار أن حرف الجر (فيها) يوحي إلى أنك تهاجر وتبحث عن المكان الذي سيحمي ضروريات الدين الخمس، والعيش فيه، والتفاعل مع البيئة المحيطة، والتكيف والاندماج في الحياة الجديدة، وعدم النظر إليها على أن الظروف حكمت عليك البقاء فيها، بينما حرف الجر(إلى) لا يشير إلى هذا وإنما يفيد أن هناك أرضًا ستنتهي رحلتك عندها، وهذا غير مقصود، ولم تكن الجهة محدد وإنما أي مكان تستطيع أن تحفظ فيه دينك وعقيدتك فهاجر إليه.

ومن الأسرار أيضًا أن حرف الجر (في) يوحي بأن الأرض التي تعيش فيها يجب أن تكون وعاءً يُحفظ فيها الدين والمال والعرض والعقل والنفس، ومتى ما توفرت هذه البيئة استقرت فيها النفس.

ومنه قوله تعالى: {فرَدُّوا أيْدِيَهُمْ فِي أفْوَاهِهِمْ} [إبراهيم: 9]، أي: "أشاروا بأيديهم إلى أفواه الرسل أن اسكتوا و(في) بمعنى (إلى) " (القاسمي، 1418هـ، 6/ 303)، وهذا نوع من الأقوال التي ذكرت في تفسير هذه الآية، وما يهمنا هنا هو الأسرار البلاغية لإنابة حرف الجر (في) بدل حرف الجر (إلى)، فهذه الآية تتحدث عن حمل الرسل لمنهج الله، وكذلك المعجزات الدالة على صدقهم لِمَنْ جاءوا من بعد ذلك، ولكن هل قبلت تلك الأقوامُ تلك البيناتِ؟ لا، لأن الحق سبحانه يقول عنهم: {فردوا أيْدِيَهُمْ فِي أفْوَاهِهِمْ وقالوا إنَّا كَفَرْنَا بِمَآ أرْسِلْتُمْ بِهِ . . .} [إبراهيم:9].

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

وهكذا نرى أن الكافرين هم مَنْ وضعوا أيديهم على أفواههم، وإما أنهم عَضُّوا على الأيدي بالنواجذ لأنهم لم يُطِيقوا تطبيق منهج الله؛ ولم يستطيعوا التحكُّم في أنفسهم" (الشعراوي، 1997م، 1/ 4645)، إذن فمن الأسرار هو أن حرف الجر (في) يعبر عن الحالة التي وصل إليها الكفار من التخبط والضياع والتناقض كما في التفسير أعلاه، فهم مؤمنون بأنهم رسل، وكافرون بالمعجزات والكتب التي جاءوا بها، وحرف الجر هنا يشير إلى أنهم غارقون في هذا الانحراف والضلال والضياع.

أيضًا من الأسرار أن حرف الجر (في) توضح وضع العناد المستمر الصادر من الكفار، وكأنهم يقولون للرسل: «لا فائدة من كلامكم في هؤلاء» فهُمْ يعترفون بأن هؤلاء رســـل من السماء، وفي نفس الوقت يُنكِرون المنهج، ويُعلنون هذا الإنكار، يكشف لنا ذلك قوله تعالى: {وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ} [إبراهيم: 9]. أي: أنهم أعلنوا رأيهم في المنهج، وقالوا: إنهم مُحيِّرون ويشكُّون في هذا المنهج (الشعراوي، 1997م، 1/ 4645)، فهو ليس موقفًا عارضًا وطارئًا وإنما موقفًا واضحًا ويعلنون ذلك، بينما حروف الجر الأخرى لا تؤدي هذا المعنى، لأنه وفي غير القرآن لقلنا إلى أفواههم، لذل انه لهذا الفعل انتهاء وهذا ما لم يكن حاصلاً من الكفار، (الشنقيطي، 1995م، 2/ 242). (لم أجد هذا القول بالنص في كتاب الشنقيطي)

ومن الأسرار أيضًا أن حرف الجر (في) يناسب موضوع رد الأيدي إلى الفم، أو الأفواه كونه يفيد الوعاء، بينما حروف الجر الأخرى لا تتناسب مع الموضع، كون وضع اليد على الفم يفيد أيضًا معنى من معاني السكوت، (الماوردي، ب. ت، 2/ 124)، وهذا يفيد عدم قدرتهم على الرد لأن أياديهم في أفواههم، وهو كناية عن الإعراض.

دخول حرف الجر (في) مكان حرف الجر (على):

ومنه قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ} [يونس: 22]، أي: حتى إذا كنتم على السفن راكبين، قال القرطبي: أي: "يحملكم في البر على الدواب وفي البحر على الفلك" (القرطبي، 2003م، 8/ 324)، وهذه الآية تعبر عن حالة الإنسان عند الابتلاء، وحالته عند الاستقرار والنعم، وما نريد أن نوضحه هو الأسرار البلاغية عن إنابة حرف جر مكان آخر، ودخول حرف (في) مكان حرف (على) وما بلاغة ذلك؟

فمن الأسرار في هذه الآية، والتي ناب حرف الجر (في) عن حرف الجر (على) وذلك لما يؤديه هذا الحرف من معنى ودلالة عن الحالة التي عليها الإنسان في البحر، في ظل الأمواج المتلاطمة وسواد البحر الكالح، لا مكان آمن للإنسان ومستقر سوى الفلك التي يركب عليه، فمن معاني حرف الجر (في) الوعاء، والوعاء المقصود منه إدخال الشيء في شيء آخر، (الشريف الجرجاني، 1/ 29)، وهنا تم إدخال البشر في الفلك لحفظهم أولاً وسفرهم ثانياً، وهذا ما يدل عليه حرف الجر (في) بخلاف غيره من الحروف.

ومن الأسرار أيضًا هو أن حرف الجر هنا (في) يدل على التغطية والستر للراكبين، وهذا يناسب حالة ركوب البحر، فلا شيء يظهر سوى شراع الفلك، فالدلالة هنا التغطية الكاملة للذين في الفلك، ولو استخدمنا في غير القرآن حرفًا آخرًا لم يعط هذا النوع من الدلالة، فمثلًا: حتى إذا كنتم على الفلك، معناه مستعلين ظاهرين بارزين يصيبكم الريح والموج، وهذا لا يناسب الحالة التي هم فيها والحالة لكل من يركب البحر، فيظهر عمق المعنى في استخدام العليم الخبير لحرف الجر هنا.

ومن الأسرار أن حرف الجر (في) يدل على الظرفية المكانية، والتي يوحي بالبقاء والاستمرار بهذا الحالة، واستمرار الإنسان في الرجوع إلى الله وقت الشدائد والملمات، والنسيان عند النعم، ولذا بقية حروف الجر لا تدل على هذه الحالة، وهذا يدل على استخدام أي حرف مكان آخر إنما هو لما يحمله من دلالات ومعان تتناسب والموقف الوارد فيه،

فاستخدام حرف الجر (في) هنا يدل على هذه المعاني العميقة والدلالات البلاغية التي حملتها الآيات، وأيضًا الأحداث المذكورة في الآيات، وهو ما يعززفهم السياق العام للآية.

ومنه قوله تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ} [طه:71]، أي: على جذوع النخل (ابن كثير، 1999م، 2/ 143)، و(القرطبي، 2003م، 16/ 121)، قال الشوكاني: قال تعالى: {وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النخل} أي: على جذوعها، (الشوكاني، 1414هـ، 13/5)، ذكر المفسرون هنا أن حرف الجر (في) هو بمعنى (على)، يقول الشوكاني: "وإنما آثر كلمة (فِي) للدلالة على استقرارهم عليها كاستقرار المظروف في الظرف" (الشوكاني، 1414هـ، 5/ 13).

فالآية تتحدث عن أسلوب من أساليب التعذيب التي مارسها فرعون على من آمن من قومه، وما نوضحه هنا من أسرار نيابة حرف الجر (في) بديلًا عن حرف الجر (على)، يظهر الحرف (في) أن الصلب والعذاب يكون في الجذع وعلى طوله، وليس مستعليًا عليه، وإنما هي سبب رفعه، أي يصلب ويوضع على الجذع بعد الصلب، يقول المفسرون: وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) لأنه يرفع فيها فيصير عليها، (الفراء، ب. ت، 2/ 181).

أيضًا حرف الجر (في) يوحي أن العذاب سيكون قاسيًا، وأن الجذع سيصبح مكانًا للعذاب وجزءًا منه، وهو ما لم نجده في بقية حروف الجر وذلك من معانيها المعروفة، ولأن الحديث هنا عن عقوبة تتم في إطار جذوع النخل وليس مجرد لحظات وينتهي الحدث بل فيه نوع من الاستمرارية، وهذا يفهم من السياق العام للنص، وأيضًا ليس فعلًا ماديًا وإنما معنويًا ونفسيًا.

هذه بعض الشواهد التي حاولنا أن نوضح فيها بعض الأسرار البلاغية لإنابة حروف الجر بعضها بدل بعض، وأيضًا أن القرآن ما استخدم حرفًا إلا لأنه يؤدي معنى أعمق من الآخر.

أبرز النتائج:

بعون من الله وتوفيق تم إنجاز هذا البحث، والذي كشف بعضًا من الدلالات البلاغية لإنابة حروف الجر عن بعضها، وقد وصل البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

1. إنابة بعض حروف الجر عن بعض كما في الآيات السابقة تدل على أن أغلبية حروف الجر في الآيات القرآنية تنوب بعضها عن بعض دلاليًا ولا يقتصر كل منها على معانيه الأصلية فحسب.
2. من أوجه تناوب حروف الجر في القرآن الكريم ما يسهل اكتشافه، ومنها ما هو في غاية التعقيد يصعب اكتشاف، يحتاج إلى نوع من الفهم اللغوي والقراءة والتأني والعودة لأمهات كتب اللغة والتفسير.
3. من الطرق المساعدة على اكتشاف وجود التناوب في معاني حروف الجر في الآيات القرآنية التحليل السياقي خصوصًا عند تعدية الأفعال إلى ظرفي الزمان والمكان بما عدا "في الظرفية"، ومنها التقابل الاستدلالي بين الآيات بعضها على بعض لتحديد حرف التعدية السائد لفعل ما.

التوصيات

- استكمال دراسة بقية حروف الجر في القرآن الكريم.
- دراسة الإنابة بين حروف الجر بعضها بدل بعض في الشعر العربي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

المراجع:

إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (1408هـ - 1988م)، معاني القرآن وإعرابه، ط1، بيروت، عالم الكتب.

أبو بكر محمد بن السراج (ابن السراج) (1988م)، الأصول في النحو، ط3، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.

أحمد بن يوسف المعروف بـ (السمين الحلبي) (ب. ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (ب. ط)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.

أحمد مصطفى المراغي (ب. ت)، تفسير المراغي، (ب. ط)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

إسماعيل بن حماد الجوهري (1407 هـ - 1987م)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (ط4)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت.

إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (أبو الفداء) (1420هـ - 1999م)، تفسير القرآن العظيم، (ط2) المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع.

أيوب بن موسى الحسيني الكفومي (أبو البقاء) (1419هـ - 1998م)، كتاب الكليات، (ب. ط)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الحسن بن قاسم المرادي (بدر الدين – ابن أم قاسم) (1413 هـ - 1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية.

حسن عباس، (2011م)، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت http://www.awu-dam.org.

الحسين بن مسعود الفراء (البغوي) (1420هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تفسير البغوي، (ط1)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

سعيد بن مسعدة الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي، (ب. ت)، معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي.

سيد قطب إبراهيم حسين الشاذلي (1412هـ)، في ظلال القرآن، ط17، القاهرة، بيروت، دار الشروق.

عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (1416هـ - 1996م)، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ط1، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية.

عبد الله بن أحمد النسفي (1419 هـ - 1998م)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ط1، تحقيق: يوسف علي بديوي، بيروت، دار الكلم الطيب.

عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (جمال الدين أبو محمد) (ابن هشام) (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط6، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، بيروت، دار الفكر.

عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (جمال الدين أبو محمد) (ابن هشام)، (ب.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ب. ط)، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح) (1972)، كتاب اللمع في العربية، (ب. ط)، تحقيق: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية.

عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح) (ب. ت)، الخصائص، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
علي بن الحسين بن علي الأصْفهاني (الباقولي) (1420هـ)، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، ط4، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، القاهرة/ بيروت، دار الكتاب المصري، ودار الكتب اللبنانية.
علي بن محمد الجرجاني (1405هـ)، كتاب التعريفات، ط1، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي.
علي بن محمد الماوردي (أبو الحسن)، (ب. ت)، النكت والعيون، (ب. ط)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، بيروت، دار الكتب العلمية.
فاضل بن صالح السامرائي (1423 هـ - 2003م)، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، (ط3)، عمان - الأردن، دار عمار.
محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني (الشنقيطي) (1415هـ - 1995م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، بيروت، دار الفكر.
محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ابن عاشور) (1420هـ/2000م)، التحرير والتنوير، ط1، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي.
محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (2003م)، الجامع لأحكام القرآن، (ب. ط) تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض.
محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي (1416هـ)، لتسهيل لعلوم التنزيل، (ط1) المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
محمد بن جرير الطبري (أبو جعفر) (2000م)، جامع البيان في تأويل القرآن، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة.
محمد بن عبد الله، الطائي الجياني (ب. ت)، شرح الكافية الشافية، (ط1) المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
محمد بن علي الشوكاني (1414هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير، ط1، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.
محمد بن علي الصبّان (1417 هـ -1997م)، حاشية العلامة الصبّان، على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك، (ط1) لبنان، دار الكتب العلمية.
محمّد بن محمّد الزَّبيدي الملقّب بـ (مرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
محمد بن يوسف الشهير الأندلسي (أبو حيان) (1420هـ)، تفسير البحر المحيط (نسخة محققة)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت.
محمد جمال الدين القاسمي (1418هـ)، محاسن التأويل، (ط1)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت.
محمد متولي الشعراوي (1997م)، تفسير الشعراوي - الخواطر، (ب. ط)، مطابع أخبار اليوم، بدون بيانات.
محمود شهاب الدين الألوسي (أبو الثناء) (1415)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (نسخة محققة)، (ب. ط)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، بيروت، دار الكتب العلمية.
وهبة بن مصطفى الزحيلي (1418هـ)، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط2، دمشق، دار الفكر المعاصر.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2930

وهبة بن مصطفى الزحيلي (1422هـ)، التفسير الوسيط، ط1، دمشق، دار الفكر.
يحيى بن زياد الفراء (أبو زكريا) (ب. ت)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي/ محمد علي نجار/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر، دار المصرية.

واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية في سلطنة عمان

الاستـلام: 27/ 05/2025
التحكيم: 01/ 07 /2025
القبـــول: 02/ 07 /2025

عامر بن سامي كشوب [1]
محمـد محمـد فـودة [2*]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 ماجستير العمل الاجتماعي – قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب والعلوم التطبيقية – جامعة ظفار – صلالة – عمان
2 أستاذ مساعد العمل الاجتماعي – قسم العلوم الاجتماعية – كلية الآداب والعلوم التطبيقية – جامعة ظفار – صلالة – عمان
* عنوان المراسلة: mfoda@du.edu.om a201920206@du.edu.om

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية في سلطنة عمان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية وآليات تطويرها في بنك مسقط سلطنة عمان، تكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك مسقط بسلطنة عمان، وعددهم (890) موظفًا، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (267) موظفًا، وتم توزيع الاستبانة إلكترونيًا على أفراد العينة، وقد حصل على (222) استبانة صالحة لتحليل بياناتها، واستخدم البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أنه يوجد مستوى مرتفع لواقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، ووجود مستوى مرتفع جدًا لفوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، وهناك مستوى متوسط للصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية المجتمعية وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، ويوجد مستوى مرتفع على الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة نشر الوعي حول أهمية المسؤولية المجتمعية للبنوك وخصوصًا فيما يتعلق بالأنشطة البيئية من خلال القيام بحملات إعلامية ومنابر حوارية، وتوفير حوافز، وتقديم تسهيلات بشكل أكبر للبنوك التي تقوم ببرامج مسؤولية مجتمعية.

الكلمات المفتاحية: ***المسؤولية المجتمعية – البنوك التجارية – الواقع.***

The Reality of Corporate Social Responsibility of Commercial Banks in the Sultanate of Oman

Amer bin Sami Kashoub [1]
Mohamed Mohamed Foda [1*]

Abstract:

The study aims to identify the reality of social responsibility of commercial banks and the mechanisms for its development. The study population consisted of employees of Bank Muscat, Sultanate of Oman, numbering 890 employees. A simple random sample of 2 67employees was selected, and the questionnaire was distributed electronically to the sample members. (222) valid questionnaires were obtained to analyse the data. Among the most important results reached is that there is a high level of the reality of social responsibility in Bank Muscat, according to the standard used in this study, and there is a very high level of the benefits of social responsibility in Bank Muscat, according to the standard used in this study. Among the recommendations of the study is the necessity of spreading awareness about the importance of social responsibility for banks, especially regarding environmental activities, by conducting media campaigns and dialogue platforms, providing incentives, and providing greater facilities for banks that implement social responsibility programs.

Keywords: *social responsibility , commercial banks , the reality*

[1] Master of Social Work – Department of Social Sciences – College of Arts and Applied Sciences – Dhofar University Salalah, Oman
[2] Assistant Professor of Social Work – Department of Social Sciences – College of Arts and Applied Sciences – Dhofar University, Salalah, Oman
* Corresponding Email Address: mfoda@du.edu.om a201920206@du.edu.om

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

المقدمة

يُعد الهدف الأساسي لأي مؤسسة اقتصادية هو العمل على تحقيق الربح، والحصول على مراكز مالية متقدمة، بعيداً عن الآثار السلبية التي من الممكن أن تخلفها على البيئة المحيطة بها، ولكن في الوقت المعاصر بعد تعرض هذه المؤسسات للعديد من التحديات العالمية في بيئة العمل، إضافة للضغوطات التي تمارسها جماعات الضغط، كانت السبب في تحول هذه المؤسسات من التركيز على الأداء الاقتصادي لها إلى ممارسة دورها بشكل أوسع وأشمل، وفق منهج مسؤول اجتماعيًا وبيئيًا وأخلاقيًا (طوبال، 2018م، 236).

ولقد اهتم الدين الإسلامي الحنيف بالمسؤولية المجتمعية، وعمل على تنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمعات، وأمر كل فرد بأداء واجباته تجاه الآخرين، وأشار القرآن الكريم وأيضًا السنة النبوية المشرّفة للآيات والأحاديث التي تنظم طبيعة العلاقة بين المنظمة والمجتمع، إذ إن المسؤولية المجتمعية ليست من المصطلحات المستحدثة والدخيلة على المجتمع الإسلامي (سلمان، 2018م، 89).

وتتحقق المسؤولية المجتمعية في المنظمات من خلال قدرتها على تكوين علاقات قائمة على تبادل المنافع بين الطرفين أي بين (المجتمع والمنظمة)، إضافة إلى عمليات التقييم المستمرة للأنشطة وبرامج المسؤولية المجتمعية التي تطبقها المنظمة نحو المجتمع (الحموري، 2014م، 58).

ولقد أسهمت الأزمة الاقتصادية التي مر بها الإقتصاد العالمي من أهمية تبني المسؤولية المجتمعية في مؤسسات المجتمع المختلفة، فعلى مستوى البنوك الإسلامية عملت الأزمة الاقتصادية على توجه الخبراء نحو النظام المصرفي الإسلامي، الذي يقوم على أساس سلوكي وأخلاقي يوازن بين مصالح العملاء وفي الوقت ذاته لا يتعارض مع مصالح المجتمع (خصاونة، 2018م، 44).

وفي الوقت الحاضر تعد المسؤولية المجتمعية أحد أهم العناصر الأساسية لتحقيق التنافسية للمؤسسة وتحسين سمعتها (مزيمش، 2018م، 77).

ومن هذا المنطلق لزم على البنوك التجارية إدراكها لمفهوم المسؤولية المجتمعية، وتسليط الضوء بشكل أكبر عليها لتتمكن من تحقيق أهدافها وتحقيق النمو، فكما ذكرت سابقًا أن البنوك تمتاز بمراعاتها حقوق مختلف الفئات في المجتمع، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تشكيل المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية بشكل خاص (العمري، 2019م، 39).

مشكلة الدراسة

تعد البنوك التجارية إحدى الشركات التجارية الاقتصادية الداعمة لبناء المجتمع، فتعدد الأساليب والخدمات المختلفة التي توفرها البنوك للعملاء من جانب، والمجتمع والبيئة المحلية من جانب آخر، يعمل ذلك على إكساب البنك التفرد في تطبيق المسؤولية المجتمعية، الأمر الذي يؤدي على زيادة التنافس بين البنوك (الحموري، 2014م، 44).

إذ إن الغاية من البنوك التجارية ليست فقط تحقيق الأرباح المادية، ولكنها تسعى أيضاً لتحقيق النمو والاستمرارية للبنك، وذلك عن طريق ما ذكرناه سابقاً وهو ممارسة المسؤولية المجتمعية داخل المؤسسة، وذلك بتقديم مختلف البرامج والخدمات والأنشطة للعملاء المستفيدين من خدمات البنك والمجتمع بشكل عام (الشوابكة، 2018م، 72).

كما نجد أن معظم الشركات تعمل على الخلط بين مفهومي المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري، ولا تدرك المسؤولية المجتمعية بمعناها الصحيح، إذ إنها تشتمل على الالتزام بالنظم والقوانين، والجوانب الصحية والبيئية، والعمل على تطوير المجتمع المحلي، والسعي لإرضاء المستهلكين، فهنالك العديد من الفوائد التي تتحصل عليها البنوك من تطبيق المسؤولية المجتمعية، والمتمثلة في رفع جودة المنتجات، وزيادة المبيعات، إضافة لتقليص تكاليف التشغيل (يوسف، 2011م، 28).

إن التراجع الذي شهده العالم في الاقتصاد العالمي بعد حدوث الأزمة الاقتصادية، أدى إلى اللجوء للمؤسسات المالية لمصطلح المسؤولية المجتمعية، وذلك من أجل الحد من المخاطر الناتجة، عملت بعدها البنوك على استخدام المسؤولية المجتمعية في حل المشكلات المختلفة ومن بينها القضايا المتعلقة بالقضايا البيئية والمجتمعية (عبدالحميد، 2019م، 31).

وتتعدد الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في تطبيق المسؤولية المجتمعية، ومن هذه الجهود جهود المنظمة الدولية للمعايير القياسية (الأيزو)، وذلك من خلال إطلاقها حملة لتطوير وإصدار معيار دولي خاص بالقواعد والإرشادات في عام 2010م، بحيث يتم استخدامه بصورة اختيارية أو تطوعية أي أنها ليست إجبارية (يوسف،2011م، 61).

وبالحديث عن المجتمع الخليجي، فقد استطاعت البنوك التجارية من تعزيز الاقتصاد الخليجي، إذ إنها عملت على تفعيل دورها في خدمة المجتمع، الأمر الذي يجعل المؤسسات مفعلة لدوريها الاقتصادي والاجتماعي معاً، والتي تتمثل في الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بالموظفين والعملاء (الأحمري، 2021م، 4).

حيث توصلت دراسة (بلقاسم، 2018م، 122) إلى وجود علاقة بين أخلاقيات الفرد ورضا الزبون في البنوك التجارية، إضافة إلى وجود علاقة بين أخلاقيات القيادة ورضا الزبون في البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة ممارسة المسؤولية المجتمعية وتدريب الموظفين على أخلاقيات العمل.

واستخلاصاً مما سبق يمكن للباحثين صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالي:

ما واقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟

تساؤلات الدراسة

1. ما واقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟
2. ما فوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟
3. ما الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية؟
4. ما الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟

أهداف الدراسة:

1. صياغة إطار نظري يحتوي على تغطية مفاهيمية لواقع المسؤولية المجتمعية في البنوك التجارية.
2. تقديم الدراسة لبنك مسقط للنظر في إمكانية الاسترشاد بنتائج هذه الدراسة في نطاق عمل المؤسسة.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

3. التعرف على أشكال المسؤولية المجتمعية في البنوك التجارية.
4. رصد فوائد المسؤولية المجتمعية في البنوك التجارية.
5. التعرف على الصعوبات التي تحول دون تطبيق البنوك التجارية للمسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

توفر هذه الدراسة قاعدة نظرية للدراسات المستقبلية والباحثين ولتحسين المسؤولية الاجتماعية، كما تساعد الدراسة الحالية في سد الفجوات في الأدبيات الحالية من خلال التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية في البنوك التجارية.

الأهمية العملية:

من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة البنوك التجارية عامة وبنك مسقط خاصة، من خلال التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية في هذه المؤسسات، كما أنه من الممكن أن تسهم هذه الدراسة في وضع توصيف لدور الخدمة الاجتماعية في البنوك التجارية، وأيضًا من الممكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة البنوك التجارية المختلفة في السلطنة في وضع برامج خاصة للعاملين تتعلق بالمسؤولية المجتمعية في المؤسسة.

مصطلحات الدراسة:

1. المسؤولية المجتمعية:

عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية المجتمعية بأنها "عمليات التزام مستمرة تعمل بها شركات الأعمال وذلك من خلال تحسين نوعية الحياة، والتصرف أخلاقيًا، والمساهمة في التنمية الاقتصادية" (WBCSD ، 2000م، 3).

عرف (Schermerhorn, 2001, 83) المسؤولية المجتمعية على أنها التزام منظمات الأعمال تجاه المجتمع الذي تتواجد فيه، وذلك من خلال المساهمة بالاهتمام بالعمال في المنظمة من جهة والأنشطة الاجتماعية من الجهة الأخرى، وقد يتمثل ذلك في دعم الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والمواصلات وحل المشكلات كالبطالة والفقر وغيرها.

وقد عرفها السيد عثمان على أنها "مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها، وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعبارة مسؤول عن ذاته تعني الحقيقة مسؤول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة في ذاته (حسام الدين، 2003م، 39).

كما ينظر للمسؤولية الاجتماعية على أنها استجابة اجتماعية، كما أنها من المفاهيم المرنة التي تواكب التطورات والتي يقصد بها الاستجابات المختلفة لأشخاص مختلفين، ويتوقف مدى أهمية هذه الاستجابات بناءً للزمان والمكان ومستوى الوعي (فلاق، 2016م، 27).

عرفت المسؤولية المجتمعية أيضًا على أنها الأنشطة التي تقوم المنظمة بالعمل عليها اختياريًا دون وجود إلزام قانوني، والتي يقصد بها التزام المنظمات تجاه المجتمع (الرحاحلة، 2011م، 66).

بينما عرف جاد الرب المسؤولية المجتمعية في كتابه بأنها مدى قدرة التنظيمات الاجتماعية على تكوين علاقات لتبادل المنفعة بين المنظمة والمجتمع (جاد الرب، 2010م، 49).

ويمكن للباحث تعريف المسؤولية المجتمعية إجرائياً وفقاً لمعطيات هذه الدراسة على النحو الآتي:

- التزام تعمل به البنوك التجارية وذلك لتحسين نوعية الحياة وتحسين التنمية الاقتصادية.
- الخدمات التي تقدمها البنوك لأفراد المجتمع كالخدمات الصحية والثقافية، والتعليمية، وحل المشكلات وغيرها.
- مجموعة من الأنشطة التي تقدمها البنوك التجارية للعمال اختيارياً، وبدون وجود التزام قانوني لذلك.
- قدرة البنوك التجارية على تكوين علاقة مع المجتمع لتبادل المنافع المختلفة.

2. البنوك التجارية:

عُرفت البنوك التجارية بأنها "المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة"، وهي نوع من الأنواع المتعددة للمؤسسات المالية التي تتمحور أنشطتها في قبول الودائع ومنح الائتمان.

كما يُعد البنك التجاري هو الوسيط بين الأفراد الذين يملكون أموالًا فائضة، وبين الأفراد الذين يحتاجون لها (عبد الباقي، 2016م، 83).

تتفق معظم التعاريف على أن البنك التجاري عبارة عن منشأة أو مؤسسة تهدف لعملية المتاجرة بالنقود التي يتم الحصول عليها من الأفراد الآخرين على شكل قرض أو إيداع، للعمل على استثمارها بهدف:

1. تحصل مالكي البنوك على عائد.
2. تنظيم العملية الاستثمارية للأفراد، للحصول على منافع تعود للفرد ذاته وللاقتصاد الوطني (عبد الباقي، 2016م، 92).

وقد عرف عبد القادر البنوك التجارية على أنها مؤسسة ائتمانية غير متخصصة في مجال قطاع معين كالقطاع الزراعي أو الصناعي أو العقاري، حيث إنها تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الحاجة إليها بشرط أن تكون قصيرة الأجل (متولي، 2010م، 36).

ويمكن للباحث تعريف البنوك التجارية إجرائياً وفقاً لمعطيات هذه الدراسة على النحو الآتي:

- مؤسسة ائتمانية تعنى باستلام الودائع القابلة للسحب على المدى القصير.
- منشأة تعمل على المتاجرة بالنقود التي يتم الحصول عليها من الأفراد على شكل ودائع للعمل على استثمارها.
- مؤسسة تقبل الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة.

3. بنك مسقط:

يُعد بنك مسقط من أكبر البنوك التجارية من حيث الشبكات والفروع في أنحاء السلطنة، إضافة إلى وجود فروع أخرى خارجية والتي تمثلت في كل من: المملكة العربية السعودية، والكويت، ودبي، وسنغافورة، وإيران، ويشارك بنك مسقط في العديد من مشاريع التنمية؛ لتحقيق النمو في الاقتصاد الوطني (البريكية، 2018م، 15).

يحرص البنك بمواظبة العمل نحو المواطنين من خلال برامج المسؤولية المجتمعية التي يطبقها البنك في مختلف القطاعات، إذ يسعى البنك لتحقيق رؤيته المتمثلة في تقديم حلول مصرفية مبسّطة ومتكاملة (مسقط، تقرير الاستدامة، 2018م، 8).

الدراسات السابقة:

1. الدراسات السابقة العربية:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

أشار (لطرش، 2018م) في دراسته "المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الأردني الإسلامي"، والتي أكدت على أن ممارسة المسؤولية المجتمعية في البنوك تهتم بمختلف القضايا في المجتمع مثل المشاركة في تقديم المعونة لدور الأيتام، وتزويج الشباب، وتوفير المعدات الطبية لبعض المستشفيات، والإعانات عند حدوث الكوارث وغيرها من القضايا.

كما أكد (الشوابكة، 2018م) في دراسته "المسؤولية المجتمعية في البنوك الإسلامية: دراسة في سياسة القرض الحسن"، والتي توصلت لجملة من النتائج أهمها، وجود اهتمام كبير من قبل المصارف الإسلامية في الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية وهذا ما تميز به البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي.

وأجرى (الهباش، 2018م) دراسة بعنوان "الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية المجتمعية في البنوك السعودية"، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها، تفاوت نسب الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية من بنك لآخر، حيث كان أكثر البنوك إفصاحاً هو بنك الجزيرة بنسبة بلغت 71.9٪، يليه البنك السعودي بنسبة 67.2٪.

أجرت (طوبال، 2018م) دراسة بعنوان: "ممارسات المسؤولية المجتمعية في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الأهلي الأردني"، وقد توصلت الدراسة على أن المسؤول الأردني مدرك لأهمية التزام البنك بالمسؤولية المجتمعية، لكي يتمكن من تحقيق الرضا لعملائه، والحفاظ على صورته.

وأجرى (عبد الحميد، 2019م) دراسة بعنوان: "أثر الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية في الحد من المخاطر في البنوك التجارية الأردنية"، حيث خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها وجود أثر الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية في الحد من المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، بالإضافة إلى أثر لأبعاد المسؤولية المجتمعية: البيئة والعملاء والموظفين في الحد من المخاطر، وقد أوصت الدراسة بإفصاح البنوك التجارية عن المسؤولية المجتمعية والعمل على تطوير أساليبها المختلفة.

وتوصلت دراسة (طيبة، 2020م) التي هدفت إلى التعرف على واقع ممارسة المسؤولية المجتمعية في المصارف الإسلامية، إلى مجموعة من النتائج أبرزها حرص المصرف الإسلامي الأردني على الارتقاء بالمسؤولية المجتمعية على صعيدي المتعاملين مع المصرف والموظفين العاملين فيه.

وشخصت دراسة (حسين، 2020م) دور المسؤولية المجتمعية (بالبعد الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والإنساني) كونها من العوامل المساعدة في تعزيز جودة الخدمات، وتم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج والتي أيدت مشكلة وفرضيات البحث بنسب مقبولة، كما توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتي أكدت على تبني المنظمة لمتغيري البحث: المسؤولية المجتمعية، جودة الخدمات.

وتوصلت دراسة (خريسات والزعبي، 2020م) إلى نتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية بدلالة أبعادها مجتمعة (البعد الاجتماعي، والبعد الإنساني، والبعد القانوني) في تعزيز التنمية المستدامة لشركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان.

وتعرفت دراسة (لقمان، 20و20م) على مدى تطبيق وتأثير أبعاد المسؤولية المجتمعية (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، والبعد الأخلاقي، والبعد الانساني) على الأداء الكلي لشركة هيونداي موتورز الجزائر، وخلصت إلى أن تطبيق المسؤولية المجتمعية يساهم في تحسين أداء الشركة، وبناء ثقافة تنظيمية تقوم على ترسيخ مفهوم المسؤولية المجتمعية داخل الشركة، وكذا غرس ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الأفراد، وتبني فكرة المسؤولية المجتمعية من قبل الشركة يساهم في تحسين صورتها في المجتمع كما يساهم في تطوير وتفعيل أدائها.

دراسة (المقرن، 2021م) التي قاست أثر المسؤولية المجتمعية في إدارات العلاقات العامة وكيفية قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية المجتمعية (البعد الاجتماعي، والبعد الإنساني، والبعد القانوني)، ولقد انتهي الباحث إلى مجموعة من النتائج منها إن المسؤولية المجتمعية للشركات أصبحت القضية الأكثر اهتماماً في سياق التنمية المستدامة.

وتوصلت دراسة (سالم، 2021م) بعنوان "المجتمعية في المصارف الإسلامية: تجربة البنك الإسلامي الأردني في ظل أزمة كوفيد 19" إلى جملة من النتائج أهمها إدراج المسؤولية المجتمعية في المصارف الإسلامية في مبادئها وأهدافها، إذ إنها تشكل روح العمل داخل هذه المؤسسات، كما كان للمصرف الإسلامي دور بارز خلال جائحة كورونا من خلال تقديم التبرعات والقروض الحسنة للمتعاملين مع المصرف.

دراسة (بو عافية وعبد الله، 2021م) والتي هدفت إلى التحقق من اتجاه العلاقة بين المسؤولية المجتمعية للمؤسسة والسمعة، وقد خلصت الدراسة إلى أن ارتقاء سمعة المؤسسة مرتبط بالتزامها بمبادئ المسؤولية المجتمعية، وبالتالي يمكن القول بوجود علاقة إيجابية بين التزام المؤسسة بالمسؤولية المجتمعية وبين تحقيقها لسمعة عالية.

دراسة (أكرام والريم،2021م) سعت هذه الدراسة إلى ترسيخ مفهوم المسؤولية المجتمعية لدى المسيرين وأهميته وتبنيها نظراً لمساهمتها في تطوير المجتمع، وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم وضع عدد من التوصيات منها: ضرورة إلزام البنك بتحمل الأضرار التي قد يتعرض لها العاملون أثناء العمل، ويجب أن يحرص البنك على تحقيق الربح بأساليب واضحة ومنظمة مشروعة، وضرورة قيام البنك بالترويج لأعماله بشكل أخلاقي.

أجرى (قلال، 2022م) دراسة بعنوان: "المسؤولية المجتمعية في البنوك العربية: مصرف الراجحي نموذجاً"، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها، أن مفهوم المسؤولية المجتمعية في مصرف الراجحي يُعد مفهوماً واسعاً وشاملاً لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

دراسة كل من (المومني والمعاني، 2022م) بعنوان: المسؤولية المجتمعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحمل المسؤولية المجتمعية تعزى إلى متغير التخصص، ومتغير القطاع التربوي الذي تتبع له المدرسة التي تخرج منها الطلبة في المرحلة الثانوية، وإلى متغير ممارسة الطلبة للعمل التطوعي، ومتغير ممارسة الوالدين للعمل التطوعي، ومتغير مكان إقامة الأسرة. ولم تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس على المقياس الكلي.

دراسة (ماردين، 2022م) بعنوان: المسؤولية المجتمعية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية دراسة حالة جامعة الشام الخاصة، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات منها: توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية في الجامعة محل الدراسة، وتوجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية في الجامعة محل الدراسة.

2. الدراسات السابقة الأجنبية:

دراسة (Kruk. et al, 2018) والتي توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها اهتمام الشركات بالأجور، والتحفيز، والتدريب المهني، وتطوير كفاءة الموظفين، والحماية من إصابات العمل، أما على مستوى البيئة المحيطة بتلك الشركات فقد تركزت برامج المسؤولية المجتمعية حول رعاية البرامج الخيرية، وتطوير البنية التحتية للمنطقة، كما اقترحت الدراسة بذل المزيد من الجهود لزيادة البرامج التي تهتم بالقضايا البيئية.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

وشخصت دراسة (Lee et al. 2019) الوعي العام والتفضيلات والتوقعات حول المساهمة الاجتماعية لأنشطة المسؤولية المجتمعية لدى الشركات الدوائية في صناعة المستحضرات الصيدلانية في كوريا الجنوبية، وقد أظهرت النتائج عن وجود مواقف إيجابية تجاه المسؤولية المجتمعية للشركات الدوائية، كما جاء في نتائج الدراسة فإن أعلى تفضيل لأنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات متعلق بتطوير الأدوية الجديدة، مما يشير إلى أن مجتمع الدراسة يعتقد أن النشاط الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات الدوائية يجب أن يسعى لتنفيذ مهمة جوهرية، وهي تلبية الاحتياجات الطبية غير المشبعة من خلال تطوير عقاقير وأدوية جديدة.

وبينت دراسة (Susanto et al, 2020) اختبار تأثير المسؤولية المجتمعية للشركات والموظفين ورضا العملاء والثقة والولاء ومتغيرات الأعمال المستدامة، وأكدت أن على الرغم من أن المسؤولية المجتمعية للموظفين لها تأثير إيجابي على رضا العملاء وثقتهم إلا أنه لها تأثير بشكل كبير على استدامة الأعمال.

دراسة (Bardos at, al. 2020) بعنوان:

Corporate social responsibility, product market perception, and firm value

والتي توصلت إلى أن أنشطة المسؤولية المجتمعية مثل المشاركة المجتمعية والبيئية تؤثر بشكل إيجابي في تصورات العملاء عن السوق والمنتجات خصوصًا فيما يتعلق بالسلع التنافسية، كما أن المسؤولية المجتمعية للشركات تعمل على تعزيز قيمة الشركة، ولكن بشكل غير مباشر من خلال تحسين إدراك العملاء لمنتجات الشركة.

3. التعليق على الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث استخلص الباحثان ما يلي:

أن أغلب الدراسات التي تناولت واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية وآليات تطويرها اعتمدت على المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم استعراض الدراسات السابقة، والتي تناولت العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، واتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، حيث تشابهت مع العديد من الدراسات السابقة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، كما اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الأساليب الإحصائية المستخدمة، وتشابهت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات في استخدامها الاستبانة كأداة للدراسة، وهدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية وآليات تطويرها في بنك مسقط سلطنة عمان، وتعد من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع في السلطنة.

من خلال الدراسات السابقة استفاد الباحثان ما يلي:

1. التعرف على مفاهيم ومكونات المتغير المستقل.
2. التعرف على تأثير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع.
3. التعرف على المتغير التابع.
4. التعرف على مدى اتفاق كل دراسة من الدراسات السابقة واختلافها مع نتائج الدراسة الحالية.
5. اختيار المنهج والأداة للدراسة الحالية، وبناء الاستبانة وصياغة الفقرات وتطويرها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ما يلي:

هي أنها تعد من الدراسات القليلة التي تتعلق بهذا الموضوع في سلطنة عما، أما الدراسات السابقة طبقت في بيئات مختلفة.

منهجية الدراسة:

1. **نوع الدراسة: وصفية تحليلية.**
2. **منهج الدراسة: المسح الاجتماعي (الشامل والعينة).**
3. **مجتمع وعينة الدراسة:**

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في بنك مسقط سلطنة عمان، وعددهم (890) موظفًا، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من (267) موظفًا، وتم توزيع الاستبانة إلكترونيًا على أفراد العينة وقد حصل على (222) استبانة صالحة لتحليل بياناتها.

يوضح الجدول التالي تحليل المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

جدول (١) يوضح التكرارات والنسبة المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة.

رقم	المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1	النوع	ذكر	186	83.8
		أنثى	36	16.2
2	العمر	أقل من 30	29	13.1
		من 30 – أقل من 40 سنة	96	43.2
		من 40 – أقل من 50 سنة	86	38.7
		أكثر من 50 سنة	11	5.0
3	المؤهل العلمي	ثانوية فأقل	14	6.3
		دبلوم	53	23.9
		بكالوريوس	123	55.4
		دراسات عليا	32	14.4
4	الوظيفة	مدير	20	9.0
		نائب مدير	10	4.5
		مشرف	44	19.8
		موظف	148	66.7
5	سنوات الخدمة	5 سنوات فأقل	31	14.0
		أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات	39	17.6
		أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنوات	141	63.5
		أكثر من 15 سنة	11	5.0
المجموع			222	%100

4. **أداة الدراسة: الاستبانة**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

تكونت الاستبانة من (40) فقرة، تقاس كل فقرة من خلال سؤال يطلب من المستجيب وضع علامة ☑ في الخانة التي تعبر عن وجهة نظره، على مقياس ليكرت الخماسي، ويوضح الجدول الآتي تصنيف مستويات الموافقة، والدرجة التي تعطى لها في المعالجة الإحصائية.

جدول (٢) يوضح مستويات الموافقة على فقرات الاستبانة وتعبيراتها اللفظية وتقديراتها الكمية.

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

اختبار صدق أداة الدراسة

- الصدق الظاهري.

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين والأكاديميين بجامعة ظفار، بقصد الاستفادة من مخزونهم المعرفي والخبرة وذلك للتأكد من استيفاء الاداة للشروط العلمية لتصميم الاستبانة.

- معامل ألفا كرونباخ.

جدول (٣) يوضح نتيجة اختبار ألفا كرونباخ

1	محور واقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.	.940
2	محور فوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.	.903
3	محور الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية.	.961
4	محور الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.	.841
إجمالي الاستبانة		. 927

يبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط والاتساق الداخلي بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث أظهرت نتائج الجدول أن قيمة معاملات الثبات لكل الفقرات قد كانت أعلى من قيمة المحك (0.600)، كما أن جميع معاملات ارتباط الفقرات بالمحور الذي تتبع له كانت عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهو ما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة وثباتها.

- الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

جدول (٤) يبين معامل الارتباط لمحاور الدراسة والدرجة الكلية.

رقم المحور	المحور	معامل الارتباط	الدلالة
1	واقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.	.717**	.000
2	فوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.	.855**	.000
3	الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية.	.815**	.000
4	الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.	.398**	.000

يبين الجدول أعلاه معاملات الارتباط لمحاور الدراسة والدرجة الكلية، حيث أظهرت نتائج الجدول أن جميع معاملات ارتباط محاور الدراسة والدرجة الكلية كانت عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، وهو ما يشير إلى الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

5. الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS (Statistical package for social science) وتشتمل على الأساليب الآتية:

- التكرارات والنسب المئوية.
- معامل ثبات ألفا كرونباخ.
- معاملات ارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى الأهمية.

نتائج الدراسة:

1. عرض الجداول الإحصائية للدراسة:

السؤال الأول: نص على ما يلي: "ما واقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟"

استخدم الباحثان مجموعة من الإحصاءات الوصفية والمتمثلة في حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الفقرة وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (٥) التحليل الوصفي لفقرات واقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	يقوم البنك برعاية أنشطة وبرامج دعم المشاريع الصغيرة.	3.87	1.01	4	مرتفعة
2	يقوم البنك برعاية الأنشطة والبرامج الثقافية.	3.83	0.88	9	مرتفعة
3	يوفر البنك مدونة للسلوك الأخلاقي ويتيحها لجميع العاملين.	3.85	1.02	7	مرتفعة
4	يعد البنك الخدمات المجتمعية التي يقدمها هدفًا لتحقيق المسؤولية المجتمعية وليس لتحقيق مورد اقتصادي فقط.	3.82	0.96	10	مرتفعة
5	يلتزم البنك باتفاقيات العمل المبرمة بينه وبين الأطراف ذات العلاقة.	3.84	0.94	8	مرتفعة
6	يلتزم البنك بالقوانين الخاصة بالحماية من الأخطار المهنية.	3.92	0.88	2	مرتفعة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

7	يتخذ البنك عقوبات تجاه السلوكيات غير القانونية.	3.85	0.98	6	مرتفعة
8	يسعى البنك إلى مراعاة حقوق الإنسان واحترام عادات وتقاليد المجتمع.	3.91	0.92	3	مرتفعة
9	يقوم البنك برعاية أنشطة وبرامج تعزيز الانتماء الوطني.	3.97	0.89	1	مرتفعة
10	يقوم البنك برعاية أنشطة وبرامج حماية البيئة.	3.85	0.96	5	مرتفعة
11	يقوم البنك برعاية أنشطة وبرامج تنموية في بعض المناطق البعيدة.	3.77	1.02	11	مرتفعة
	الإحصائيات العامة	3.86	0.76		مرتفعة

تبين النتائج في الجدول رقم (1) نتائج التحليل الوصفي لواقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط، حيث أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا لواقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، ووفقًا للمتوسط الحسابي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات البعد بين المتوسط الحسابي (3.97) للفقرة رقم (9)، التي تشير إلى "يقوم البنك برعاية أنشطة وبرامج تعزيز الانتماء الوطني"، ويفسر الباحثان هذه النتيجة إلى أن بنك مسقط من البنوك التي لها دور كبير في المجتمع في رعاية الأنشطة الاجتماعية، ويقوم سنويًا بالتبرع للجمعيات الخيرية التي تعمل في المجتمع، كما يعمل على رعاية الكثير من المناسبات الاجتماعية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (11) بالمتوسط الحسابي (3.77) التي تشير إلى أن "يقوم البنك برعاية أنشطة وبرامج تنموية في بعض المناطق البعيدة" وترجع هذه النتيجة إلى أن بنك مسقط يعمل على العديد من الأنشطة الاجتماعية، ولكن التركيز الأكبر في المناطق التي يستطيع البنك تقديم خدماته فيها بصورة أكبر.

السؤال الثاني: نص على ما يلي: "ما فوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟"

استخدم الباحثان مجموعة من الإحصاءات الوصفية، والمتمثلة في حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الفقرة وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة، ولإبراز اتجاهات وآراء أفراد العينة حول فقرات فوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (٦) التحليل الوصفي لفقرات فوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	تساعد المسؤولية المجتمعية في تعزيز العلاقة بين البنك والمجتمع المحلي.	3.84	0.93	9	مرتفعة
2	تساهم المسؤولية المجتمعية في تحسين بيئة العمل وزيادة رضا الموظفين.	4.30	0.85	5	مرتفعة جدًا

3	تسهم المسؤولية المجتمعية في تحسين الصورة الذهنية للبنك.	4.37	0.71	3	مرتفعة جدًا
4	تؤدي المسؤولية المجتمعية إلى تحقيق أهداف الاستدامة طويلة المدى للبنك.	4.25	0.92	7	مرتفعة جدًا
5	تعمل المسؤولية المجتمعية على توافق رسالة البنك وأهدافه مع أهداف وقيم المجتمع المحلي.	4.41	0.76	2	مرتفعة جدًا
6	تعد برامج المسؤولية المجتمعية التي ينفذها البنك واجبًا أخلاقيًا.	4.19	0.84	8	مرتفعة
7	تسهم المسؤولية المجتمعية في تحقيق أهداف الاستدامة للبنك.	4.29	0.75	6	مرتفعة جدًا
8	تؤثر برامج المسؤولية المجتمعية في زيادة ولاء العملاء للبنك.	4.34	0.74	4	مرتفعة جدًا
9	تؤثر المسؤولية المجتمعية في تعزيز التنافسية والابتكار في خدمات ومنتجات البنك.	4.42	0.83	1	مرتفعة جدًا
الإحصائيات العامة		4.27	0.62		مرتفعة جدًا

تبين النتائج في الجدول رقم (2) نتائج التحليل الوصفي لفوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط، حيث أظهرت النتائج مستوى مرتفعًا جدًا لفوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، ووفقًا للمتوسط الحسابي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات البعد بين المتوسط الحسابي (4.42) للفقرة رقم (9) التي تشير إلى "تؤثر المسؤولية المجتمعية في تعزيز التنافسية والابتكار في خدمات ومنتجات البنك"، حيث يفسر الباحثان هذه النتيجة من خلال ما يقوم به البنك من تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، وبأسعار تناسب جميع العملاء، وتسهيل الحصول على الخدمات من جميع فروع البنك على مستوى السلطنة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (1) بالمتوسط الحسابي (3.84) التي تشير إلى أن "تساعد المسؤولية المجتمعية في تعزيز العلاقة بين البنك والمجتمع المحلي"، ويفسر الباحثان هذه النتيجة إلى أن البنك يعمل من خلال برامج تتعلق بالمسؤولية المجتمعية، ويهدف من خلالها تحقيق أهداف المجتمع وأهداف البنك.

السؤال الثالث: نص على ما يلي: "ما الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية؟"

استخدم الباحثان مجموعة من الإحصاءات الوصفية والمتمثلة في حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الفقرة وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة، لإبراز اتجاهات وآراء أفراد العينة حول فقرات الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (٧)

التحليل الوصفي لفقرات الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرة	الإحصائيات			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

1	صعوبة تحديد وتوزيع المسؤوليات المرتبطة بأنشطة المسؤولية المجتمعية.	2.82	20.7	3	متوسطة
2	عدم وجود وحدة مسؤولة عن القيام بمهام المسؤولية المجتمعية.	1.75	60.8	10	منخفضة جداً
3	عدم اقتناع الإدارة العليا ببرامج المسؤولية المجتمعية.	2.58	0.86	5	منخفضة
4	عدم التزام العاملين بتعليمات وإجراءات الصحة والسلامة المهنية والبيئية.	2.94	50.6	2	متوسطة
5	قلة الخبرات اللازمة للتعامل مع برامج المسؤولية المجتمعية.	1.84	0.78	9	منخفضة
6	صعوبة قياس الأثر من تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية.	1.90	40.7	8	منخفضة
7	عدم توفر البيانات والمعلومات اللازمة لإقامة مشروعات تنموية.	2.78	0.75	4	متوسطة
8	عدم وجود رؤية وأهداف واضحة لبرامج المسؤولية المجتمعية.	1.97	0.68	6	منخفضة
9	ارتفاع تكاليف تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية.	2.98	70.7	1	متوسطة
10	نقص المعرفة بمجال المسؤولية المجتمعية.	1.92	700.	7	منخفضة
الإحصائيات العامة		82.8	80.5		متوسطة

تبين النتائج في الجدول رقم (3) نتائج التحليل الوصفي الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت النتائج مستوى متوسط للصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة، ووفقًا للمتوسط الحسابي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات البعد بين المتوسط الحسابي (2.98) للفقرة رقم (9) التي تشير إلى "ارتفاع تكاليف تنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية"، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (2) والمتوسط الحسابي (1.75) التي تشير إلى أن "عدم وجود وحدة مسؤولة عن القيام بمهام المسؤولية المجتمعية".

السؤال الرابع: نص على ما يلي: "ما الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط؟"

استخدم الباحثان مجموعة من الإحصاءات الوصفية، والمتمثلة في حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الفقرة وفقًا لاستجابات أفراد عينة الدراسة، لإبراز اتجاهات وآراء أفراد العينة حول فقرات الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط، وذلك على النحو الآتي:

الجدول رقم (٨)التحليل الوصفي لفقرات الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط.

الفقرة	الإحصائيات

رقم الفقرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	الأهمية النسبية
1	تقديم الدعم والتسهيلات للبحث العلمي للمبدعين من المجتمع المحلي.	4.00	0.87	2	مرتفعة
2	تقديم معونات للمشاريع الخيرية ومراكز الطفولة ودور المسنين.	3.76	1.09	3	مرتفعة
3	تخصيص موازنة للمبادرات التطوعية	3.44	1.26	6	مرتفعة
4	الاهتمام بإقامة ندوات توعوية لأفراد المجتمع المحلي.	2.91	1.21	10	متوسطة
5	المساهمة في تحسين البنية التحتية للمجتمع المحلي.	2.92	1.17	9	متوسطة
6	حماية البيئة من خلال قيام البنك بغرس الأشجار في عدد من المناطق.	3.16	1.26	8	متوسطة
7	تدعيم المشاريع التنموية ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	4.20	0.95	1	مرتفعة جداً
8	تبنّي المبادرات الثقافية والمعرفية بتقديم جوائز تشجيعية لتعزيز ونشر الثقافة.	3.73	1.06	4	مرتفعة
9	توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.	3.57	1.14	5	مرتفعة
10	توفير الفرص الوظيفية للشباب باعتبارهم محور التنمية الشاملة المستدامة.	3.31	1.20	7	متوسطة
	الإحصائيات العامة	3.50	0.73		مرتفعة

تبين النتائج في الجدول رقم (4) نتائج التحليل الوصفي الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط، حيث أظهرت النتائج مستوى مرتفعة للآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة ووفقًا للمتوسط الحسابي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات البعد بين المتوسط الحسابي (4.20) للفقرة رقم (7) التي تشير إلى "تدعيم المشاريع التنموية ومنها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (4) والمتوسط الحسابي (2.91) التي تشير إلى أن "الاهتمام بإقامة ندوات توعوية لأفراد المجتمع المحلي".

2. النتائج العامة وتوصيات الدراسة:

يتضمن عرضًا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي خرج بها الباحثان على ضوء نتائج الدراسة ومناقشتها، والمتعلقة بمعرفة واقع المسؤولية المجتمعية للبنوك التجارية وآليات تطويرها، وذلك من خلال آراء العاملين في بنك مسقط سلطنة عمان.

نتائج الدراسة:

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن هنالك مستوى مرتفعًا لواقع المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة.
- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن هنالك مستوى مرتفعًا جدًا لفوائد المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة.
- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن هنالك مستوى متوسطًا على الصعوبات التي تحول دون تطبيق بنك مسقط للمسؤولية الاجتماعية وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة.
- بينت نتائج التحليل الإحصائي أن هنالك مستوى مرتفعًا على الآليات المقترحة لتطوير المسؤولية المجتمعية في بنك مسقط وفقًا للمعيار المستخدم في هذه الدراسة.

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة نشر الوعي حول أهمية المسؤولية المجتمعية للبنوك وخصوصًا فيما يتعلق بالأنشطة البيئية من خلال القيام بحملات إعلامية ومنابر حوارية.
2. توفير حوافز وتقديم تسهيلات بشكل أكبر للبنوك التي تقوم ببرامج مسؤولية اجتماعية.
3. إدراج مؤشرات رقمية من قبل البنك المركزي لمؤشرات المسؤولية المجتمعية تمكن من مقارنة ممارسات البنوك لبرامج وأنشطة المسؤولية الاجتماعية.
4. ضرورة تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية لدى الملاك والمديرين والأفراد العاملين في البنوك بشكل عام، بحيث يتم التركيز على توحيد المصالح وتعزيزها اجتماعيًا.
5. زيادة الاهتمام في الجانب البحثي والأكاديمي في مجال المسؤولية المجتمعية والقيام بمثل هذه الدراسة من خلال استخدام مؤشرات أخرى غير مؤشر الأداء.
6. إنشاء إدارة خاصة بالمسؤولية المجتمعية في البنوك نظرًا لأهميتها في نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية والتوعية بأهمية النهوض بها.
7. ضرورة تشجيع العاملين على التمسك بأبعاد المسؤولية المجتمعية في البنوك من خلال عقد دورات تدريبية وندوات تثقيفية لهم حول أهمية المسؤولية المجتمعية.
8. المحافظة على استمرارية برامج المسؤولية المجتمعية وتحديثها وفقًا لآخر الأبحاث والاستراتيجيات والتي قد تساهم في تحسين كفاءة وفعالية البرامج.
9. ضرورة قيام البنك المركزي بعمل تقييم وتوزيع حوافز ومزايا للبنك الأكثر التزامًا بأداء دوره في المسؤولية الاجتماعية.

مراجع الدراسة

أولًا: المراجع العربية:

أسماء مزيمش (2018م)، الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية المجتمعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر: دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إسماعيل إبراهيم عبدالباقي (2016م)، إدارة البنوك التجارية، عمان: دار بيداء للنشر والتوزيع.

أكرام بوزيان، وريم حرايز (2021م)، أثر المسؤولية المجتمعية على أخلاقيات الأعمال في البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

أمنة محمد خريسات، وفراس علي خليفة الزعبي (2020م)، المسؤولية المجتمعية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 5 ص ص. 615-639.

أويس محمد حمد عبدالحميد (2019م)، أثر الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية في الحد من المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

ب. مسقط (2018م)، تقرير الاستدامة، سلطنة عمان: بنك مسقط.

باها لقمان (2020م)، المسؤولية المجتمعية كمدخل لتحسين الأداء: دراسة حالة شركة هونداي وموتورز الجزائر، أطروحة دكتوراة غير منشورة، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الصناعات المحلية البديلة، 6(3)، 1-220.

بشار الشوابكة (2018م)، المسؤولية المجتمعية في البنوك الإسلامية: دراسة في سياسة القرض الحسن، المؤتمر العلمي الدولي، دور لمصارف الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح وجامعة العلوم الإسلامية العالمية.

بشار حسين (2020م)، المسؤولية المجتمعية ودورها في تعزيز جودة الخدمات: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في مديرية توزيع كهرباء نينوى المركز، جامعة الموصل كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الاقتصاد وعلوم الإدارة 26 (120)، 337-352.

حمادي بلقاسم (2018)، أثر المسؤولية الأخلاقية كبعد من أبعاد المسؤولية المجتمعية على رضا الزبون في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك التنمية المحلية وكالة الجلفة، الجزائر: جامعة زيان عاشور بالجلفة.

حمزة قلال، وعبد القادر تشيكو (2022م)، المسؤولية المجتمعية في البنوك العربية: صراف الراجحي نموذجًا، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد (7) المجلد (1).

خلود خالد البريكية (2018م)، دراسة العوامل السلوكية المؤثرة على نجاح إدارة بنك مسقط للبيانات الضخمة، مسقط: جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

رباب ماردين (2022م)، المسؤولية المجتمعية ودورها في تعزيز الميزة التنافسية دراسة حالة جامعة الشام الخاصة، مجلة جامعة البعث، المجلد (44) العدد (7).

سامية طوبال (2018م)، ممارسة المسؤولية المجتمعية في البنوك التجارية: دراسة حالة البنك الأهلي الأردني، الأردن: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية.

سعدية بن سالم (2021م)، المسؤولية المجتمعية في المصارف الإسلامية: تجربة البنك الإسلامي الأردني في ظل أزمة كوفيد 19، الأردن: المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان - معهد العلوم الاقتصادية والتجارب وعلوم التسيير.

سيد محمد جاد الرب (2010م)، الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية المجتمعية في منظمات الأعمال العصرية، مصر : مطابع الدار الهندسية.

عبد الرزاق الرحاحلة (2011م)، المسؤولية المجتمعية، عمان: دار الإعصار العلمي ومكتبة المجتمع العربي.

عبد العزيز طيبة (2020م)، دور المصارف الإسلامية في إرساء المسؤولية المجتمعية: دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني، الأردن: جامعة حسيبة بن علي الشلف - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

عبد القادر متولي (2010م)، اقتصاديات النقود والبنوك، عمان: دار الفكر.

علية بوعافية، وعبدالله علي (2021م)، الالتزام بالمسؤولية المجتمعية وانعكاساتها على سمعة المؤسسة "عرض تجارب مؤسسات عالمية رائدة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(3).

غسان عيسى إبراهيم العمري (2019م)، المسؤولية المجتمعية وأثرها على جودة الخدمات المقدمة في دور رعاية المسنين الخاصة، مجلة جرش للبحوث الدراسية، جامعة جرش، عمان، المجلد الواحد والعشرون، العدد (1) ١٩٪ -١.

فواز أيوب حمدان المومني، ومحمد خالد المعاني (2017م)، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها ببعض المتغيرات البيئية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 15(2).

لبنى خصاونة (2018م)، أثر المسؤولية المجتمعية على أداء البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك الأردن.

محمد بن عبد الله المقرن (2020م)، المسؤولية المجتمعية في إدارات العلاقات العامة، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد (5).

محمد حسام الدين (2003)، المسؤولية المجتمعية للصحافة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

محمد طارق يوسف (2011م)، العمل الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية للشركات والبنوك والدولة، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محمد فلاق (2016م)، المسؤولية المجتمعية لمنظمات الأعمال، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

محمد لطرش، وجمال جعيل (2018م)، المسؤولية المجتمعية للبنوك الإسلامية - دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد (9).

مريع بن سعد مريع الهباش (2018م)، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية المجتمعية في البنوك السعودية، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، مج5، ع1.

نسرين عدنان الحموري (2014م)، المسؤولية المجتمعية للعلاقات العامة في البنوك التجارية الأردنية: دراسة مسحية على محافظة الشمال، الأردن - عمان: جامعة اليرموك.

هيفاء علي الأحمري (2021م)، الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية في التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية الخليجية: دراسة تطبيقية، السعودية: جامعة الملك عبدالعزيز.

ياسمين سلمان، وحمزة وهيب (2018م)، أثر التزام المسؤولية المجتمعية في الأداء المالي للمصارف (بحث تطبيقي في مصرف بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ورقة بحثية مقدمة إلى "المؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Banks, S. (2020). Ethics and values in social work. Bloomsbury Publishing.

Bardos, K, S , Ertugrul, M & Lucia Silva Gao (2020) Corporate social responsibility, product market perception, and firm value, Journal of Corporate Finance.

Kruk, M. N. el.al.(2018). Opportunities for improving the corporat social responsibility programs for metallurgical companies in the Arctic, ECONOMICS AND MANAGEMENT OF PRODUCTION, Nonferrous Metals. No. (1), 3-6.

Lee, H., Kim, S., Kim, G., & Kang, H. (2019). Public preferences for corporate social responsibility activities in the pharmaceutical industry: Empirical evidence from Korea. Plos one, 14(8), e0221321.

Susanto, F., Jasfar, F., Hady, H., & Kristaung, R. (2020). Social Responsibility and Marketing Impact on Hospital Business Sustainability: Lesson from Indonesia, Journal of Economics, Management and Trade, Page 21-35.

World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). (2000). Corporate social responsibility: Making good business sense (by Lord Holme & Richard Watts). Geneva, Switzerland: WBCSD.

Schermerhorn, J. R. (2001). Management (7th ed., p. 83). New York, NY: John Wiley & Sons.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.3046

أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى في المؤسسات الصحية
(دراسة حالة مستشفى الصداقة التعليمي - عدن)

الاستـــلام: 31/ 03 /2025
التحكيم: 07/ 07 /2025
القبـــــول: 08/ 07 /2025

عبد الله صالح بن صالح عبد الرب الحاج [1، *]
غادة النهاري [2]

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] قسم التسويق والإعلان - كلية المجتمع - عدن، اليمن.
[2] باحثة ماجستير، إدارة الأعمال ، جامعة العلوم والتكنلوجيا، عدن، اليمن.
* عنوان المراسلة: abdullaalhaj1975@gmail.com

أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى في المؤسسات الصحية (دراسة حالة مستشفى الصداقة التعليمي – عدن)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى في المؤسسات الصحية في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن، وقد تمثلت أبعاد المتغير المستقل (جودة الخدمة الصحية) بـ (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف)، بينما تمثل المتغير التابع بـ (رضا المرضى)، وقد استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقد تمثل مجتمع البحث في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن، وتكونت عينة البحث من مجموعة من المرضى المترددين على المستشفى وعددهم (100) مريض، وقد توصل البحث إلى أن مستوى جودة الخدمة الصحية المقدمة ضعيف، ومستوى رضا المرضى عن الخدمة المقدمة ضعيف، ووجود علاقة ارتباطية بين إدارة جودة الخدمة الصحية بأبعادها في تحقيق رضا المرضى في المستشفى، وأوصى البحث بضرورة التحسين المستمر لجودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى، والاهتمام بالتعرف على احتياجات المرضى لكسب رضاهم.

الكلمات المفتاحية: ***جودة الخدمة الصحية، رضا المرضى، مستشفى الصداقة التعليمي.***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

The Impact of Healthcare Service Quality Dimensions on Patient Satisfaction in Health Institutions (A Case Study of Al-Sadaqah Teaching Hospital - Aden)

Abstract:
The aim of the research is to identify the impact of the dimensions of healthcare service quality on patient satisfaction in healthcare institutions at Al-Sadaqa Teaching Hospital- Aden, The dimensions of the independent variable (healthcare service quality) include (tangibility, reliability, responsiveness, safety, empathy), while the dependent variable is (patient satisfaction), The researchers used the descriptive-analytical method, and the research community was represented by Al-Sadaqa Teaching Hospital, Aden. The research sample consisted of a group of patients visiting the hospital, totalling 100 patients, The research concluded that the quality of healthcare services provided is poor, and the level of patient satisfaction with the provided services is also poor. There is a correlation between the management of healthcare service quality in its dimensions and achieving patient satisfaction in the hospital, The research recommended the continuous improvement of the quality of healthcare services provided in the hospital, and the need to pay attention to identifying patient needs in order to gain their satisfaction.
Keywords: *Quality healthcare services, patient satisfaction, Al-Sadaqa Teaching Hospital.*

* Corresponding Email Address: abdullaalhaj1975@gmail.com

المقدمة

تعد الجودة أسلوبًا حديثًا في أداء الأعمال وإدارتها بحيث يكون التركيز فيه على تلبية متطلبات وتوقعات المستفيدين بشكل الصحيح ومن أول مرة، من خلال التحسين والتطوير المستمرين لتصل إلى أعلى مستويات الأداء.

تحتل الخدمة الصحية في المجتمع مكانة بارزة نظرًا لأهميتها في الحفاظ على سلامة الإنسان، لذلك أصبح من المهم تطبيق معايير جودة الخدمات الصحية في المنظمات الصحية، والتي تساهم في التعرف على جوانب الهدر في الوقت والموارد البشرية والمادية والتخلص منها، كما أنها تساعد مقدمي الخدمة على تحديد مفهوم الجودة ووضع الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات متلقي الخدمة وإشباع رغباتهم.

وعلى الجانب الآخر يُعد رضا المستفيد (المريض) من العناصر الهامة في نجاح المنظمات الصحية في ظل التطورات الحالية، لذلك تسعى المنظمات الصحية ومنها مستشفى الصداقة التعليمي محل البحث التعرف باستمرار على احتياجات المستفيدين، وبهذا أصبح مفهوم جودة الخدمة من أكثر المواضيع اهتماماً من قبل الباحثين والإداريين والكادر الطبي، والهدف التي تسعى المنظمات الصحية لاكتسابه من خلال التفاعل الإيجابي وتعزيز العلاقة مع المستفيد (المريض) لخلق الرضا لديه، والذي يتطور إلى ولاء دائم لتلك المنظمة.

ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث لبيان أثر أبعاد جودة الخدمة في تحقيق رضا المرضى.

مشكلة البحث

استناداً للظروف الراهنة التي تعشيها اليمن، والتي انعكست آثارها في كافة القطاعات ومنها القطاع الصحي بشكل خاص، تواجه المنظمات الصحية تحدياً حقيقياً لإيصال خدماتها بجودة ترضي المرضى، فقد أصبح المريض في الوقت الحالي لا يقبل بالمستويات المتدنية من الخدمات، وعلى مستوى من الوعي والإدراك بمطابقة الخدمة المقدمة لأبعاد الجودة، ومن خلال استقصاء أولي قام بعمله الباحثان لمجموعة من المرضى المترددين على المستشفى محل البحث، تبين وجود ضعف في مستوى رضا المرضى، حيث أبدوا استياءهم من مستوى الخدمة الصحية المقدمة، والمتمثلة في قلة نظافة المستشفى، وضعف الكادر الطبي، وإهمال إدارة المستشفى لجودة الخدمات الصحية، ونتيجة لهذا الإهمال وكثرة الشكاوي من قبل المرضى تم تغيير إدارة المستشفى بإدارة جديدة تأمل التطوير والتحسين من جودة الخدمات المقدمة، من خلال دعم مادي مقدم من السلطة المركزية والإدارة المحلية في المحافظة.

أسئلة البحث

وقد تمثلت مشكلة البحث في سؤال رئيس كالتالي:

ما أثر أبعاد جودة الخدمة في تحقيق رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي – عدن؟

وتفرع من هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية كالآتي:

1. ما مستوى جودة الخدمات الصحية في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن؟
2. ما مستوى رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن؟
3. ما أثر أبعاد جودة الخدمات الصحية بأبعادها مجتمعة (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي- عدن؟

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن.

وقد تفرع من هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية تمثلت في التعرف على مستوى :

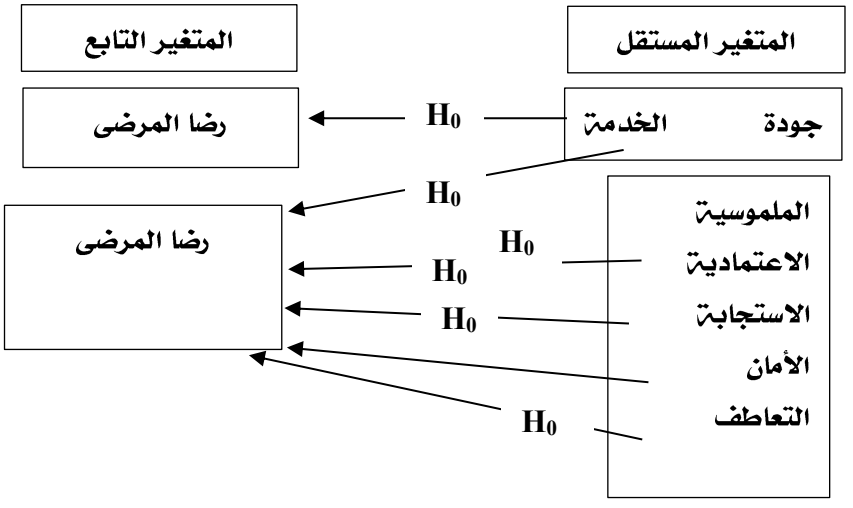
1. **جودة الخدمات الصحية في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن.**
2. **رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن.**
3. **أثر أبعاد جودة الخدمات الصحية بأبعادها مجتمعة (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن.**

أهمية البحث:

1. **إبراز مدى أهمية تبني المنظمات الصحية مفهوم الجودة لتقديم خدماتها لتحقيق رضا المرضى.**
2. **التركيز على تحسين مستوى التعامل مع المرضى، والذي يُعد عنصرًا هامًا في نجاح المنظمة الصحية.**
3. **مساهمة هذا البحث في التحسين من جودة الخدمات الصحية، وزيادة رضا المرضى في المستشفى محل البحث وإظهار هذا البحث الى إلى حيز البحث العلمي.**

النموذج المعرفي الافتراضي

قام الباحثان بالاعتماد على نموذج (SERVQUAL)الشهير لتحديد أبعاد جودة الخدمة الصحية، وعلى دراسات سابقة مثل دراسة (العزيزي والعزيزي، 2024م)، ودارسة (محمد ، 2024م)، ودراسة (حمزة والمعمري، 2024م)، ودراسة (الجمال، 2019م)، ودراسة (سعيدان وروشام، 2018م) لتحديد أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.



شكل (1.1) النموذج المعرفي الافتراضي

فرضيات البحث

بناءً على أهداف ومشكلة البحث، والاستفادة من الدراسات السابقة، وبهدف دراسة النموذج المعرفي الافتراضي الموضح بالشكل (1.1)، ولاختبار الأثر الموجود بين متغيرات البحث، تم صياغة فرضية رئيسية واحدة، وفقًا لأبعاد متغيرات النموذج الافتراضي للبحث بحسب الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) لأثر أبعاد جودة الخدمة في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث.

وقد تفرعت منها عدة فرضيات فرعية تشير الى انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد:

1. **الملموسية في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث.**
2. **الاعتمادية في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث.**
3. **الاستجابة في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث.**
4. **الأمان في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث.**
5. **التعاطف في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث.**

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، وكونه يتناسب مع طبيعة البحث، وموضوعه المتمثل بـ : "أثر أبعاد جودة الخدمة في تحقيق رضا المرضى، دراسة حالة مستشفى الصداقة التعليمي - عدن"، حيث يهتم المنهج الوصفي باستعراض أدبيات البحث، واستعراض النتائج الوصفية لعينة البحث، ويتمثل المنهج التحليلي بتحليل النتائج، واختبار الفرضيات، واستخلاص النتائج، والتوصيات.

حدود البحث

الحدود النظرية: يشمل البحث أبعاد جودة الخدمة الصحية كمتغير مستقل، والتي تتمثل في (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) ورضا المرضى كمتغير تابع.

الحدود البشرية: يقتصر هذا البحث على عينة من المرضى.

الحدود المكانية: مستشفى الصداقة - عدن.

الحدود الزمانية: 2025م.

التعريفات الإجرائية

1. **أبعاد جودة الخدمة: التزام المستشفى بمعايير لتقديم خدماتها، بهدف تحقيق النتائج المرجوة والمتمثلة في (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف).**
2. **تعريف الملموسية إجرائيًا: تتمثل الملموسية بالنسبة للمستشفى بالعناصر المادية للخدمة مثل مبنى المستشفى، والأجهزة والمعدات، والمرافق الصحية للمستشفى، ومظهر العاملين .... الخ.**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

3. **تعريف الاعتمادية إجرائيًا: يقصد بها درجة الاعتماد على مقدمي الخدمة (أطباء - ممرضين) في المستشفى، ودقة إنجازهم للخدمة المطلوبة.**
4. **تعريف الاستجابة إجرائيًا: يقصد بها سرعة الإنجاز من قبل مقدمي الخدمة في المستشفى، والاستجابة لتلبية احتياجات المرضى، وتوفير الخدمات الصحية لهم بشكل فوري وسريع.**
5. **تعريف الأمان إجرائيًا: يقصد به مدى شعور المرضى بالثقة بمقدمي الخدمة (أطباء - ممرضين) في المستشفى، وقدرتهم على تقديم رعاية آمنة وكسب ثقة المرضى.**
6. **تعريف التعاطف إجرائيًا: يقصد به تفهم مقدمي الخدمة (أطباء - ممرضين) لاحتياجات المرضى ودرجة العناية بهم ورعايتهم.**
7. **تعريف رضا المرضى إجرائيًا: يقصد به شعور المريض بالراحة تجاه الخدمات المقدمة له من المستشفى، والتي تشمل الخدمات الطبية والتمريضية، مما يخلق لدى المريض شعورًا إيجابيًا لتقبل العلاج والتجاوب معه.**

الدراسات السابقة

1. **دارسة حمزة والمعمري (2024م): أثر تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة على تحسين الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في تحسين الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من مستشفى كرى العام، ومستشفى الهيئة العام، ومستشفى الشهيد هائل العينة، وكانت عينة الدراسة مكونة من 30 فردًا، وتوصلت الدارسة إلى وجود ارتباط طردي بين متغيرات تواجد مبادئ الجودة الشاملة ومتغيرات جودة الخدمة الصحية المقدمة، وأن مستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات الحكومية بأبعادها كان متوسطًا من وجهة نظر المرضى.

2. **دراسة محمد (2024م)، أثر اليقظة الاستراتيجية في تحسين جودة الخدمات الصحية (بحث ميداني على مستشفى الشفاء التخصصي في محافظة شبوة - اليمن).**

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر اليقظة الاستراتيجية في تحسين جودة الخدمات الصحية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مستشفى الشفاء التخصصي في محافظة شبوة، وتمثلت عينة الدراسة من العاملين والبالغ عددهم (60) عاملًا، وعينة المرضى والبالغ عددهم (40) مريضًا، وتوصلت الدارسة إلى أنه يوجد أثر إيجابي لأبعاد اليقظة الاستراتيجية في تحسين جودة الخدمات الصحية، وأن مستوى جودة الخدمات الصحية في المستشفى جاء مرتفعًا جدًا.

3. **دراسة النهاري (2024م)، أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمة الصحية في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان في الجمهورية اليمنية (دراسة حالة مركز الأمل لعلاج الأورام - تعز).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمة الصحية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مركز الأمل لعلاج الأورام - تعز، وتمثلت عينة الدراسة من العينة

الأولى وهي جميع العاملين، والعينة الثانية وهي عينة من المرضى، وتوصلت الدارسة إلى وجود علاقة إيجابية طردية تؤدي إلى زيادة في تحسين جودة الخدمة الصحية ناتج عن الزيادة لإدارة الجودة الشاملة بأبعادها.

4. **دارسة العزيزي والعزيزي (2024م)، مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على قياس مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا - صنعاء، وتمثلت عينة الدراسة المكونة من جميع العاملين (الطبي، والإداري)، وعينة من المرضى، وتوصلت الدارسة إلى حصول جودة الخدمات الصحية على مستوى عالٍ من وجهة نظر العاملين في المستشفى، وكذلك المستفيدين وفقًا للترتيب الآتي: (الملموسية، والأمان، والاعتمادية، والتعاطف، والاستجابة).

5. **دراسة** (Sinyiza and others. 2022) **رضا المرضى عن الرعاية الصحية في مستشفى تعليمي في شمال مالاوي.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى رضا المرضى عن الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من مستشفى تعليمي في مالاوي - شرق أفريقيا، وتمثلت عينة الدراسة من (225) مريضًا، وتوصلت الدارسة إلى وجود مستويات منخفضة في الرضا، تمثلت في تأخر الكادر الطبي عن العمل، ونقص الأدوية والفحوصات والمعدات الطبية، وسوء النظافة والصرف الصحي.

6. **دراسة أمل الجمال (2019م)، محددات جودة الخدمات الصحية وعلاقتها برضا العملاء في المستشفيات الحكومية.**

هدفت الدراسة إلى قياس جودة الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية ومستوى رضا العملاء على الخدمات المقدمة لهم، وتكون مجتمع الدراسة من (عدد من مستشفيات حمد الطبية الحكومية - قطر)، وتمثلت عينة الدراسة بـ (200) من العملاء المرضى، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين محددات جودة الخدمة وبين رضا العملاء، فكلما تحققت هذه الأبعاد كلما زاد مستوى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة في المستشفيات.

7. **دراسة قدور باي آمنة (2018م)، جودة الخدمات الصحية وأثرها على رضا المريض، دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بمستغانم شيغيفارا.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى حاجة المؤسسات الصحية لتبني مدخل الجودة في خدماتها وتبيان القيمة المحصلة من ذلك، وتكون مجتمع الدراسة من (المؤسسة العمومية الاستشفائية بمستغانم)، وتمثلت عينة الدراسة بعينة من المرضى عددها (60) مريضًا، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنه: لم يرقَ بُعد الاعتمادية إلى المستوى الإيجابي، بحيث عبر المرضى عن استيائهم، وعدم تقديم الخدمة الصحية في الوقت المحدد، وانعدام ثقة المرضى في المهارات الطبية وشبة الطبية.

8. **دراسة سعيدان رشيد، وروشام بن زيان (2018م)، جودة الخدمات الصحية من خلال آراء المرضى بالمؤسسة الاستشفائية.**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

هدفت الدراسة لمعرفة مستوى جودة الخدمات الصحية من خلال وجهة نظر المستفيدين، وتكون مجتمع الدراسة من (مستشفى ترابي بو جمعة - الجزائر)، وتمثلت عينة الدراسة بـ (240) مريضًا، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المستشفى يتبنى فلسفة الجودة بدرجة متوسطة، كما تقدم توصيات أهمها ضرورة التأكيد على الكفاءات بالمستشفى، وترسيخ ثقافة الجودة لدى العاملين.

9. دراسة (Jyoti. 2018): قياس مستوى جودة الخدمة الصحية في المنظمات الصحية الخاصة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مطابقة تصور المريض وتوقعاته للعلاقة بين جودة الخدمة، ورضا المريض، وولاء المريض، وتكون مجتمع الدراسة من (مجموعة من المستشفيات الخاصة - الهند)، وتمثلت عينة الدراسة بـ (المرضى)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المستشفيات الخاصة تقدم رعاية صحية أفضل، مما يؤدي ذلك إلى رضا المرضى، كما تقدم توصيات أهمها: يجب على الإدارة تقييم أداء الأطباء من حيث كفاءتهم التقنية، وكذلك قدراتهم، واستعدادهم للتواصل الفعال مع مرضاهم.

10. دراسة حسن الصغير، ومختار بن سعد (2017م)، جودة الخدمات الصحية وأثرها على رضا المستفيدين منها، بحث تطبيقي على مستشفى الخمس العام التعليمي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أبعاد جودة الخدمات الصحية في رضا المستفيدين، وتكون مجتمع الدراسة من (مستشفى الخمس العام التعليمي - ليبيا)، وتمثلت عينة الدراسة بعينة من المستفيدين عددهم (120)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة الخدمات الصحية في المستشفى كانت ضعيفة، وأن مستوى رضا المستفيدين عن جودة الخدمات كانت بدرجة ضعيفة.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يتميز البحث الحالي بأنه تم إجراؤه في مدينة عدن، في مديرية الشيخ عثمان، والتي تعد من أكثر المديريات اكتظاظًا بالسكان.

كما أن البحث استهدف مستشفى حكوميًا، وأغلب المترددين إليه من المرضى ذوي الدخل المحدود والدخل الضعيف.

المبحث الثاني:

مفهوم جودة الخدمة الصحية:

أصبح موضوع جودة الخدمة الصحية من المواضيع الأساسية ومحل اهتمام وتركيز من قبل إدارات المنظمات الصحية، والمرضى، والأطباء، والجهات الممولة لهذه الخدمات حيث تركز هذه الأطراف المتعددة على أهمية جودة الخدمة الصحية لتحقيق أهدافها ومصالحها، إذ إن أي خلل أو خطأ في جودة الخدمة الصحية يُعد غير مقبول، وتتعدى آثاره الضرر المادي إلى الضرر الجسدي والنفسي (السروي، 2019م).

إن أول من استخدم مفهوم جودة الخدمة في مجال الطب ممرضة بريطانية تدعى (فلورنس نايتفيل) والتي كانت تشرف على تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات العسكرية، وذلك بإدخال معايير أداء بسيطة إلى عملها مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الوفيات في تلك المستشفيات (بن سعد الصغير، 2017م).

وقد تعددت تعاريف مفهوم جودة الخدمة الصحية، فقد عرفتها منظمة الصحة العالمية نقلًا عن (المحمداوي، 2023م، 67) "أنها الخدمة المقدمة للمريض من قبل العاملين في المجال الصحي، وغالبًا ما تشمل التشخيص، وعلاج المرضى، وتوافر المعلومات الصحية، وتقديم المشورة والنصائح، والخدمات السريرية التي تهدف إلى تعزيز الصحة"، وقد توصل كلٌ من روبرتس وبريغوست نقلًا عن (زان، 2017م، 117) "أن مفهوم جودة الخدمة الصحية يختلف تبعًا للطرف الذي يقدمه، وهو ما أكده أيضًا دونابيديان، إذ يرى بأن مفهوم جودة الخدمة الصحية يختلف باختلاف موقع الفرد من النظام الصحي، فالنسبة لمقدمي الخدمة (الأطباء والممرضين)، فهم يعبرون عن الجودة وفقًا لمنظور طبي ومهني، وبالتالي يرون أن تقديم خدمة صحية عالية يكمن في الفروق الجوهرية بين حالتي المريض قبل دخوله المستشفى وبعد خروجه في حالة المعافاة التامة أو حالة الاقتراب منها، أما بالنسبة للإداريين فينظرون إلى الجودة من منظور إداري، إذ يرون أن مفهوم الخدمة الصحية ذات الجودة العالية ترتبط بدرجة الكفاءة المحققة في تقديم هذه الخدمة وتقليل تكاليفها، أما بالنسبة للمرضى فتقييمهم لجودة الخدمة الصحية التي يتلقونها يُحدد على أساس شعورهم بتحسن حالتهم الصحية، والاهتمام واللباقة من قبل مقدمي الخدمة".

ويستنتج الباحثان من التعريفات السابقة أن جودة الخدمات الصحية تعد معيارًا لتطابق الأداء الفعلي مع توقعات المرضى المستفيدين من هذه الخدمة، وأن المرضى يحكمون على جودة الخدمة المقدمة لهم من خلال مقارنة الخدمة المقدمة لهم مع الخدمة التي يتوقعون الحصول عليها.

أهمية الجودة في الخدمات الصحية:

إن تطبيق أبعاد جودة الخدمة الصحية يضمن للمنظمات الصحية تقديم خدمة صحية أفضل ترضي المرضى، وكذلك تخفيض في التكاليف والأموال المهدرة، ويمكن إيجاز أهمية تطبيق أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق الأهداف الآتية (العزب،2023):

1. تحقيق رضا المرضى وتخفيض نسبة شكواهم.
2. تخفيض تكاليف التشغيل والصيانة.
3. المنافسة التسويقية وخصوصًا بالنسبة للقطاع الصحي الخاص بسبب كسب رضا المريض والربحية الناتجة عن خفض التكاليف.
4. تدعيم المركز التنافسي للمنظمة الصحية من خلال تحسين الأداء الكلي لها والسمعة الحسنة والربحية المادية.

أبعاد جودة الخدمة الصحية:

على الرغم من الصعوبات المرتبطة في تحديد أبعاد جودة الخدمة الصحية كونها من الخدمات اللاملموسة، إلا أن الباحثين أوجدوا مجموعة من المحددات والأبعاد التي يتم الاستناد عليها لتقييم الجودة في الخدمات، وتعرف هذه الأبعاد بنموذج (SERVQUAL) وهي كالآتي (الجمال، 2019م):

الملموسية: تشير إلى الجوانب المتعلقة بملموسية الخدمة والمتمثلة في التسهيلات الداخلية، والتجهيزات اللازمة لتقديم الخدمة، وفي الشكل الخارجي للمبنى، وحداثة المعدات الصحية (الطبية والمختبرية والأشعة والتمريضية

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

وغيرها)، ونظافة العاملين، ومظهر الأثاث والديكور، والتنظيم الداخلي، بالإضافة إلى البرامج الطبية التثقيفية باستخدام أجهزة العرض.

الاعتمادية: تشير إلى قدرة المنظمة الصحية على تقديم وأداء الخدمات الصحية للمرضى بالوقت المحدد، وبمطابقة ودقة عالية، وثبات وبدون أخطاء، ويمكن الاعتماد عليها، بالإضافة إلى إعطاء الحلول الصحيحة للمشكلات المتوقعة، مما يعطي للمريض إحساسًا وثقة في الأطباء والاختصاصيين.

الاستجابة: يشير إلى أن مقدمي الخدمة في المنظمة الصحية قادرون على الاستجابة السريعة وفي جميع الأوقات لحالات المرضى والإصابات، وقدرتهم على المبادرة السريعة لتقديم المساعدة للمرضى، والإجابة على جميع استفساراتهم والشكاوى المقدمة من قبلهم.

الأمان: يقصد به ما يجب أن تتصف به الخدمة الصحية من خصائص ومميزات تولد الثقة والاطمئنان لدى المرضى، ويتعلق ذلك بمدى ثقة المرضى بمؤهلات وقدرات مقدمي الخدمة.

التعاطف: يشير إلى العلاقة والتفاعل بين الكادر الصحي والإداري في المنظمة والمرضى، ويقصد به وجود الثقة والاحترام واللباقة واللطف والكياسة والسرية والتواصل الفعال بين مقدمي الخدمة والمرضى، إذ تسهم العلاقة الجيدة بين الطرفين إلى استجابة المرضى للتعليمات الصحية.

يوضح الجدول (1-2) أبعاد جودة الخدمة الصحية مرتبة بحسب أهميتها النسبية وما يقابلها من معايير تقييمية في التطبيق العملي لتقديم الخدمة الصحية.

الأبعاد	معايير تقييم الخدمة الصحية
الاعتمادية (32٪)	توافر جميع التخصصات الطبية، والدقة في الفحوصات والتشخيص والعلاج، ودقة المواعيد لتقديم الخدمات الصحية، ومتابعة المريض باستمرار.
الاستجابة (22٪)	تقديم الخدمات الصحية بشكل فوري، والاستجابة الفورية للحالات الخارجية، والعمل على مدار اليوم دون انقطاع، وتخفيض أوقات الانتظار للمرضى، والرد على استفسارات وشكاوى المرضى بشكل فوري.
الأمان (19٪)	السمعة الجيدة للمستشفى، وكفاءة مقدمي الخدمة وتعاونهم مع المرضى، والمحافظة على خصوصية المرضى وسرية المعلومات الخاصة بهم، والالتزام بأخلاقيات المهنة.
التعاطف (16٪)	الاهتمام بالمرضى والاستجابة لاحتياجاتهم، والإصغاء لشكاويهم والتجاوب معهم والعمل على حلها.
الملموسية (11٪)	تصميم المبنى، ونظافة المستشفى وحداثة الأجهزة، ووجود أماكن مناسبة للانتظار، والمظهر الخارجي لمقدمي الخدمة الصحية، ونوعية الوجبات المقدمة للمرضى المقيمين.

المصدر: دراسة (زان، 2017م).

مفهوم رضا المرضى:

يُعد رضا المرضى عن الخدمة الصحية مقياسًا لكفاءة المنظمات الصحية، حيث يساعد في تقييم الأداء وتحقيق توقعات المستفيدين. ويعرف زثمل وآخرون (نقلاً عن تيلخ، 2010م، ص18) الرضا بأنه "تقييم العملاء للخدمة أو المنتج، ومدى تحقيقها لحاجاتهم. فإذا قل الأداء الفعلي عن التوقعات، يكون العميل غير راضٍ، وإذا تساويا يكون راضياً، وإن زاد الأداء عن التوقعات يصبح راضيًا جدًا". أما رضا المرضى فهو أساس تعزيز العلاقة بين المريض والمنظمة، لضمان تلبيتها لتوقعاته وحاجاته، مما يبني ثقة طويلة الأمد. كما تهدف المنظمة إلى تحقيق منفعة مشتركة، حيث يحصل المريض على رضاه التام، بينما تحقق المنظمة أرباحها (تفات جروة، 2020م).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الاستنتاج بأن مفهوم الرضا للمرضى بمثابة آلية لمعرفة نتائج المقارنة بين ما يتوقعه المريض وبين الخدمة المقدم له بشكل فعلي.

أهمية رضا المرضى بالنسبة للمنظمات الصحية:

يستحوذ رضا المرضى على أهمية كبيرة في المنظمات الصحية، ويُعد من أكثر المعايير فعالية للحكم على أداء المنظمة ولاسيما عندما تكون هذه المنظمة متوجهة نحو تحقيق الجودة، ويمثل رضا المرضى أهمية كبيرة تتمثل في النقاط الآتية (علوان، رجب، 2021م):

1. يُعد مؤشرًا مهمًا لأداء المنظمة الصحية وخدماتها.
2. يُعد مقياسًا لمدى نجاح استراتيجية المنظمة الخدمية في بيئة الأعمال.
3. يُعد نقطة البداية لولاء المريض وبالتالي إقامة علاقات وثيقة وناجحة مع المرضى.
4. يؤثر في الصورة الذهنية للمنظمة وخدماتها.
5. يساهم رضا المرضى في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة لأنه يسمح باستقرار البرامج والخطط التي تعتمدها المنظمة، وبالتالي يخفض من أعباء وتكاليف المنظمة.

العلاقة بين جودة الخدمة الصحية ورضا المرضى:

تشير معظم أدبيات البحث أن للجودة أثرًا قويًا في تحقيق رضا المرضى، حيث يتمثل جوهر هذه العلاقة في كسب رضا المريض، من خلال مراعاة جميع مقدمي الخدمة لوظائفهم وأدائها بالشكل المطلوب، والتحقق من ردود أفعال المرضى على الخدمة المقدمة لهم.

ويُعد تطبيق أبعاد جودة الخدمة الصحية أساسًا في كسب رضا المرضى من خلال ما يأتي:

الملموسية: تساهم التسهيلات الداخلية والتجهيزات الملموسة، وتوفر الأجهزة والمعدات الحديثة، واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة في كسب ثقة المريض، وتمكنه من التفاعل بشكل إيجابي.

الاستجابة: قدرة الكادر الطبي على تلبية احتياجات المرضى بالشكل السريع والفوري، سواء كان ذلك بتوفير العلاج أم توجيهه للإجراءات الطبية المناسبة، أم تقليل مدة الانتظار لتلقي الخدمة، يؤدي ذلك إلى شعور المريض بالراحة والأمان، وبأنه متابع ويحظى بالاهتمام، مما يترتب على ذلك زيادة ثقته ورضاه عن الخدمات الصحية المقدمة له.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

الاعتمادية: تعد الاعتمادية من أهم الأبعاد في كسب رضا المريض، حيث تعتمد على مدى اعتماد المريض وثقته في الكادر الطبي، وأن الخدمات المقدمة تستند إلى معايير صارمة وموثوقة مما يتولد لدى المريض شعورًا بالرضا والإيجابية للاستمرار والتعامل مع المنظمة الصحية.

التعاطف: يساعد التعاطف على فهم الوضع الشخصي للمريض وتعزيز التواصل الفعال بين المريض ومقدمي الخدمة، بالإضافة إلى بناء علاقات قائمة على الاحترام والثقة، فعندما يظهر مقدمو الخدمة تعاطفًا واهتمامًا حقيقيًا بحالة المريض، فيزداد شعوره بالراحة والرضا والاستجابة الإيجابية لتلقي العلاج.

ومن خلال ذلك يتضح أن تطبيق أبعاد الجودة الصحية يُعد مؤشرًا لتحقيق رضا المرضى، وبالتالي فعلى المنظمات الصحية ومنها مستشفى الصداقة التعليمي - عدن محل البحث الاهتمام بالجودة من أجل تحسين مستويات الرضا لدى المرضى المستفيدين من خدماتها.

المبحث الثالث:

مجتمع وعينة البحث

يُعد مستشفى الصداقة التعليمي - عدن من أهم وأكبر المرافق الصحية في اليمن، من حيث البنية الهيكلية (المبنى، والمساحة)، أو من حيث نوعية الخدمات الصحية التي يقدمها للمرضى، بتقديم الخدمات الطبية في جميع التخصصات الجراحية والباطنية للمواطنين في عدن والمحافظات المجاورة، إضافة إلى أنه مستشفى تعليمي تخرج منه العديد من الأطباء اليمنيين في شتى المجالات، وعليه فقد تم اختيار مستشفى الصداقة التعليمي كمجتمع للبحث، وعينة البحث المكونة من عينة من المرضى المترددين على المستشفى، والتي تم اختيارها بشكل عشوائي والبالغ عددهم (100) مريض.

أداة البحث

قام الباحثان بتصميم الاستبانة اعتماداً على الدراسات السابقة المتمثلة في دراسة (الشريحي، 2021م)، ودراسة (الحسامي، 2021م)، وتتكون الاستبانة من الجزء الأول الخاص بفقرات أبعاد المتغير المستقل، بينما يتكون الجزء الثاني من فقرات خاص بأبعاد المتغير التابع.

الأساليب الإحصائية

للتحقق من أهداف البحث، والإجابة عن التساؤلات، واختبار الفرضيات، سيقوم الباحثان بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، معتمدة فيها على الأساليب الإحصائية الآتية:

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لقياس درجة الارتباط بين متغيرات البحث.

اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

اختبار كولموجروف – سمرنوف (Kolmogorov - Smirnov) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

النسب المئوية لوصف عينة البحث.

المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ لمعرفة مستوى تطبيق كل بُعد من أبعاد جودة الخدمة الصحية، ومستوى رضا المرضى عن الخدمات الصحية المقدمة.

نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression – Model)**؛ لقياس أثر أبعاد جودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى.**

اختبار(t)**؛ لاختبار صحة الفرضيات.**

مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث من(المرضى) وعددهم (200)**، بنسبة** 100٪ **من مجتمع البحث، كما هو موضح في الجدول الآتي:**

جدول (1-3) **مجتمع البحث.**

م	مجتمع الدراسة	العدد	النسبة
المرضى	200	200	
الإجمالي	200	200	٪100

المصدر: إعداد الباحثين.

ثانيًا: عينة البحث

تكونت عينة البحث من (المرضى) وعددهم (100)**، بنسبة** 50٪ **من مجتمع البحث، وكان عدد المستجيبين** (64) **مفردة، بنسبة** 64٪**، اعتبرهم الباحثان عينة البحث.**

جدول (2-3) **توزيع أفراد عينة البحث.**

م	عينة الدراسة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستعادة	الاستبانات الصالحة للتحليل	النسبة %
الإجمالي	**100**	**70**	**64**	**64%**	

المصدر: إعداد الباحثين.

ثالثًا: الصدق البنائي لأداة البحث (الصدق الإحصائي)

لقياس صدق فقرات الاستبانة وللتأكد من عدم وجود فقرات في أداة البحث يمكن أن تضعف القدرة التفسيرية للنتائج، تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والبُعد الرئيسي الذي تنتمي له على مستوى جميع فقرات الاستبانة، والجدول الآتي يوضح نتائج اختبار المصداقية النهائية للاستبانة عن طريق معامل الارتباط بين كل فقرة والبُعد الذي تنتمي إليه، وجميعها كانت دالة عند مستوى دلالة (0.01)**.**

جدول (3-3) **معامل ارتباط بيرسون.**

أبعاد الاستبانة											
الملموسية		الاعتمادية		الاستجابة		الأمان		التعاطف		رضا المرضى	
الفقرات	درجة الارتباط	الفقرات	درجة الارتباط	الفقرات	درجة الارتباط	الفقرات	درجة الارتباط	الفقرات	درجة الارتباط	الفقرات	درجة الارتباط
1	.720**	1	.754**	1	.792**	1	.650**	1	.796**	1	.551**

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

.715**	2	.728**	2	.739**	2	.760**	2	.645**	2	.283*	2
.847**	3	.679**	3	.705**	3	.832**	3	.732**	3	.292*	3
.791**	4	.808**	4	.743**	4	.815**	4	.866**	4	.524**	4
.756**	5			.770**	5	.701**	5	.761**	5	.535**	5
703**	6			.752**	6			.629**	6	.640**	6
785**	7									.334**	7

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميداني.

نلاحظ من الجدول (3-3) أن هناك ارتباطًا إحصائيًا قويًا عند مستوى معنوية (0.01) بين كل فقرات البعد التي اندرجت تحته، حيث أن أقل معامل ارتباط دال إحصائيًا بلغ (*0.283) في الفقرة رقم (2) في بعد الملموسية، ويتبين أن أعلى معامل ارتباط دال إحصائيًا بلغ (0.847) في الفقرة رقم (3) في رضا المرضى، ومعنى ذلك أن جميع الفقرات التي احتوتها أداة الدراسة تنتمي إلى أبعادها التي اندرجت تحتها وصالحة للهدف التي وضعت لأجله.**

اختبار (الثبات) (Cronbach Alpha) لأداة البحث:

يُعد الثبات من المفاهيم الجوهرية التي يجب توافرها في المقياس حتى يكون صالحًا للاستعمال، والثبات يقيس نسبة تباين الإجابات ومدى الثبات والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة، ممّا يُساعد على مقدرتها في إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه الاستبانة، وعادةً تتراوح قيمة معامل كرونباخ ألفا ما بين (صفر- 1)، وكلما اقتربت من الواحد عكس قوة التماسك الداخلي للمقياس، وقد تمّ أيجاد الثبات لمحاور الدراسة، ولمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من60٪ فإن مصداقية قائمة الاستبانة تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60٪ إلى 70٪ تعد المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70٪ إلى 80٪ تعد أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80٪ فالمصداقية تكون مرتفعة، كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول (3-4) يبين نتائج اختبار كرونباخ (Cronbach Alph)

عدد الفقرات	المحور	درجة Alpha	الثباتدرجة ½Alpha	المصداقية
7	الملموسية	0.91	%95.4	
6	الاعتمادية	0.90	%94.9	
5	الاستجابة	0.90	%94.9	
6	الأمان	0.90	%94.9	
4	التعاطف	0.91	%95.4	
7	رضا المرضى	0.94	%96.9	
35	عبارات الاستبانة ككل	0.92%	%95.9	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميداني.

يُلاحظ من الجدول (4-3) أن معامل ألفا كانت مرتفعة؛ إذ بلغت قيمته لأداة البحث ككل (0.92)، في حين تراوح المعامل بين (0.94) ,(0.90) وهي معاملات ثبات مرتفعة؛ وبذلك يتضح أنّ أداة البحث تتمتع بثبات مرتفع يجعل الأداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالبحث.

عرض النتائج ومناقشتها

قام الباحثان بتوضيح كيفية احتساب التقدير اللفظي لمحاور البحث وفقًا للجدول رقم (6)، وذلك باستخراج المدى كما هو معروف من خلال حساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة على النحو الآتي:

المدى = 5 – 1 = 4

ويتم تحديد طول الفئة بقسمة المدى على عدد القيم على النحو الآتي:

طول الفئة = 5/ 4 = 0.8

جدول (5-3) يوضح احتساب التقدير اللفظي لأسئلة البحث.

إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	الوزن النسبي
أقل من 1.80	ضعيفة جدًا	أقل من 36٪
من 1.81 وأقل من 2.60	ضعيفة	من 36٪ وأقل من 52٪
من 2.61 وأقل من 3.40	متوسطة	من 52٪ وأقل من 68٪
من 3.41 وأقل من 4.20	مرتفعة	من 68٪ وأقل من 84٪
من 4.21 حتى 5	مرتفعة جدًا	من 84٪ حتى 100٪

تم الحكم بالاعتماد على الوسط الفرضي 3 كمحك ووزن نسبي 60٪ وتمثل هذه القيمة محك، وذلك بعد استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي، الفقرات التي تحصل على 3 فذلك معناه أن درجة ممارسة مرضية، الفقرات التي تحصلت على أقل من (3) فذلك معناه أنها غير مرضية (تحتاج إلى تحسين).

عرض ومناقشة المتغير المستقل (جودة الخدمة)

ما مستوى جودة الخدمة الصحية في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن محل البحث؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لتقديرات أفراد عينة البحث حول المحور، والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول (6-3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لأبعاد جودة الخدمة الصحية.

م	الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	الدرجة
1	الملموسية	2.81	0.78	1	56.2	متوسطة
4	الأمان	2.69	0.77	2	53.8	متوسطة
5	التعاطف	2.54	0.76	3	50.8	ضعيفة
2	الاعتمادية	2.51	0.79	4	50.2	ضعيفة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

3	الاستجابة	2.43	0.79	5	48.6	ضعيفة
	المتوسط العام تحسين جودة الخدمات الصحية	2.60	0.67	52		ضعيفة

المصدر: إعداد الباحثين 2025م.

يتضح من بيانات الجدول (6-3) أنَّ المتوسط العام لواقع جودة الخدمات الصحية في المستشفى محل البحث من وجهة نظر عينة الدراسة (المرضى) بلغ (2.60) وبانحراف معياري (0.67) لم يتجاوز الواحد الصحيح، مما يدل على تجانس أفراد عينة البحث، وبحسب الوزن المئوي تشكل جودة الخدمات الصحية ما نسبته (52 ٪) في المستشفى محل البحث وباتجاه عام غير موافق، وبدرجة (ضعيفة)، ويُعزى ذلك إلى ضعف موازنة المستشفى نتيجة لظروف الحرب، ونقص الموارد المادية في المستشفى والمتمثلة في قلة الأجهزة الطبية، وأجهزة الأشعة، وأجهزة المختبرات، بالإضافة إلى نقص الكادر المؤهل من الأطباء المتخصصين نتيجة تسرب العدد الأكبر منهم إلى المستشفيات الخاصة؛ نتيجة لضعف في الأجور المنخفضة، وأيضًا ضعف الإدارة في إدارة النفقات، ووضع الاستراتيجيات للتغلب على التحديات، ووضع خطط لجذب المنظمات الدولية، وقد اتفقت نتائج البحث مع دراسة (sinyiza and others. 2022) ودراسة (الصغير وبن سعد ، 2017م)، بينما اختلفت نتائج البحث مع دراسة (العزيزي والعزيزي، 2024م)، ودارسة (محمد ، 2024م)، و(حمزة والمعمري، 2024م)، و(النهاري، 2024م)، ودراسة (سعيدان وروشام، 2018م).

- أما فيما يخص أبعاد المتغير المستقل (جودة الخدمات الصحية) فقد حصل بُعد (الملموسية) من وجهة نظر عينة البحث (المرضى) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.81)، ويعزى ذلك إلى تميز المستشفى بالموقع الجغرافي وإمكانية الوصول له بكل سهولة، بالإضافة إلى كبر مساحة المستشفى، وحصل بُعد (الأمان) على المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي (2.69) وباتجاه عام محايد ، وبدرجة (متوسطة)، وحصل بُعد (التعاطف) على المرتبة الثالثة، بمتوسط حسابي (2.54)، وحصل بُعد (الاعتمادية) على المرتبة الرابعة، بمتوسط حسابي (2.51) وبدرجة (منخفضة)، ويعزى ذلك إلى النقص المتكرر في الكادر الطبي، مما يزيد من احتمالية وجود أخطاء والتقصير في تقديم الخدمة بشكل مستمر وموثوق، وجاء بُعد (الاستجابة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.43) وباتجاه عام غير موافق، وبدرجة (ضعيفة)، ويعزى ذلك إلى نقص في الكادر الطبي المؤهل، وعزوف العديد من الأطباء والممرضين عن العمل في المستشفى بسبب الرواتب المنخفضة وظروف العمر غير المرضية، وتفضيلهم للقطاع الخاص بدلًا عن القطاع الحكومي.

وبناءً على النتائج السابقة، أظهرت النتائج بالاعتماد على الوسط الفرضي (3) كمحك، أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية لصالح الوسط الفرضي، وهو أيضًا ما يؤكده الوزن النسبي للأبعاد الذي لم يتجاوز (60٪).

عرض ومناقشة المتغير التابع (رضا المرضى):

ما مستوى رضا المرضى في مستشفى الصداقة التعليمي - عدن محل البحث؟

جدول (7-3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لرضا المرضى.

رضا المرضى	متوسط حسابي	انحراف معياري	الوزن النسبي	الاتجاه
رضا المرضى	2.52	0.76	50.4	ضعيفة

يتبين من نتائج الجدول (3-7) أن متوسطات إجابات أفراد البحث تجاه رضا المرضى بدرجة ضعيفة (2.52) بحسب عينة البحث وانحراف معياري مقداره (0.76) وهي قيمة أقل من الواحد الصحيح، مما يعني ضعف تشتت استجابات أفراد العينة وتشابهها، وتشير هذه النتيجة إلى أن مستوى رضا المرضى جاء بشكل عام ضعيف، وبناءً على النتائج السابقة، أظهرت النتائج بالاعتماد على الوسط الفرضي (3) كمحك، والوزن النسبي وجد أن هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية لصالح الوسط الفرضي، وهو أيضًا ما يؤكده الوزن النسبي للمتغير الذي لم يتجاوز (60%)، ويعزى ذلك إلى أن مستوى الخدمة المقدمة لا يتوافق مع توقعات المرضى المتمثل في نقص الكادر الطبي، والذي يؤدي إلى زيادة أوقات الانتظار، قلة أو عدم توفر الأجهزة الطبية الحديثة والذي يؤثر سلبًا في دقة التشخيص أو أعباء على المريض لاعتماده على مصدر خارجي لإجراء الفحوصات، بالإضافة إلى عدم التعامل بجدية مع شكاوى المرضى ومحاولة حلها، وقد اتفقت نتائج البحث مع دراسة (sinyiza and others. 2022)، ودراسة (الصغير وبن سعد، 2017م)، بينما اختلفت نتائج البحث مع نتائج دراسة (العزيزي والعزيزي، 2024م)، ودراسة (حمزة والمعمري، 2024م)، و(الجمال، 2019م)، و(سعيدان وروشام، 2018م).

اختبار فرضيات الدراسة

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة الصحية بأبعادها والمتمثلة في (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (3-8) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر لجودة الخدمة الصحية في تحقيق رضا المرضى

المتغير التابع رضا المرضى

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة	tمستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	fمستوى الدلالة sig
جودة الخدمة الصحية	ثابت الانحدار α	1.394	.383a	0.147	3.907	0.000	10.669	.002b
	معامل الانحدار β	0.435			3.266	0.002		

$$y = 1.394 \pm 0.435x$$

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (3-8) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة الصحية بأبعادها والمتمثلة (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R (0.383)، وهي دال معنويًا وأصغر من (0.05)، والذي يدل على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين إدارة جودة الخدمة الصحية بأبعادها المتمثلة في (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث؛ وهذا ما أوضحه اختبار قيمة F المحسوبة، والتي بلغت

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

(10.669) عند مستوى دلالة (0.002)، وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني رفض الفرضية الرئيسة "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة الصحية بأبعادها والمتمثلة (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزى ذلك إلى أن تقديم خدمة صحية ذات جودة تتضمن بيئة نظيفة وتوفر أجهزة طبية حديثة، واستجابة سريعة لاحتياجات المرضى، والمعاملة المرضية والتواصل الفعال، واحترام المرضى يسهم بشكل كبير في تحقيق رضا المرضى وتحسين حالاتهم الصحية، وقد اتفق نتائج البحث مع دراسة (قدور، 2018م).

الفرضية الفرعية الأولى:

(لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (للملموسية بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (9-3) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الملموسية في تحقيق رضا المرضى.

المتغير التابع رضا المرضى

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة	tمستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	fمستوى الدلالة sig
الملموسية	ثابت الانحدار α	1.740	0.284 a	0.080	4.991	0.000	5.422	.023b
	معامل الانحدار β	0.278			2.328	0.023		

$$y = 1.740 \pm 0.278x$$

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (9-3) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الملموسية) في المتغير التابع رضا المرضى، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R (0.284)؛ وهي ذات دلالة معنوية أقل من (0.05) والذي يدل على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير المستقل (الملموسية) في رضا المرضى، وبلغ معامل التباين R Square (0.080)، مما يشير إلى أن (8%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على رضا المرضى ناتج عن تطبيق الملموسية، في حين (92%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على رضا المرضى في المستشفى محل البحث تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.278)، أي أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق الملموسية يؤدي إلى تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث بقيمة (0.278) وحدة، وهذا ما أوضحه اختبار قيمة F المحسوبة والتي بلغت (5.422) عند مستوى دلالة (0.002) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (الملموسية بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزى ذلك إلى أن الملموسية تعد من العوامل الأساسية في تحقيق رضا المريض والذي يتمثل في نظافة وترتيب غرف الكشف وقسم الرقود، وتوفر مرافق صحية جيدة ونظيفة، وتوفر الأجهزة الطبية الحديثة، ووجود إشارات وتوجيهات واضحة تسهل على المرضى التنقل

والوصول إلى الأقسام دون عناء، بالإضافة إلى التزام الطاقم الطبي بالزي الرسمي، وقد اتفقت نتائج البحث مع دراسة (الجمال، 2019م)، ودارسة (الصغير وبن سعد ، 2017م).

الفرضية الفرعية الثانية:

(لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (للاعتمادية بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (10-3) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الاعتمادية في تحقيق رضا المرضى.

المتغير التابع رضا المرضى

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبةt	مستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	مستوى الدلالة f sig
الاعتمادية	ثابت الانحدار α	1.622	0.373 a	0.139	5.435	0.000	10.014	0.002 b
	معامل الانحدار β	0.359			3.164	0.002		

$$y = 1.622 \pm 0.359x$$

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (10-3) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الاعتمادية) في المتغير التابع رضا المرضى، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R (0.373)؛ وهي ذات دلالة معنوية أقل من (0.05)، والذي يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين المتغير المستقل (الاعتمادية) في رضا المرضى، وبلغ معامل التباين R Square (0.139)، مما يشير إلى أن (13.9 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى ناتج عن تطبيق الاعتمادية، في حين (86.1 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى في المستشفى محل البحث تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.359)، أي أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق الاعتمادية يؤدي إلى تحقيق في المستشفى محل البحث بقيمة (0.359) وحدة، وهذا ما أوضحه اختبار قيمة F المحسوبة والتي بلغت (10.014) عند مستوى دلالة (0.002) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (الاعتمادية بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزى ذلك إلى موثوقية الخدمة الصحية المقدمة المتمثلة في قدرة المستشفى على تقديم الرعاية المستمرة دون انقطاع، واحترام المواعيد وتقديم الخدمات في الوقت المحدد ، والتقليل من ساعات الانتظار، وتمتع الكادر الطبي بمهارات وخبرات مهنية، كل هذه الأسباب تنعكس إيجابياً في كسب رضا المرضى، وقد اتفقت نتائج البحث مع دارسة (الجمال، 2019م)، ودراسة (الصغير وبن سعد ، 2017م).

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (للاستجابة بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (11-3) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الاستجابة في تحقيق رضا المرضى.

المتغير التابع رضا المرضى

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة	tمستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	fمستوى الدلالة sig
الاستجابة	ثابت الانحدار α	1.791	0.311 a	.097	6.005	0.000	6.645	0.012 b
	معامل الانحدار β	0.301			2.578	0.012		

$$y = 1.791 \pm 0.301x$$

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (11-3) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الاستجابة) في المتغير التابع رضا المرضى، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R (0.311)؛ وهي ذات دلالة معنوية أقل من (0.05)، والذي يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين المتغير المستقل (الاستجابة) في رضا المرضى، وبلغ معامل التباين R Square (0.97)، مما يشير إلى أن (9.7 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى ناتج عن تطبيق الاستجابة، في حين (90.3 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى في المستشفى محل البحث تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.301) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق الاستجابة يؤدي إلى تحقيق في المستشفى محل البحث بقيمة (0.301) وحدة، وهذا ما أوضحه اختبار قيمة F المحسوبة والتي بلغت (6.645) عند مستوى دلالة (0.012) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (الاستجابة بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزى ذلك إلى أن بُعد الاستجابة يُعد من الأبعاد الهامة في تحقيق رضا المريض من خلال التفاعل بشكل فوري وسريع في الحالات الطارئة، والاستجابة الفورية لتساؤلات واستفسارات المرضى، وتوفير المعلومات اللازمة لفهم حالتهم، وقد اتفق نتائج البحث مع دراسة (الجمال، 2019م)، ودراسة (الصغير وبن سعد، 2017م).

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (للأمان بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (12-3) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الأمان في تحقيق رضا المرضى.

المتغير التابع رضا المرضى

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة	tمستوى الدلالة	قيمة المحسوبة	fمستوى الدلالة sig
الأمان	ثابت الانحدار α	1.620	0.337a	.114	4.875	0.000	7.968	.006b
	معامل الانحدار β	0.335			2.823	0.006		

$$y = 1.620 \pm 0.335x$$

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (12-3) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (الأمان) في المتغير التابع رضا المرضى، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R (0.337)، وهي ذات دلالة معنوية أقل من (0.05)، والذي يدل على وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير المستقل (الأمان) في رضا المرضى، وبلغ معامل التباين R Square

(0.114)، مما يشير إلى أن (11.4 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى ناتج عن تطبيق الأمان، في حين (88.6 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى في المستشفى محل البحث تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.335)، أي أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق الأمان يؤدي إلى تحقيق في المستشفى محل البحث بقيمة (0.335) وحدة، وهذا ما أوضحه اختبار قيمة F المحسوبة والتي بلغت (7.968) عند مستوى دلالة (0.006) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (الأمان بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزى ذلك إلى شعور المرضى بالأمان وزيادة ثقتهم في مقدمي الخدمة ويعززشعورهم بالراحة والاطمئنان، وقد اتفقت نتائج البحث مع دراسة (الجمال، 2019م)، ودراسة (الصغير وبن سعد، 2017م).

الفرضية الفرعية الخامسة:

(لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (للتعاطف بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (13-3) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر التعاطف في تحقيق رضا المرضى.

المتغير التابع رضا المرضى

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة المحسوبة	مستوى الدلالة t	قيمة المحسوبة	مستوى الدلالة f sig
التعاطف	ثابت الانحدار α	1.618	0.354 a	.125	5.109	0.000	8.864	0.004 b
	معامل الانحدار β	0.356			2.977	0.004		

$$y = 1.618 \pm 0.356x$$

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (13-3) وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل (التعاطف) في المتغير التابع رضا المرضى، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون R (0.354)؛ وهي ذات دلالة معنوية أقل من (0.05)، والذي يدل على وجود علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين المتغير المستقل (التعاطف) في رضا المرضى، وبلغ معامل التباين R Square (0.125) مما يشير إلى أن (12.5 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى ناتج عن تطبيق التعاطف، في حين (87.5 ٪) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ في رضا المرضى في المستشفى محل البحث تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.356)، أي أن الزيادة بدرجة واحدة في تطبيق التعاطف يؤدي إلى تحقيق في المستشفى محل البحث بقيمة (0.356) وحدة، وهذا ما أوضحه اختبار قيمة F المحسوبة والتي بلغت (8.864) عند مستوى دلالة (0.004)، وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية (للتعاطف بوصفه أحد أبعاد جودة الخدمة) في تحقيق رضا المرضى في المستشفى محل البحث عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويعزى ذلك إلى أن بُعد التعاطف يُعد من الأبعاد التي تهتم

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

بالجانب النفسي لدى المرضى، والذي يتمثل في تفهم مشاعر ومخاوف المريض من قبل الطبيب أو الممرض، وقد اتفق نتائج البحث مع دارسة (الجمال، 2019م)، ودراسة (الصغير وبن سعد ، 2017م).

الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج البحث أن المتوسط العام لواقع جودة الخدمات الصحية في المستشفى كان بدرجة ضعيفة.
2. أظهرت نتائج البحث (أن):

بُعد الملموسية حصل على الرتبة الأولى بدرجة متوسطة، بينما حصل بُعد الاستجابة على الرتبة الخامسة الأخيرة بدرجة ضعيفة.

-مستوى رضا المرضى عن الخدمات المقدمة جاء بدرجة ضعيفة.

-هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الملموسية في تحقيق رضا المرضى.

-يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاعتمادية في تحقيق رضا المرضى.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاستجابة في تحقيق رضا المرضى.

-هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الأمان في تحقيق رضا المرضى.

-هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التعاطف في تحقيق رضا المرضى.

3. أظهرت نتائج الفرضيات أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمة الصحية بأبعادها والمتمثلة في (الملموسية، والاعتمادية، والاستجابة، والأمان، والتعاطف) في تحقيق المرضى في المستشفى

التوصيات:

- ضرورة التحسين المستمر لجودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفى، والاهتمام بالتعرف على احتياجات المرضى لكسب رضاهم من خلال توفير موازنة كافية لإدارة المستشفى بطريقة فعالة.
- تعزيز استجابة الطاقم الطبي في المستشفى من خلال التنسيق الداخلي وتفعيل قنوات اتصال تتيح قدرًا أكبر من المرونة في توزيع الكوادر لتغطية الأقسام التي تشهد ضغطًا واسعًا، مما يؤدي إلى تقليل أوقات انتظار المرضى وتسريع الاستجابة لاحتياجاتهم الصحية.
- اهتمام الإدارة بنظافة المستشفى والتأكد من أن جميع أقسام المستشفى ومرافقها الصحية نظيفة ومعقمة.
- ضرورة الاهتمام بالاستثمار في الأجهزة الطبية الحديثة لضمان تقديم رعاية صحية فعالة.
- إجراء استطلاعات دورية لقياس رضا المرضى والاستفادة من ملاحظاتهم لتحسين الخدمات المقدمة.
- تنظيم دورات تدريبية دورية للطاقم الطبي والإداري حول أهمية تطبيق معايير الجودة الطبية.
- تنظيم نوبات العمل للطاقم الطبي لضمان تواجدهم بشكل دائم وجاهزيتهم للاستجابة الفورية لاحتياجات المرضى.

- تجهيز غرف الطوارئ بالمعدات الطبية اللازمة والحديثة لضمان الاستجابة الفورية للحالات الطارئة.
- استقطاب كادر طبي ذي مهارات وخبرات لتعزيز ثقة المرضى في الرعاية التي يتلقونها.
- استقطاب المنظمات الدولية الداعمة لقطاع الصحي وتطوير علاقات تعاون وشراكة معها بهدف تعزيز الدعم وتنمية الموارد المتاحة للمستشفى.
- توفير خدمات الدعم النفسي لمساعدة المرضى التغلب على القلق والخوف المرتبط بالعلاج.
- تطبيق نظام لحماية بيانات المرضى وسجلاتهم والمحافظة عليهم من التلف أو الضياع.
- الاهتمام بالمرضى لتعزيز ثقتهم بالمستشفى من خلال معالجة مشكلاتهم واستفساراتهم بأسرع وقت ممكن.
- تطبيق معايير جودة الرعاية الصحية الدولية لما لها من أهمية في تحسين جودة الخدمات الصحية في المستشفى.

قائمة المراجع:

أبو قاعود العزاوي، و.، &نجم، ف. (2010). أثر توقعات الزبون على الخدمة الصحية: دراسة تطبيقية في المستشفيات الأردنية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، (23).

أحمد، السروي. (2019). *إدارة الجودة الشاملة في المنشآت الصحية* (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

بن زيان، ر.، &روشام، س. (2018). جودة الخدمات الصحية من خلال آراء المرضى. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 4(2).

بن سعد، ص.، &حسن، م. (2017، ديسمبر). جودة الخدمات الصحية وأثرها على رضا المستفيدين منها: بحث تطبيقي على مستشفى الخمس العام التعليمي. في *المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس* (25-27 ديسمبر).

تليخ، و. (2010). *أثر جودة الخدمة الصحية على رضا المستفيدين منها في المستشفيات الخاصة والعامة في الأردن "دراسة مقارنة"* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

جروة، ت.، &حكيم، ع. ح. (2020). *تسويق العلاقات: مدخل لتعزيز علاقة المؤسسة بزبائنها في بيئة تنافسية* (الطبعة الأولى). مركز الكتاب الأكاديمي للنشر.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

الجمال، أ. (2019). محددات جودة الخدمات الصحية وعلاقتها برضا العملاء في المستشفيات الحكومية. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*، (17).جامعة الفيوم.

الحسامي، ن. أ. (2021). *مستوى جودة الخدمات الصحية في هيئة مستشفى الثورة العام بمحافظة تعز* (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن.

زان، م. (2017). *الجودة في الخدمات الصحية: دراسة مقارنة بين المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة في الجزائر* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، الجزائر.

الشريحي، م. أ. (2021). *أثر تطبيق أبعاد الجودة على تحسين الخدمة الصحية في مركز الأمل لعلاج الأورام - تعز* (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن.

الطاهر، م. (2015). قياس جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية في السودان من وجهة نظر المرضى والمراجعين: دراسة ميدانية على المستشفيات التعليمية الكبرى بولاية الخرطوم. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 11.(4)

العزب، م. م. (2023). *المفاهيم الأساسية في إدارة الخدمات الصحية* (الطبعة الأولى). نشر خاص.

العزيزي، م.، &العزيزي، ص. (2024). مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، 30.(2)

علوان، ر.، &قاسم، ر. (2021). الجودة الوظيفية وأثرها في رضا الزبون: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مرضى مستشفى دار التمريض الخاص في بغداد. *مجلة الريادة والأعمال*، 2.(4)

علي، ح.، &المعمري، ع. و. (2024). أثر تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة على تحسين الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية. *مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث*، 5.(20)

الغزالي، ع. (2014). *جودة الخدمات الصحية وعلاقتها برضا المرضى: دراسة ميدانية على المستشفيات العامة الواقعة في نطاق مدينة بنغازي* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

قدور، آ. (2019). *جودة الخدمات الصحية وأثرها على رضا المريض: دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية بمستغانم شيغيفارا* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عبد الحميد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر.

القضاة، ح. (2015). مستوى رضى المرضى عن الخدمة الصحية المقدمة من قبل المستشفيات الخاصة في العاصمة الأردنية عمان. *مجلة حوليات جامعة الجزائر*، (31).

مبارك، م. (2024). *أثر اليقظة الاستراتيجية في تحسين جودة الخدمات الصحية (بحث ميداني على مستشفى الشفاء التخصصي في محافظة شبوة - اليمن)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.

المحمداوي، ن. (2023). ***تأثير التحليل الاستراتيجي في جودة الخدمة الصحية بتوسيط إدارة علاقات الزبائن: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في المستشفيات العراقية الخاصة في مدينة بغداد*** **(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.**

النهاري، غ. (2024). ***أثر إدارة الجودة الشاملة في تحسين جودة الخدمة الصحية في المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان في الجمهورية اليمنية (دراسة ميدانية مركز الأمل لعلاج الأورام - تعز)*** **(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم والتكنولوجيا، عدن، اليمن.**

المراجع الإنجليزية:

Frank, Sinyiza, Paul, Kaseka, Master, & Chisale. (2022). Patient satisfaction with health care at a tertiary hospital in Northern Malawi. *BMC Health Services Research*.

Jyoti. (2018). *Measuring service quality in private healthcare organizations* (Master's thesis). School of Economics and Business, Hemwati Nandan Bahuguna Garhwal University, Delhi, India.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2909

القيادة الاستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز: دراسة ميدانية.

عبد الملك أحمد أحمد المعمري [1،*]

طه عبد الجليل سعيد صالح الصبيحي [2]

الاستلام: 11/ 03 /2025
التحكيم: 29/ 06 /2025
القبول: 30/ 06 /2025

© 2025 University of Science and Technology, Aden, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2025 جامعة العلوم والتكنولوجيا، المركز الرئيس عدن، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

1 استاذ الإدارة، قسم العلوم الإدارية، كلية العلوم الإدارية والعلوم الإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا – عدن، اليمن.
2 قسم إدارة الأعمال – مركز الدراسات العليا – جامعة تعز– تعز – اليمن.
* عنوان المراسلة: a.almamari@ust.edu ،almamary_1000@yahoo.com

القيادة الاستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز: دراسة ميدانية.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، باستخدام منهج وصفي تحليلي، تم جمع البيانات عبر استبانات موزعة على 260 موظفًا في خمسة مكاتب حكومية، حيث تم تحليل 241 استبانة عبر برنامج SPSS باستخدام التحليل الوصفي، ومعاملات ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار، وأظهرت النتائج أن القيادة الاستراتيجية تمارس بمستوى متوسط، حيث كان بُعد التوجه الاستراتيجي الأعلى ممارسة، بينما كان تطوير رأس المال البشري والرقابة المتوازنة الأقل ممارسة، كما تم تطبيق إدارة الأزمات بمستوى متوسط، ووجدت الدراسة أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات، وكانت الأبعاد الأكثر تأثيرًا بالترتيب: الرقابة التنظيمية المتوازنة، وتطوير رأس المال البشري، واستثمار المواهب، والثقافة التنظيمية، والتوجه الاستراتيجي، والممارسات الأخلاقية. وتؤكد هذه النتائج أهمية القيادة الاستراتيجية في تعزيز إدارة الأزمات، وتقدم الرؤى لتحسين ممارسات القيادة في المكاتب الحكومية للتعامل بشكل أفضل مع الأزمات.

الكلمات المفتاحية: ***إدارة الأزمات ـ القيادة الاستراتيجية ـ الرقابة التنظيمية المتوازنة ـ التوجه الاستراتيجي ـ المكاتب الحكومية.***

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

Strategic Leadership and Its Impact on Crisis Management in Government Offices in Taiz City: A Field Study

Abdulmalik Ahmed Ahmed Almamary [1,*]
Taha Abduljalil Saeed Saleh Al-Subaihi [1]

Abstract:

This study examined the impact of strategic leadership in its dimensions (determining the strategic direction, investing capabilities and talents, developing human capital, supporting and developing organizational culture, promoting ethical practices, implementing balanced organizational oversight) on crisis management in government offices in Taiz city. Using an analytical descriptive approach, data were collected via questionnaires from 260 employees across five government offices, with 241 questionnaires analyzed using SPSS for descriptive statistics, Pearson correlation, and regression analysis. Results showed that strategic leadership is practiced at a moderate level, with strategic direction being the highest practiced and human capital development and balanced control the least practiced. Crisis management was also applied at a moderate level. The study found a statistically significant positive impact of strategic leadership on crisis management. The most influential dimensions, in order, were balanced organizational control, human capital development, talent investment, organizational culture, strategic direction, and ethical practices. These findings highlight the importance of strategic leadership in enhancing crisis management and provide insights for improving leadership practices in the government offices to better handle crises.

Keywords: *Crisis Management – Strategic Leadership – Balanced Organizational Control – Strategic Direction – Government Offices.*

(1) Professor of Management, Department of Administrative Sciences Faculty of Administrative Sciences and Humanities, University of Science and Technology – Aden, Yemen
(2) Department of Business Administrative – Center for Postgraduate Studies – Taiz University–Taiz–Yemen.
* Corresponding Email Address: a.almamari@ust.edu, almamary_1000@yahoo.com

المقدمة

يشهد العالم تغيرات سريعة وأزمات متزايدة، مما يتطلب من المنظمات اعتماد منهج علمي لإدارة الأزمات، سواء من خلال الوقاية منها أم الاستعداد لمواجهتها، وذلك لضمان التكيف مع التحديات الجديدة والاستفادة من الفرص المتاحة (الفقيه، 2012م، ص 3 ـ الخضيري، د.ت.، ص 261)، في هذا السياق تعرّف إدارة الأزمات بأنها عملية مستمرة تشمل عدة مراحل رئيسية، منها التنبؤ بالأزمات المحتملة، ورصد المتغيرات البيئية، وتعبئة الموارد اللازمة للتعامل مع الأزمات بشكل فعال لتقليل الأضرار وضمان العودة السريعة إلى الوضع الطبيعي (فتحي، 2001م، ص 41 ـ ورفاعي وجبريل، 2007م، ص 31)، وتتضمن هذه العملية مراحل متكاملة مثل الوقاية والاستجابة والتعلم، مما يساعد المنظمات على التعامل مع الأزمات بشكل استباقي (Coombs and Laufer, 2018,1).

من ناحية أخرى تعد القيادة الاستراتيجية مفهومًا حديثًا نسبيًا في الأدب الإداري، حيث نشأ من أصول عسكرية ثم تطور ليصبح عنصرًا أساسيًا في عالم الأعمال، (علي وعباس، 2016م، ص 69).

ولقد اختلفت أبعاد القيادة الاستراتيجية من باحث لآخر، وقد ساق بعضهم هذه الأبعاد كما يوضحها جدول (1).

جدول (1): أبعاد القيادة الاستراتيجية

المؤلفون	أبعاد القيادة الاستراتيجية	المصدر
Quinn (1988)	ثمانية أدوار قيادية متنافسة في وقت واحد: مبتكر، ووسيط، وميسر، ومرشد، ومنسق، ومراقب، ومنتج، ومخرج.	Musca et al. (3 ،2009)
Hart & Quinn (1993)	واضع الرؤية - المحفز- محلل - مدير المهام	
House & Aditya (1997)	اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن المنتجات وخدمات المنظمات والأسواق. اختيار المديرين التنفيذيين الرئيسيين. تخصيص الموارد للمكونات التنظيمية الرئيسية. صياغة الأهداف والاستراتيجية التنظيمية.	
Boal & Hooijberg (2000)	اتخاذ قرارات استراتيجية - خلق وتوصيل رؤية المستقبل - تطوير الكفاءات والقدرات الرئيسية - تطوير الهياكل والعمليات والضوابط التنظيمية - إدارة دوائر متعددة - اختيار وتطوير الجيل القادم من القادة	
Ireland and Hitt (2005)	تحديد هدف الشركة ورؤيتها - استغلال الكفاءات الأساسية والمحافظة عليها - تنمية رأس المال البشري - الحفاظ على ثقافة تنظيمية فاعلة - التأكيد على الممارسات الأخلاقية -	
Mason (1986)	تطوير الرؤية الاستراتيجية - تعريف الموارد والعلاقات - تحديد الأهداف التنظيمية - التنفيذ والعمل - الرقابة	أبو حجير (2014، 66-62)
Handscombe & Norman (1989)	تقييم الغرض الاستراتيجي - التكامل بين الإدارة التنفيذية والإستراتيجية	
Davies & Davies (2005)	توجيه السياق التنظيمي - ترجمة الاستراتيجية داخل إجراءات العمل - تجنيد الأفراد والمنظمة الإستراتيجية - تحديد نقاط التدخل الفعالة	

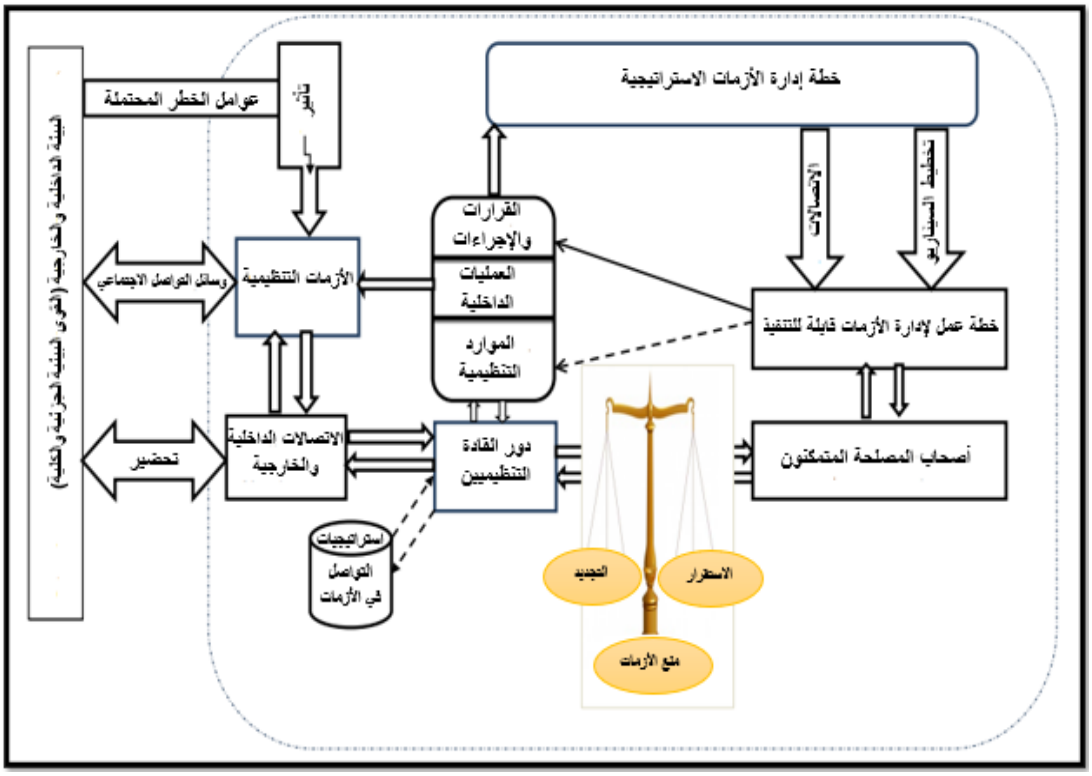
https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

Pisapia (2009)	البعد التحويلي للقائد - البعد الإداري للقائد - البعد السياسي للقائد - البعد الأخلاقي للقائد	
Thompson, Gamble Peteraf Strickland & (2014)	حل المشكلات – السياسة – الاتصال – الحوكمة – الإدارة - إدارة التغيير - الثقافة	Al Thani & Obeidat (2020، 313)

وفي الدراسة الحالية تم اختيار نموذج (Ireland & Hitt, 2005) المتضمن لستة أبعادٍ هي: (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة)، وفيما يلي موجزٌ عام عن كل بُعدٍ منها:

1. تحديد التوجه الاستراتيجي: يتضمن تحديد التوجه الاستراتيجي تطوير رؤية طويلة المدى وأيديولوجية جوهرية تحفز الموظفين، مع تمكين القادة لتحفيزهم وإنشاء تصميمات تنظيمية فعالة (Hitt et al., 2009, p. 350) (Al Thani & Obeidat, 2020, p. 311).
2. استثمار القدرات والمواهب: تمثل القدرات والمواهب الاستراتيجية نقاط قوة للمنظمة، سواء كانت مهارات وظيفية كالتمويل والبحوث أم قدرات تنافسية كالإبداع والابتكار في الموارد البشرية أم نظم المعلومات، مما يعزز الكفاءة والإنتاجية، (علي، 2021م، ص 23)..
3. تطوير رأس المال البشري: رأس المال البشري المتمثل في المهارات والمعرفة وخبرات العاملين يشكل تحديًا للمنظمات التي تسعى لتحسين قدراتها، مما يتطلب قادة استراتيجيين لبناء فرق فاعلة وتحقيق الأهداف (سلطان وعثمان، 2021م، ص 167- الخفاجي، 2008م)، مع ضرورة رعاية رأس المال البشري كأحد مصادر الميزة التنافسية المستدامة.(Mahdi and Almsafir, 2014)
4. دعم وتطوير الثقافة التنظيمية: تشمل الثقافة التنظيمية القيم والمعتقدات والممارسات المشتركة التي توجه سلوك العاملين وتحدد هوية المنظمة، وتؤدي دورًا فاعلًا في حل المشكلات الإدارية ودعم التطور الاستراتيجي(Sosik et al., 2005, p. 56 - جالودي، 2021م، ص 325 - أسليم، 2017م، ص 33).
5. تعزيز الممارسات الأخلاقية: تزيد كفاءة تنفيذ الاستراتيجية في إطار الممارسات الأخلاقية، حيث تشجع العاملين على الالتزام بقواعد أخلاقية تعزز الثقافة التنظيمية وتدعم مواجهة الأزمات، (علي، 2021م، ص 25 -Al Thani & Obeidat, 2020, p. 313).
6. تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة: تعد الرقابة جزءًا أساسيًا من مهام القيادة الاستراتيجية، حيث تهدف إلى تقييم الأداء ومعرفة نقاط القوة والضعف، وضمان استخدام الموارد بشكل فعال لتعزيز الموقع التنافسي للمنظمة (السنهوتي، 2022م، ص 236 - أسليم، 2017م، ص 39).
7. القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات: تعد القيادة أساس نجاح المنظمات، حيث يؤدي القائد دورًا محوريًا في توجيه الموارد ومواجهة التحديات وإدارة الأزمات بشكل فعال، مع صياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف التنظيمية (الزهراء وفتيحة، 2022م، ص 56 - الخطيب، 2015م، ص 45)، حيث إن دور القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات يتمثل في الخطوات الآتية (علي، 2021، 21): التحديد الواضح للأهداف المرصودة ، وتحديد فريق إدارة الأزمة لتحديد الأزمات المحتملة، ووضع الخطط، والأدوار، وكذلك وضع استراتيجية حكيمة للاتصالات، وللبنية التحتية لاستخدامها عند حدوث الأزمة.

يؤكد (Al Thani and Obeidat, 2020, p 313) على أن القائد الاستراتيجي يجب أن يمارس مهامه في التخطيط والرقابة وتفويض القرارات، مع إنشاء أنظمة رقابة فعالة، بينما تحذر (المُلّا، 2015م، ص 66) من أن غياب التخطيط العلمي لإدارة الأزمات يعرض المنظمة للكوارث، فالقيادة الاستراتيجية تؤدي دورًا رئيسيًا في استقرار المنظمة وتجاوز التحديات، مع ضرورة فهم الموظفين لخطط إدارة الأزمات وتنفيذها بكفاءة، بما يشمل تخطيط السيناريوهات ووجود موارد جاهزة وقنوات اتصال فعالة لتحقيق التجديد والاستقرار التنظيمي (Sonia et al., 2014, p. 82).



شكل (1): الخطة الاستراتيجية لإدارة الأزمات

المصدر: (Sonia et al., 2014, 85)

الدراسات السابقة:

- دراسة الديراوي (2022م)، "ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات الاقتصادية: دراسة ميدانية على وزارة الاقتصاد الفلسطيني".

هدفت إلى تحديد مستوى ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات الاقتصادية في وزارة الاقتصاد الفلسطيني، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات (40) استبانة باستخدام برنامج(SPSS) ، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات الاقتصادية.

- دراسة أرسلان ومديحة (2021م)، "أثر القيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع صناعة الأدوية في الجزائر".

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

بحثت أثر القيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع صناعة الأدوية بالجزائر، استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية، وتم تحليل بيانات (60) استبانة باستخدام (SPSS) ، وأظهرت النتائج أثرًا للقيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في جميع مراحلها.

- دراسة الشيال والجداية (2021م)، "تأثير القيادة الاستراتيجية في فاعلية إدارة الأزمات: دراسة استطلاعية على شركة الحكمة لصناعة الأدوية في الأردن".

هدفت إلى فحص تأثير القيادة الاستراتيجية في فاعلية إدارة الأزمات بشركة الحكمة لصناعة الأدوية في الأردن، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من (72) مشاركًا، وأظهرت النتائج وجود تأثير للقيادة الاستراتيجية في فاعلية إدارة الأزمات.

- دراسة علي (2021م)، "ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات بالتطبيق على شركات إنتاج الكهرباء المصرية".

بحثت العلاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات في شركات إنتاج الكهرباء المصرية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات (384) استبانة باستخدام(SPSS) ، وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات.

- دراسة حسين وعلي (2020م)، "القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات التنظيمية: بحث استطلاعي في وزارة الصناعة والمعادن".

هدفت إلى تشخيص دور القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات بوزارة الصناعة والمعادن في العراق، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات (552) استبانة باستخدام (SPSS) و(Amos)، وأظهرت النتائج وجود ارتباط قوي بين القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات.

- دراسة Al Thani and Obeidat (2020)، "The Impact Of Strategic Leadership On Crisis Management"

بحثت أثر القيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات في شركة الاتصالات (Ooredoo Q.S.C) في قطر، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من (92) مديرًا، وتم تحليلها باستخدام (SPSS) ، وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات.

- دراسة Aziz (2018) ، "The Role of Strategic Leadership in Crisis Management: the Case of Governmental Sector in the Northern Iraq – Erbil City":

هدفت إلى تحديد دور القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية بشمال العراق، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات، وتم تحليلها باستخدام (SPSS)، وأظهرت النتائج دورًا مهمًا للقيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات.

- دراسة الخطيب (2015م)، "مهارات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات: دراسة ميدانية على الهيئات المحلية الفلسطينية في محافظات غزة"

هدفت إلى التعرف على مهارات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات في الهيئات المحلية بغزة، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من (192) مشاركًا، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مهارات القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات.

- دراسة أبو حجير (2014م)، "القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية"

بحثت دور القيادة الاستراتيجية في إدارة المخاطر والأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل بيانات (491) موظفًا باستخدام(SPSS) ، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وإدارة المخاطر والأزمات.

على الرغم من وجود دراسات سابقة حول الموضوع إلا أن هذه الدراسة تعد من أولى الدراسات في اليمن التي تركز على دور القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات بالمكاتب الحكومية في مدينة تعز، خصوصًا في ظل الظروف الحالية التي تشهدها البيئة اليمنية، حيث تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على ستة أبعاد للقيادة الاستراتيجية: تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات، وتطوير رأس المال البشري، ودعم الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة المتوازنة، مما يشكل إضافة معرفية للباحثين في هذا المجال.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعاني البيئة اليمنية من أزمات متكررة ومتعددة تؤثر في المنظمات الربحية وغير الربحية والمواطنين، مما يشكل تهديداً لبقاء المنظمات ويستدعي إيجاد حلول فعالة لإدارتها ، وأظهرت الدراسات السابقة مثل دراسة غالب (2020م) ـ وبا غريب، والنخعي (2021م) ضعف الاهتمام بإدارة الأزمات في اليمن، وعدم وجود معالجات ملموسة أو فرق متخصصة للتعامل مع الأزمات الحالية والمحتملة، كما أشارت دراسة (زيد ونجاد، 2016م) إلى نقص الخطط والبرامج الجاهزة لإدارة الأزمات، بينما أكدت دراسة (العامري، 2010م) على ضرورة اكتساب الإداريين لمهارات إدارة الأزمات، هذه النتائج تم تأكيدها من خلال مقابلات أجراها الباحثان مع موظفي مكاتب حكومية في تعز (مثل مكتب الثقافة والأوقاف)، حيث أظهرت وجود قصور واضح في التعامل مع الأزمات وغياب برامج تدريبية كافية لتأهيل القيادات.

وأكدت دراسة (العفاري، 2019م) على ضرورة تفعيل البرامج التدريبية للقيادات، خصوصًا في مجال القيادة الاستراتيجية، بينما أوصت دراسة (العامري والمقرمي، 2021م) بتبني نمط القيادة الاستراتيجية وتنفيذ برامج تدريبية لتسهيل ممارستها، ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة القيادة الاستراتيجية وأثرها في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، والتي تم اختيارها بسبب الكثافة السكانية العالية وافتقارها لدراسات مماثلة، وذلك لتشخيص واقع تطبيق مفاهيم القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات وفهم العلاقة بينهما، والخروج بمقترحات مناسبة للإجابة عن تساؤلات الدراسة التالية:

1. ما مستوى ممارسة القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في المكاتب الحكومية بمدينة تعز؟
2. ما مستوى إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز؟
3. ما أثر ممارسة القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز؟

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. **معرفة مستوى ممارسة القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.**
2. **معرفة مستوى إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.**
3. **التعرف على أثر ممارسة القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.**

أهمية الدراسة:

أولًا: الأهمية النظرية: تنبع الأهمية النظرية للدراسة الحالية من تناولها لمدخل حديث في الفكر الإداري، وهو أثر ممارسة القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات، حيث تسهم في إثراء المعرفة حول هذين المفهومين من خلال استعراض الأدبيات السابقة، كما تبرز أهميتها في سد النقص في الدراسات المتعلقة بواقع إدارة الأزمات واستراتيجياتها، خصوصًا في المكاتب الحكومية اليمنية، حيث تعد -حسب علم الباحثين- من أولى الدراسات التي تجرى في هذا السياق في مدينة تعز، مما يُتوقع أن يفتح المجال لمزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال بالمحافظة.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية: تظهر الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية من خلال ما ستقدمه من توصيات إلى أصحاب القرار في المكاتب الحكومية اليمنية بشكل عام، وقيادة المكاتب الحكومية بمدينة تعز بشكل خاص، وبخطوات تنفيذية، تسهم في تطبيق الممارسات الفعالة للقيادة الاستراتيجية.

حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على تتناولها لأثر القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات.

الحدود البشرية والمكانية: جميع العاملين في المكاتب الحكومية في مدينة تعز- الجمهورية اليمنية، وتحديدًا (مكتب الخدمة المدنية والتأمينات، ومكتب الأوقاف والإرشاد، ومكتب الثقافة، ومكتب الشباب والرياضة، ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل).

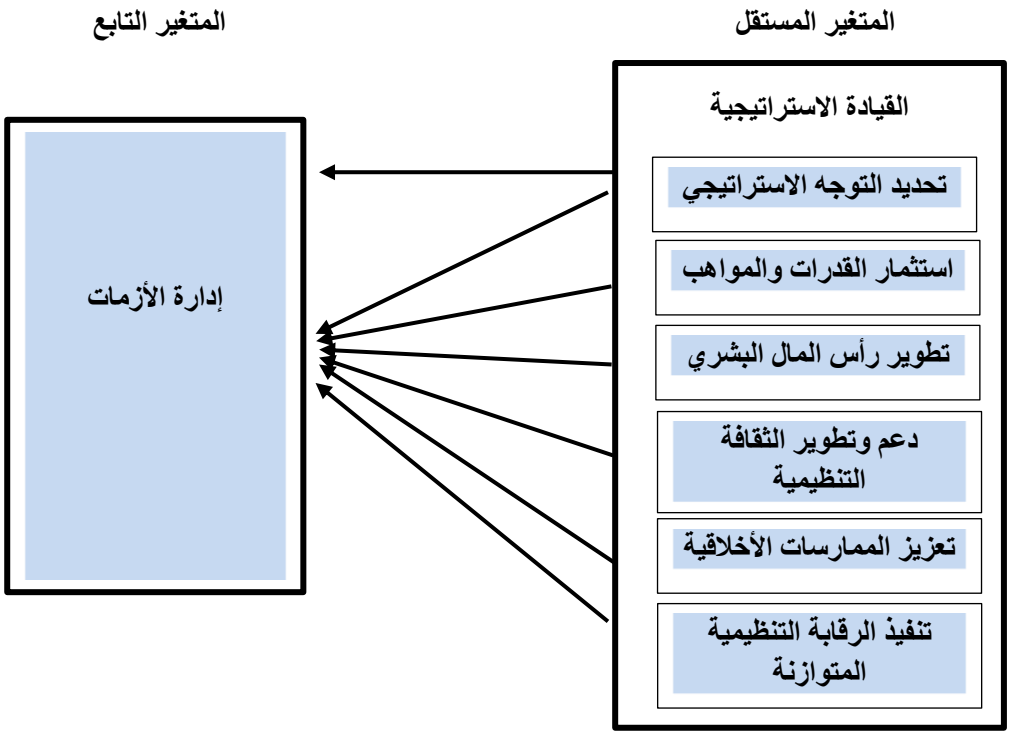
الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2023م.

نموذج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة كدراسة (العامري والمقرمي، 2021م)، ودراسة (علي، 2021م)، ودراسة (Al Thani & Obeidat, 2020)، ونماذجها، تم بناء نموذج الدراسة كما يوضحه الشكل (2)، والذي يوضّح متغيّرات الدراسة التي تمثّلت في الآتي:

المتغيّر المستقل: يتمثل بالقيادة الاستراتيجية من خلال ستة أبعاد، هي: تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة، وقد اختيرت هذه الأبعاد وفقًا لنموذج (Ireland and Hitt, 2005).

المتغيّر التابع: يتمثل بإدارة الأزمات، الذي دُرس ككتلة واحدة.



شكل (2): نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

استنادًا إلى أهداف الدراسة وتساؤلاتها تم صياغة الفرضية الرئيسة وفرضياتها الفرعية الآتية:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

وتشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية والتي تتمثل بانه لايوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05):

1. لتحديد التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
2. لاستثمار القدرات والمواهب في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

3. لتطوير رأس المال البشري في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
4. لدعم وتطوير الثقافة التنظيمية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
5. لتعزيز الممارسات الأخلاقية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
6. لتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

تعرف متغيرات الدراسة إجرائيًا على النحو الآتي:

1. **القيادة الاستراتيجية:** هي قدرة قيادة المكاتب الحكومية على امتلاك الرؤية المستقبلية والمرونة التنظيمية لإحداث تغيير استراتيجي مطلوب تحقيقه، والتعامل بشكل سريع وفعال مع المشكلات التي تواجهها المكاتب الحكومية.
2. **تحديد التوجه الاستراتيجي:** قدرة قيادة المكاتب الحكومية على صياغة أهداف وخطة استراتيجية وفقًا لتحليل استراتيجي يستشرف المستقبل لإحداث التأثيرات والتغييرات الإيجابية مع الإمكانات المتاحة.
3. **استثمار القدرات والمواهب:** سعي قيادة المكاتب الحكومية لاستقطاب الكفاءات والخبرات المتميزة، وامتلاك موارد وقدرات تكنولوجية متطورة، والاستفادة من الخبرات العملية المتراكمة المتوفرة لدى العاملين.
4. **تطوير رأس المال البشري:** قيام قيادة المكاتب الحكومية بتطوير معارف ومهارات الكادر البشري بشكل مستمر، من خلال تنظم البرامج والدورات التدريبية المتنوعة والمستمرة، وفق احتياجاته التدريبية، وتوفير وسائل الدعم والإمكانات المادية اللازمة لتطويره.
5. **دعم وتطوير الثقافة التنظيمية:** قيام قيادة المكاتب الحكومية بنشر وتوضيح رؤية ورسالة وقيم المكتب لجميع العاملين، ونشر القيم والمعتقدات التي تنسجم مع الاستراتيجية المتبعة، وغرس الأفكار التي تعززمن قيمة العمل والولاء والانضباط في العمل.
6. **تعزيز الممارسات الأخلاقية:** قيام قيادة المكاتب الحكومية بغرس الأخلاق الحميدة والقيم المجتمعية لدى العاملين، والتأكيد على المعايير الأخلاقية أثناء إنجاز العمل بما يعزز الثقة والود والاحترام المتبادل بين قيادة المكتب والعاملين.
7. **تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة:** قيام قيادة المكاتب الحكومية بالتأكد من انسجام الأداء الفعلي مع الأهداف الاستراتيجية وفق نماذج واضحة للمتابعة والتقييم والموازنة بين الاهتمام بالرقابة والاستقلالية اللازمة لأداء العمل وتنمية الرقابة الذاتية للعاملين.
8. **الأزمة:** حدثٌ خطير وحاد يُهدِّد حاضر كيان المكاتب الحكومية ومستقبلها ، ويتطلب اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة.
9. **إدارة الأزمات:** هي عملية إدارية مستمرة للتنبؤ بالأزمات ومنع حدوثها في المكاتب الحكومية، أو التقليل من أضرارها بأقل تكلفة ممكنة، واحسان الاستفادة من إيجابياتها واستثمارها في المستقبل.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الظاهرة المدروسة كما هي على أرض الواقع، ويصفها بشكل دقيق وصفًا كميًا وكيفيًا، وذلك للكشف عن ممارسة القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من كافة موظفي خمسة مكاتب حكومية بمدينة تعز ممثلة بـ (مكتب الخدمة المدنية والتأمينات، ومكتب الأوقاف والإرشاد، ومكتب الثقافة، ومكتب الشباب والرياضة، ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل)، والذين هم في وظيفة (مدير إدارة، ورئيس قسم، ومختص)، والبالغ عددهم (967)، وذلك بحسب معطيات إدارة الموارد البشرية في تلك المكاتب لعام 2023م، ولتحديد حجم العينة المطلوبة اقترح (Roscoe, 1975) بالنسبة للبحث متعدد المتغيرات أن يكون حجم العينة (10) أضعاف أو أكثر من عدد المتغيرات التي يتم النظر فيها في الدراسة، وبالتالي في هذه الدراسة ووفقًا لقاعدة (Roscoe, 1975) في الحد الأدنى لحجم العينة، فإنه لإجراء التحليل عليها يفضل ألا يقل حجم العينة عن (70) مفردة، حيث إن الدراسة الحالية احتوت على سبع متغيرات، ولضمان الحصول على حجم العينة المطلوبة تم باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية أخذ عينة (260) مفردة من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (260) استبانة على العاملين في المكاتب الحكومية محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول (2)، وتم استرجاع (241) استبانة كانت جميعها صالحة للتحليل الاحصائي، وشكلت نسبة (93٪) تقريبًا من إجمالي الاستبانات الموزعة، والجدول (3) يوضح الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

جدول (2): عدد مجتمع وعينة الدراسة والاستبانات الموزعة والمستعادة

المكتب	عدد العاملين الكلي		حجم العينة المسحوبة (عدد الاستبانات الموزعة)	عدد الاستبانات المستعادة
	العدد	النسبة		
مكتب الخدمة المدنية والتأمينات	209	٪21.61	(260*٪21.61) = 56	56
مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل	367	٪37.95	(260*٪37.95) = 99	89
مكتب الأوقاف والإرشاد	187	٪19.34	(260*٪19.34) = 50	48
مكتب الثقافة	114	٪11.79	(260*٪11.79) = 31	28
مكتب الشباب والرياضة	90	٪9.31	(260*٪9.31) = 24	20
الإجمالي	967	٪100	260	241

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات إدارة الموارد البشرية في المكاتب الحكومية محل الدراسة لعام 2023م.

جدول (3): وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الوصف		العدد	النسبة المئوية ٪
النوع	ذكر	154	63.9
	أنثى	87	36.1
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	13	5.4

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

	من 30 إلى أقل من 40 سنة	88	36.5
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	115	47.7
	50 سنة فأكثر	25	10.4
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	29	12
	دبلوم عالي	122	50.6
	بكالوريوس	81	33.6
	دراسات عليا	9	3.7
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	48	19.9
	رئيس قسم	74	30.7
	مختص	119	49.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	6.2
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	37	15.4
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	107	44.4
	15سنة فأكثر	82	34

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة، وتم تطويرها بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة كدراسة (بن عبدالله، 2020م)، ودراسة (الجزار والمغير والأغا، 2019م)، ودراسة (أسليم، 2017م)، ودراسة (أبو حجير، 2014م)، وتألّفت الاستبانة من قسمين: تضمن القسم الأول منها الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من خلال خمس متغيرات هي: النوع، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، أما القسم الثاني فقد تضمّن متغيري الدراسة: المتغير المستقل: المتمثل بالقيادة الاستراتيجية، الذي تم قياسه من خلال (53) عبارة موزعة على ستة أبعاد هي: تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة. والمتغير التابع: المتمثل بإدارة الأزمات الذي تم قياسه من خلال (22) عبارة، وتم قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبانة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي كما هو موضّح في الجدول (4).

جدول (4): مقياس ليكرت الخماسي

بدائل الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

الصدق والثبات لأداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال برنامج (SPSS)، عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة لكل عبارة تنتمي لكل متغير/ بُعد، والدرجة الكلية لهذا المتغير/ البُعد الذي تنتمي إليه، والجدول (5) يوضح نتائج ذلك، حيث يتضح من الجداول (4) أنّ قيم ارتباط كل عبارة من عبارات المتغيرات/ الأبعاد موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) فأقل؛ مما يدل عل صدق اتساقها مع المتغيرات/ الأبعاد.

جدول (5): معامل ارتباط بيرسون لعبارات متغيرات وأبعاد الدراسة

البُعد	رقم العبارة	معامل الارتباط	البُعد	رقم العبارة	معامل الارتباط	البُعد	رقم العبارة	معامل الارتباط
تحديد التوجه الاستراتيجي	1	0.781*	تطوير رأس المال البشري	19	0.893*	تعزيز الممارسات الأخلاقية	36	0.832*
	2	0.822*		20	0.790*		37	0.868*
	3	0.803*		21	0.752*		38	0.833*
	4	0.893*		22	0.863*		39	0.783*
	5	0.810*		23	0.852*		40	0.811*
	6	0.857*		24	0.881*		41	0.714*
	7	0.819*		25	0.888*		42	0.848*
	8	0.845*		26	0.862*		43	0.878*
	9	0.774*		27	0.820*		44	0.889*
استثمار القدرات والمواهب	10	0.807*	دعم وتطوير الثقافة التنظيمية	28	0.656*	تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة	45	0.804*
	11	0.814*		29	0.873*		46	0.799*
	12	0.799*		30	0.877*		47	0.718*
	13	0.850*		31	0.854*		48	0.709*
	14	0.844*		32	0.850*		49	0.846*
	15	0.877*		33	0.798*		50	0.854*
	16	0.837*		34	0.848*		51	0.882*
	17	0.780*		35	0.693*		52	0.863*
	18	0.877*					53	0.792*
إدارة الأزمات	1	0.887*	إدارة الأزمات	9	0.859*	إدارة الأزمات	16	0.784*
	2	0.837*		10	0.734*		17	0.830*
	3	0.901*		11	0.830*		18	0.791*
	4	0.885*		12	0.807*		19	0.833*
	5	0.771*		13	0.852*		20	0.883*
	6	0.874*		14	0.851*		21	0.735*
	7	0.803*		15	0.828*		22	0.848*
	8	0.873*						

* دال عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) فأقل.

كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، الذي يحدد مستوى قبول أداة الدراسة بمستوى 60٪ فأكثر، وقد جاءت قيم الثبات وفقًا لمعامل كرونباخ ألفا كما يوضحها جدول (6)،

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

والذي يتبين منه أن قيمة معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ 98٪، وهو معامل ثبات عالٍ، كما أن معامل الثبات لجميع متغيرات وأبعادها قد تراوح بين 92٪ – 98٪، وهذا مؤشر على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الموثوقية، ومن ثم فإنه يمكن استخدامها في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

جدول (6): قيم معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لأداة الدراسة

متغيرات/ أبعاد أداة الدراسة	عدد العبارات	قيم معامل الثبات
تحديد التوجه الاستراتيجي	9	0.940
استثمار القدرات والمواهب	9	0.945
تطوير رأس المال البشري	9	0.950
دعم وتطوير الثقافة التنظيمية	8	0.923
تعزيز الممارسات الأخلاقية	9	0.942
تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة	9	0.934
القيادة الاستراتيجية	53	0.984
إدارة الأزمات	22	0.979
الأداة كلها	75	0.987

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، الإصدار(26)، في تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة عن طريق الاستبانة، واختبار فرضيات الدراسة من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق هدف الدراسة.

إجابة السؤال الأول: ما مستوى ممارسة القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في المكاتب الحكومية بمدينة تعز؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم من خلال برنامج (SPSS) استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (T) لمعرفة فيما إذا كان متوسط درجة إجابات أفراد عينة الدراسة عن متغيرات/ أبعاد / عبارات الدراسة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا، ومعرفة معنوية (القيمة الاحتمالية Sig) آراء أفراد عينة الدراسة حول متغيرات/ أبعاد / عبارات الاستبانة، حيث يكون المتغير/ البُعد / العبارة إيجابيًا، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المتغير/ البُعد / العبارة، إذا كانت الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية (0.05) والمتوسط الحسابي أكبر من (3)، ويكون المتغير/ البُعد سلبيًا، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على المتغير/ البُعد/ العبارة، إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية (0.05) والمتوسط الحسابي أصغر من (3)، وتكون آراء أفراد عينة الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وجاءت النتائج كما يوضحها جدول (7).

جدول (7): نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد القيادة الاستراتيجية في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي%	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية	الترتيب

	Sig.						
1	0.000	55.323	78.60	1.103	3.93	لدى قيادة المكتب خطة استراتيجية تعمل على تحقيقها.	1
3	0.000	56.773	73.40	1.003	3.67	تمتلك قيادة المكتب القدرة على صياغة الأهداف، وابتكار البدائل للتعامل مع الأحداث الطارئة والمتغيرة.	2
2	0.000	60.815	75.00	0.956	3.75	تضع قيادة المكتب أهدافًا استراتيجية تتلاءم مع الإمكانات المتاحة.	3
5	0.000	48.271	69.60	1.118	3.48	تشرك قيادة المكتب العاملين في تطوير رؤية المكتب الاستراتيجية.	4
7	0.000	52.441	69.20	1.024	3.46	تسعى قيادة المكتب لكسب ولاء العاملين لتصوراتها، ورؤيتها الاستراتيجية.	5
8	0.000	49.135	67.80	1.071	3.39	تستخدم قيادة المكتب التحليل الاستراتيجي في التعامل مع الأحداث وبناء التصورات.	6
9	0.000	50.706	67.60	1.034	3.38	تعمل قيادة المكتب على تحديث التصورات الاستراتيجية بما يتلاءم مع التنبؤات المستقبلية.	7
4	0.000	56.534	71.20	0.978	3.56	المبادرة على والقدرة قيادة المكتب الإرادة تمتلك الجديدة التصورات ضوء في القرارات واتخاذ.	8
6	0.000	55.067	69.40	0.979	3.47	تستشرف قيادة المكتب المستقبل لإحداث التأثيرات والتغييرات الإيجابية.	9
0.000	**0.000**	**65.262**	**71.20**	**0.848**	**3.56**	**تحديد التوجه الاستراتيجي**	
4	0.000	55.371	70.40	0.988	3.52	نجاح على توفير عوامل تحرص قيادة المكتب أعمال نماذج أو تكنولوجيا أو بشرية موارد (متميزة جديدة).	10
2	0.000	59.436	71.40	0.933	3.57	تستفيد قيادة المكتب من الخبرات العملية المتراكمة المتوفرة لدى العاملين.	11
3	0.000	55.417	71.00	0.995	3.55	تسعى قيادة المكتب لامتلاك موارد وقدرات تكنولوجية متطورة.	12
1	0.000	48.674	72.00	1.147	3.60	المؤهلات ذوي الوظيفي بالكادر قيادة المكتب تهتم الجيدة. والخبرات العلمية	13
6	0.000	51.669	68.60	1.031	3.43	واتصالات معلومات أنظمة تستخدم قيادة المكتب القرارات. اتخاذ في تساعدها	14
7	0.000	49.822	67.40	1.049	3.37	تحرص قيادة المكتب على تحفيز العاملين على الابتكار والإبداع في العمل بصورة مستمرة.	15
9	0.000	47.036	64.60	1.065	3.23	تسعى قيادة المكتب لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ مشروعات ابتكارية جديدة.	16
8	0.000	49.780	66.80	1.040	3.34	تعمل قيادة المكتب على توجيه العاملين نحو التغيير.	17
5	0.000	52.167	69.80	1.037	3.49	تحرص قيادة المكتب على استقطاب الكفاءات والخبرات المتميزة.	18
0.000	**0.000**	**62.277**	**69.40**	**0.865**	**3.47**	**استثمار القدرات والمواهب**	
3	0.000	46.499	66.40	1.107	3.32	تساعد قيادة المكتب العاملين على تطوير معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر.	19
7	0.000	43.716	63.40	1.124	3.17	تنظم قيادة المكتب البرامج التدريبية والدورا ت المتنوعة والمستمرة لتطوير الكادر البشري وفق احتياجاته التدريبية.	20
9	0.000	45.524	61.00	1.041	3.05	تعمل قيادة المكتب على مكافأة الموظفين ذوي التقديرات العالية في تقويم الأداء السنوي.	21
2	0.000	49.913	66.60	1.035	3.33	تمنح قيادة المكتب العاملين السلطات اللازمة لإنجاز أعمالهم وإثبات قدرا تهم.	22

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

23	تهتم قيادة المكتب بالعمل الجماعي من خلال تكوين فرق العمل.	3.40	1.040	68.00	50.710	0.000	1
24	تحرص قيادة المكتب على تهيئة وإعداد قادة مستقبليين.	3.21	1.081	64.20	46.142	0.000	6
25	تسعى قيادة المكتب إلى جعل العاملين أصحاب مؤهلات علمية، وخبرات مهنية تتناسب مع حاجة المكتب.	3.27	1.107	65.40	45.926	0.000	5
26	توفر قيادة المكتب وسائل الدعم والإمكانات المادية المناسبة لتطوير العاملين والعمل.	3.12	1.104	62.40	43.954	0.000	8
27	تمتلك قيادة المكتب خبرات كثيرة ومتنوعة لتطوير العاملين.	3.31	1.086	66.20	47.255	0.000	4
تطوير رأس المال البشري		**3.24**	**0.913**	**64.80**	**55.132**	**0.000**	0.000
28	تسعى قيادة المكتب إلى نشر القيم والمعتقدات التي تنسجم مع الاستراتيجية المتبعة.	3.12	0.995	62.40	48.694	0.000	7
29	تقوم قيادة المكتب بنشر وتوضيح رؤية ورسالة وقيم المكتب لجميع العاملين.	3.57	1.023	71.40	54.235	0.000	3
30	تعمل قيادة المكتب على غرس الأفكار التي تعزز من قيمة العمل.	3.58	0.997	71.60	55.745	0.000	2
31	تحرص قيادة المكتب على تعزيز الولاء والانضباط في العمل.	3.74	1.054	74.80	55.074	0.000	1
32	تتقبل قيادة المكتب أفكار الآخرين ومقترحاتهم البناءة الهادفة لمصلحة الجميع.	3.48	1.088	69.60	49.668	0.000	4
33	تشجع قيادة المكتب العاملين على المبادرة وتحمل المسؤولية، والتصرف بحرية واستقلالية.	3.40	0.966	68.00	54.637	0.000	6
34	تتبنى قيادة المكتب قيمًا أساسية ملزمة للعاملين مثل: (الترقيات، والمسؤوليات، والحقوق).	3.42	1.046	68.40	50.736	0.000	5
35	تعتمد قيادة المكتب الحوافز كوسيلة لتشجيع السلوك الإيجابي للعاملين.	2.98	1.010	59.60	45.786	0.000	8
دعم وتطوير الثقافة التنظيمية		**3.41**	**0.825**	**68.20**	**64.175**	**0.000**	0.000
36	لدى قيادة المكتب دليل يوضح معايير السلوك الأخلاقي الذي يلتزم به.	3.39	1.094	67.80	48.058	0.000	6
37	تغرس قيادة المكتب الأخلاق الحميدة والقيم المجتمعية لدى العاملين.	3.61	0.995	72.20	56.265	0.000	1
38	تعمل قيادة المكتب على التأكيد على المعايير الأخلاقية أثناء إنجاز العمل.	3.52	0.940	70.40	58.097	0.000	3
39	تقوم قيادة المكتب بمكافأة الملتزمين بالسلوك الأخلاقي في العمل.	3.21	1.041	64.20	47.883	0.000	7
40	تمثل قيادة المكتب قدوة للمرؤوسين من خلال ممارساتها الأخلاقية.	3.44	0.973	68.80	54.863	0.000	4
41	تمارس قيادة المكتب نمط (القيادة الخادمة) للمرؤوسين بدلًا من القيادة المخدومة.	3.01	1.006	60.20	46.480	0.000	8
42	تتميز العلاقة بين قيادة المكتب والعاملين بالثقة والود والاحترام المتبادل.	3.60	1.015	72.00	55.204	0.000	2
43	تحرص قيادة المكتب على العدالة في التعامل مع العاملين.	3.41	1.029	68.20	51.392	0.000	5
44	تشجع قيادة المكتب العاملين على ممارسة القواعد الأخلاقية.	3.52	0.988	70.40	55.371	0.000	3
تعزيز الممارسات الأخلاقية		**3.41**	**0.836**	**68.20**	**63.402**	**0.000**	0.000
45	تعمل قيادة المكتب على التأكد من انسجام الأداء الفعلي مع الأهداف الاستراتيجية.	3.39	1.015	67.80	51.841	0.000	1

46	لدى قيادة المكتب نماذج واضحة لمتابعة وتقييم العملية الرقابية.	3.37	1.049	67.40	49.822	0.000	2
47	يتوفر لقيادة المكتب نظام رقابي للتحقق من الأداء مصاحبًا للنظام الرقابي المالي.	3.07	1.030	61.40	46.338	0.000	7
48	تعمل قيادة المكتب على الموازنة بين الاهتمام بالرقابة والاستقلالية اللازمة لأداء العمل.	3.07	1.026	61.40	46.521	0.000	7
49	تتبنى قيادة المكتب تنمية الرقابة الذاتية للعاملين.	3.27	1.091	65.40	46.564	0.000	3
50	تستخدم قيادة المكتب وسائل حديثة ومتطورة في عملية الرقابة.	3.20	1.103	64.00	44.980	0.000	5
51	تعمل قيادة المكتب على تنويع الأساليب المستخدمة في العملية الرقابية.	3.23	1.067	64.60	47.050	0.000	4
52	تحرص قيادة المكتب على تشجيع وتوعية العاملين بأهمية ممارسة الرقابة التنظيمية.	3.18	1.063	63.60	46.406	0.000	6
53	تهتم قيادة المكتب بالتغذية الراجعة من العملية الرقابية.	2.82	0.987	56.40	44.299	0.000	8
	التنظيمية المتوازنة تنفيذ الرقابة	**3.18**	**0.847**	**63.60**	**58.215**	**0.000**	
	القيادة الاستراتيجية	**3.38**	**0.766**	**67.60**	**68.505**	**0.000**	

يتبيّن من الجدول (7) أن مستوى ممارسة القيادة الاستراتيجية بشكل عام في المكاتب الحكومية بمدينة تعز متوسطة بحسب آراء أفراد عينة الدراسة، كما تفاوتت ممارسة أبعادها بين متوسطة وجيدة، حيث أعطى أفراد عينة الدراسة تقييماً أعلى لبُعدي (تحديد التوجه الاستراتيجي)، و(استثمار القدرات والمواهب) ضمن أبعاد القيادة الاستراتيجية، في الوقت الذي قيموا فيه بقية الأبعاد (تطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) بشكل أقل، مما يدل على ضرورة التركيز على هذه الأبعاد وتعزيزها بصورة أكبر في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

كما يظهر الجدول (7) أنّ ممارسة الأبعاد الستة المكونة للقيادة الاستراتيجية في المكاتب الحكومية بمدينة تعز جاءت بحسب متوسطاتها الحسابية كالآتي:

تحديد التوجه الاستراتيجي: جاء بمستوى جيد (71.20٪)، حيث تمتلك قيادات المكاتب الحكومية بمدينة تعز خطة استراتيجية وأهدافًا واضحة، مع قدرة على صياغة البدائل واتخاذ القرارات في ظل التغيرات الطارئة.

استثمار القدرات والمواهب: جاء بمستوى جيد (69.40٪)، مع اهتمام بالكادر الوظيفي ذوي الخبرات، لكن هناك ضعف في توفير التمويل الكافي للمشروعات الابتكارية وتحفيز العاملين على الإبداع.

دعم الثقافة التنظيمية وتعزيز الممارسات الأخلاقية: جاء كلاهما بمستوى متوسط (68.20٪)، حيث يوجد قصور في نظام الحوافز وضعف في نشر القيم المعززة للاستراتيجية، بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بمكافأة السلوك الأخلاقي وتحقيق العدالة.

تطوير رأس المال البشري: جاء بمستوى متوسط (64.80٪)، بسبب ضعف الاهتمام بمكافأة الموظفين المتميزين، وتوفير الدعم المادي، وتنظيم برامج تدريبية مستمرة، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بإعداد قادة مستقبليين.

تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة: جاء بمستوى متوسط (63.60٪)، نتيجة ضعف الاهتمام بالتغذية الراجعة، وعدم الموازنة بين الرقابة والاستقلالية، وضعف استخدام وسائل رقابية حديثة ومتطورة.

إجابة السؤال الثاني: ما مستوى إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم من خلال برنامج (SPSS) استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (T)، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (8).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

جدول (8): نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات متغير إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي %	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب
1	يقوم المكتب برصد وجمع وتحليل مؤشرات حدوث الأزمات من خلال طاقم مدرب ومؤهل للقيام بواجبه.	2.98	1.103	59.60	41.834	0.000	9
2	يتم مسح بيئة العمل بشكل منتظم وشامل للتعرف على مؤشرات احتمال حدوث الأزمات.	2.85	1.015	57.00	43.530	0.000	13
3	توضع سيناريوهات وخطط لإدارة الأزمات.	2.93	1.055	58.60	43.183	0.000	11
4	يوجد اهتمام بالتدريب المستمر لطاقم جمع وتحليل مؤشرات حدوث الأزمات.	2.93	1.051	58.60	43.346	0.000	11
5	يتسم الهيكل التنظيمي للمكتب بمرونة كافية تساعد على التعامل مع الأزمات حال حدوثها.	3.04	0.948	60.80	49.819	0.000	7
6	توجد تعليمات إدارية واضحة وفي الوقت المناسب تحدد كيفية وإجراءات التعامل مع الأزمات المحتملة.	3.02	0.985	60.40	47.604	0.000	8
7	يسهل الحصول على الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية المطلوبة من الإدارات والأقسام الأخرى عند الحاجة لها من أجل التعامل مع الأزمات.	2.89	0.947	57.80	47.415	0.000	12
8	تتوفر برامج وخطط كافية وجاهزة لإدارة الأزمات في المكتب.	2.95	1.022	59.00	44.893	0.000	10
9	تقوم إدارة المكتب بمراجعة برامج وخطط إدارة الازمات، والعمل على تطويرها باستمرار.	2.95	1.030	59.00	44.538	0.000	10
10	يتم الاستعانة بخبراء ومتخصصين من خارج المكتب عند تشكيل فريق إدارة الأزمات.	2.61	1.015	52.20	39.994	0.000	16
11	توجد اتفاقيات ثنائية في إدارة الأزمات مع المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة.	2.98	1.078	59.60	42.904	0.000	9
12	تتم السيطرة على الأزمة عند حدوثها والحد من انتشارها واستمرارها بفترة زمنية مناسبة.	2.98	1.010	59.60	45.786	0.000	9
13	يتم تهيئة نظام معلومات واتصالات فعال للتعامل مع الأزمات.	3.07	1.055	61.40	45.137	0.000	6
14	يتم توزيع المهام وتحديد الصلاحيات بسرعة لاحتواء الأزمات في الوقت المناسب.	2.98	0.994	59.60	46.552	0.000	9

15	يتم إعداد غرفة عمليات مناسبة ومجهزة بالتقنيات الحديثة لاحتواء أسباب وأضرار الأزمات.	2.83	0.949	56.60	46.305	0.000	14
16	تحدد الاحتياجات اللازمة للمواقع المختلفة التي تأثرت بالأزمة لمعالجة تأثيرات الأزمة واستعادة النشاط الاعتيادي.	2.77	0.946	55.40	45.396	0.000	15
17	تعمل إدارة المكتب على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثار الأزمة والحد من استمرار حدوثها.	3.25	0.978	65.00	51.637	0.000	4
18	تبادر إدارة المكتب لعمل حملات إعلامية مناسبة لجمهور المواطنين ووسائل الإعلام حول الأضرار التي سببتها الأزمة وكيف تم التعامل معها.	3.37	0.979	67.40	53.380	0.000	1
19	تقيم خطط وبرامج وإجراءات إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من أجل التعامل مع الأزمات المستقبلية.	3.30	0.988	66.00	51.809	0.000	2
20	تحرص إدارة المكتب على تحسين أداء فريق الأزمة بالتدريب، وإشراك العاملين فيه استعدادًا للأزمات المستقبلية.	3.22	1.034	64.40	48.263	0.000	5
21	تتم الاستفادة من أساليب معالجة الأزمات في الإدارات الأخرى في بلدنا أو في الدول الأخرى ذات التجارب المشابه.	3.06	0.983	61.20	48.345	0.000	7
22	يتم استخلاص العبر والدروس من الأزمات السابقة بصورة فعالة للاستفادة منها مستقبلًا.	3.29	1.053	65.80	48.575	0.000	3
	المتغير كله	**3.01**	**0.841**	**60.24**	**55.602**	**0.000**	

يتبيَّن من الجدول (8) أن إدارة الأزمات بشكل عام في المكاتب الحكومية بمدينة تعز تطبق بمستوى متوسط (60.24٪)؛ ويرجع ذلك إلى أن إدارة المكاتب الحكومية بمدينة تعز لا تبدي اهتمامًا كافيًا باكتشاف الأزمات والاستعداد لها قبل حدوثها، وإنما تتعامل معها بعد حدوثها، كإجراء لمواصلة عملها بشكل طبيعي، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل مقبول مقارنة بالواقع الذي تعيشه، للتخفيف من آثار تلك الأزمات، والحد من استمرار حدوثها، واستخلاص العبر والدروس منها للاستفادة منها مستقبلًا.

إجابة السؤال الثالث: ما أثر ممارسة القيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اقتراح الفرضية الرئيسة لهذه الدراسة، والتي انبثقت منها ست فرضيات فرعية، وتم اختبار مدى صحة الفرضية الرئيسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي من خلال برنامج SPSS، وقبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات (اختبار التوزيع الطبيعي، واختبار التباين المسموح به Tolerance، ومعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor-VIF)، وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، فمن أجل التحقيق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، فقد تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي من خلال احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness)، وقيمة معامل التفلطح (Kurtosis) لجميع متغيرات الدارسة، وتعد القيم بين -2 إلى +2 مقبولة لقيم Skewness، كما تعد القيم التي تتراوح من -3 إلى +3 مقبولة بالنسبة لقيم Kurtosis (Hair, Black, Babin, & Andersen, 2010). وكما يظهر في الجدول (9) فإن قيمة

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

معامل الالتواء (Skewness)، وقيمة معامل التفلطح (Kurtosis) لجميع متغيرات الدراسة تقع ضمن المعايير المقترحة (Skewness < 2) و(Kurtosis < 3)، مما يدل على أن البيانات موزعة بشكل طبيعي.

جدول (9): نتائج اختبار معامل الالتواء، ومعامل التفلطح لاختبار التوزيع الطبيعي

م	البُعد / المتغير	Skewness		Kurtosis	
		Value	Std.Error	Value	Std.Error
1	تحديد التوجه الاستراتيجي	-1.313	0.157	1.221	0.312
2	استثمار القدرات والمواهب	-1.169	0.157	0.812	0.312
3	تطوير رأس المال البشري	-0.755	0.157	-0.340	0.312
4	دعم وتطوير الثقافة التنظيمية	-1.257	0.157	1.376	0.312
5	تعزيز الممارسات الأخلاقية	-1.014	0.157	0.793	0.312
6	تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة	-0.889	0.157	0.413	0.312
7	القيادة الاستراتيجية	-1.144	0.157	1.158	0.312
8	إدارة الأزمات	-0.703	0.157	0.156	0.312

ومن أجل التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغيّر المستقلّ، فقد تم استخدام اختبار التباين المسموح به Tolerance، ومعامل تضخم التباين (VIF) لكل أبعاد المتغير المستقل، حيث ينبغي أن يكون المسموح به Tolerance أكبر من 0.10، ومعامل تضخم التباين أقل من 10.00 (Hair et al., 2010)، ويظهر الجدول (10) أنّ جميع قيم معامل Tolerance أكبر من 0.10، وقيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من 10.00، وبالتالي لا يوجد ارتباط عالٍ بين أبعاد المتغيّر المستقلّ.

جدول (10): نتائج اختبار التباين المسموح ومعامل تضخم التباين (VIF) لأبعاد المتغير المستقل في الدراسة

البُعد	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
تحديد التوجه الاستراتيجي	0.328	3.050
استثمار القدرات والمواهب	0.209	4.796
تطوير رأس المال البشري	0.265	3.775
دعم وتطوير الثقافة التنظيمية	0.189	5.295
تعزيز الممارسات الأخلاقية	0.229	4.373
تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة	0.199	5.028

بعد التأكد من ملاءمة البيانات ولتحليل الانحدار تم اختبار صحة فرضيات الدراسة، حيث تم أولًا اختبار صحة الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز" باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وقد ظهرت النتائج كما يوضحها الجدول (11).

جدول (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

المتغير المستقل	المتغير التابع (إدارة الأزمات)									
		معالم النموذج	الخطأ المعياري	اختبار (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط R	معامل R2	بيتا β	F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
القيادة الاستراتيجية	a	0.444	0.178	2.499	0.013	0.692	0.479	0.692	219.549	0.000
	b	0.760	0.051	14.821	0.000					

a. Dependent Variable: إدارة الأزمات

b. Predictors (Constant): القيادة الاستراتيجية

يتبين من الجدول (11) أنّ هناك أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، إذ بلغت قيمة T (14.821) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، ونتج هذا الأثر عن طبيعة الارتباط بين المتغيرين حيث بلغت قيمة R (0.692)، وهو معامل ارتباط طردي متوسط بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فبلغت (0.479)، وتعني أن القيادة الاستراتيجية في المكاتب الحكومية بمدينة تعز تؤثر بنسبة (48٪) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية محل الدراسة، وأن (52٪) من إجمالي التباين في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية محل الدراسة تفسر بواسطة متغيرات أخرى، كما بلغت قيمة معامل β (0.692)، وهذا يعني أنه بافتراض تحييد بقية المتغيرات فإن الزيادة بدرجة واحدة في ممارسة القيادة الاستراتيجية ستؤدي إلى ارتفاع نسبة إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية محل الدراسة بمقدار (0.692)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة اختبار (F) التي بلغت (219.549)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الرئيسة التي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) للقيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز". وبعد التأكد من صحة الفرضية الرئيسة، تم اختبار فرضياتها الفرعية باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدّد، وقد ظهرت النتائج كما يوضحها الجدول (12).

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

جدول (12): نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار أثر أبعاد القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

المتغير المستقل	المتغير التابع (إدارة الأزمات)							
	معالم النموذج	الخطأ المعياري	اختبار(T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط R	معامل R2	بيتا β	F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
(Constant)	0.540	0.188	2.867	0.005					
تحديد التوجه الاستراتيجي	0.170	0.080	11.344	0.000	0.590	0.350	0.590	128.687	0.000
استثمار القدرات والمواهب	0.061	0.099	12.694	0.000	0.635	0.403	0.635	161.131	0.000
تطوير رأس المال البشري	0.234	0.083	13.379	0.000	0.654	0.428	0.654	178.998	0.000
دعم وتطوير الثقافة التنظيمية	0.091	0.109	11.389	0.000	0.593	0.352	0.593	129.711	0.000
تعزيز الممارسات الأخلاقية	0.063	0.098	11.077	0.000	0.582	0.339	0.582	122.698	0.000
تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة	0.312	0.103	13.442	0.000	0.656	0.431	0.656	180696	0.000

يتبين من الجدول (12) أنّ هناك أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لممارسة الأبعاد الستة للقيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، حيث فسر بُعدي تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة وتطوير رأس المال البشري ما نسبته 43٪، وبُعد استثمار القدرات والمواهب ما نسبته 40٪، وبُعدي دعم وتطوير الثقافة التنظيمية وتحديد التوجه الاستراتيجي ما نسبته 35٪، وبُعد تعزيز الممارسات الأخلاقية ما نسبته 33٪ من التباين في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز. وعليه فإن ممارسة قيادات المكاتب الحكومية بمدينة تعز للقيادة الاستراتيجية والالتزام بكافة أبعادها بشكل جيد سينعكس بشكل إيجابي على إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، وبالتالي يتم رفض الفرضيات الفرعية الصفرية، وقبول فرضياتها البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05):

1. لتحديد التوجه الاستراتيجي في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
2. لاستثمار القدرات والمواهب في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

3. لتطوير رأس المال البشري في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
4. لدعم وتطوير الثقافة التنظيمية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
5. لتعزيز الممارسات الأخلاقية في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.
6. لتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز.

هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات سابقة، مثل دراسة (أرسلان ومديحة، 2021م) حول تأثير القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات بمؤسسات الأدوية الجزائرية، ودراسة (الشيال والجداية، 2021م) في شركة الحكمة للأدوية بالأردن، ودراسة (علي، 2021م) بشركات الكهرباء المصرية، ودراسة (حسين وعلي، 2020م) في وزارة الصناعة العراقية، ودراسة (Al Thani and Obeidat, 2020)، كما تتماشى مع دراسة (الديراوي، 2022م) حول العلاقة بين القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات الاقتصادية، ودراسة (Aziz, 2018) في مؤسسات شمال العراق، ودراسة (أسليم، 2017م) في وزارة الداخلية الفلسطينية، ودراسة (أبو حجير، 2014م) حول العلاقة بين القيادة الاستراتيجية وإدارة المخاطر والأزمات.

الاستنتاجات:

وفقًا لنتائج الدراسة الحالية، نستنتج الآتي:

1. أن القيادة الاستراتيجية في المكاتب الحكومية بمدنية تعز تمارس بمستوى متوسط؛ مما يشير إلى إدراك تلك المكاتب إلى حد ما لأهمية القيادة الاستراتيجية.
2. أن أبعاد القيادة الاستراتيجية تمارس بدرجات متفاوتة بين متوسطة ومرتفعة في المكاتب الحكومية بمدنية تعز، وأعلى ممارسة كانت لبُعد تحديد التوجه الاستراتيجي، يليه بُعد استثمار القدرات والمواهب، ثم يأتي بُعدي دعم وتطوير الثقافة التنظيمية وتعزيز الممارسات الأخلاقية، في حين يمارس بُعدي تطوير رأس المال البشري وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة بدرجة أقل في تلك المكاتب الحكومية.
3. أن إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدنية تعز تطبق بمستوى متوسط؛ وهذه النتيجة تعد مناسبة لإجمالي الوضع المعاش في مدينة تعز، كما تتطلب رفعها وتعزيزها في تلك المكاتب الحكومية.
4. وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للقيادة الاستراتيجية بأبعادها (تحديد التوجه الاستراتيجي، واستثمار القدرات والمواهب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، وتنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة) في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية بمدينة تعز، حيث جاء أثر هذه الأبعاد في إدارة الأزمات في تلك المكاتب الحكومية على التوالي: بُعد تنفيذ الرقابة التنظيمية المتوازنة، وبُعد تطوير رأس المال البشري، وبُعد استثمار القدرات والمواهب، وبُعد دعم وتطوير الثقافة التنظيمية، وبُعد تحديد التوجه الاستراتيجي، وبُعد تعزيز الممارسات الأخلاقية؛ وهذا قد يرجع إلى إدراك العاملين في المكاتب الحكومية محل الدراسة للدور الفعال الذي تؤديه ممارسة القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات في تلك المكاتب.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

التوصيات:

1. في ضوء هذه النتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات لقيادات المكاتب الحكومية في مدينة تعز ومنها تعزيز مفهوم القيادة الاستراتيجية عبر ندوات ودورات متخصصة، وتحديث التصورات الاستراتيجية باستخدام التحليل الاستراتيجي، كما يجب توفير التمويل الكافي للمشروعات الابتكارية، واعتماد نظام حوافز لتشجيع السلوك الإيجابي، ونشر القيم والمعتقدات التي تدعم الاستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك يجب مكافأة الملتزمين بالسلوك الأخلاقي، وتحقيق العدالة في التعامل مع العاملين، وتنظيم برامج تدريبية مستمرة للتطوير.
2. ضرورة اهتمام إدارة المكاتب الحكومية بمدينة تعز بتعزيز تطبيقها لإدارة الأزمات من خلال النظر إلى إشارات الإنذار المبكر للأزمات كانطلاقة أولى لاكتشاف الأزمة، والعمل على الاستعداد لها قبل حدوثها، وذلك من خلال تكوين فريق متخصص من مختلف الأقسام مع الاستعانة بخبراء خارجيين.
3. إجراء دراسات أخرى تتضمن متغيرات مستقلة أخرى لم تتطرق لها الدراسة الحالية مثل: (التخطيط الاستراتيجي، والأنماط القيادية الأخرى كالقيادة الخادمة) قد تؤثر في إدارة الأزمات في المكاتب الحكومية، أو دراسة أثر الخصائص الديموغرافية لقادة المكاتب الحكومية في إدارة الأزمات.

المراجع:

- آية رياض العبد القادر بورزان (2021م)، إدارة الأزمات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- أحمد علي صالح، وخليل إبراهيم إبراهيم (2019م)، القيادة الاستراتيجية: أجندة العقل الجوال في الاستخدام الذكي للقوة والتحفيز، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- أسماء ناصر محمد جالودي (2021م)، درجة ممارسة الإدارات الجامعية لمبادئ القيادة الاستراتيجية وعلاقة ذلك بالتميز التنظيمي في الجامعات الأردنية، المجلة العلمية لكلية التربية، 37(9)، 307-328.
- إمبارکة محمود السيد سليمان السنهوتي (2022م)، القيادة الاستراتيجية، مجلة الخدمة الاجتماعية، 73 (1)، 221-239.
- إنشراح أحمد إسماعيل غالب (2020م)، رؤية مقترحة لإدارة أزمات مؤسسات التعليم العالي بالجمهورية اليمنية أثناء الحرب، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (5)، 106-164.
- أيمن حسن علي (2021م)، ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات، بالتطبيق على شركات إنتاج الكهرباء المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، 12(2)،1-48.
- بسام خلف صالح الشيال، ومحمد نور صالحة الجداية (2021م)، تأثير القيادة الاستراتيجية في فاعلية إدارة الأزمات، دراسة استطلاعية على شركة الحكمة لصناعة الأدوية/ الأردن، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(53)، 122-145.
- بن عبدالله بن ذهبية أرسلان، وقطاف مديحة (2021م)، أثر القيادة الاستراتيجية على إدارة الأزمات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع صناعة الأدوية في الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

- جمال درهم أحمد زيد، وأشرف أحمد أحمد نجاد (2016م)، التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات في شركة الطيران اليمنية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، (19)، 275-304.
- جيمس كوزيس، وباري بوسنر(2019م)، تحديات القيادة (ط1)، الرياض، السعودية: مكتبة جرير.
- حكمت رشيد سلطان، ومحمود محمد أمين عثمان (2021م)، مفاهيم معاصرة في الإدارة الاستراتيجية، عمّان، الأردن: دار الأكاديميين للنشر والتوزيع.
- خليل إسماعيل إبراهيم ماضي (2016م)، الممارسات الاستراتيجية والمهارات الفكرية للقيادة الجامعية ودورها في تحسين جودة الحياة الوظيفية للعاملين في الجامعة الإسلامية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 2(5)، 105-138.
- خليل الرفاعي، وبسمة عولمي (2016م)، الوجيز في إدارة الأزمات في المؤسسة الاقتصادية (ط.1)، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح).
- رضوان علي إسماعيل محمد، وعبد العزيزمحمد الجرادي (2019م)، إدارة الأزمات في المؤسسات الرياضية في اليمن، مجلة علوم الأداء الرياضي، 1(2)، 14-36.
- ساجد ناصر حسين، وشفاء محمد علي (2020م)، القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة الأزمات التنظيمية: بحث استطلاعي في وزارة الصناعة والمعادن، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، (126)، 87-104.
- سلمان محمد الديراوي (2022م)، ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات الاقتصادية: دراسة ميدانية على وزارة الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، 7(17)،1- 16.
- سلوى حامد الملّا (2015م)، دور القيادة في إدارة الأزمات (ط1)، كتاب الأمة، العدد (166)، الدوحة، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- عادل خير االله ناصر بن عبدالله (2020م)، القيادة الاستراتيجية ودورها في تنمية القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال الدولية بدولة الكويت، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 16(22)، 437– 464.
- عبدالرحمن مهيوب سعيد العامري (2010م)، برنامج مقترح لإدارة الأزمات في مدارس التعليم العام بمدينة تعز، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن.
- عبدالله محمد الفقيه (2012م)، إدارة الأزمات (ط1)، اليمن: جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- عبدالملك محمد أحمد العفاري (2019م)، برنامج مقترح لتدريب القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار على مهارات ممارسة القيادة الاستراتيجية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ذمار، اليمن.
- عبده أحمد علي العامري، وعبدالقهار عثمان غالب المقرمي (2021م)، دور القيادة الاستراتيجية في بناء رأس المال الفكري: دراسة ميدانية في الجامعات اليمنية الأهلية بالعاصمة صنعاء، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 8(44)، 6-43.
- علالي الزهراء، وعلالي فتيحة (2022م)، القيادة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، مجلة قضايا معرفية، 10(8)، 48-60.
- محسن أحمد الخضيري (د.ت.)، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، القاهرة، مصر: مكتبة مدبولي.
- محمد أحمد الطيب هيكل (2006م)، إدارة الأزمات والكوارث والمواقف الصعبة، القاهرة، مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

- محمد حسن عمر الخطيب (2015م)، مهارات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات: دراسة ميدانية على الهيئات المحلية الفلسطينية في محافظات غزة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- محمد سرور حكمت الحريري (2019م)، استراتيجيات إدارة الأزمات في الجامعات الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في جامعات العالم العربي والإسلامي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 4(1)، 153-168.
- محمد عصام ياسين أسليم (2017م)، دور القيادة الاستراتيجية في إدارة الأزمات الأمنية بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني (رسالة ماجستير غير منشورة)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- محمد فتحي (2001م)، الخروج من المأزق فن إدارة الأزمات، القاهرة، مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- محمد نعمان خليل الجزار، ومحمد محمد المغير، ومحمد رمضان الآغا (2019م)، إدارة الأزمات في مستشفى الشهيد محمد يوسف النجار من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة إدارة المخاطر والأزمات، 1(1)، 1- 20.
- مدحت محمد أبو النصر (2009م)، قادة المستقبل.. القيادة المتميزة الجديدة (ط2)، القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- ممدوح رفاعي، وماجدة جبريل (2007م)، إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ناسو صالح سعيد علي، وحسين وليد حسين عباس (2016م)، الشخصية القيادية (ط1)، عمان، الأردن: دار غيداء للطباعة والنشر.
- نضال عبدالقادر محمد سعيد (2019م)، أثر فعالية نظم المعلومات الإدارية في إدارة الأزمات - دراسة ميدانية في شركات الصناعات الغذائية بمحافظة الحديدة (أطروحة ماجستير غير منشورة)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن.
- نعمة عباس الخفاجي (2008م)، الفكر الاستراتيجي، قراءات معاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- ياسمين محمد مبارك باغريب، وفهد علي عبدالله النخعي (2021م)، مستوى ممارسة مهارات إدارة الأزمات لدى القيادات الإدارية في جامعة عدن، مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (9)، 213-268.
- يوسف أبو فارة (2009م)، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.
طارق مفلح جمعة أبو حجير (2014م)، القيادة الاستراتيجية ودورها في إدارة المخاطر والأزمات: دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية الفلسطينية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
المربع، صالح بن سعد المربع (2012م)، القيادة الاستراتيجية ودورها في تطوير الثقافة التنظيمية في الأجهزة الأمنية (ط1)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

المراجع الأجنبية:

Al Thani, F. B. H., & Obeidat, A. M. (2020). The Impact of Strategic Leadership on Crisis Management. International Journal of Asian Social Science, 7, 307-326.
Asobee, M. S. (2021). An Investigation on the Role of Coaching in Strategic Leadership Development in the Academia. Open Journal of Leadership, 10, 47-59.

Aziz, F. T. (2018). The Role of Strategic Leadership in Crisis Management the Case of Governmental Sector in the Northern Iraq– Erbil City. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding (IJMMU), 8(5), 540-554.

Bass, B. M. (2007). Executive and strategic leadership. International Journal of Business, 12(1), 33-52

Coombs, T., & Laufer, D. (2018). Global Crisis Management – Current Research and Future Directions. Journal of International Management, 24(3), 199-203.

Hair, J. F., Jr., Black, W. C., Babin, B. J., & Andersen, R. E. (2010). Multivariate data analysis (7th ed.). Upper Saddle River, NJ: Pearson Prentice Hall.

Hitt, M. A., Haynes, K. T., & Serpa, R. (2010). Strategic leadership for the 21st century. Business Horizons, 53, 437-444.

Hitt, M. A., Ireland, R. D., & Hoskisson, R. E. (2009). Strategic Management: Competitiveness and Globalization (Concepts and Cases). South-Western, a part of Cengage Learning

Hitt, M. A., Ireland, R. D., & Hoskisson, R. E. (2017). Strategic Management: Competitiveness & Globalization: Concepts and Cases (12e).

Ireland, R. D., & Hitt, M. A. (2005). Achieving and maintaining strategic competitiveness in the 21st century: The role of strategic leadership. Academy of Management Perspectives, 19(4), 63-77.

Mahdi, O. R., & Almsafir, M. K. (2014). The role of strategic leadership in building sustainable competitive advantage in the academic environment. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 129, 289-296.

Mitroff et al. (1987). Effective Crisis Management. The Academy of Management Executive ,1(3), 283-292.

Musca, G., Perez, M., Rouleau, L., & Giordano, Y. (2009). A Practice View of Strategic Leadership in Highly Risky and Ambiguous Environment: The Darwin Expedition in Patagonia, 3(1), 2-4.

Nthini, E. K. (2013). Effect Of Strategic Leadership on The Performance of Commercial and Financial State Corporations in Kenya (Unpublished Master dissertation). University Of Nairobi.

Roscoe, J.T. (1975). Fundamental research statistics for the behavioral sciences (2nd ed.). New York: Holt, Rinehart and Winston.

Sonia et al. (2014). Strategic Crisis Management: A Basis for Renewal and Crisis Prevention. Journal of Management Policy & Practice, 15(1), 78-85.

Sosik, J. J., et al. (2005). The Strategic Leadership of Top Executives in HighTech Organizations. Organizational Dynamics, 34 (1), 47-61.

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6.2850

Contents	Pages
The Legal Nature of Mortgaging Moral Rights in Jordanian Law, a Comparative Study Batoul Sultan Al-Maaytah	1
Modern Strategic Directions and Their Role in Achieving Community Development in Local Authorities Mazen J. Al Shobaki, Suliman A. El Talla, Mahmoud T. Al Najjar	18
The Impact of Risk Management on Commodity Pricing and Modeling – A Case Study of Wheat Nehal A Akhboor	43
Interdisciplinarity Among Faculty Members in Arab Universities: an Exploratory Study Asma H. Malkawi, Mahmoud Saleh Malkawi, Hmoud Salem Olimat, Mohammad F. Al-Abdallat	64
Analysis of Government Response to Curb Banditry in Nigeria Paul A. Irabor , Olu Awofeso	86
The Impact Of Training Quality in Effectiveness of Job PerformanceA Field Study in Civil Society Organizations in Hadhramaut Governorate Nabil Gamal Salem Bageri, Hussein Abdulqader Aljahwari	103
Rhetorical Implications of Prepositions Interchangeability in the Holy Quran Sameer Mohsen mothana ahmed	124
The Reality of Corporate Social Responsibility of Commercial Banks in the Sultanate of Oman Amer bin Sami Kashoub , Mohamed Mohamed Foda	142
The Impact of Healthcare Service Quality Dimensions on Patient Satisfaction in Health Institutions (A Case Study of Al-Sadaqah Teaching Hospital - Aden) Ghada Alnahari, عبد الله صالح بن صالح عبد الرب الحاج	163
Strategic Leadership and Its Impact on Crisis Management in Government Offices in Taiz City: A Field Study Abdulmalik Ahmed Ahmed Almamary, Taha Abduljalil Saeed Saleh Al-Subaihi	189

6. Researcher is informed of the referee's decision in two months' time after its submission. If research is to be published, researchers will be informed about the date of publication and issue number in which the research will appear.

7. Referees' comments, if any, will be sent to the researcher in order to enable him/her to make necessary modifications. The modified version of the paper should be returned in no more than a fortnight's time.

8. Research which is not considered for publication shall not be returned to the author(s).

9. Authors of research papers shall receive one copy of the issue of the journal that includes their paper.

10. All publication rights belong to the Journal (JSS).

Publication Fees:
The journal has no article processing and submission charges.

Indexing services: JSS is indexed in the following sites:



Opinions expressed in the journal are merely those of their authors and do not reflect those of the journal or the University.

Example:

Rabiee, F. (2007). Focus-group interview and data analysis.
Proceedings of the Nutrition Society, 63(4), 655-660.

2. The research paper must not have been previously published or considered for publication elsewhere.
3. The journal reserves the right to print the research and present its captions according to its own style.
4. An abstract of the manuscript (150-200 words) in both Arabic and English must be submitted. The abstract should include the issue of research, the purpose of the study, the method adopted in the study and important results and conclusions.
5. Including Keywords (3-5 words) below the abstract.
6. Translating the title of the research paper, the abstract and the keywords from Arabic into English and vice versa based on the language of the research paper.

Publication Procedures:

1. Researches, studies and all correspondence should be sent to the following
   Email: iss@ust.edu
   Website: https://journals.ust.edu/index.php/JSS
   Mobile: +967 718 032 009.

2. An electronic copy of the research paper is to be sent to the journal address above. Research cover must show the researcher's name, the degree he/she holds and the place of work.

3. A brief C.V must also be sent including the researcher's address in detail, home and work telephone number and fax to facilitate necessary contact with the researcher.

4. An author declaration form should be signed and submitted by the authors).

5. If research gains initial appreciation, it will be sent to referees with strong credentials in the same subject area. Their identity is kept confidential and similarly the identity of the researcher will not be revealed to them. They will assess the research in terms of its originality, scientific value, and researcher commitment to research methodology. Referees are asked to decide whether or not research is valid for publication in the journal.

e. Tables and graphs should be inserted in the correct place including captions and necessary explanations. The size of the graphs and tables should not exceed that of the paper (11 cm).

f. Research must be well-documented. Citation and references are to be included in the following way:

- When formatting an in-text citation, give the last name of the author of the cited work and the year it was published (e.g., Postman (1979) or (Postman, 1979). If the cited work is by two authors, give the names of both authors followed by the year of publication (e.g. Wegener and Petty (1994) or (Wegener & Petty, 1994). If the work is by three to five authors, list all the authors the first time you cite the source (e.g., Kernis, Cornell, Sun, Berry, & Harlow, 1993); and then in subsequent citations, only use the first author' s last name followed by "et al." (e.g., Kernis et al., 1993). When the work is by more than five authors, use the first author's last name followed by "et al." and year of publication (e.g., Harris et al., 2001). In case of quoting the exact words from a work, the number of page(s) should be written after the author(s) name(s) and year of publication (e.g. Wegener, Petty, & Smith, 1995, p. 6).
- Each reference cited in the text must appear in the reference list. All references are to be arranged in alphabetical order and spaces should be left between one reference and the other.
- References should be included in the following style:

*** When books are used as a reference:**

- Author's full name (surname and then first name(s)).
- Date of publication (within round brackets).
- Book title (Italicized).
- Edition number.
- Place of publication.
- Publisher.

Example:

Gradner, H. (2005). Multiple Intelligence New Horizons. New York: Basic book.

*** When Periodicals are used as a reference:**

- Author / authors' full name.
- Date of publication within round brackets.
- Article title (Italicized).
- Volume number.
- Issue number.
- Number of pages.

Publication Rules and Procedures

General Rules:

Research papers sent for publication in the Journal of Social Studies at University of Science and Technology – Yemen, should meet the following requirements:

1. The journal publishes research papers in Arabic and English, in the fields of economics, administration, education and other human and social sciences, provided that they comply with the following conditions:

a. The research paper should contain the following:

- Introduction that addresses the following:
  - Theoretical background and previous studies
  - Problem / issue of research
  - Research questions
  - Research objectives
  - Theoretical framework (based on type of research)
  - Research hypotheses (based on type of research)
  - Significance of research
  - Research limitations
  - Operational definition(s)
- Research methodology and procedures
- Results and discussion
- Conclusions
- Recommendations and suggestions.

b. The research should be original and fulfill the requirements of scientific research. It should be based on the widely known scientific and methodological techniques followed in academic research papers.

c. A sound language should be used. Drawings and Graphs, if any, must be clear and precise.

d. The research paper must be typed using the (OFFICE) computer program. It should be between 5000 and 7000 words or between 12 and 15 pages in font (Times New Roman), and font size (12) with single space.

Website:

https://journals.ust.edu/index.php/JSS



Advisory Board

Prof. Dr. Dawood Abdulmalik Alhidabi, Yemen
Prof. Dr. Mohammed Abdullah Al-Soofi, Yemen
Prof. Dr. Abdelrahman Abdrabou Al-Dirbiji, Yemen
Prof. Dr. Mohammed Hamed Al-Mekhlafy, Yemen
Prof. Dr. Abdulaziz Saleh Al-Makaleh, Yemen
Prof. Dr. Mohammed Ahmed Al-Afandi, Yemen
Prof. Dr. Mahmood Fathi Okasha, Egypt
Prof. Dr. Rushami Zien B Yusoff, Malaysia
Prof. Dr. Medhat Mohamed Abo El Nasr, Egypt
Assoc. Prof. Dr. Nori Abdulwadood Al-Genae'e, Iraq

Editorial Staff

Editor In Chief
Prof. Dr. Abdulwahab Abdullah Al-Mamari
Faculty of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Aden.

Deputy Editors-in-Chief
Assis. Prof. Dr. Ali Ashaal
University of Science and Technology – Aden.

Assis Prof. Dr. Waleed Mohammed A. Ahmed
Faculty of Human and Social Sciences, University of Science and Technology, Yemen.

Assis. Prof. Dr. Basheer Al- Hammadi
Faculty of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Aden, Yemen.

Assistant Editor
Sumaya Nasr Al-Badani
University of Science and Technology, Aden.

Editorial Board

Assoc. Prof. Dr. Murad Mohammed Al-Nashmi
Faculty of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Yemen.

Prof. Dr. Mohammed Ali Al-Robaidy
Faculty of Administrative Sciences, Sana'a University, Yemen.

Prof. Sherin Hamed Abouwarda
Faculty of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Saudi Arabia.

Assoc. Prof. Dr. Mohammed Ahmed Al-Hawri
Faculty of Commerce and Economics, Sana'a University, Yemen.

Assoc. Prof. Dr. Ismail Masoud Naji
Faculty of Education, Sana'a University, Yemen.

Assoc. Prof. Dr. Abdullah Kaid Al-Swidi
College of Business and Economics, Qatar University, Qatar.

Dr. Abdulghani Mohammed Alamrani
Faculty of Human and Social Sciences, University of Science and Technology, Yemen.

Dr. Helal Hizam Sanad
Faculty of Human and Social Sciences, University of Science and Technology, Yemen.

Prof. Dr. Abdullatif Musleh Mohammed
Faculty of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Yemen.

Statistical Review
Assistant Lecturer. Amr Mohammed Saleh Ali
University of Science and Technology, Yemen

Copy Editors
Prof. Dr. Mohammed Hussain Khaqo
Sana'a University, Yemen

Dr. Mohammed Ali Al-Mohammedy
University of Science and Technology, Yemen

For Contact

Journal of Social Studies
Faculties of Administrative Sciences and Human and Social Sciences, University of Science and Technology, Main Campus - Aden - Yemen
تلفون: +967718032009
البريد الإلكتروني: jss@ust.edu

Coefficient Factor

Journal of Social Studies

2.4

Indexing services: JSS is indexed in the following sites:

Journal of Social Studies

Vol. 31 No. 6(2025)

https://doi.org/10.20428/jss.v31i6



https://doi.org/10.20428/jss.v31i6

JOURNAL OF SOCIAL STUDIES

(Volume 31 - No. 6) , 2025

An open access peer-reviewed journal published by the Faculties of Administrative Sciences and Human and Social Sciences, University of Science and Technology - Main Campus Aden - Yemen.

Online ISSN: 2312-5268 Print ISSN: 2312-525X

- The Legal Nature of Mortgaging Moral Rights in Jordanian Law, a Comparative Study
  Batoul Sultan Al-Maaytah
- Modern Strategic Directions and Their Role in Achieving Community Development in Local Authorities
  Mazen J. Al Shobaki, Suliman A. El Talla, Mahmoud T. Al Najjar
- The Impact of Risk Management on Commodity Pricing and Modeling – A Case Study of Wheat
  Nehal A Akhboor
- Interdisciplinarity Among Faculty Members in Arab Universities: an Exploratory Study
  Asma H. Malkawi, Mahmoud Saleh Malkawi, Hmoud Salem Olimat, Mohammad F. Al-Abdallat
- Analysis of Government Response to Curb Banditry in Nigeria
  Paul A. Irabor , Olu Awofeso
- The Impact Of Training Quality in Effectiveness of Job PerformanceA Field Study in Civil Society Organizations in Hadhramaut Governorate
  Nabil Gamal Salem Bageri, Hussein Abdulqader Aljahwari
- Rhetorical Implications of Prepositions Interchangeability in the Holy Quran
  Sameer Mohsen mothana ahmed
- The Reality of Corporate Social Responsibility of Commercial Banks in the Sultanate of Oman
  Amer bin Sami Kashoub , Mohamed Mohamed Foda
- The Impact of Healthcare Service Quality Dimensions on Patient Satisfaction in Health Institutions (A Case Study of Al-Sadaqah Teaching Hospital - Aden)
  Ghada Alnahari, عبد الله صالح بن صالح عبد الرب الحاج
- Strategic Leadership and Its Impact on Crisis Management in Government Offices in Taiz City: A Field Study
  Abdulmalik Ahmed Ahmed Almamary, Taha Abduljalil Saeed Saleh Al-Subaihi